مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الأول

(الدورة الرابعة والعشرون)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/37/15)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الأول

(الدورة الرابعة والعشرون)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/37/15)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق

الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

الرمـــــوز

يرمز الى وثائق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية والهيئات الرئيسية المتفرعة عنه ، بالرموز التالية :

الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	A/CONF.46/-
الدورات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الاساسية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحرى	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	TD/B/C.7/-
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية	TD/B/INP./-
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية	TD/B/RBP/-
مجموعة وثائق المجلس الأعلامية	TD/B/INF/-
مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NCO/-

وصدرت المجلدات الثلاثة عن اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : A.79.II.D.14) الذى يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع : A.79.II.D.15) ؛ والمجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (رقم المبيع : A.79.II.D.16) .

وتتالف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم سبوق بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل ١ (د — ٢) ، ٣٦ (د — ٣) ، ٨٥ (د — ٤) ، ١٠١ (د — ٥) وهلم جرا .

وتتالف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ويتبعه بين قوسين رقم سبوق بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فان الرقم الدال على الدورة يكون سبوقا بالحرفين " دإ " .

Digitized by UNOG Library

المحاضر الموجزة

يرمز الى المحاضر الموجزة (حيث تنظم محاضر موجزة) للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجان الدورة التابعة له ، وللمجلس ، بالرمز المناسب للهيئة المعنية (انظر أعلاه) ، متبوعا بالحرفين "SR" . ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، يصدر تصويب مجمع لجميع المحاضر الموجزة لكل دورة من دورات المجلس في المجلد الذى يحتوى على المحاضر الرسمية للدورة (TD/B/SR. . . . / . . - . . . Corrigendum) . ويحتوى المجلد نفسه على جدول بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة ، وجدول أعمال الدورة بصيغته المعتمدة ، وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول أعمال الدورة .

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات " للوثائق الرسمية " للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق ببند جدول الأعمال ذى الصلة .

الملاحق

تتضمن " الوثائق الرسمية " للمجلس ملاحق مرقمة وبيانها كالتالي :

الملحق رقم	الدورة الرابعة والعشرين	رقم الوثيقة
١	القرارات والمقررات	TD/B/901
٢	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة	TD/B/902

الدورة الخامسة والعشرون

[ترد في المجلد الثاني]

Digitized by UNOG Library

المحتويـــات

[الأصل : بالانكليزيـــــة]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢]

		الفقـــرات	الصفحـــة
ملاحظة تمهيدية			٩
الفصـــل			
الجزء الأول ـ تقرير مجلس التجارة والتنميـــة عن الجزء الأول من دورتـــه الرابعة والعشرين ، المعقـودة في قصر الأمم ، جنيف ، فـــي الفترة من ٨ الى ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢			
مقدمـــة		١ ـ ٤٢	١
الأول ـ	تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظـر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيســـير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنميـــة والنقـــد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظـــام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقـــات الاقتصادية الدولية (البند ٣ من جدول الأعمال) ..			
	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال)	٤٣ ـ ١٣٤	٨
الثاني ـ	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامســـة ، تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجـــراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين (البند ٢ مـــن جدول الأعمال)	١٣٥ ـ ٢٤٢	٣٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ألف - قرار المؤتمر ١١٩ (د - ٥) : الحمائية في قطاع الخدمات	١٣٦ - ١٥٢	٣٥
	باء - قرار المؤتمر ١٢٥ (د - ٥) : مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات	١٥٣	٣٧
	جيم - قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٥٤ - ١٦٧	٣٧
	دال - مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	١٦٨ - ٢٣٥	٤٠
	هاء - مسائل محالة الى الآلية الدائمة للاونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)	٢٣٦ - ٢٤٢	٥٦
الثالث -	تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٤٣ - ٢٦٧	٥٧
الرابع -	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٨ من جدول الأعمال)	٢٦٨ - ٣٤٧	٦٣
	ألف - تجارة السلع الأساسية	٢٦٩ - ٢٨٧	٦٣
	باء - المصنوعات وشبه المصنوعات	٢٨٨ - ٣٢٠	٦٧
	١ - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الاولى	٢٨٨ - ٣٠٠	٦٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	٢ — تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية	٣٠١ — ٣٢٠	٧٠
	جيم — التمويل المتصل بالتجارة	٣٢١ — ٣٣١	٧٤
	دال — الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	٣٣٢ — ٣٤٧	٧٥
الخامس —	الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٤٨ — ٤١٤	٨٠
	ألف — مكان الانعقاد وتاريخه ومدته	٣٤٨ — ٣٦٩	٨٠
	باء — جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال ...	٣٧٠ — ٤١٤	٨٣
السادس —	الحمائية والتكيف الهيكلي (البند ٧ من جدول الأعمال)	٤١٥ — ٥٦٩	٩٣
السابع —	التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (البند ٩ من جدول الأعمال) ...	٥٧٠ — ٥٨٠	١٣٠
الثامن —	ترويج التجارة : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة المستأنفة (البند ١١ من جدول الأعمال)	٥٨١ — ٥٩٣	١٣٢
التاسع —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)	٥٩٤ — ٦٤٥	١٣٤

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	الف ـ افتتاح الدورة	٥٩٤	١٣٤
	باء ـ انتخاب أعضاء المكتب	٥٩٥ ـ ٥٩٧	١٣٤
	جيم ـ الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس	٥٩٨	١٣٥
	دال ـ معاملة انتيغوا وباربودا في صدد الانتخابات	٥٩٩	١٣٥
	هاء ـ اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	٦٠٠ ـ ٦١٠	١٣٥
	واو ـ اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض	٦١١	١٣٨
	زاى ـ العضوية والحضور	٦١٢ ـ ٦١٨	١٣٨
	حاء ـ تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي	٦١٩	١٤٢
	طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي	٦٢٠ ـ ٦٢١	١٤٣
	ياء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسة	٦٢٢	١٤٣
	كاف ـ ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد	٦٢٣ ـ ٦٢٤	١٤٤
	لام ـ الخدمات المؤتمرية الاضافية للأونكتاد (مقرر المجلس ٢٣٣ (د ـ ٢٢) ، الفقرة ٣) .	٦٢٥ ـ ٦٢٦	١٤٤
	ميم ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات .	٦٢٧ ـ ٦٣٣	١٤٥
	نون ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة	٦٣٤ ـ ٦٣٦	١٤٦
	سين ـ مسائل أخرى	٦٣٧ ـ ٦٤١	١٤٧
	١ ـ اعلان يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية	٦٣٧	١٤٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	٢ - مسائل ناشئة عن تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية	٦٣٨-٦٤١	١٤٧
عين -	الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٦٤٢	١٤٨
فاء -	اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٦٤٣-٦٤٤	١٤٨
صاد -	تأجيل الدورة	٦٤٥	١٤٩

المرفقات

الأول -	المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين	١٥٤
الثاني -	مشاريع القرارات التي أحالها المجلس الى دورته الخامسة والعشرين لاجراء مزيد من النظر فيها	١٧٠
الثالث -	اعتبارات تتعلق بجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر	١٧١
الرابع -	الآثار المالية للاجراءات التي اتخذها المجلس	١٧٣
الخامس -	مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للمجلس	١٧٤
السادس -	الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس	١٧٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	الجزء الثاني ـ تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، من ١١ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢		
	مقدمة	١ — ٢	١٨٨
الأول ـ	الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأعمال التحضيرية للدورة (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣ — ٤٤	١٨٩
	ألف ـ مكان وتاريخ انعقاد الدورة ومدتها	٣ — ١٦	١٨٩
	باء ـ جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال	١٧ — ٤٤	١٩١
الثاني ـ	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال) قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥) بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية	٤٥ — ٥٤	١٩٧
الثالث ـ	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)	٥٥ — ٨٣	١٩٩
	ألف ـ افتتاح الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين	٥٥	١٩٩
	باء ـ العضوية والحضور	٥٦ — ٦٢	١٩٩
	جيم ـ مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر	٦٣ — ٦٤	٢٠٢
	دال ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٦٥ — ٧٠	٢٠٢
	هاء ـ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٧١	٢٠٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	واو - مسائل أخرى ؛ اعلانات تتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية	٧٢ - ٨١	٢٠٤
	زاى - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة ..	٨٢	٢٠٦
	حاء - تأجيل الدورة	٨٣	٢٠٦

المرفقات

الأول	- القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين	٢٠٧
الثاني	- مشاريع مقترحات بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر نظر فيها المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين	٢١٢
الثالث	- الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٢١٩

الجزء الثالث - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثالث من دورته الرابعة والعشرين المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، من ٣٠ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢

	مقدمة	١ - ٣	٢٢٢
الأول	- الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة (البند ٦ من جدول الأعمال)	٤ - ٤٥	٢٢٣
	ألف - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر	٤ - ٤٠	٢٢٣
	باء - تاريخ دورة المؤتمر السادسة ومدتها	٤١ - ٤٥	٢٣٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني	ـ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وغيرها من المسائل ذات الصلة (البندان ١٠ و ١٢ من جدول الأعمال)	٤٦ ـ ٥٧	٢٣٣
	ألف ـ افتتاح الجزء الثالث للدورة الرابعة والعشرين	٤٦	٢٣٣
	باء ـ العضوية والحضور	٤٧ ـ ٥٣	٢٣٣
	جيم ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٥٤ ـ ٥٥	٢٣٦
	دال ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٥٦	٢٣٧
	هاء ـ اختتام الدورة	٥٧	٢٣٧

المرفقات

مقررات اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثالث من دورته الرابعة والعشرين ٢٣٨

Digitized by UNOG Library

ملاحظة تمهيدية

يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوى الثامن عشر (١) الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤. ويشمل هـــذا

---

(١) وردت التقارير السنوية السبعة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحـــق "الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، على النحو التالي :

التقرير السنوى	الفتـرة	دورة الجمعيـة العامة	رقـم الملحق	الرمـز
الأول	١٩٦٤/١٠/٢٩-١٩٦٥/١/١	العشرون	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	١٩٦٥/١٠/٢٤-١٩٦٦/١/٣١	الحادية والعشرون	١٥	A/6315/Rev.1 and Corr.1
الثالث	١٩٦٦/٩/٢٥-١٩٦٧/٩/٩	الثانية والعشرون	١٤	A/6714
الرابع	١٩٦٧/٩/١٠-١٩٦٨/٩/٢٣	الثالثة والعشرون	١٤٠	A/7214
الخامس	١٩٦٨/٩/٢٤-١٩٦٩/٩/٢٣	الرابعة والعشرون	١٦	A/7616 and Corr.2
السادس	١٩٦٩/٩/٢٤-١٩٧٠/١٠/١٣	الخامسة والعشرون	١٥	A/8015/Rev.1 and Corr.1
السابع	١٩٧٠/١٠/١٤-١٩٧١/٩/٢١	السادسة والعشرون	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	١٩٧١/٩/٢٢-١٩٧٢/١٠/٢٥	السابعة والعشرون	١٥	A/8715/Rev.1 and Corr.1
التاسع	١٩٧٢/١٠/٢٦-١٩٧٣/٩/١١	الثامنة والعشرون	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٩٧٤/٩/١٤-١٩٧٥/١٠/٢	التاسعة والعشرون	١٥	A/9615/Rev.1
الحادى عشر	١٩٧٤/٩/١٤-١٩٧٥/١٠/٢	الثلاثون	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	١٩٧٥/١٠/٣-١٩٧٦/١٠/٢٣	الحادية والثلاثون	١٥	A/31/15, vol. I and Corr.1 and vol. II

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

التقرير (٢) الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الى [١٧] أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ويتألف من التقارير المقدمة عن الأجزاء الأول والثاني والثالث من الدورة العادية الرابعة والعشرين المعقودة في الفترة من ٨ الى ٢٤ اذار/مارس ١٩٨٢ ، ومن ١١ الى ١٨ ايار/مايو ١٩٨٢ ، ومن ٣٠ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ (٣) والدورة العادية الخامسة والعشرين المعقودة في الفترة من ٦ الى [١٧] أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ (٤)

تابع الحاشية (١)

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	الرمز
الثالث عشر	٢٤/١٠/١٩٧٦-١٠/٩/١٩٧٧	الثانية والثلاثون	١٥	A/32/15,vol.I and Corr.1 and vol. II
الرابع عشر	١١/٩/١٩٧٧-١٧/٩/١٩٧٨	الثالثة والثلاثون	١٥	A/33/15,vol.I and Corr.1 and vol. II
الخامس عشر	١٨/٩/١٩٧٨-٢٣/١١/١٩٧٩	الرابعة والثلاثون	١٥	A/34/15,vol.I and vol. II
السادس عشر	٢٤/١١/١٩٧٩-٢٧/٩/١٩٨٠	الخامسة والثلاثون	١٥	A/35/15,vol.I and vol. II
السابع عشر	٢٨/٩/١٩٨٠-٦/١١/١٩٨١	السادسة والثلاثون	١٥	A/36/15

(٢) لأسباب فنية ، يصدر هذا التقرير في مجلدين : المجلد الأول يضم تقارير المجلس عن الأجزاء الأول والثاني والثالث من دورته الرابعة والعشرين والمجلد الثاني يضم تقرير المجلس عن دورته الخامسة والعشرين .

(٣) صدرت أصلا بوصفها الوثائق TD/B/900 و TD/B/908 و TD/B/922 على التوالي .

(٤) صدر أصلا بوصفه الوثيقة .../TD/B .

Digitized by UNOG Library

وأثناء الفترة التي سبقت الجزء الأول من دورة المجلس العادية الرابعة والعشرين عقدت الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات يرد بيانها فيما يلي :

اسم الهيئة الفرعية	الدورة	الفترة	صدر التقرير في الوثيقة
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية	الأولى	٢-١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١	TD/B/884
لجنة السلع الأساسية	الاستثنائية الأولى	٨-١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢	TD/B/894*
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	الأولى	١-٥ اذار/مارس ١٩٨٢	TD/B/902

ومن المقرر أن تعقد الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات قبل انعقاد العادية الخامسة والعشرين للمجلس :

الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ، الدورة الأولى ؛

اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الحادية عشرة ؛

لجنة النقل البحري ، الدورة العاشرة ؛

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السادسة .

يرد بيان هذه الدورات في الملاحظة التمهيدية للمجلد الثاني .

---

* ستقدم لجنة السلع الاساسية تقريرها عن دورتها الاستثنائية الأولى الى المجلس في دورته الخامسة والعشرين ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

Digitized by UNOG Library

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، في الفترة
من ٨ الى ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ قام رئيس الدورة السابقة لمجلس التجارة والتنمية ، السيد حسن علي دباغ (الكويـــت) بافتتاح الدورة الرابعة والعشرين للمجلس في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ •

٢ ــ ولاحظ السيد ج • أ • مارتينيز (الأرجنتين) ، لدى جلوسه في مقعد الرئاسة بعـــد انتخابه رئيسا ، ان احدى وظائف المجلس الرئيسية هي رصد مقررات المؤتمر بغيـــة اتخـــاذ الخطوات لكفالة تنفيذ هذه المقررات على الوجه الصحيح ، وبالتالي ، ضمان استمرار أعمال المؤتمر • ولبلوغ هذه الغاية ، يجب على المجلس ان يأخذ في الاعتبار الوضع الدولي الذي يحدد موقف الحكومات ، ويحدد في بعض الأحيان ارادتها السياسية • وقال ان هذا الوضع ، في الوقت الحاضر بعيد عن ان يكون باعثا على الارتياح أو مؤديا الى تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنمية في ميدانين أساسيين ، هما التجارة والتنمية .

٣ ــ ففيما يتعلق بالتجارة ، نشأت مؤخرا مشاكل جديدة وتفاقمت الصعوبات القائمة من جراء عوامل سلبية مثل اقامة البلدان المتقدمة النمو حواجز مطردة التعقيد أمام الواردات من البلدان النامية ، وتطبيق تدابير تعرقل انتظام وتوسع التدفقات التجارية ، وظهور اتجاه الى ضبط فروع أو قطاعـــات من التجارة الدولية • ويجب ان يضاف الى ذلك الافراط في اللجوء الى الاجراءات الثنائيـــة لتسوية مسائل التجارة والى التطبيق الشرطـي لحكم الدولة الأكثر رعاية بدلا من اللجوء الى حلـول متعددة الأطراف تستند الى فتح الأسواق بغية خدمة مصالح الجميع • وقال انه ليست هناك أيـة جدوى من التداول حول اصول هذه العوامل السلبية وطبيعتها • فهي ضارة بحكم تعريفهـــا ذاته ، ولا تؤدي ، نظرا لترابط العالم المعاصر ، الا الى زيادة الانتكاس العالمي سوءا • وكان من أثر هذه التدابير الحمائية جميعا ان زادت حدة العجز في الموازين التجارية وموازين المدفوعـات في معظم البلدان النامية ، ومن الوهم الاعتقاد بأن الأمم المزدهرة الآن ستظل على ازدهارهـــا بدون التقدم الاقتصادي في كل الدول •

٤ ــ وأردف يقول انه على الرغم من خطورة الوضع فان نظرته الى مستقبل التعاون الدولـــي هي نظرة متفائلة لأن السبيل الوحيد المتاح للدول من أجل حل الأزمة الحالية هو معالجة العوامـل السلبية ، اما انفراديا أو جماعيا ، وذلك بتعبئة كل ما لديها من ارادة سياسية • والسبب الآخـــر الذي يدعو الى التفاؤل هو ان جميع الدول الأعضاء تضع ثقتها في الأونكتاد بوصفه وسيلة لايجـــاد حلول تعود بالنفع المتبادل على الجميع • وفي هذا الصدد فان نجاح المؤتمر منذ انشائه في عـام ١٩٦٤ في التقريب بين وجهات النظر وتوضيح طبيعة المشاكل يشكل مصدرا مشروعا للاعتزاز •

٥ ــ أما فيما يتعلق بالتنمية ، وهي مجال آخر حيوي للعمل ، فلا سبيل الى انكار ان التقـــدم المحرز أبطأ مما كان متوقعا ، أو ان وجود فجوة متعاظمة بين ما لا ريب في مشروعيته من أمانـــي البلدان النامية والواقع الذي تجابهه تلك الدول يهدد عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بالفشل • على ان هناك عددا من الجوانب الايجابية الجديرة بالذكر ، وخاصة التقدم الكبير المحرز في مجـال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، اذ ان هذه البلدان لا تشترك الآن فـــي المخططات والأهداف وحسب ، بل تقوم أيضا بأعمال مشتركة • وقد تم التوصل الى مرحلة تنفيـــذ البرامج وبدأ مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات يعطي مضمونا ذا معنى للعلاقة بين بلـــدان الجنوب نفسها •

Digitized by UNOG Library

٦ — ومضى يقول ان كل البنود المدرجة في جدول الأعمال مستمدة من القضيتين الرئيسيتين : التجارة والتنمية • ولكن واحدا من هذه البنود وهو مسألة الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للمؤتمر ، يتمتع بأهمية خاصة • فالدورات التي يعقدها المؤتمر هي أهم كل الأحداث بالنسبة للأونكتاد كمؤسسة ، اذ تقوم الدول الأعضاء خلالها بالاعراب مباشرة عن الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة ، ويمكن فيها ، بالتالي ، أن يبرز توافق في الآراء • ومما ييسر الوصول الى هذا التوافق أن تكون الأعمال التحضيرية سليمة ، ولذلك ينبغي تحديد الجوانب الرئيسية لأعمال الدورة القادمة ، من حيث المبدأ على الأقل ، خلال الجولة الحالية من اجتماعات المجلس • وقد تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات المفيدة ، ولا بد من تهنئة الأمين العام للأونكتاد في هذا الصدد لاقامته نظام مشاورات مرنة ومباشرة مع المجموعات ولطرحه ، فيما يتعلق بالموضوع المحتمل او المستحسن للمؤتمر القادم ، أفكارا شخصية ذات قيمة كبرى في حفز الحكومات على التأمل وفي توجيه القرارات التي سيكون عليها ان تتخذها في نهاية الأمر • وفي حين انه من الصحيح ان أحداثا دولية أخرى قد أيقظت الآمال ، ثم أثارت الشكوك ، فان من الضروري أيضا ان تكون واقعيين وان نقاوم اغراء القاء المسؤولية على محافل أخرى • فلو قام كل بلد بما ينبغي له ان يقوم به في الأونكتاد فسيكون في وسع المؤتمر ان يطمئن الى بلوغ الأهداف التي حددها بنفسه في ميدان اختصاصه •

٧ — وفي الجلسة ٥٧١ المعقودة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ ، ألقى الأمين العام للأونكتاد بيانا استهلاليا استعرض فيه المهام المطروحة على المجلس في دورته الرابعة والعشرين ، مع الاشارة بصورة خاصة الى جدول أعمال دورة المؤتمر السادسة(١) • ولاحظ ان أهم قضيتين من بين القضايا الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال هما ، بدون شك ، الدورة السادسة للمؤتمر وقضية الحمائية والتكيف الهيكلي • وقال ان هاتين القضيتين معا تضفيان أهمية خاصة على الدورة الحالية وستساهمان ،بسبل كثيرة ، في تحديد طابع أنشطة الأونكتاد في المستقبل •

٨ — وأعاد الى الأذهان انه قد شدد دائما على الأهمية الغالبة للسياق الذي ستدعى الدورة السادسة للمؤتمر الى الانعقاد في اطاره • فهناك مجموعة من العوامل التي تجعل من المرجح ان الدورة السادسة للمؤتمر لن تكون حدثا ذا أهمية وحسب وانما ستكون حدثا ذا دلالة قصوى ، فما من دورة سابقة كان للظروف الاقتصادية العالمية فيها مثل هذا الثقل على القضايا المعروضة على المؤتمر • وستهيمن هذه الظروف الاقتصادية العالمية خلال **الدورة السادسة للاونكتاد على منطلقات المؤتمر وتفكيره واستنتاجاته .**

٩ — وأضاف يقول انه **عندما عقدت الدورة الأولى للاونكتاد كانت اقتصادات البلدان الصناعية تمر بمرحلة من التوسع السريع لم يسبق له مثيل في فترة ما قبل الحرب، وتركز اهتمام البلدان النامية على زيادة تدفقات الموارد عن طريق المعونة التساهلية أساسا ، وعلى اكتساب فرص تفضيلية للوصول الى الأسواق .**

Digitized by UNOG Library

١٠ــ أما السيناريو الراهن فيختلف اختلافا شاسعا • فقد بدأ الضعف يعترى مسيرة النمو السريع في البلدان الصناعية • وفي نفس الوقت حدث فتور ملحوظ في وتيرة نمو التجارة العالمية • وتبرز هذه الظواهر اتجاها من المرجح ان يستمر خلال عدد من السنوات القادمة •

١١ــ وازاء هذه الخلفية ، نشأ عدد من العوامل الجديدة التي تثير القلق بالنسبة للاقتصاد الدولي بأسره ، وهذه العوامل هي التضخم ، وندرة الموارد الطبيعية والتغييرات في العلاقات السعرية ، والاضطرابات في الميدان النقدى ، التي امتدت الى عدم الاستقرار في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وتقلب تدفقات رؤوس الأموال ، والاتجاهات السيئة الأثر في مجال التجارة والتي تتضح في الاتجاه المتنامي الى فرض القيود والأخذ بالحمائية ، وتعاظم عبء نفقات التسلح الذى أرهق بوطأته الاقتصاد الدولي وكثيرا من الاقتصادات الوطنية • وكل هذه العناصر تؤثر في كل مجموعات البلدان ويمتد أثرها الى الطريقة التي ستتشكل بها الدورة السادسة للاونكتاد ذاتها .

١٢ــ وأضاف قائلا ان البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تعاني في الوقت الراهن أزمة لا تتسم بالتضخم فحسب بل تتسم أيضا بارتفاع مستويات البطالة ، وهناك قلق ازاء آثار هذه التطورات على البنية الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية لتلك البلدان . ولم تنج البلدان الاشتراكية هي الأخرى من التطورات السيئة في الساحة العالمية .

١٣ــ أما البلدان النامية فان تأثير الحالة الراهنة عليها كان بعيد الأثر فهي تعاني " أزمة تنمية " حقيقية • واليوم تضغط الفرامل ، في بلد بعد الآخر ، على عمليات التنمية ذاتها ، الأمر الذى يبدد واحدا من أهم التطلعات الأساسية لتلك البلدان التي تجد أن الاتجاهات الراهنة تهدد نسيج الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها .

١٤ــ ثم أكد على الأخطار اللصيقة بهذه الحالة في طول العالم الثالث وعرضه . وقال ان تثاقل خطى التنمية لا يعني بالنسبة لبلدان العالم الثالث مجرد فشل محاربتها للفقر ، بل يعني أيضا ، وهذا أمر لا يقل أهمية ، احتمال فشل الجهود التي تبذلها من أجل توفير فرص العمل لقوة عمل تتزايد بمعدلات سريعة بوجه خاص • ومن الواضح ان هذه الاتجاهات تحفل بذور عدم الاستقرار وبالتوتر • وقال انه لا يسعه ان يروض نفسه على قبول الرأى الذى يقول بأنه ينبغي للبلدان النامية ان تستسلم لهذا الوضع وأن تكيف اقتصاداتها بأفضل ما تستطيع مع معدلات نمو منخفضة وغير كافية ، اذ ان مثل هذا العلاج سينثر دون شك بذورا تثمر صعوبات في المستقبل ومشاكل على نطاق واسع جدا •

١٥ــ واسترسل يقول ان المشاكل التي تمس مختلف مجموعات البلدان انما هي مظهر من مظاهر ترابط العالم المعاصر . الا أن ردود فعل الحكومات كانت دفاعية وأدت ، على غير رغبة أية حكومة ، الى انتشار المشاكل عبر الحدود الوطنية ، وهكذا نرى هذا الترابط يدفع الاقتصاد العالمي الى الانزلاق في مسار هابط . وما يتعين فعله الآن هو عكس هذا الاتجاه ووضع الاقتصاد الدولي في مسار صاعد .

١٦ــ ومن المفارقات ان ردود الفعل الدفاعية هذه لم تؤد الى تعزيز التعاون الدولي حسبما يتطلبه الوضع ، بل أدت الى اضعافه • وليس ظهور نهج ثنائية وحتى أحادية ، في العادة ، انعكاسا لأى اقتناع مبدئي من جانب الحكومات الوطنية بوجوب الابتعاد عن مذهب تعدد الأطراف •

Digitized by UNOG Library

وانما هو مجرد رد فعل ازاء حقائق الوضع • ولكن هذا السلوك سلبي ، ولو سمح له بالاستمرار فلن يبشر الا بتفاقم حدة الأزمة العالمية •

١٧ــ وقال ان هذه الاعتبارات هي التي تضفي أهمية على دورة المؤتمر السادسة **وتجعل انعقادها يأتي في حينه . واذا كان جميع الأعضاء** في وضع يجعلهم يكسبون اذا أخذوا بنهج تصحيحية ، فان المؤتمر ينطوي في داخله على العناصر الأساسية اللازمة للوصول الى نتائج بناءة • وأضاف ان هذه النظرة هي التي جعلته يقترح نهجا من شأنه ان يجعل المؤتمر يستجيب لاحتياجات العصر • ذلك أن مؤتمرا واحدا ، مهما بلغت أهميته ، لا يمكن ان يسفر عن نتائج مفصلة يمكن **ان يقال بعدها انه قد تم التغلب على الأزمة . ولكن في وسع دورة الأونكتاد السادسة ان توافق على** نهج وتفاهمات ومقررات يكون من شأنها ان تسهم في ايجاد ردود فعل تساعد على حفز انتعاش الاقتصاد الدولي واعادة زخم التنمية في البلدان النامية الى مستوى ملائم • وقال انه يعتقد انه ينبغي ان يكون هذا هو الهدف العريض للمؤتمر وان يسترشد به في وضع جدول الأعمال •

١٨ــ وأضاف قائلا انه وزع مذكرة بشأن نهج معالجة جدول الأعمال (TD/B/L.614) ، **وانه يشعر** بأن هذا الجدول يمكن ان يشتمل على خمس مجموعات عريضة من القضايا أو الموضوعات •

١٩ــ **وقال انه ينبغي ان يكون الموضوع الأول هو الحالة العامة التي يواجهها الاقتصاد** العالمي • وينبغي التصدي لهذا الموضوع في ضوء طريقة التغلب على المصاعب التي تعترض طريق الانتعاش في سياق الركود والتضخم وعدم استقرار أسعار الصرف وهبوط معدلات النمو في البلدان النامية وما الى ذلك •

٢٠ــ **ويتمثل أحد أغراض البند الأول في جدول الأعمال في فهم علاقات الترابط الكامنة وراء التطورات العديدة الحادثة على المسرح الاقتصادي العالمي .**

٢١ــ وفي ضوء تلك القضية الشاملة ، ينبغي للمؤتمر ان يتصدى بصورة أكثر تحديدا لثلاثة جوانب رئيسية للأزمة الحالية ، تتعلق بال كل **مجموعات** البلدان ، وهي : (أ) الحالة في مجال التجارة العالمية وظهور اتجاهات تقييدية في هذا المجال ؛ و (ب) القيود المتزايدة الآخذة في الظهور فيما يتعلق بتدفقات الموارد ، وخاصة تدفقات الموارد الى البلدان النامية ؛ و (ج) الحالة في التجارة العالمية للسلع الأساسية ، حيث ظهرت عوامل ضارة كثيرة في الفترة الأخيرة •

٢٢ــ وتمشيا مع هذه القضايا الثلاث ، فان البند الثاني من جدول الأعمال **يتصدى لترويج التجارة العالمية من حيث ما يلزم عمله لتنشيطها من جديد لتصل الى مستويات ملائمة** •

٢٣ــ ثم يعالج البند الثالث موضوع التمويل ويغطي الجوانب **العديدة لتدفقات الموارد** ، لا المساعدة الانمائية الرسمية فحسب ولكن أيضا تدفقات رأس المال الطويل الأجل من **المؤسسات** الدولية ، وأسواق رأس المال الخاص ، وكذلك بالاستثمار الخاص المباشر وما الى ذلك • ولابد من ان تبحث ، في سياق هذا الموضوع العام ، التطورات التي شهدها الميدان النقدي والتي أثرت في التجارة والتنمية •

٢٤ــ وسيكون الموضوع الرابع موضوع ترويج التجارة العالمية في السلع الأساسية حيث حدثت تطورات غير مواتية • وقد **تم** بالفعل اتخاذ بعض المبادرات في هذا المجال في اطار الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

٢٥ــ وهناك مجموعة خامسة من القضايا في جدول الأعمال ، وصفها الأمين العام للأونكتاد بأنها قضايا استثنائية ، وتتناول العمليات التي تكشفت داخل الأونكتاد في مجالات خاصة كانت لفترة طويلة ذات أهمية بالنسبة لأعمال المنظمة وللحكومات • ومن بين هذه القضايا مسألة أقل البلدان نموا وهي موضوع برنامج العمل الجديد الزاخر الذى اعتمد في باريس منذ فترة قصيرة ، في العام الماضي ، ومسألة البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، ومسألة التكنولوجيا ، وفي صدد هذه القضايا توجد الآن مبادرات هامة كثيرة داخل الأونكتاد ، ومسألة النقل البحرى الذى أنجزت أو مازالت تجرى في صدده أعمال كثيرة ، ومسألة التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وربما مسألة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في ضوء كيفية ادراج هذا المفهوم في استراتيجية عالمية للتنمية •

٢٦ــ وينبغي ، لدى تناول الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، ان يكون الهدف معالجتها بطريقة يكون من شأنها ان تسهم في انعاش الاقتصاد العالمي وتعجيل عملية التنمية ، وبطريقة تراعي نواحي التفاعل والترابط بين القضايا •

٢٧ــ وبالاضافة الى سلامة أساس تصور جدول الأعمال هناك مستلزمات أخرى لنجاح أى مؤتمر ، وأحدها الوثائق ، وقال انه يفضل عددا قليلا من الوثائق ، تتميز كل وثيقة منها بأصالتها وجودتها العالية ومساهمتها في التماس الحلول •

٢٨ــ وأضاف ان من المهم أيضا ان تتوفر الوثائق في الوقت المناسب ، وانه يرغب في ان يتيحها قبل نهاية ١٩٨٢ لكي يكون أمام الحكومات فرصة استغلال الأشهر الأولى من ١٩٨٣ لدراستها وتحديد مواقفها من القضايا التي تم تحليلها •

٢٩ــ وقال ان ثمة شرطا أساسيا ثانيا لنجاح المؤتمر ، وهو ان تسبقه عملية مكثفة بوجه استثنائي للنقاش والحوار ، يؤمل أن تشمل التفاوض فيما بين الحكومات بشأن الموضوعات التي ستطرق في المؤتمر ذاته • وأضاف انه يود ان تجرى هذه المناقشة بين الحكومات والأمانة كذلك ، وانه لذلك يعتزم تنظيم سلسلة من هذه المناقشات غير الرسمية تشترك فيها الوفود في جنيف ، وأشخاص من العواصم وأعضاء في الأمانة ، كما يعتزم تنظيم مناقشات فيما بين مجموعات الأونكتاد العديدة وداخل هذه المجموعات ، فذلك سيكون أمرا لم يسبق له مثيل ويمكن ان يشكل تفاعلا قيما للغاية •

٣٠ــ ومضى يقول ان ثمة شرطا أساسيا ثالثا للنجاح وهو ضرورة القيام ، في مرحلة مبكرة نسبيا ، بصياغة مسودة لنص النتائج المتوقعة من المؤتمر • فلقد شهد مرارا وتكرارا ما نشأ من مصاعب في دورات الأونكتاد السابقة من جراء التأخر في تقديم القرارات • فينبغي ان تأتي الحكومات الى المؤتمر وهي مهيأة لاتخاذ اجراء بشأن الاقتراحات التي يجب البت فيها ، وسيكون من المفيد كل الفائدة ان تصاغ هذه الاقتراحات قبل المؤتمر بوقت غير قصير •

٣١ــ أما فيما يتعلق بالشكل الذى يحسن ان تتخذه نتائج المؤتمر فقال انه نظرا للترابط الذى لا شك فيه بين القضايا ، فقد أثير سؤال عما اذا كان في المستطاع تضمين النتائج في صك واحد مثل وثيقة ختامية ، أو خطة عمل أو ميثاق • وطرحت كذلك امكانية اتخاذ قرارات أو مقررات منفصلة بشأن كل قضية على حدة • وقال انه يعتقد ان هذه قضية هامة ، على الرغم من انه ليس من الضرورى تحديد رأى بشأنها على الفور •

Digitized by UNOG Library

٣٢ــ وقال انه يعتقد ان من المهم تعيين بعض القضايا المحددة من أصل تلك التي تشتمل عليها المواضيع العامة الخمسة التي ذكرها ، بغية تسليط المزيد من الضوء عليها ، وينبغي ان تشمل المناقشات المتعلقة بمشروع جدول الأعمال المؤقت هذه البنود الفرعية المحددة .

٣٣ــ وانتقل الى قضية الحمائية والتكيف الهيكلي فقال انها أحيلت الى المجلس من دورة الأونكتاد الخامسة في مانيلا . وأضاف ان العمل الذى توشك اللجنة الثانية للدورة على الاضطلاع به في صدد هذا الموضوع ذا أهمية قصوى ، وخاصة في ضوء الحالة الاجمالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي .

٣٤ــ وأكد على موضوع رئيسي برز من الدراسات التي أعدتها الأمانة ، وهو التغيرات الجارية في النظام التجارى العالمي . وقال انها ذات أهمية كبيرة ، وانها غيرت من طابع النظام الذى أقيم في نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد أشارت دراسات الأمانة الى بعض هذه التغيرات ــ مثل التخفيض التدريجي للحواجز التعريفية وان كان متفاوتا ، والتحول في نفس الوقت عن هذه الأساليب الثابتة للحماية الى أشكال أكثر مرونة تخضع لتدابير تقع خارج نطاق الضوابط والقواعد التي وضعت للنظام بصورته التي أقيم بها .

٣٥ــ والشيء المهم فيما يتعلق بهذه التغييرات هو انها كثيرا ما تحدث في اتجاه مناقض للمبادىء الأساسية التي يقوم عليها نظام تجارى متعدد الأطراف ، لا حواجز فيه ولا تمييز . ولهذا السبب ، يلزم ان تدرس بعناية لضمان ألا يتعرض النظام التجارى العالمي المقبل لمزيد من التقويض بفعل مثل هذه التغييرات المعاكسة ، ولضمان الابقاء على العناصر الأساسية لهذا النظام المفيد لجميع البلدان . وقد أبرزت الدراسات ان هذه التطورات الجديدة مدعاة لقلق خاص بالنسبة للبلدان النامية لأن النهج الجديدة التي تنطوى عليها هي أكثر اعتمادا على مراكز القوة والقدرة على المساومة في الأسواق مما ستكون عليه الحال في نظام مفتوح يعمل على أساس قواعد ومبادىء ثابتة وشفافة .

٣٦ــ وهكذا فان في هذا المجال مشاكل رئيسية ، وهي مشاكل ليس من المرجح ان توجد حلول سهلة لها . فلجنة الدورة تباشر عملية كبرى بتصديها لقضية الحمائية والتكيف الهيكلي هذه ، وهي عملية لابد أن تستمر في دورة المؤتمر السادسة .

٣٧ ــ واستطرد قائلا ان أحداثا أخرى ستجرى ، وهي تتصل بمواضيع كل من دورة الاونكتاد السادسة ولجنة الدورة . وأشار الى العمليات الجارية لبدء مفاوضات عالمية ، والى قرار عقد اجتماع وزارى لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" . وكرر قوله ان عمل الاونكتاد ، سواء في الدورة السادسة للمؤتمر أو في المجلس ، بشأن جميع القضايا التي تدخل في نطاق الاونكتاد ، سيكون سندا لهذه العمليات عندما تبدأ . وقال انه يرى في ذلك علاقة تكاملية من شأنها أن تشجع الاونكتاد على المضي في تناول القضايا التي تقع في مجال اختصاصه على أمل أن يكون هناك تفاعل مثمر وبناء بين العمل الذى يؤديه الاونكتاد والاعمال التي تؤديها تلك المحافل الأخرى .

٣٨ ــ وقال انه أجرى ، بناء على طلب المجلس ، مشاورات مع الرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن موضوع الدين الخارجي ، فوجد ما يشجعه على الأمل في التعاون الذى تستطيع أن تبدأه هاتان المؤسستان فيما يتصل بمعالجة هذا الموضوع ولاسيما بصدد تبادل المعلومات والتحليل .

Digitized by UNOG Library

٣٩ــ وقال ان مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية قضية هامة في سياق هبوط أسعار السلع الأساسية ، والقيود على التجارة ، وارتفاع أسعار الفائدة الخ • ففي كثير من الأحيان ، اضطرت البلدان النامية ، تحت وطأة الضغط المستمر على موازين مدفوعاتها الى تخفيض معدلات نموها والتماس التمويل الخارجي على نطاق متزايد • ومع ذلك ، فان امكانيات التمويل الخارجي محدودة • فمعدل تقديم ائتمانات مصرفية الى البلدان النامية غير المنتجة للنفط آخذ في التباطؤ• وفضلا عن ذلك فان دفعات السداد والفوائد قد عادلت الائتمانات التي تم تقديمها الى البلدان النامية في العام الماضي •

٤٠ــ وأضاف قائلا ان الدين المتوسط والطويل الأجل للبلدان النامية غير المنتجة للنفط يبلغ الآن حوالي ٣٨٤ مليار دولار ، أى بزيادة ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار على مدى السنتين الأخيرتين ، وهكذا فان الدين المتوسط الأجل والطويل الأجل لهذه البلدان النامية ، بما في ذلك المسحوبات من صندوق النقد الدولي ، يمثل اليوم حوالي ١٢٥ في المائة من حصائل صادراتها • ومن المعتقد أيضا ، بالاضافة الى ذلك ، ان الدين القصير الأجل قد ارتفع بشدة في الأشهر الأخيرة • وفي السنوات الخمس الأخيرة حدثت عشرون عملية من عمليات اعادة جدولة الديون ، في مقابل ١٣ عملية مماثلة في السنوات الخمس السابقة عليها • وقال انه لا يرى أملا في تباطؤ هذه الظاهرة في المستقبل المباشر •

٤١ــ وأعرب في ختام بيانه عن أمله في ان يتمكن المجلس من الاستجابة بصورة بناءة للتقرير عن موضوع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الذى قدمه الرئيس السابق للمجلس ، وفي ان يولى مراعاة بالغة العناية للمقترحات التي قدمها •

٤٢ــ ويتضمن التقرير الحالي عرضا لمداولات المجلس في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين (٢) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٣ — كان معروضا على المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين أول تقرير سنوي شامل تعده أمانة الأونكتاد بعنوان " تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨١ " (TD/B/863)(٣) . وفي تلك الدورة أشارت وفود كثيرة الى أنها ترغب في التعليق على التقرير بصورة أكثر تفصيلا في الدورة الرابعة والعشرين ، حيث لم يكن هناك وقت كاف لدراسته في العواصم . وبالاضافة الى ذلك ، ووفقا لما اتجهت اليه النية في الدورة الثالثة والعشرين ، فقد أتاح الأمين العام للأونكتاد مذكرة داخلية من الأمانة شملت استعراض مناقشة التقرير والتعليقات التي تم ابداؤها عليه في تلك الدورة.

٤٤ — كذلك كان معروضا على المجلس في دورته الرابعة والعشرين ، في اطار البند ٣ ، مشروع قرار (TD/B/L.360) محال من دورات سابقة ، وكان معروضا عليه ، في اطار البندين ٣ و ٤، مشروع المقرر TD/B/L.606 بشأن وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال، الذي قدم في الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين (٤) .

٤٥ — ولاحظ ممثل بلجيكا أن وفده لم يتمكن من التعليق على التقرير في الدورة الأخيرة بسبب تأخر صدوره باللغة الفرنسية. وذكر أن عديدا من موضوعاته تتطرق الى اختصاص مؤسسات أخرى متعددة الأطراف وأن التقرير يماثل تقرير التنمية العالمية الذي ينشره البنك الدولي سنويا . على أنه ينفرد بالتصدي للوضع الاقتصادي للبلدان الاشتراكية ، ودراسة امكانيات النمو الطويلة الأجل على أساس نموذج للاقتصاد القياسي ، وتناول موضوعات أكثر تحديدا مثل النقل البحري والمواد الخام. ومن المؤكد أن اهتمامات الأونكتاد تشمل متطلبات اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما يتصل بذلك من مسائل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. ولا شك أن ذلك يفسر ما يتجلى

Digitized by UNOG Library

في التقرير من موقف النقد وتعيين الجوانب السلبية في عمل النظام الحالي • على أن التقرير قد لزم نهجا متحيزا يعرض التحليل للبطلان نظرا لعدم دراسة مشاكل معينة بكل نطاقها أو تعقدها • وأشار على سبيل المثال الى دراسة تأثير تدابير مكافحة التضخم في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية والتي كانت في رأيه دراسة سلبية للغاية • فمما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل مشاكل كبيرة للبلدان النامية المدينة ، ولكن اذا ما انعدمت تدابير مكافحة التضخم فستكون هناك مشاكل أخرى مثل ارتفاع زيادات أسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها البلدان النامية • ومن الأمثلة الأخرى مناقشة تدويل الانتاج والتجارة ، حيث لم تشمل الدراسة المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية الجوانب النافعة ، ولا سيما فيما يتعلق بآثار الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا •

٤٦ — وذكر أنه يشعر أن موقف التقرير كان انتقاديا للغاية ، فيما يتعلق بالقطاع الخاص بصفة عامة وأسواق النقد الدولية بصفة خاصة • واذ لم ترد أية اشارة الى مساهمة هذه الأسواق في اعادة استيعاب رأس المال من البلدان المصدرة للبترول : فقد تمكنت كثير من البلدان النامية ، بفضل اقراض مصارف القطاع الخاص ، من التخفيف من أثر ارتفاع أسعار النفط على موازين مدفوعاتها • وعلاوة على ذلك فان التقرير لم يدرس أثر القرارات التي اتخذتها منظمة البلدان المصدرة للنفط على الاقتصاد العالمي ، لا سيما أثرها على البلدان النامية •

٤٧ — وقال فيما يتعلق بنموذج النمو الذى يرتكز عليه التقرير ، ان التعجيل بنمو البلدان النامية هدف يشترك فيه أعضاء المجتمع الدولي كافة: فهو في صالح الجميع ، ولا سيما من وجهة النظر الاقتصادية ، ويساعد على التغلب على حالات عدم الاستقرار السياسي • وذكر أنه يود ، مع ذلك ، في أن يدلي بتعليقين أساسيين • أولهما أن النمو الذاتي المستقل ليس مستصوبا ولا ممكنا • ومن شأن الفجوة بين الاحتياجات الاستثمارية والمدخرات الداخلية في البلدان النامية أن تؤدى الى احتياجات كبيرة من التمويل الخارجي ، وسيتعين تقديم معظمه عن طريق القطاع الخاص • على أن مثل هذا التمويل سيظل محدودا بقدرة البلدان على زيادة مديونيتها الخارجية وعلى ملاحقة ما ينشأ عن ذلك من زيادة عبء خدمة الدين • ولا يبدو أن سياسة الاستعاضة عن الواردات هي أحكم السبل وهي تتعارض من حيث الأسس النظرية مع مبادئ التخصيص الأمثل للموارد • وقد بينت التجربة أن البلدان التي انتهجت سياسة تنمية منفتحة على الخارج وموجهة الى التصدير هي التي عرفت أبرز معدلات للنمو • وأشار الى مناقشة هذا الموضوع في الفصل الثالث من تقرير التنمية العالمية ، ١٩٨١ (٥) الصادر عن البنك الدولي • وينبغي للبلدان الصناعية أن تبقي على نظام تجارى مفتوح قدر الامكان ، لتيسير نمو البلدان النامية وتمكينها من سداد ديونها • وذكر أنه يبدو له أن استمرار تلك البلدان في مكافحة التضخم ، مع اتخاذ تدابير للتكيف الداخلي ، لا سيما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي ، هو أفضل اسهام يمكنها تقديمه لدعم مواصلة النمو • وينبغي أن تقترن هذه السياسة بتحويل انتقائي للموارد بشروط تساهلية للبلدان النامية ، وأن تقترن بدعم وتعزيز الدور الذى تؤديه المؤسسات المالية والانمائية المتعددة الأطراف •

٤٨ — وذكر أن لدى حكومته ثلاثة اقتراحات بالنسبة للتقرير القادم الذى سيصدر: اذ ينبغي أن تتوافر درجة أعظم من التقسيم في التحليل ، وينبغي بصفة خاصة التمييز بين عدد أكبر من فئات

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية ، وينبغي دراسة موضوع محدد أو موضوعين محددين دراسة متعمقة ، مثل الوضع في أسواق معينة تسيطر عليها ممارسات احتكار القلة أو الشركات عبر الوطنية ، ويمكن أن تحل هذه الدراسة محل فصول معينة من تقرير ١٩٨١ ، مثل تلك التي كرست لتحليل التنمية العالمية تحليلا تاريخيا ، كما يمكن التوسع على نحو مفيد في الدراسة المهمة عن الوضع الاقتصادي للبلدان الاشتراكية التي وردت في تقرير ١٩٨١ .

٤٩ — وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان المجتمع الدولي يشاهد منذ وقت غير بعيد تفشي أخطر أزمة تواجه الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينات . فالاقتصاد العالمي في حالة اختلال أساسي ، اذ ان النشاط الاقتصادي تباطأ ولكن التضخم والبطالة يسجلان في نفس الوقت معدلات مرتفعة لا مثيل لها في التاريخ . والصورة التي تقدمها حالة المدفوعات ليست أقل قتامة مع ما يصاحبها من اختلالات مستمرة وهيكل مديونية لا يني يثقل كاهل البلدان النامية . وقد أعقب انهيار نظام بريتون وودز ترتيبات من وحي الساعة أفضت الى اضطراب لا مثيل له في أسعار الصرف ، وتفاوت فرص الوصول الى السيولة الدولية وتكلفة باهظة للاقتراض الدولي . ولم يكن مسار النظام التجاري العالمي أفضل حالا مع ما صاحبه من هبوط في أحجام صادرات البلدان النامية ، وتدهور كبير في معدلات التبادل التجاري لديها وتزايد المد الحمائي في البلدان المتقدمة . وهذه الصورة القاتمة فعلا اشتدت قتامة منذ الدورة الأخيرة للمجلس . اذ استمرت معدلات التبادل التجاري في معظم البلدان النامية تتدهور منذ عام ١٩٧٦ تحت التأثير المزدوج لارتفاع أسعار الواردات وتدهور أسعار الصادرات السلعية . وقد انهارت بالفعل أسعار معظم السلع الأساسية ، التي لا تزال أغلبية البلدان النامية تعتمد عليها في الحصول على معظم حصائلها التصديرية ، وتبلغ هذه الأسعار في الوقت الحاضر مستويات تضاهي مستوياتها في مستهل الخمسينات . وفي حين ان هذا يعني حدوث هبوط حاد في القوة الشرائية لصادرات أغلبية البلدان النامية ، فقد واجه معظم هذه البلدان أيضا قيودا جديدة تحد من مقدرتها على اكتساب حصائل تصديرية بسبب الآثار المركبة لفتور النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية والسياسات الاقتصادية التقييدية التي تتبعها هذه البلدان .

٥٠ — وقد ارتفع عجز المدفوعات الجارية في البلدان النامية ، باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، الى ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، ومن المقدر أن يزيد هذا العجز فيصل الى ١٠٤ مليارات دولار في عام ١٩٨٢ . ويعكس هذا العجز الى حد كبير تدهور معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان ، وتزايد القيود التي تحد من فرص وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وتزايد مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح . وتمثل كل زيادة بواقع واحد في المائة في معدلات الفوائد تكلفة اضافية تبلغ مليارى دولار تقريبا تتحملها البلدان النامية . ونتيجة لذلك فقد اضطرت الأغلبية العظمى من البلدان النامية الى تقليص برامجها الانمائية وضغط مستوياتها الاستهلاكية الى أقصى حد . وهكذا كان عليها أن تتحمل عبء التكيف الثقيل على الرغم من انها ليست المتسببة في عجز مدفوعاتها . وازاء معدلات الفائدة التي تربو على ١٥ في المائة سنويا ، وبالنظر الى المستويات الراهنة والمحتملة للاقتراض في المستقبل ، فلن تستطيع البلدان النامية أن تقوم بخدمة ديونها القائمة الا بشق الأنفس ، وهي لن تستطيع يقينا تمويل الاستثمارات الانتاجية بهذه التكلفة .

Digitized by UNOG Library

٥١ — ولاحظ أن الصعوبات الاقتصادية الحالية تؤثر أيضا على البلدان المتقدمة النمو . بيد أن سياسات التكيف التي تنتهجها هذه البلدان لا تعير نتائجها الدولية كبير اهتمام • فبعد مرور أربع سنوات ، أو نحوها ، من السياسات التقييدية ، لم يظهر دليل كبير على آثارها المفيدة • ولذا فان مجموعة الـ ٧٧ تعتقد أن الوقت قد حان لاعادة فحص هذه السياسات والتخلي عن منهج " العمل على انفراد " • ولا يمكن لأى تدابير تقل عن الجهود الجماعية لحفز النشاط الاقتصادى ومكافحة التضخم عند المنبع ، بدلا من الاعتماد على الأدوات النقدية ، أن تخلص الاقتصاد العالمي مما يسوده حاليا من شر تجمع الركود والتضخم معا • واذا أخفق المجتمع الدولي في أن يتحد لبذل هذا المجهود ، فسيستمر التدهور في التجارة العالمية ، وسيستمر التضخم ، وسيزيد اللجوء الى التدابير الوطنية المؤقتة المتوخاة لأمد قصير في اطار خلفية من البطالة المتصاعدة والتوترات الاجتماعية المتزايدة • ولا ينبغي نسيان تجربة الكارثة التي حلت في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، عندما أسفرت سياسات مماثلة في النظرة الضيقة عن انهيار التعاون المتعدد الأطراف والنظام الاقتصادى الدولي • وأكد أن أعضاء مجموعة الـ ٧٧ مستعدون للاشتراك في أية مفاوضات تستهدف تشجيع التنمية ومكافحة التضخم •

٥٢ — وقال ان الفوضى الضاربة أطنابها في التجارة الدولية والمدفوعات الدولية ، والناشئة عن قوى أساسية مثيرة للاختلال ، تبرز ما يشوب النظام الاقتصادى الدولي القائم من القصور الشديد والقيود • فقد انهارت الأعمدة الرئيسية لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب ، الذى تجسد في اتفاق بريتون وودز والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، تحت الضغط القاسي للسنوات الأولى من السبعينات ، ولم يعد في وسع الاطار النقدى والمالي الدولي الحالي أن يواجه الأزمة الحالية بعمقها وضخامتها • ويحيط التوتر أيضا بالنظام التجارى الدولي ، ولا يمكن أن يستمر نظام تجارى مفتوح ومتعدد الأطراف مع عدم وجود سياسات واجراءات واعية تتجه الى تشجيع التغير الهيكلي ، وتأخذ في حسبانها تماما التصنيع المتزايد في العالم الثالث •

٥٣ — ولا يمكن أن تكتمل أية مناقشة للجوانب الحرجة في التجارة والتنمية ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية ، دون دراسة للتدابير في مجال النقل البحرى • واهتمام البلدان النامية بالنقل البحرى ناشئ عن أن تكاليف خدمات النقل البحرى تؤثر تأثيرا حاسما على تدفق ووجهة وحجم تجارتها ومن ثم على موازين مدفوعاتها أيضا • ولقد شجع الحوار الدولي والتطورات التي حدثت في مجال النقل البحرى مجموعة الـ ٧٧ الى حد كبير ، وهي تقدر علامات التفهم والتعاون المتزايدة من جانب البلدان الأخرى • وينبغي زيادة هذا الزخم بغية الوصول الى حلول مقبولة من خلال توافق آراء دولي في هذا المجال •

٥٤ — وذكر أن أداء النظام الاقتصادى العالمي غير مرض ، وينبغي البحث عن نهوج جديدة وطرق جديدة • والاطار موجود فعلا في المقررات التي اتخذها المجتمع الدولي من خلال القرارات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • والمطلوب الآن هو وضع برامج فعالة مطابقة لهذه الأهداف والخطوط الارشادية العريضة ، لا لفائدة العالم النامي وحسب ولكن لفائدة العالم ككل • وقد توصلت البلدان المتقدمة أيضا الى ادراك أن النظام الموجود حاليا ربما لم يعد يؤدى الى استمرار نموها السريع وأن اقتصادات العالم المتقدم والعالم النامي مترابطة •

Digitized by UNOG Library

٥٥ - وقال ان مجموعته ترغب أيضا في لفت الانتباه الى اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، وهو يمثل خطوة هامة صوب تحسين الظروف الاقتصادية في تلك البلدان • وقد أعطيت أمانة الأونكتاد دورا حاسما في تنسيق أنشطة المنظمات التي دعيت الى مساعدة أقل البلدان نموا في اطار برنامج العمل الجديد الزاخر • وسوف تتلقى مجموعة الـ ٧٧ ، بالتقدير أية معلومات حول الترتيبات التي يجرى اعدادها لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر في كل بلد من أقل البلدان نموا •

٥٦ - وفي الختام قال المتحدث ان الحالة التجارية والاقتصادية في العالم تنطوى على ملامح سلبية كثيرة • ولا تتوقع مجموعته أن يتبدل الوضع بين عشية وضحاها ، ولكن كل أعضاء المجموعة مستعدون للتعاون مع المجموعات الأخرى في التفاوض حول التدابير والسياسات التي قد تيسر احداث تغييرات في الاقتصاد الدولي تساعد في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٥٧ - وفي الجلسة ٥٦٧ المعقودة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٢ قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد الى المجلس ، تلبية لطلب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، معلومات عن الخطوات التي يجرى اتخاذها من قبل أقل البلدان نموا نفسها ومن قبل منظومة الأمم المتحدة بشأن متابعة برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا • وقد تم بعد ذلك تعميم نص بيانه (انظر TD/B(XXIV)/Misc.4) .

٥٨ - ورحب ممثل الدانمرك بالتقرير بوصفه مبادرة جديرة بالثناء • فهو لا يمثل فقط مساهمة اضافية في مناقشة مفهوم الترابط وجوانبه المتعددة ، بل هو أيضا تحليل وثيق الصلة بالموضوع ومفيد جدا في حد ذاته • اذ نادرا ما كانت مناقشة مفهوم الترابط في الأونكتاد بالشمول واتساع النطاق الذى كانت عليه في هذا التقرير • وعلاوة على ذلك فان الاستعراض المتكامل للاقتصاد العالمي له قيمة كبرى في تحليل المشاكل الاقتصادية الصعبة الحالية • وقال ان وفده يتطلع الى صدور مثل هذه التقارير الشاملة على أساس منتظم •

٥٩ - وأضاف قائلا ان هذه الطبعة الأولى ذات طابع تجريبي ، كما أشار الى ذلك الأمين العام للأونكتاد في تصديره للتقرير ، وعليه فانه يود ، آخذا في اعتباره ذلك الرأى ، أن يبدى بعض التعليقات التي قد تساهم في الحوار بين الحكومات والأمانة فيما يتعلق بطبعات التقرير القادمة • وأعاد الى الأذهان أيضا البيان الذى ألقي باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها في الدورة الأخيرة للمجلس (٦) .

٦٠ - ومضى يقول ان وفده يقدر بالغ التقدير النطاق الشامل للتقرير ويدرك أن معالجة ماضي الاقتصاد العالمي وحاضره ومستقبله في زهاء ١٠٠ صفحة مطبوعة مهمة غير يسيرة الا أن هناك بعض القضايا قد ترى الأمانة اتباع نهج مختلف نوعا ما بشأنها لدى اعداد الطبعة القادمة من التقرير • وينبغي للتقارير المقبلة ، لدى تقييم الاحتمالات بالنسبة للبلدان النامية في بداية

Digitized by UNOG Library

الثمانينات ، أن تأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة السريعة في أسعار الطاقة كانت واحدا من أهم العناصر المؤثرة في استمرار نمو البلدان النامية المستوردة للنفط •

٦١ — وأضاف قائلا ان التقرير يعلن أن فشل معظم البلدان النامية في توسيع صادراتها انما يعود الى عوامل خارجية فقط مثل رداءة الأحوال الجوية أو كساد الطلب العالمي • ومع ذلك فمن المعروف جيدا أن السياسات المحلية تلعب أيضا دورا هاما • وفي هذا السياق ، يلفت التقرير الانتباه الى مشاكل ديون البلدان النامية الخطيرة المتزايدة • وقال ان وفده يوافق، بالتأكيد ، على أن الدين التجارى لا يمكن معالجته في نفس سياق الدين المترتب على المساعدة الانمائية الرسمية وهو لا يدخل في نطاق الفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ — ٩) • غير أنه لابد من معالجة مشاكل البلدان المدينة التي تواجه مصاعب خطيرة ، معالجة أكثر شمولا مما يحدث الآن • وأضاف قائلا ان وفده يرى أن هناك حاجة عاجلة لاجراء دراسة مستفيضة لأثر الدين على آحاد البلدان المدينة وعلى الاقتصاد العالمي برمته • ولابد من تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه المشاكل الخطيرة •

٦٢ — وقد أشير في الجزء التاريخي من التقرير الى أن سلسلة من الترتيبات أو الاتفاقات المتعددة الأطراف قد حلت محل النظام التجارى الدولي الحر في فترة ما بعد الحرب • ووفده لا يشاطر الرأى القائل بأن النظام التجارى الدولي قد تحول بذلك الى نظام تجارى دولي موجه سياسيا • فالترتيبات والاتفاقات المتعددة الأطراف انما هي اضافات هامة الى النظام الحر القائم • ومما لا شك فيه أن النظام خضع لضغط هائل وأنه تضعضع بالفعل ، ولكن من الجدير بالملاحظة ، ولحسن الطالع ، أن الاطار الحر الذى وضعته "غات" ظل الأساس الذى تقوم عليه التجارة الدولية •

٦٣ — وأردف يقول انه دهش لأن التقرير لم يؤكد بقدر أكبر على الأداء الهزيل جدا للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فيما يتعلق بكل من تجارتها مع البلدان النامية والمساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها • وكان ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن حصة البلدان النامية في أسواق البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية انخفضت فعليا وأن هذه البلدان لم تكرس سوى ٠٣ر٠ في المائة فقط من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بخلاف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكوبا •

٦٤ — ومضى يقول ان مناقشة القضايا المتصلة بالسلع الأساسية تسلط الضوء ، بحق ، على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية بوصفه فتحا رئيسيا ، وتشعر حكومته ببالغ القلق لأن قلة قليلة فقط من البلدان هي التي صدقت على الاتفاق حتى الآن ، ويؤكد وفده أن الاتفاقات السلعية تكتسي أهمية حيوية • غير أن الجزم الوارد في التقرير بأن نمو واستقرار الصادرات السلعية ينبغي أن يشكلا أهم قضية تجارية أمر لا يبدو متوازنا مع تحليله الشامل للمشاكل التجارية •

٦٥ — ومضى يقول ان التقرير ينتقد بشدة ما أطلق عليه اسم " اضفاء الطابع الخاص " على النظام النقدى الدولي وذلك رأى لا يمكن لوفده أن ينضم اليه • اذ ان توفير درجة كبيرة من الحرية لتحركات رؤوس الأموال انما هو جزء مكمل طبيعي وضرورى في النظام الليبرالي الحالي للتجارة الدولية • وقال ان الزيادة في حجم الموارد التي عبأتها الأسواق المالية كانت ذات قيمة عظمى بالنسبة للمؤسسات الانمائية الدولية التي تستند في عمليات الاقراض التي تقوم بها على الاقتراض من تلك الأسواق • وعلاوة على ذلك فان تحسين سيولة هذه الأسواق وتزايدها في السنوات الأخيرة قد سهلا التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء • وعليه فان حكومته

Digitized by UNOG Library

تعتقد أن زيادة درجة التنظيم في هذه الأسواق أمر يضر بمعظم البلدان كما أن هذا التنظيم ليس شرطا مسبقا لتثبيت أسعار الصرف • ومن الأهمية بمكان التشديد على ما أبداه صندوق النقد الدولي في السنوات الثماني الأخيرة من قدرة ملحوظة على التكيف مع الظروف المتغيرة . ثم ان قيام الصندوق بتوجيه ما يقرب من نصف الائتمانات المقدمة للبلدان النامية الى بعض كبار المقترضين في أسواق العملات المتداولة خارج أوطانها لا يقوم دليلا على أنه امتثل للأنماط التمويلية للأسواق الخاصة ، بل انه يثبت العكس. وكثيرا ما يؤدي عقد ترتيب مع الصندوق الى اعادة ترسيخ المصداقية الدولية لبلد ما وبالتالي فانه يسهل له امكانية الوصول الى الأسواق الخاصة•

٦٦ — وفيما يتعلق بمناقشة النقل البحري (الجزء الثالث ، الفصل ٥) ، قال ان التقرير لم يكن دقيقا بالقدر الكافي ، ويأمل أن تظهر ، على النحو الصحيح ، النتائج الايجابية لأعمال الفريق المعني بأسواق السوائب في طبعات التقرير القادمة •

٦٧ — وأردف قائلا ان التقرير تضمن بعض التنبؤات القاتمة والتي قد تكون واقعية ، عن الاقتصاد العالمي في الثمانينات • ويقدم التقرير صورة كئيبة ، على نحو خاص ، لاحتمالات التنمية بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط • ومما لا شك فيه أن الاتجاهات الحالية في تمويل تنمية هذه البلدان وفي معدلاتها للتبادل التجاري لا تبشر بالخير • ومن المفيد أن تتضمن التقارير المقبلة تحليلات ذات طابع أكثر عمومية للمشاكل الانمائية التي تعانيها البلدان النامية المستوردة للنفط وربما ملخصا للتدابير السياسية العملية التي يتعين أن تتخذها هذه البلدان ذاتها وأن يتخذها المجتمع الدولي أيضا ، لتخفيف العبء الذي تتحمله • وأضاف أن التقرير يشير في عدة مناسبات الى وجود " ثغرة " هائلة في الموارد بين الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية بغية تحقيق معدل مستمر من النمو ، من ناحية ، وتوافر التمويل الانمائي ، من ناحية أخرى • وهو يوافق على أن هذا الفارق هام للغاية • بيد أن وفده يرى أن التقرير ربما استخدم لغة عنيفة جدا في وصف الاحتياجات المالية العاجلة للبلدان النامية والمصلحة المتبادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في زيادة الجهود المبذولة لسد هذه الاحتياجات زيادة كبيرة •

٦٨ — وقال انه يشاطر الشكوك التي أعربت عنها الوفود الاخرى فيما يتعلق بفائدة النموذج الاقتصادي القياسي الذي يستخدم كأساس لاسقاطات الاقتصاد العالمي في الجزء الرابع من التقرير• اذ ان من الخطأ ، من الناحية النظرية ، بناء نموذج اقتصادي قياسي يقوم على العلاقات التاريخية في الاقتصاد العالمي ثم فرض معدلات نمو عالية للغاية بالنسبة للبلدان النامية بوصفها متغيرات خارجية على هذا النموذج ، خاصة وأن معدلات النمو المنخفضة للمناطق الاخرى تعالج أيضا على أنها متغيرات خارجية • ومن الافضل معاملة معدلات النمو على أنها متغيرات داخلية • ولعل من المفيد أيضا وضع عدة سيناريوهات ، تستند الى افتراضات مختلفة ولكنها واقعية • اذ أن ذلك يمكن أن يفيد كأساس للمناقشات المثمرة بشأن الحواجز التي تعترض نمو الاقتصاد العالمي •

٦٩ — وختم كلمته قائلا ان حكومته تعتقد اعتقادا صادقا أن التقرير يمثل خطوة هامة الى الأمام على طريق تفهم المشاكل الاقتصادية الصعبة التي يواجهها العالم • وقال انه يتطلع الى طبعات التقرير المقبلة التي يمكن أن تساعد المجلس في مداولاته بشأن مشاكل التجارة والتنمية في العالم • وأضاف أنه يطرح ، بوحي من هذه الروح ، ثلاثة اعتبارات عامة يمكن الاسترشاد بها لدى اعداد الطبعات المقبلة للتقارير : (أ) يستحسن أن تكون هناك علاقة أكثر تحديدا مع كل مجال من مجالات أنشطة الأونكتاد ؛ (ب) ينبغي التخفيف من الأهمية المعطاة لوصف الاتجاهات التاريخية ،

Digitized by UNOG Library

و (ج) من المستصوب التأكيد ، بشكل أكبر ، على المشاكل الانمائية العامة وعلى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادى •

٧٠ — وسجل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن وفده بين ، في الدورة الأخيرة للمجلس ، النهج الذى يتوخاه من حيث المبدأ فيما يتعلق بالبندين ٣ و٤ من جدول الأعمال • وقال ان كلمته الآن هي توضيح للنقاط التي تحتاج لمثل هذا التوضيح من ذلك البيان • فالأحداث التي شهدتها الأشهر الخمسة الأخيرة جاءت لتؤكد أن على الأونكتاد أن يولي عناية خاصة لاستعراض الاتجاهات في مجال التجارة العالمية والانتاج استعراضا شاملا ، وأيد المقترح الذى تقدم به الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي بأن تشمل مهام الدورة السادسة للمؤتمر الاضطلاع بتقييم عام لحالة التجارة والاقتصاد في العالم • وأردف يقول ان الأحداث الجارية تؤكد أن التحليل الوارد في "تقرير التجارة والتنمية" جاء في حينه وكان واقعيا • وقد ثبت خطل الحجج التي قدمت في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس والتي مفادها أن التقرير بالغ التشاؤم • وكانت الأمانة على حق عندما حذرت من أن الأزمة التي تشهدها الاقتصادات الرأسمالية أزمة شديدة وكذلك أثرها على البلدان النامية ومن أن الأوضاع لم تبلغ منذ الثلاثينات ما بلغته اليوم من الخطورة • وقد تجلت هذه الأزمة في ركود التجارة العالمية ، والمعارك من أجل الأسواق والضغوط الحمائية المتزايدة • وقال ان وفده حذر ، في الدورة الأخيرة ، من محاولات البلدان الرأسمالية استخدام العلاقات التجارية والاقتصادية كسلاح سياسي ضد البلدان الاشتراكية وبعض البلدان النامية ، الأمر الذى يشكل ، في جملة امور ، تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة • والبلدان التي تسير في هذا الطريق ستكون هي الخاسرة في التجارة مع بلده ، حيث ان خفض العلاقات التجارية أيسر من محاولة اعادتها في وقت لاحق الى ما كانت عليه •

٧١ — وقال ان التقرير يركز في تنبؤاته على عوامل اقتصادية بحتة ، ولكن تبين الآن بوضوح أنه لابد من أن تراعى في التقارير المقبلة العوامل السياسية أيضا • واسترسل يقول ان التنمية الاقتصادية في العالم تتوقف على اتخاذ تدابير تستهدف السلم والأمن ونزع السلاح الفعال • ففي ظل حالة التوترات المتزايدة الراهنة تباطأت عملية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية • ويقوم الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية ببذل قصارى الجهد لتأمين السلم ونزع السلاح ، وقد قام الدليل الكافي على ذلك في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة • ولا يمكن للأونكتاد أن يتجاهل هذه العناصر الحيوية في أعماله ، وينبغي أن توضح الطبعات المقبلة للتقرير هذا الجانب الهام على النحو الصحيح •

٧٢ — وبيّن ، مكملا المعلومات التي قدمت في الدورة الأخيرة للمجلس ، أن رقم أعمال التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي زاد خلال ١٩٨١ بنسبة ١٧ في المائة فبلغ ١١٠ مليارات روبل • ونمت قيمة التجارة مع البلدان النامية بنسبة ٣٠ في المائة والواردات منها بنسبة ٣٦ في المائة • وبرهن النظام الذى يسير عليه في العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان النامية على ديناميته وطابعه الحقيقي ، الأمر الذى يعد ذا أهمية خاصة في الأوضاع المتأزمة التي تمر بها التجارة الرأسمالية العالمية •

٧٣ — وأعرب عن تأييد حكومته لاصدار التقرير سنويا ، وقال ان ذلك يتمشى مع الدور الذى يجب على الأونكتاد أن يضطلع به ، ويمثل أيضا استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٥ بشأن الأونكتاد • وهذه الاستعراضات السنوية للتطورات الدولية من شأنها أن تمكن أعضاء المجلس من فحص القضايا

Digitized by UNOG Library

الأساسية بصورة أفضل • والمسائل التي تستدعي المزيد من البحث المتعمق في التقرير تشمل آثار سباق التسلح المسببة لاختلال التنمية الاقتصادية والتجارة العالمية ، وما يتولد عن عمليات الشركات عبر الوطنية من آثار سلبية على البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية وعلى التجارة العالمية ، وتقييم الأبعاد الحقيقية لتزايد تدفق الموارد المالية خارج البلدان النامية عن طريق قنوات الصفقات المنظورة وغير المنظورة بما في ذلك تلك المتصلة بعمليات الشركات عبر الوطنية ، وتقييم أثر الأشكال الجديدة من الحمائية على التجارة العالمية ، بما فيها الأشكال الممارسة في التجارة بين الشرق والغرب •

٧٤ — وقال ان بعض الوفود أبدت ، في الدورة الأخيرة ، تشككها في الحاجة الى اعادة تشكيل النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية وأوصت بمواصلة الاعتماد على القوى السوقية • ويعني هذا النهج رفض التوصيات التقدمية التي وضعها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة • وقد كان الاتحاد السوفياتي يؤيد باستمرار عملية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، والعمل لهذا الغرض على تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد بغية رفع مستوى تنمية البلدان النامية وتأمين اقتصاد عالمي سليم ، وسوف يواصل هذه السياسة في المستقبل •

٧٥ — وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان العلاقات الاقتصادية الدولية ازدادت تدهورا في الستة أشهر الأخيرة ، وانه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق باعادة تشكيلها على أساس ديمقراطي • كما ان سياسة المجابهة والانفاق الكثيف على الأسلحة المتفوقة التي تتبعها بعض الدوائر الامبريالية لم تؤد الى تدهور المناخ السياسي الدولي فحسب بل انها أدت أيضا ، بقدر متزايد ، الى التأثير في البيئة التجارية العالمية والى الحاق الضرر بالتعاون الاقتصادي الدولي ولذلك السبب يؤيد وفد بلاده بقوة المطالبة باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح وباستغلال الامكانيات الكاملة للأونكتاد في هذا الصدد • ولذلك يأمل وفده في أن يقدم الأمين العام للأونكتاد الى المجلس مقترحات بشأن الأنشطة المقبلة وذلك وفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس في دورته الثالثة والعشرين بدراسة الأنشطة المقبلة في هذا المجال في دورته الخامسة والعشرين •

٧٦ — ولاحظ أن بعض البلدان الغربية أخذ يبذل مؤخرا جهودا لم يسبق لها مثيل في اتباع سياسة المجابهة حتى في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وان هذه البلدان سعت الى استعمال العلاقات التجارية كأداة ضغط وابتزاز ضد البلدان الاشتراكية وبعض البلدان النامية ، وذلك باللجوء الى العقوبات الاقتصادية ، وأعمال الحظر والحصار • وقال ان بلده يدين بشدة تلك التدابير والممارسات التي تعد انتهاكا للمبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة ، لمبادئ السياسات التجارية التي وضعها الأونكتاد ، وان بلده يطالب بازالة تلك التدابير والممارسات فورا •

٧٧ — وفي معرض تقييمه للحالة الراهنة في اقتصاد العالم الرأسمالي ، أعرب عن رأيه بأنه ليس من المتوقع أن تتغير الاتجاهات السائدة حاليا في المستقبل القريب بل العكس هو الصحيح • فالتناقضات الدورية متشابكة دائما بأزمة هيكلية طويلة الأجل • فهبوط الانتاج ، وخفض قيمة العملات والتضخم المزمن ، وسياسة أسعار الفائدة المرتفعة ، والحمائية المتزايدة كلها سمات رئيسية للحالة السائدة عموما في الجزء الرأسمالي من الاقتصاد العالمي • ولهذه الاتجاهات آثار بالغة الضرر على التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي باشاعة مزيد من الاضطراب فيهما •

Digitized by UNOG Library

٧٨ — وأعرب عن تقديره للتقرير قائلا انه يمثل أساسا شاملا لمواصلة النقاش الذى بدأه الأونكتاد في دورته الخامسة حول الحالة الاقتصادية الدولية وآفاقها • ويستند التقرير الى دراسة دقيقة للاقتصاد العالمي والقطاعات الهامة فيه ، ويحتوى على تحليل شامل للاتجاهات التي سادت التنمية الاقتصادية خلال العقود الأخيرة الماضية ، كما يحتوى على محاولة للتطلع الى المستقبل • وقال ان ذلك التقرير يستحق الثناء لما قصد اليه من وصف منطقي للتطورات في الاقتصاد العالمي وقطاعيا أو بحسب المناطق في آن واحد ، ولما يحتويه من أفكار نقدية عن العمليات والاتجاهات الرئيسية في النظام الاقتصادى الرأسمالي الدولي ، ولما جاء فيه من وصف تحليلي ونظرى للعلاقة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ، مثل الآثار الضارة المترتبة على التنمية الاقتصادية للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي وعلى دور المؤسسات المالية الدولية والشركات عبر الوطنية ، وكذلك آثار اتباع سياسة موجهة ضد مصالح البلدان النامية، ولا عترافه بالمقدرة المحدودة للنظام الرأسمالي (أى مقدرة الاحتكارات الدولية وآليات السوق بوجه عام) على حل المشاكل الجوهرية للاقتصاد العالمي في الحاضر أم في المستقبل وللمحاولة المبذولة فيه لتعيين القطاعات الجوهرية التي يمكن فيها دعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (مثلا عن طريق تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية) • وبيّن التقرير في الوقت نفسه أن النتائج التي تحققت حتى الآن عجزت عن تحقيق أهداف التنمية المحددة للبلدان النامية •

٧٩ — وقال ان تفاقم الأوضاع الاقتصادية في غالبية البلدان النامية يرجع الى الظروف الخارجية المناوئة التي لم يكن لتلك البلدان عليها أى تأثير ، مثل تدهور معدلات التبادل التجارى وارتفاع أسعار الفائدة • وكان التقرير على حق عندما خلص الى أن البلدان النامية قد لا تتمكن في ظل النظام الاقتصادى الدولي الراهن من تحقيق معدلات نمو عالية • والتقرير يوضح الأسباب الحقيقية لتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية باثباته أن المشاكل اللصيقة باقتصاد العالم الرأسمالي ليست ذات طبيعة دورية فحسب بل هي بالأحرى ذات طبيعة هيكلية •

٨٠ — وفي نفس الوقت الذى دارت فيه مناقشة التقرير في الجلسات العامة للدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، ناقشت لجنة من لجان الدورة تقريرا شاملا أعدته أمانة الأونكتاد عن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وبينت فيه أن العلاقات التجارية للبلدان الاشتراكية مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ظلت محتفظة بطابعها الدينامي وثباتها بالرغم من البيئة الاقتصادية العالمية المناوئة •

٨١ — فقد ذكر ، وهذا صحيح ، في الفقرة ٧ من ذلك التقرير(٧)أن " حركة التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية في ١٩٨٠ كانت نشطة بوجه خاص • فقد زادت بنسبة ٣٣ر٧ في المائة عما كانت عليه في ١٩٧٩ ، أى على نحو أسرع بكثير من زيادة تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي (١٤ر٤ في المائة) ومن زيادة التجارة فيما بين بلدان مجلس

Digitized by UNOG Library

التعاضد الاقتصادى (٩ر٩ في المائة) . وشهدت السنوات الخمس ١٩٧٦—١٩٨٠ ككل هذه النزعة ذاتها — فقد زادت تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية بنسبة ١ر٢٧ في المائة بينما ازدادت مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بنسبة ٤ر٨٩ في المائة ، وفيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى بنسبة ٦ر٨١ في المائة " . وأضاف قائلا ان اصدار تقرير التجارة والتنمية سنويا بصورة منتظمة سوف يسهل ، دون شك ، اجراء مناقشة أكثف في المجلس للقضايا والمشاكل الأساسية في التجارة العالمية . وسوف تعزز قيمة التقرير بدرجة أكبر اذا روعيت أيضا الاعتبارات التالية . أولا ، ينبغي ايلاء العلاقة بين نزع السلاح والتنمية مزيدا من الاهتمام . فقد ركز وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ورؤساء وفودها لدى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين في بيانهم الصادر في ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ ، (A/36/566 ، المرفق) ، وكذلك وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوى الخامس في نيويورك في اعلانهم بتاريخ ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ (A/36/573 ، المرفق) ، تركيزا واضحا على أن التدهور في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي حالة البلدان النامية لا يعتبر فقط نتيجة من نتائج المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي بل انه أيضا عاقبة من عواقب التدهور الخطير للحالة الدولية بسبب سباق التسلح . وثانيا ، ينبغي أن يراعي التقرير أن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ديمقراطي تنطوى على تحطيم دور الاحتكارات المهيمن في العلاقات الاقتصادية الدولية . فالتقرير الراهن ناقش " السلع الأساسية " و " التمويل " فقط من هذه الزاوية ، ولذا ينبغي أن تفرد التقارير المقبلة الاهتمام الأولي للسياسات التي تتبعها الشركات عبر الوطنية ولمسؤوليتها عن الحالة في البلدان النامية . وثالثا ، لم يعكس التقرير بصورة كافية دور الموارد الداخلية للبلدان النامية والجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تنميتها . ولا شك في أن هذه قضايا تتطلب مزيدا من البحث .

٨٢ — وفي معرض وصفه للتطورات في اقتصاد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لاحظ أن حركة تجارتها الخارجية في ١٩٨١ كانت أعلى بنسبة ٦١ في المائة عما كانت عليه في ١٩٧٥ ، وبنسبة ١٠ في المائة عما كانت عليه في ١٩٨٠ . وأضاف أن النتيجة الايجابية التي أسفرت عنها الخطة الموضوعة لسنة ١٩٨١ تدعو الى الثقة في امكان بلوغ الأهداف المحددة لسنة ١٩٨٢ ، وتثبت مزايا التخطيط الاشتراكي . فالعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين بلده والبلدان الاشتراكية الأخرى قد أرست قاعدة متينة لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي . فقد زادت حركة التجارة الخارجية مع هذه البلدان من سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٨٠ بنسبة ٨٢ في المائة . وكانت العلاقات بين بلده والبلدان النامية قائمة على أساس مبادئ الحقوق المتساوية والفائدة المتبادلة ، ووفرت لتلك البلدان دعما لنضالها من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وبناء صناعات وطنية وزراعة عصرية . فقد زادت حركة التجارة الخارجية مع البلدان النامية الى ثلاثة أمثالها بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ ، وبسرعة أكبر من سرعة ازدياد الرقم الاجمالي لتجارة بلده الخارجية . وقال ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين بلده والبلدان النامية حققت مزيدا من التقدم وان التعاون الاقتصادى والعلمي والتقني معها سوف يزيد اتساعا

Digitized by UNOG Library

في فترة الخطة ١٩٨١ — ١٩٨٥ • وتعتبر الاتفاقات الدولية الحكومية التي عقدها بلده والتي تصل الى نحو ١٥٠ اتفاقا ، دليلا مقنعا على الرغبة المتبادلة في تطوير علاقات طويلة الأجل في ميادين التجارة ، والمدفوعات ، والتعاون الاقتصادى والصناعي والعلمي والتقني • وان التنمية الاقتصادية المخططة والثابتة لبلده تضمن أيضا للبلدان النامية آفاقا تسويقية طويلة الأجل لمنتجاتها التصديرية •

٨٣ — واستطرد يقول ان بلده يعلق أهمية كبيرة على توسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لصالح التعايش السلمي ، والتقسيم الدولي للعمل ، وصون الانفراج • فقد زادت حركة تجارته الخارجية مع تلك البلدان بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨٠ ، وأبرم بلده اتفاقات طويلة الأجل مع غالبيتها للتعاون الاقتصادى والصناعي والعلمي والتقني •

٨٤ — وقال ان بلده كان دائما على استعداد للاتجار في جو من السلم مع دول لها نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، وذلك بالاتساق مع أهداف ومبادئ الأونكتاد والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا • ولكن ذلك يتطلب تسليم جميع الأطراف المعنية بمبادئ الحقوق المتساوية والنفع المتبادل وعدم التمييز واحترام هذه المبادئ • وأعرب عن أمله في أن تسهم الدورة الراهنة ، التي تؤدى دورا هاما في التحضير للدورة السادسة للأونكتاد ، اسهاما بناء في تنشيط التعاون السلمي بين الدول كافة ، ولا سيما في ميدان التجارة والقطاعات الاقتصادية ذات الصلة •

٨٥ — وأعلن المتحدث باسم المجموعة باء أن العدد الأول من تقرير التجارة والتنمية زاد حرارة المناقشة التي جرت في اطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس بالرغم من أن تلك المناقشة كانت ، لأسباب معروفة تماما ، ذات طابع تمهيدى • وفي الوقت الذى يثني فيه أعضاء المجموعة باء على الأمانة لما بذلته من جهد ضخم في اعداد التقرير ، فانهم يرون أن هناك من الأسباب ما يسوغ الاختلاف حول الآراء التي وردت فيه بصدد بعض النقاط • وقال انه قد طلب الى الأمانة أن تجيب كتابيا عن النقاط التي أثيرت في المناقشة • ويرى أعضاء المجموعة باء ، بعد تسلمهم المذكرة الداخلية للأمانة (أنظر الفقرة ٤٣ أعلاه)، ان هذه المذكرة لا تعكس تماما التعليقات التي أدلوا بها بخصوص المضمون • وأضاف أنه ينبغي أن يكون مفهوما أن أعضاء المجموعة باء أدلوا بهذه التعليقات ، سواء شفويا في المجلس أو كتابيا على انفراد ، بقصد المساهمة في ايجاد مناقشة مثمرة في المجلس في اطار البندين ٣ و ٤ ، وفي تحضير الأعداد اللاحقة للتقرير •

٨٦ — وأعلن ممثل اليابان أن الممارسة الحديثة المتمثلة في اجراء مناقشات في المجلس حول مضمون القضايا الهامة ، بغية توجيه عمل الأونكتاد في مجال السياسة العامة استنادا الى وثائق مقدمة من الأمانة ، هي ممارسة مفيدة ينبغي مواصلتها • وكما أشار الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي ، فان الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة تتباطأ فيها التجارة الدولية وتتعرض فيها عملية التنمية لأزمة • وقال ان وفده يتفق مع الرأى القائل ان معظم المشاكل الاقتصادية التي تواجه عالما مترابطا هي مشاكل مشتركة وأن على البلدان المتقدمة والنامية الاشتراك في معالجتها . وكما أعلن رئيس وزراء اليابان في قمة كانكون في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، " فان المضي قدما يتطلب من كل واحد منا أن يتخلى عن الاعتقاد الخاطئ بأن مصالح الشمال والجنوب تتضارب مع

Digitized by UNOG Library

بعضها البعض ، ويتطلب من البلدان المتقدمة والنامية معا أن يمد كل منها يد التعاون للآخر لكي تدب الحياة من جديد في الاقتصاد العالمي ... مستلهمة روح التكافل وتبادل المصالح " . وقال ان سياسات بلده استلهمت تلك الروح . فقد حدد اليابان هدفا جديدا متوسط الأجل للمساعدة الانمائية ، وبمقتضى هذا الهدف ، تمضي الجهود لرفع مستوى المساعدة الانمائية الرسمية في السنوات الخمس القادمة الى أكثر من مثلي المساعدة المدفوعة في السنوات الخمس الماضية . ولهذه الغاية ، سيزاد الاعتماد المرصود في الميزانية للمساعدة الانمائية الرسمية الى أكثر من الضعف . وعلاوة على ذلك ، ينوى بلده تحسين نوعية مساعدته الانمائية الرسمية عن طريق تنفيذ برامج المعونة بكفاءة وفعالية .

٨٧ — وقال ان اليابان ملتزمة بالنظام التجارى المفتوح والمتعدد الأطراف المنظور اليه من زاوية اقتصادية كلية أعرض . وأضاف أن العديد من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي يواجه صعوبات في احتواء التضخم ، وهذه الصعوبات مقترنة بركود طال أمده وبمستوى بطالة لم يسبق له مثيل . وفي هذه الظروف ، تشعر حكومته بقلق عميق ازاء تزايد الضغط من أجل حماية الصناعات عن طريق القيود التجارية ، وخاصة في القطاعات التي تفقد ميزتها النسبية . ويمكن للتكيف الهيكلي والتجارة الدولية أن يوجدا ، من خلال عملية تفاعل ، " حلقة مجدية " تسهل انتقال رأس المال والعمل الى قطاعات النمو ، وبذلك ، يمكن أن يكسر ما هو قائم حاليا من " حلقة مفرغة " لحماية الصناعات المنهارة وادخال القيود التجارية . ومضى قائلا ان حكومته تطبق سياسات عامة تقوم على حرية تأثير قوى السوق وتتمشى مع تلك المبادئ ، وبالتالي ، تساعد على ايجاد تقسيم دولي دينامي للعمل . وكسوق لمنتجات البلدان الأخرى ، يأتي بلده في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ، اذ تبلغ قيمة الواردات أكثر من ١٤٠ مليار دولار سنويا . وعلاوة على ذلك ، ازدادت واردات اليابان من البلدان النامية ، حسب ما جاء في دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية لعام ١٩٧٩ (٨) الصادر عن الأونكتاد ، ٩ر٧ أمثال بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ ، وهو معدل زيادة (سواء من حيث مجموع الواردات من البلدان النامية أو واردات المصنوعات منها) أعلى من معدل الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي . فضلا عن أن حكومته ، ادراكا منها لضرورة المساهمة في زيادة توسيع واردات اليابان ، قررت تطبيق تخفيضات تعريفية شاملة اعتبارا من ١ نيسان / أبريل ١٩٨٢ أى قبل المرحلة المتفق عليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بسنتين . وهي تواصل أيضا بذل الجهود من أجل تحسين اجراءات فحص الواردات وغيرها من الاجراءات .

٨٨ — وأضاف قائلا ان مناقشة المجلس للحمائية والتكيف الهيكلي ستساعد بالتأكيد على تحديد القضايا الهامة للتجارة الدولية تحديدا أوضح ، وأن الوثائق المقدمة من أمانة الأونكتاد توفر في مجموعها أساسا مفيدا للمناقشة . وأردف قائلا ان وفده يشارك ، كما فعل في الماضي ، مشاركة بناءة في المناقشات حول هذا الموضوع وأنه يأمل مخلصا أن تؤدى المناقشة في هذه الدورة الى اتفاق بشأن المجالات والقضايا التي تتطلب المزيد من الدرس ، وفي النهاية ، الى نتائج ملموسة تساعد على احياء الاقتصاد العالمي .

Digitized by UNOG Library

٨٩ — وأشار الى تقرير أمانة الاونكتاد المعنون " الحمائية والتكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي " (TD/B/888) (٩) ، الذى تقوم اللجنة الثانية للدورة بالنظر فيه (انظر الفصل الرابع أدناه) ، فقال ان جانبا من التحليل غير متوازن بعض الشيء وأن الفصل الثاني ، الذى يتناول القيود المفروضة على التجارة ، يتضمن بعض الأخطاء . أولا ، أنه يفهم من الأمانة أن المتوسط المرجح للمعدلات التعريفية لواردات اليابان قد حسب على أساس التعريفات والواردات في عام ١٩٧٦ ، أى قبل اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وبالنظر الى عدم توضيح هذا الأمر ، فان الوثيقة تعطي انطباعا خاطئا بأن المتوسط المرجح للمعدلات التعريفية يشير الى الوضع الحالي . واستنادا الى حسابات حكومته وباستخدام نفس مفهوم متوسط المعدلات التعريفية الذى استخدمته الأمانة ، فان المعدل المتوسط بالنسبة لواردات اليابان من العالم في عام ١٩٨١ يبلغ ٦ر٢ في المائة • ثانيا ، حتى فيما يتصل بعام ١٩٧٦ ، واذا استخدمت بالضبط نفس طريقة الحساب التي استخدمتها الأمانة ، فان الأرقام التي حصلت عليها حكومته تختلف اختلافا كبيرا عن أرقام الأمانة ، التي تبدو بالتالي غير صحيحة• فعلى سبيل المثال ، تبين لحكومته أن المعدل المتوسط بالنسبة لمجموع الواردات من العالم يبلغ ٥ر٤ في المائة وليس ٠ر٧ في المائة ، حتى ولو لم تؤخذ في الحسبان المعدلات التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم • ثالثا ، من بين القيود التجارية الأخرى ، أعطيت الحماية التعريفية، الشديدة الحساسية للتحليل الكمي ، أهمية أكثر مما ينبغي من جانب الأمانة ، ولم يتم ، في المقابل ، تحليل القيود التجارية الأخرى بصورة وافية ، وكان من الأفضل لو أن بعض الاستنتاجات الواردة في الدراسة قد قدمت بعد استخلاص صورة شاملة ومتوازنة لمختلف القيود التجارية •

٩٠ — وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة السادسة للمؤتمر ، أعرب عن تقديره وفده للمبادرات التي قام بها الأمين العام للأونكتاد حتى الآن وعن أمله في أن تفضي مشاوراته مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقليمية الى نتيجة ايجابية في وقت مبكر من المرحلة التحضيرية • ولما كانت الدورة القادمة للمؤتمر ستعقد بعد مضي ٢٠ عاما تقريبا على انشاء الأونكتاد ، فانه يبدو لوفده أنها ستكون فرصة مناسبة للغاية لكي يتأمل الجميع العمل المنجز ويعيدوا التفكير في الدور المقبل للأونكتاد في السنوات العشر أو حتى العشرين القادمة • وقال ان الحوار بين الشمال والجنوب داخل الأونكتاد ، في الماضي ، كان غير مثمر في بعض الأحيان ، وأشبه ما يكون بالمجابهة غير أنه تم تحقيق بعض الانجازات ذات الآثار البعيدة المدى ، مثل انشاء نظام الأفضليات المعمم ، واقرار اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، واعتماد برنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا • وينبغي ايلاء اهتمام جدى ، لدى التحضير للدورة السادسة للمؤتمر ، وكذلك في المؤتمر نفسه ، للكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية الأونكتاد بحيث يتمكن من تنفيذ ولايته •

Digitized by UNOG Library

٩١ـ وذكر ممثل كوبا ان التقرير يشتمل على كثير من المعلومات المفيدة ، ويركز تركيزا جيدا على مشكلات الاقتصاد العالمي • وقال ان وفده يرحب باعداد هذه التقارير سنويا ويؤيد كل التأييد الملاحظات التي أدلى بها ممثلو عدة بلدان نامية • وقال مستكملا هذه الملاحظات ، ان بلده واحد من البلدان التي تعاني من المأزق الذى يواجه السلع الأساسية الآن ، والذى يحلله التقرير في اطار حالة الأغذية في العالم • وقال ان الجميع يسلمون بأن اعتماد البلدان النامية على تصدير السلع الأساسية يتزايد باطراد • وللأسف ، ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لا يمكن التنبؤ بحدوث تغير ذى بال في هذه الحالة ، ونتيجة لذلك ، فان الأزمة الموجودة حاليا في البلدان المتقدمة تخفض بشكل خطير من الدخل الضئيل الذى تحصل عليه البلدان النامية من سلعها الأساسية • وكما ذكر في التقرير ، فان حصة السلع الأساسية في التجارة العالمية تنخفض بسبب تباطؤ النمو في هذا القطاع ، والذى نتج بدوره عن تقلص أسواق البلدان المستهلكة ، وقبل كل شيء ، عن انخفاض أسعار السلع الأساسية •

٩٢ـ وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب تزايد الحمائية في أغلب البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وبسبب الافتقار الى المساعدة المالية الكافية الى البلدان النامية لتنويع صادراتها • وكما لوحظ في التقرير ، فان ٩٠ في المائة من صادرات السلع الأساسية في العالم كانت في السنوات الأخيرة على شكل مواد أولية غير مجهزة • وبالاضافة الى ذلك ، فان تحكم الشركات عبر الوطنية في انتاج وتسويق ونقل وتوزيع السلع الأساسية قد زاد من تخفيض النسبة الصغيرة من السعر النهائي التي تؤول الى البلدان النامية المصدرة • كما يتعين أن توضع في الاعتبار المنافسة غير العادلة من المواد الاصطناعية وكذلك الأثر الهام الذى يترتب على الاعانات المالية الوطنية للزراعة ، رغم أن هذه المسألة لم يجر التأكيد عليها في التقرير • وأشار بوجه خاص الى سياسة الاتحاد الاقتصادى الأوروبي في مجال اعانة السكر والى الرسوم الجمركية المفروضة في الولايات المتحدة على واردات السكر •

٩٣ـ وقال ان التقرير درس بموضوعية حالة الأغذية في العالم ، التي تتضح من الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية ـ فالفوائض في المواد الغذائية ، وخاصة في الحبوب ، لا تستخدم في أغلب الأحيان لأغراض انسانية بل تستخدم بدل ذلك كسلاح سياسي للقمع ضد تلك البلدان التي تكافح من أجل انقاذ سيادتها الوطنية وضمان سيطرتها على مواردها الوطنية • وقد دعت البلدان النامية كذلك الى تفكيك المئات من الحواجز غير الجمركية التي تحمي البلدان المتقدمة ، أكثر فأكثر ، من منافسة السلع المصنعة المستوردة • ورغم الحجج التي تناصر تحرير التجارة ورغم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فان هذه الحواجز لا تزال قائمة ، أما الاعانات المالية المقدمة الى الصناعات التي لا يمكنها الدخول في منافسة مع غيرها ، فهي تدبير آخر يتزايد اللجوء اليه •

٩٤ـ وقال ان بلاده قد أكدت في مناسبات مختلفة على الحاجة الى تضافر الجهود لتضييق الثغرة المالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • ويعرف الجميع المشكلات العديدة التي أحدثتها المظاهر المختلفة لتحول النظام النقدى الى نظام " خاص " • فقد توقفت المساعدة الانمائية الرسمية والمساعدات الانمائية الأخرى عند مستوى معين رغم تزايد الحاجة الى تدفقات المساعدة التساهلية • ولا يستطيع سوى حفنة من البلدان النامية غير المصدرة للنفط بلوغ الأسواق المالية ، وبالمثل ، لا تستفيد سوى قلة من البلدان النامية من معظم الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي • وأضاف أن وفده يرى بصفة عامة أن تحليل الوضع

Digitized by UNOG Library

المالي الدولي الوارد في التقرير ، وكذلك تحليل الظروف الخاصة بالنقل البحرى تحليلان موضوعيان ، فالتقرير يشدد بحق على التقدم المتواضع الذى " حققته البلدان النامية خلال الثلاثين سنة الماضية بخصوص أساطيلها الوطنية" .

٩٥ــ وقال انه لا ينبغي ان يغيب عن البال ، لدى تقييم التجارة العالمية والوضع الاقتصادى ، ان عدد سكان العالم يبلغ حاليا ٤ر٤ مليار نسمة ، وأن ٧٥ في المائة منهم موجودون في الصين وفي البلدان النامية . ويستهلك الـ ٢٥ في المائة من السكان ، الذين يعيشون في البلدان المتقدمة ٨٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في العالم و ٧٥ في المائة من امدادات الطاقة فيه و٧٠ في المائة من الحبوب . وهم يملكون ٩٢ في المائة من الطاقة الصناعية في العالم و ٩٥ في المائة من الموارد التكنولوجية فيه ، ويمثلون ٩٨ في المائة مما ينفق في العالم على التعليم . وقد ذكر بلده في مناسبات أخرى ان حل الضيق الحالي الذى يصيب البلدان النامية لا يمكن ان يكون حلا مجزأ ، بل يتطلب نهجا متكاملا . ذلك أن المشكلات شاملة من حيث طبيعتها ، وينبغي معالجتها بصورة شاملة . وبنفس الطريقة ، لا يمكن ان يقوم السلم بدون تنمية . ومن ثم ، فان الكفاح من أجل السلم يعادل الكفاح من أجل التنمية ، على أساس احترام حق جميع الشعوب في أن تحدد بحرية النظام الاقتصادى والاجتماعي الذى ترغب في أن تعيش في ظله .

٩٦ــ وأعلن ممثل بنغلاديش أن الأزمة الحالية والعوامل التي سببتها أمور معروفة تماما ، شأنها شأن الجهد الطويل الذى بذلته البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ لاقناع البلدان المتقدمة بتطبيق التدابير التصحيحية اللازمة لتفادى كارثة اقتصادية . وقال ان النداءات المتكررة التي وجهتها مجموعة الـ ٧٧ في مختلف محافل منظومة الأمم المتحدة والردود السلبية من البلدان المتقدمة على هذه العروض معروفة أيضا للجميع . وهناك قرارات ومقررات هامة اعتمدت بتوافق الآراء في محافل الأمم المتحدة لا تزال غير منفذة ، مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وقرار المؤتمر ١٢٢ (د ــ ٥) ، الذى دعا جزء منه الى اعداد برنامج عمل فورى لصالح أقل البلدان نموا للفترة ١٩٨٠ــ١٩٨١ ، وقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ بشأن المفاوضات العالمية . ومن شأن تنفيذ هذه القرارات والمقررات أن يؤثر تأثيرا ايجابيا في الحالة الاقتصادية اليوم . ولسوء حظ البلدان النامية ، وكذلك العديد من شركائها في العالم المتقدم ، فان الحجج التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ من أجل الشروع في عملية اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي بغية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد لم تلق آذانا صاغية وكانت موضع اهتمام أكاديمي فقط من جانب معظم البلدان المتقدمة . وفي الواقع ، لا يوجد دليل كبير على أن البلدان المتقدمة تبذل حتى ولو مجرد محاولة لاثبات ان النظام الاقتصادى الدولي القائم يمكن العمل به على نحو يرضي الجميع .

٩٧ــ وذكّر بالجهود الأخيرة التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ لاقناع البلدان المتقدمة بأنها ، في عالم مترابط ، ستكسب هي الأخرى من مساعدة البلدان النامية على الازدهار ، وأشار بوجه خاص الى الموقف الذى وقفته البلدان النامية في كانكون وفي الجمعية العامة ، وكذلك في الأونكتاد .

٩٨ــ وانتقل الى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨١ فقال انه يتضمن تحليلا شاملا وواسع النطاق للحالة الاقتصادية العالمية ، ويبين بوضوح الصلة الموجودة بين عوامل مثل التعجيل بالنمو في البلدان النامية ومعدلات التبادل التجارى لهذه البلدان وتدفق الموارد اليها ووتيرة تصنيعها من جهة ، وانتعاش الاقتصاد العالمي ، من جهة أخرى . ويتضمن التقرير أيضا مقترحات قيمة بشأن التدابير العلاجية .

Digitized by UNOG Library

٩٩ـ وازاء هذه الحجج المقنعة ، وفي ضوء تجربة البلدان المتقدمة نفسها ، كان من المأمول فيه أن يزيد ادراك هذه البلدان للحاجة الى سياسة اقتصادية عالمية جديدة • ولكن الحقيقة هي أن البلدان المتقدمة اختارت مواصلة اللجوء الى السياسات الظرفية القصيرة الأجل لمواجهة الحالات الآنية ، بدلا من البحث عن علاج دائم عن طريق عملية تكييف هيكلي • ونتيجة لذلك ، فان اقتصادات العديد من البلدان المتقدمة نفسها تعاني من سوء الأحوال في حين ان اقتصادات العديد من البلدان النامية دخلت في حالة حرجة • ومضى قائلا ان بلده قد تلقى بالطبع ، مع غيره من أقل البلدان نموا ، أسوأ الضرر • فلا تتوفر لدى أقل البلدان نموا بنية أساسية تمكنها من المشاركة على نحو ذى معنى في النشاط الاقتصادى الدولي ، كما أن دخلها المحلي منخفض جدا بحيث لا يوفر أى فائض للادخار ، وجدارتها الائتمانية ضعيفة جدا بحيث لا تؤهلها للوصول بانتظام الى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال • وباختصار ، بقيت هذه البلدان خارج التيار الرئيسي للحياة الاقتصادية الدولية • ومع تزايد فواتيرها لاستيراد الأغذية والطاقة ، والانخفاض السريع للطلب على سلعها الأساسية التصديرية ولأسعار هذه السلع ، أصبحت جهودها لتطوير بنيتها الأساسية الاقتصادية نضالا شاقا • أما المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف ، التي تشكل عنصرا حيويا من مجموع المساعدة الانمائية التي تتلقاها ، فان امارات الضعف بادية عليها أيضا • ومع ذلك ، توضع آمال كبيرة على برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى اعتمد في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ • فان تنفيذه على نحو سريع وفعال وكامل يمكن ، الى حد كبير ، أن يخلص هذه البلدان من ورطتها الحالية وأن يتيح لها دخول صميم الحياة الاقتصادية الدولية مع باقي بلدان العالم النامي • وقال ان بلده يعي تماما ، في الوقت ذاته ، ترابط الاقتصاد العالمي ويدرك أن توفير مستقبل أكثر اشراقا لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية الأخرى يسير جنبا الى جنب مع الانتعاش الاقتصادى العالمي • وبالتالي ، فان بلده يحرص بشدة على رؤية قيام حوار عالمي جدى وذى معنى يمهد السبيل لتغيير هيكلي طويل الأجل ويتعجل هذا الحوار •

١٠٠ـ وقالت ممثلة الصين ان وفدها يوافق على التحليل والتقييم للوضع الاقتصادى الدولي اللذين اجراهما الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي • وأضافت أن الاقتصاد العالمي في انتكاس خطير ، وان معدل نمو التجارة العالمية آخذ في الانخفاض • وقد تباطأ النمو في البلدان المتقدمة الرئيسية ، وليس هناك سوى أدلة قليلة على أن معدل التضخم آخذ في الانخفاض • وقالت ان البطالة في ازدياد مستمر ، وأسواق النقد في تقلب متواصل ، والحرب التجارية أشرس منها في أى وقت مضى • وأن أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها البلدان النامية آخذة في التدهور ، كما أن تجارتها في المنتجات المصنعة تضربها الحمائية ، وبالتالي تنخفض حصيلة صادراتها بينما ترتفع مديونيتها الخارجية بشكل ملموس • كما أن الوضع الحرج لميزان المدفوعات في غالبية البلدان النامية لا يمكن الا ان يثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي •

١٠١ـ ومضت تقول ان اختلال التوازن والاضطراب الحاليين في الاقتصاد العالمي يدلان على أن الهيكل الاقتصادى الدولي القائم يسيء الى انتعاش الاقتصاد العالمي وازدهاره ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية • لذلك يتوجب اتباع نهج بناء لايجاد الحلول • وأكدت أن بلدها يرى دائما أن تغيير النظام الاقتصادى القديم واقامة نظام اقتصادى دولي جديد لا يؤديان الى التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وحسب ، وانما يؤديان ايضا الى الانتعاش والازدهار في العالم أجمع ، بما في ذلك البلدان المتقدمة • وقالت انه لم يتحقق الا تقدم محدود في المفاوضات الدولية

Digitized by UNOG Library

بشأن المسائل الاقتصادية في مختلف المحافل المعقودة منذ دورة الاونكتاد الخامسة ، وأن مسألة المدأ بمفاوضات عالمية لا تزال في مأزق • ونظرا للموقف المتصلب الذى تتخذه احدى الدول العظمى ، وللعقبات المتكررة التي تثيرها ، فان المفاوضات العالمية لم تبدأ بعد ، مما يؤدى الى عواقب بالغة الضرر على حل المشاكل الاقتصادية الدولية الحالية •

١٠٢ـ واستطردت قائلة انها تقدر الخطوات العملية التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة التي استمرت في حوارها مع البلدان النامية ، وتريد اجراء مشاورات ومفاوضات حول المسائل الاقتصادية الهامة ، واتخذت اجراءات عملية لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب • وأضافت أن الانتكاس العالمي قد يتفاقم ، دون أمل في حصول تحول في وقت قريب ، وبالتالي ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه للوصول الى اتفاق بشأن الطرق المؤدية الى حل الأزمة • وقالت ان احدى الدول العظمى التي تسمي نفسها " الحليف الطبيعي " للبلدان النامية تدعي بأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن الصعوبات التي تواجه البلدان النامية ، وترفض التعهد بأية التزامات ، لكن موقفها هذا متعذر الدفاع عنه ولا يؤدى الا الى الكشف عن حقيقة دعمها المزعوم •

١٠٣ـ وقالت ان مشكلة التجارة في المنتجات الأولية بعيدة عن الحل • فان ارتفاع أسعار الفائدة المرتفعة والتضخم قد زادا من كلفة الواردات الى البلدان النامية ، بينما انخفضت أسعار تصدير بعض منتجاتها الأولية ، مما أدى الى مزيد من تدهور معدلات تبادلها التجارى • كما أن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لا يسير بصورة مرضية ، ومن غير المرجح أن يدخل اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ في الوقت المبكر الذى خطط له ، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتعجيل الخطوات حتى يضمن بدء نفاذه في أقرب وقت ممكن • وبالاضافة الى ذلك ، فان المفاوضات حول الاتفاقات السلعية المفردة لا تزال متوقفة ، والاتفاق بشأن المطاط الطبيعي ، مع أنه معقود منذ فترة ، لم يدخل حيز التنفيذ الا بصورة مؤقتة • وقالت ان هناك معوقات أكبر في حقل معالجة السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها • ويؤمل أن تستمر الأطراف المعنية في جهودها وتعتمد خطوات فعالة للاسراع بالمفاوضات وتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية تنفيذا كاملا • وقالت ان حكومتها قد وقعت وصدقت على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية وأودعت وثيقة الموافقة • كما دفعت اشتراكها المستحق في المرحلة الحالية للمجلس الدولي للمطاط •

١٠٤ـ وقالت ان الحمائية مشكلة أساسية في تجارة المصنوعات ، وهي تهم جميع البلدان النامية وحتى بعض البلدان المتقدمة • ومنذ اعتماد قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) ، لم يتحقق الكثير من التقدم ، بل على العكس ، قامت بعض البلدان المتقدمة بتكثيف تدابيرها الحمائية • وقد أثرت هذه التدابير في صادرات البلدان النامية ، وخفضت دخلها من النقد الأجنبي وبالتالي قدرتها على الاستيراد ، وفي النهاية الحقت الضرر بتنمية التجارة العالمية • ولدى البلدان النامية مبررات للمطالبة بازالة أو تخفيض التدابير الحمائية ، وينبغي اتخاذ اجراءات فعالة وفقا للقرارات ذات الصلة •

١٠٥ـ وقالت ان " مشاورات نيودلهي " التي جرت مؤخرا بين البلدان النامية ، بدعوة من حكومة الهند قد أبرزت ، مرة أخرى ، الرغبة المشتركة للبلدان النامية في اقامة تعاون اقتصادى ودى ومنصف فيما بينها • ففي الوضع الاقتصادى الحرج الحالي ، لا يساعد الاعتماد الجماعي على الذات في دعم الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية وحسب ، وانما يساعد أيضا في تغيير النظام الاقتصادى القديم الجائر • وكررت ذكر النقاط الرئيسية للمبادئ الخمسة التي طرحها الوفد الصيني في نيودلهي ، وهي : ينبغي أن يكون التعاون فيما بين البلدان النامية موجها باستمرار نحو تنمية اقتصاد وطني

Digitized by UNOG Library

مستقل وتقوية الاعتماد الجماعي على الذات عملا بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والتكيف ، وينبغي للبرنامج العام للتعاون ان يضع في الاعتبار المصالح والطلبات المختلفة للبلدان النامية ، حتى تستطيع جميع الأطراف ان تستفيد منه مع ايلاء اهتمام خاص للمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا ، وينبغي أن تكون بنود التعاون عملية حتى يمكن تحقيق الفوائد الاقتصادية لكل بلد ، وينبغي أن يكون التعاون الاقتصادى على المستويين الاقليمي والعالمي متكاملا وأن يؤدى الى تعزيز وحدة البلدان النامية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وذكرت ان الصين تستكشف بنشاط امكانيات توسيع نطاق التعاون القائم بين الصين وبلدان نامية أخرى • وقالت انها مقتنعة عميق الاقتناع بأن هذا التعاون سينمى بالتدريج •

١٠٦ـ وقالت ان الأونكتاد قد لعب دورا هاما في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية الدولية ، وان العديد من البلدان يعقد آمالا كبيرة على دورة المؤتمر السادسة ومن شأن الاعداد لها بعناية أن يسهم في نجاحها • ومن الضرورى تحديد الخطوات اللازمة لانعاش الاقتصاد العالمي ، وكذلك تحديد المشاكل الأساسية التي تعيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، بحيث يتمكن المؤتمر ، بعد التشاور ، من تقديم مقترحات لاتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسة العامة • وينبغي ان يكون جدول أعمال المؤتمر عمليا بحيث يركز على الهدف الأساسي ، وهو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وينبغي أيضا ان يعكس الحاجة الى حل المشاكل الفورية للبلدان النامية في اطار احتياجاتها الطويلة الأمد ، والى خلق الشروط الخارجية المواتية لتنميتها الاقتصادية • وقالت ان وفدها يرغب في العمل مع سائر الوفود في سعي مشترك لحل مختلف المشاكل الاقتصادية والتجارية العالمية •

١٠٧ـ وذكر ممثل بولندا ، استكمالا للملاحظات التي أبداها وفده في الدورة السابقة أن التقرير يمثل محاولة هامة لايجاد نهج تركيبي وشامل نسبيا لتناول التغييرات في الاقتصاد العالمي وبوجه خاص باعتباره تحليلا للتغيير الهيكلي الطويل الأجل • وقيم التقرير تقييما ايجابيا فقال انه ، وان لم يقدم ، لأسباب واضحة ، تفسيرا كاملا للتغييرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي وللتغييرات في ميزان القوى الاقتصادية ، الا أنه يشكل مع ذلك مساهمة هامة في فهم هذه العملية • ومن شأن التقارير السنوية من هذا القبيل ان تساعد على تعرف المشاكل العالمية التي تواجهها التجارة والتنمية وعلى حلها في نهاية المطاف • وينبغي أن تنعكس نتائج هذه التحليلات ، بالشكل المناسب ، في الاحتمالات المقبلة العامة لتنمية الاقتصاد العالمي لغاية عام ٢٠٠٠ • وشدد ، مبديا موافقته على كثير من الأفكار التي يتضمنها التقرير على عدة نقاط ، أولا ، ان التغييرات في حالة الاقتصاد العالمي ليست مجرد تغييرات دورية بل هي هيكلية • ولذلك فان من الأساسي رؤية نتائجها الأساسية الطويلة الأجل ، ولاسيما في ضوء بطء النمو المتوقع في البلدان الصناعية • ثانيا ، ان تدويل الاقتصاد العالمي أفضى الى انفتاح متزايد للاقتصادات الوطنية وتعزيز الترابط بينها • ثالثا ، ان فعالية الأدوات التقليدية للسياسة المضادة للدورات ، وبوجه خاص الأدوات النقدية ، وكذلك السياسة التقليدية المعروفة " بادارة الطلب " آخذة في التضاؤل فيما يتزايد في الوقت ذاته تأثير السياسة الاقتصادية الوطنية لبلد ما على البلدان الاخرى • رابعا ، ان هناك حاجة لتوخي نهج هيكلي في تناول عملية التكيف ولاسيما فيما يتعلق بالتغيرات في التقسيم الدولي للعمل • خامسا ، انه يتعين استنادا لهذه الخلفية المتمثلة في زيادة تدويل للاقتصاد العالمي ، التشديد على الأهمية المتزايدة للعوامل الخارجية بالنسبة للاحتمالات الانمائية المقبلة لبلدان معينة ، بما في ذلك بوجه خاص عوامل مثل التغيرات في معدلات التبادل التجارى أو عبء خدمة الدين ، التي ازدادت أهمية في الآونة الأخيرة • سادسا ، ان التوسع في الاستثمار الدولي عن طريق الشركات عبر الوطنية المقترن

Digitized by UNOG Library

بتوسع في النظام المصرفي عبر الوطني مثل سوق العملات المتداولة خارج أوطانها قد أدى الى تدويل الاقتصاد العالمي بشكل مضطرد • سابعا ، ينبغي ايلاء الاهتمام للعواقب المترتبة على الهيمنة التي يمارسها الآن النظام المصرفي الخاص على نسبة كبيرة من السيولة الدولية وكذا دور المصارف الخاصة في توفير تمويل ميزان المدفوعات ، الأمر الذى قد يضر باستقرار ومستقبل العلاقات المالية الدولية •

١٠٨ـ ولاحظ أن التقرير لا يحتوى على أى تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة في التنمية الاقتصادية واقترح التصدى لهذا الجانب في التقارير المقبلة • وأشار ، فيما يتعلق بوضع برنامج محدد للتكيف الهيكلي على نحو ما هو مقترح في التقرير ، الى أن التقرير يشدد من ناحية على الأسباب الهيكلية ، ومن ثم الأسباب المستديمة ، لبطء النمو في البلدان المتقدمة صناعيا ، ومن ناحية أخرى ، يجعل الطابع المؤقت للمرحلة الأولى من التغييرات الهيكلية المدخلة في الثمانينات مرتهنا بنمو اقتصادى اسرع في هذه البلدان • علاوة على ذلك ، وفي حين أن التقرير يشدد على عامل الترابط ، فهو يسلم بأن اعادة التوازن الداخلي في البلدان النامية عن طريق عمليات تحويل ضخمة للموارد قد تفضي الى تزايد عوامل التوتر في الاقتصاد العالمي • أضف الى ذلك ان من شأن الآلية المقترحة للنقل التلقائي للموارد ان تقلل من الحاجة الى التغييرات الداخلية التي تمثل عنصرا مكملا أساسيا لما يلزم من اعادة تشكيل للبيئة الخارجية لتنمية العالم الثالث •

١٠٩ـ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية للتنمية ، قال ان حالة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية متشابهة من بعض النواحي • ووجه الشبه يرجع ، بالدرجة الأولى ، الى أن كلتا المجموعتين من البلدان شرعتا في التنمية المعجلة في وقت متأخر الى حد ما ، بعد أن تم بالفعل وضع القواعد الناظمة للنظام الاقتصادى الدولي لفترة ما بعد الحرب • وهي لذلك اضطرت الى التكيف وفقا لهذه القواعد • وقد قوبلت المساعي التي بذلتها هذه البلدان من أجل التوسع في صادراتها وتنويعها بتزايد المنافسة وبتدابير حمائية متنوعة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وما تواجهه البلدان النامية من مشاكل فيما يتعلق باستيراد التكنولوجيا وما يترتب على المديونية للنظام المصرفي الخاص من عواقب ومخاطر يشبه ما مرت به بولندا •

١١٠ـ وقال ان جميع هذه العوامل لا تيسر ، بطبيعة الأمر ، امكانيات النمو الاقتصادى للبلدان النامية والبلدان الاشتراكية • وأشار في هذا الصدد الى بعض الاتجاهات والتدابير المثيرة للانزعاج والحاصلة في بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بهدف تسخير العلاقات التجارية والاقتصادية لأغراض سياسية • وأردف قوله ان البلدان المعنية تستخدم التجارة ، وبوجه خاص القروض ، كسلاح اقتصادى وتقوم باقحام عوامل سياسية في المديونية • وقال ان التدابير التي اتخذت مؤخرا ضد بلده هي للأسف برهان على هذا الوضع ، لكن نهجا كهذا قد تكون له آثار مدمرة على نظام التجارة العالمية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية عموما • والتعاون الأخوى فيما بين البلدان الاشتراكية يؤمن تعاضدا ومساعدة يقللان من المصاعب الخارجية التي تواجهها • ويرجع الفضل الى المساعدة الكبيرة التي يقدمها بالدرجة الأولى الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية الاخرى في ان بولندا تستطيع حل مشاكلها الخطيرة •

١١١ـ وواصل قوله ان هناك عاملا آخر يؤثر تأثيرا شديدا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى التنمية وهو قيام بعض البلدان الغربية المتقدمة من جديد بتنفيذ برنامج هائل لاعادة التسلح وبدء سباق التسلح • وبامكان الأونكتاد ان يساهم مساهمة كبيرة في بحث العلاقة بين الانفراج ونزع السلاح من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى •

Digitized by UNOG Library

١١٢ــ وأعلن ان التسليم بمبدأ الترابط على نحو ما يتضح من التقرير ، يستوجب مراعاة المصالح المشروعة لكل مجموعات البلدان اثناء عملية اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية • وأردف يقول انه ينبغي تحليل امكانيات النمو الاقتصادى والتعاون الاقتصادى فيما بين جميع البلدان ، بما في ذلك التجارة بين الشرق والغرب • ولبولندا اهتمام حيوى بتنمية علاقاتها التجارية وتعاونها الاقتصادى مع جميع البلدان والتوسع في هذه المجالات• وأكد أن بولندا اهتدت على الدوام ، وستهتدى باستمرار ، في علاقاتها الاقتصادية ، بمبادئ العالمية وعدم التمييز وتبادل الفوائد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى •

١١٣ــ وقال ممثل رومانيا ، في معرض تأييده للآراء التي أبديت بشأن الحاجة الى الحوار والعمل الجماعي لحل الوضع الاقتصادى الحرج في العالم ، وفي معرض تذكيره بالبيان الذى ألقاه وفده في دورة المجلس الثالثة والعشرين بشأن " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨١" ، انه سيقتصر في ملاحظاته الان على الملامح البارزة للوضع الاقتصادى العالمى الراهن • وأعرب عن رأيه بأن الأزمة هي أشد أزمة وقعت منذ الحرب العالمية الثانية وهي ذات طبيعة هيكلية دون نزاع ، وأكد على أن هذه الأزمة تلحق الضرر الشديد بالبلدان النامية بوجه خاص وكذلك بالعلاقات الاقتصادية الدولية ككل . وقال ان الصعوبات الاقتصادية تتسع نطاقا من جراء السياسات التقييدية ، التجارية والنقدية على السواء وفضلا عن ذلك ، هناك التضخم العالمي والأزمة المالية والنزعة الحمائية المتزايدة • وفي رأيه أن الاستجابة للأزمة الاقتصادية كانت " خاطئة" • وأن ردود الفعل كانت في معظمها ذات طبيعة " دفاعية " ، كما برهنت على ذلك التدابير التي اتخذت من طرف واحد • وبنفس القدر ، انتشرت النهج الثنائية بدلا من اللجوء الى آلية متعددة الأطراف والى اطارها الشرعي • وللأسف ، فان العناصر الجديدة التي بدأت تظهر في السياسة الاقتصادية هي عناصر سلبية • وأشار بوجه خاص الى أسعار الفائدة المرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل للائتمانات الدولية ، وكذلك الى السياسات المتبعة فيما يتعلق بأسعار الصرف •

١١٤ــ وقال ان هذه الخطوات " الدفاعية" وهذه " الثنائية" تضعف النظام الاقتصادى المتعدد الأطراف وكذلك التعاون الاقتصادى الدولي بوجه عام • وفي رأيه أنه يتعين على البلدان في هذه الظروف ان تعمل معا لايجاد الحلول • وقد بينت التجربة الوطنية والدولية أن مثل هذه الأزمات لا يمكن معالجتها الا باجراءات خلاقة وشجاعة • وأشار في هذا الصدد الى عدة موضوعات اثيرت اثناء المناقشة • وقال انه لن يتسنى التغلب على الأزمة الراهنة بدون اجراء تغييرات عميقة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية • وهذا يتطلب ادخال تغييرات على النظام العالمي للانتاج والتجارة ، واجراء اصلاح مؤسسي للوائح والمبادئ الناظمة للتجارة الدولية • كما يتطلب اتخاذ خطوات محددة صوب اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

١١٥ــ وقال ان زيادة ترابط الاقتصاد العالمي تتطلب اتخاذ اجراءات منسقة عاجلة ، ومتكاملة • وأكد على ضرورة الشروع في المفاوضات العالمية بأسرع ما يمكن •

١١٦ــ وأضاف ان مشاكل البلدان النامية ينبغي ان تحتل مكانا مركزيا في جميع الاجراءات الاقتصادية الدولية • وستعطي التدابير الشاملة المتخذة لصالح هذه البلدان قوة دافعة جديدة للاقتصاد الدولي وستساهم الى حد كبير في استئناف المعدلات العالية للنمو في البلدان المتقدمة •

Digitized by UNOG Library

١١٧ـ وشدد في ختام كلمته على الدور الخاص الذى يمكن ان يقوم به الأونكتاد نظرا لأنه صاحب الاختصاص في المجالات الرئيسية للاقتصاد العالمي • وقال ان الدورة السادسة للمؤتمر تتيح فرصة طيبة " لبث النشاط مجددا " في الأونكتاد ، الذى ينبغي تعزيز دوره من أجل حفز العملية الانمائية •

١١٨ـ وقال ممثل الولايات المتحدة ، مذكّرا بأن وفده في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس قد أثنى على أمانة الأونكتاد لما بذلته من جهود في سبيل اعداد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨١ وقدم تعليقات موضوعية عديدة، أنه لم تتح لوفده آنذاك فرصة دراسة التقرير بالتعمق الذى يستحقه • وفيما بعد قدم وفده الى الأمين العام للأونكتاد دراسة نقدية مكتوبة مفصلة للتقرير أعدها عدة اقتصاديين من حكومة الولايات المتحدة • وما تتسم به هذه الدراسة النقدية من شمول وتفصيل انما يعكس مدى الجد الذى تناول به بلده هذه المهمة وما يراه في تقرير عالي الجودة من أهمية كامنة للحوار • وكما قالوا في الدورة الماضية ، فانهم يعتقدون ان تقريرا محسنا ومتوازنا يمكن أن يسهم مساهمة مجدية في الحوار • ولذلك فانهم يأملون بل ويتوقعون أن تؤخذ تعليقاتهم الجادة بعين الاعتبار التام لدى قيام الامانة باعداد التقرير القادم •

١١٩ـ ومن بين العديد من الاقتراحات والانتقادات المنفصلة المقدمة في تعليقاتهم الشفوية والمكتوبة بشأن التقرير الأول ، قال انه يود التشديد على موضوع يعتقدون انه ذو أهمية رئيسية بالنسبة للتنمية ويشيرون بأنه يمكن للأمانة ان تبحثه بشكل أكمل في التقرير الثاني والتقارير التي تليه ، فبينما يتضمن التقرير الأول اقتراحات عديدة بأن تتخذ البلدان المتقدمة اجراءات تعزيز التنمية وكذلك صيغ للتغييرات في النظام الاقتصادى العالمي الحالي ، الا انه لا يذكر شيئا عن الاجراءات التي يمكن ان تتخذها البلدان النامية ذاتها للنهوض بتنميتها • وان التكهنات التشاؤمية التي يتضمنها الفصل الثاني من الجزء الرابع من التقرير تقوم الى حد بعيد على الافتراض القائل بوجود علاقة رياضية ثابتة بين معدل نمو البلدان المتقدمة ومعدل نمو البلدان النامية • غير أن التحليل يبين ان هذا الافتراض يرتكز على أساس ضعيف • فالبلدان النامية التي شهدت أسرع معدلات للنمو هي عموما تلك الأكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي عن طريق التجارة ، ومعدلات نمو هذه البلدان قد فاقت الى حد بعيد معدلات شريكاتها في التجارة من البلدان المتقدمة • وبالمقابل فان البلدان التي تتميز بأبطأ معدلات للنمو هي البلدان الأقل اندماجا في الاقتصاد العالمي • وينبغي أن يكون هذا مبعثا على الأمل بالنسبة لبلدان نامية أخرى • وأعرب عن اعتقاده أنه يحسن بالأمانة ان تبحث الأمور التي تميز البلدان الأكثر نجاحا عن البلدان الأقل نجاحا • ولعل دراسة كهذه تكشف ان السياسات الداخلية لهذه البلدان تشكل عوامل هامة في نجاحها • وقال انه يظن ان هذه البلدان قد اتخذت اجراءات منها اختيار التجارة وسعر الصرف وسياسات التسعير الداخلية التي تكافئ المنتجين المحليين للمنتجات التي تستهلك محليا وتصدر على السواء •

١٢٠ـ ولاحظ ممثل العراق ان الاستعراض الواسع للحالة الاقتصادية في العالم الوارد في التقرير يكشف ان هذه الحالة لا تبعث على التشجيع • فقد انخفضت التجارة العالمية في عام ١٩٨٠، وثمة حالات اختلال خطيرة في موازين المدفوعات ، كما أن اسعار الصرف مستمرة في التقلب • وتلاقي البلدان صعوبة متزايدة في الحصول على التمويل من أسواق رأس المال ، ويجرى ، بدافع من الأنانية، تطبيق سياسات حمائية على نطاق واسع ، دون اى اعتبار لترابط الاقتصاد العالمي ، الأمر الذى لا يمكن ان يؤدى الا الى استمرار الركود الذى تنعكس آثاره على البلدان المتقدمة • وحالة ميزان

Digitized by UNOG Library

مدفوعات معظم البلدان النامية حرجة ، وقد اجتمعت البلدان النامية في بغداد وكاراكاس لتحديد التدابير الكفيلة بالحد من أثر التضخم العالمي على بلدانها • وأردف يقول ان بلده تقدم ، في هذا الصدد ، بمشروع يأمل أن تشترك فيه البلدان المتقدمة أيضا • وقال ان رئيس بلده سيقدم هذا المقترح بصورة رسمية في الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الـ ٧٧ في آب/ أغسطس ١٩٨٢ ، وهو يعتقد أنه ينبغي للمجلس للمجلس ان يعتمد برنامجا لاقامة التجارة الدولية على أساس منصف وعادل وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تمنح معاملة تفضيلية للبلدان النامية • وينبغي للبلدان الصناعية، اضافة الى ذلك ، أن تتقيد تقيدا صارما بالاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها • وقال ان موقف حكومته ازاء الحالة الاقتصادية في العالم انما ينم عن الرغبة الصادقة في زيادة التعاون على الصعيدين الدولي والاقليمي لتصحيح مجرى الاقتصاد العالمي •

١٢١ــ وقال ممثل النرويج ، مقتصرا في تعليقاته على مناقشة قطاع السلع الأساسية في التقرير ، ان الاسف لعدم احراز تقدم في ميدان السلع الأساسية هو الذى دعاه الى ابداء هذه التعليقات • وقال ان خيبة أمله لابد من النظر اليها ازاء الخلفية التاريخية لالتزام بلاده المستمر حيال عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية الذى يعتبر أساسا لأنشطة المؤتمر • وأضاف ان التقدم قد ركد ، بل كان هناك تدهور في بعض النواحي ، وقد حدث ذلك في وقت وصلت فيه أسعار السلع الأساسية الى مستويات دنيا تكاد تكون قياسية • وبما اننا نقترب من دورة جديدة للمؤتمر ، فقد يكون من المناسب التذكير بالموافقة الاجماعية في ١٩٧٦ على البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • لقد كان ذلك البرنامج واسع النطاق من حيث الأهداف والتدابير ، واعتبر ، علاوة على ذلك ، بمثابة خطوة رئيسية نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وحققت الجهود الضخمة والمثابرة في البداية قدرا معينا من التقدم • فقد تم الاتفاق على الصندوق المشترك ، وأبرم اتفاق دولي بشأن المطاط ودارت المفاوضات مجددا بشأن الكاكاو والقصدير ، رغم ان ذلك قد تم بصعوبة بالغة • وحدث علاوة على ذلك نوع من التقدم في الاجتماعات التحضيرية بالنسبة لبعض السلع الأساسية الأخرى • وفي مانيلا ، اعتمد المؤتمر القرار ١٢٤ (د ــ ٥) الذى شدد على أهمية البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وأسهب في بعض جوانبه التي كانت حتى ذلك الحين متروكة جانبا الى حد ما (التسويق والتجهيز والتنمية) • ومنذ ذلك التاريخ ، فترت سرعة التقدم ، فالتصديقات على الاتفاق الذى انشيء بمقتضاه الصندوق المشترك للسلع الأساسية مازالت ناقصة ، ولا تكاد اللجنة التحضيرية للصندوق وأفرقتها العاملة تحرز أى تقدم في عملها ، ويبدو ان العمل قد غاص في كل أنواع الصعوبات التقنية والادارية والقانونية ، وبدت الاتفاقات بشأن الكاكاو والقصدير في شدة كبرى وتوقف التقدم في الاجتماعات التحضيرية الأخرى • ويمكن ان يقال نفس الشيء عن البرنامج المستند الى قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) • فقد اتضح في العديد من هيئات السلع الأساسية انعدام الفهم لأهمية الصندوق المشترك أو البرنامج المتكامل ككل • ولذلك كان من الضرورى ان يتذكر الجميع أن البرنامج قد اعتمد بالاجماع على أعلى مستوى • وقد أظهرت التجربة انه يمكن بالطبع ادخال بعض التعديلات • ويمكن بلا شك استبعاد عدة منتجات من القائمة حيثما يظهر من العمل التحضيرى أنه لا يوجد للأسف في الوقت الحاضر أى اساس لاتفاق سلعي • الا أنه ينبغي بذل الجهود المركزة للتأثير في البرنامج وينبغي التغلب على العقبات الصغيرة المتبقية حتى يمكن للصندوق المشترك أن يدخل حيز التشغيل دون المزيد من التأخير • ولهذه الأسباب ، فهو يرى ان قطاع السلع الأساسية ينبغي أن يحتل مكانا هاما في جدول أعمال دورة الأونكتاد السادسة ، وأن الحاجة تدعو بشدة الى اعطاء قوة دافعة جديدة لعمل الأونكتاد في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

١٢٢ـ وقال ممثل هنغاريا ان بعض الأحداث التي حجبت كل المشاكل الأخرى قد أدت الى وضع النظام التجاري الدولي موضع الشك الآن • فالنظام لا يمكن تشغيله الا على أساس المساواة بين الدول على النحو الوارد في النصوص القانونية بشأن الأحكام غير المشروطة للدولة الأكثر رعاية، وعدم التمييز وتوازن الحقوق والواجبات• وفضلا عن ذلك ، ينطوي النظام التجاري على مفهوم تعاقدي توافق بمقتضاه الدول ذات السيادة على مدونة للسلوك ، وتلتزم بالامتثال للقواعد العامة وتتعهد بالاحجام عن القيام بأفعال قد تضر الدول الأخرى • ولا يعني هذا انه ينبغي النظر الى النظام على أنه شيء جامد وخال من الاستثناءات• فقد تم التسليم بالحاجة الى الاستثناءات الا انه ينبغي ان تكون هذه الاستثناءات شفافة ، وخاضعة للاتفاق وواقعة تحت اشراف دولي •

١٢٣ـ ومن حق الدول ذات السيادة ان تحدد أولوياتها السياسية والاقتصادية• وبالمثل ، لا يحق لأي بلد أن يعترض على صحة أولويات أي بلد آخر او ان يتدخل في شؤونه الداخلية• وقد كانت هناك عدة أولويات واضحة للسياسة الاقتصادية الوطنية ، وعلى سبيل المثال ، العمالة والتنمية وميزان المدفوعات ، الا انه ينبغي النظر في اثر التدابير المتخذة لتحقيق تلك الأولويات من زاوية المبادئ المذكورة آنفا • وتساءل عما اذا كانت التدابير التي اتخذت غير تمييزية ، وعما اذا كانت تتمشى مع المبادئ غير المشروطة للدولة الأكثر رعاية ، وعما اذا كانت غير ضارة بالمصالح المشروعة للبلدان الأخرى • وقال ان الخطر لا يكمن في الوضع الاقتصادي الراهن بحد ذاته بقدر ما يكمن في استجابة بعض البلدان لهذا الوضع ، وهي استجابة تصدر دون مراعاة وقعها على الاقتصاد العالمي عموما ، وعلى اقتصادات البلدان النامية ، والبلدان المتقدمة الصغيرة ، وعلى اقتصادات منطقته أيضا • وفي بعض الحالات اتخذت التدابير دون اية مراعاة للوعود او التوقيعات بموجب الاتفاقات الدولية السارية المفعول •

١٢٤ـ وذكر فيما يختص بتجارة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ان هذه التجارة تحكمها الصكوك القانونية ، وتأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الاطراف المتعاقدة• واحتج على الرأي القائل بأن الاتفاقات والعقود مع أي بلد يمكن ان تنقض لأن البلد بلد اشتراكي • وقال ان بعض البلدان ، اذ تقوم بمثل هذه الاعمال ، انما تأخذ قطارا لا تعرف وجهته • ومن السهل ان نتنبأ بأنها سوف تضطر الى ان تدفع ثمن رحلة العودة• ولاحظ الاهتمام الذي أولته بعض الوفود في كلماتها للتجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان الاخرى ، الا أنه لاحظ أيضا ان هذه الوفود لم تلق بالا لما حصلت عليه البلدان الاشتراكية من معاملة من بلدانها ذاتها • وجذور المشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان النامية لا تنبع من علاقاتها التجارية مع البلدان الاشتراكية ، بل من علاقاتها مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وقال ان أحد الممثلين عرض في بداية المناقشة حسابا شيقا عن اداء المعونة التي تقدمها البلدان الاشتراكية ، مع استنزال ارقام المعونة الممنوحة لبعض البلدان الاشتراكية التي تعتبر بلدانا نامية كذلك • وبنفس الطريقة ، يمكن للمرء ان يستنزل من المعونة التي تمنحها البلدان الغربية المعونة التي تمنحها هذه البلدان لمجموعة بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الموقعة على اتفاقية لومي والبلدان الاخرى التي تربطها بها بعض الروابط السياسية المحددة• وتساءل متعجبا عما سيكون عليه الرصيد عندئذ • وعلاوة على ذلك ، ينبغي ايضا ادراج تدفقات رؤوس الأموال والفوائد والأرباح الخارجة من البلدان النامية في كشف الحساب •

Digitized by UNOG Library

١٢٥ـ وكرر ممثل جامايكا التعليق الذى أبداه وفده في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس والذى جاء فيه ان التقرير ساهم مساهمة مفيدة في النظر في البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال وقال انه يتطلع الى تقرير عام ١٩٨٢ • وذكر ان أسئلة عديدة قد طرحت في الدورة الأخيرة للمجلس وعلى سبيل المثال سؤال من المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بكيفية رد الأونكتاد على المواضيع التي يوردها التقرير • وقد قبلت المجموعة باء الفكرة القائلة بوضع ملخص غير رسمي للمناقشات التي دارت ولاحظ أن الأمانة قامت بتوفير الملخص المذكور • وهذا يمثل خطوة ايجابية في تيسير التوصل الى توافق للآراء ، وبدافع من هذه الروح بين وفده ضرورة اجراء مشاورات في الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين للمجلس • فهذا ضرورى اذا كان على الحكومات أن تنظر في تدابير بديلة متعلقة بالسياسة العامة •

١٢٦ـ ولاحظ ارتفاع مستوى النقاش بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي الجارى في اللجنة الثانية للدورة • وذكر أن الاقتصاد العالمي مضطرب بشكل خطير ولابد من اجراء مناقشات للعثور على حلول • واسترعى الانتباه في هذا الصدد الى أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي يتألف أعضاؤها بشكل يكاد يكون حصريا من بلدان متقدمة ولاحظ أن تقريرا صدر مؤخرا عن أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا استرعى فيه الانتباه الى التمييز بين الكساد التضخمي القصير الأجل والكساد التضخمي الطويل الأجل ، وكيف أن الحلول القصيرة الأجل التي يتمثل أثرها في تقليص النمو والاستثمار يمكن ان تزيد من حدة المشاكل في الأجل الطويل • وأردف قوله ان كبار المستشارين الاقتصاديين لدى حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد اعتمدوا برنامج عمل لفترة السنوات ١٩٨٢ـ ١٩٨٦ وقال انه يعتبر هذا البرنامج برنامجا يمكن التعلم منه • وقد اتفقوا على أمور منها تبادل المعلومات والآراء بشأن المشاكل الاقتصادية الراهنة ، والاعداد والاتجاه العام للخطط والبرامج والتوقعات بشأن التنمية المتوسطة والطويلة الاجل للاقتصادات الوطنية ، والاتجاهات الاقتصادية منذ أوائل السبعينات وأهم آثارها في الأجل الطويل • كما أثاروا مسائل مثل الأسباب الأساسية (الداخلية والخارجية) للتغييرات في الاتجاهات الاقتصادية ، وتحديد اهم السياسات الاقتصادية ، والآثار والنتائج المالية والنقدية والسياسية للتباطؤ، وما اذا كان التغير الملحوظ في الاتجاهات الاقتصادية يمثل تغييرات مؤقتة أم دائمة • وقال ان كبار المستشارين الاقتصاديين يقومون بوضع سيناريوين اثنين عن امريكا الشمالية وأوروبا الغربية والاقتصادات المخططة مركزيا • وهذان السيناريوان يتضمنان توقعات لعام ٢٠٠٠ • وهو يرى ان هذه الخطوات تمثل نهجا جادا للمشاكل التي تواجه اليوم • وربما يكون من الممكن اتباع هذا النهج على أساس عالمي •

١٢٧ـ وأيد ممثل الارجنتين ما أبدته وفود عديدة من قلق بشأن الاقتصاد العالمي • وقال ان مسألة الحمائية بجميع أشكالها هي واحد من الامور التي تمثل لب الازمة الحالية • وأضاف قوله أنه لا يخفى عليه السبب الذى حدا ببعض البلدان المتقدمة الى اتخاذ تدابير معينة ، لكن المشاكل التي تواجهها جميع البلدان لا يمكن ان تحل بدون تدابير متفق عليها دوليا لتقوية الاقتصاد العالمي • فعبء التكيف في الظرف الراهن ملقى على عاتق البلدان النامية في حين ينبغي ان تشمل مزايا النمو الاقتصادى جميع الأعضاء في المجتمع الدولي • وفي أعقاب المبادرات الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ برز حوار أشد كثافة ، وكان لابد من التشديد على أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لا ينطوى على أى عنصر مجابهة اذ أن البلدان النامية تبغي العمل صفا واحدا لخير الاقتصاد العالمي •

Digitized by UNOG Library

١٢٨ـ وواصل قوله انه يرى وجوب تركيز الاهتمام على القضايا التي تبدو قابلة للحل • فهذا من شأنه ان ييسر عملية التفاوض فيما بين أعضاء الأونكتاد ويفيد في الحوار المؤدى الى الدورة السادسة للمؤتمر • وفي رأيه ان الهدف الواجب تحديده بوضوح يمكن أن يتلخص في " التعاون والتضامن" •

١٢٩ـ وذكر ممثل مجلس التعاضد الاقتصادى ان دورة المجلس الحالية جاءت في الوقت المناسب نظرا للمشاكل الاقتصادية العالمية الحادة وضرورة التحضير للدورة السادسة للمؤتمر • ورحب بتكريس قدر كبير من الاهتمام في الأونكتاد للمشاكل الواقعة في مجال التجارة الدولية في السلع الأساسية ، والحمائية المتزايدة ، والأثر السلبي لأنشطة الشركات عبر الوطنية على اقتصادات البلدان النامية • وفي معرض وصف التطورات الناجحة التي حدثت في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في السنوات الأخيرة ، أشار الى النمو المستقر والدينامي الذى شهدته اقتصادات تلك البلدان ، وبوجه خاص ، الى طاقتها العلمية والتكنولوجية المتزايدة بسرعة • وأكد في هذا الصدد على النتائج الايجابية التي أحرزتها بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في التنفيذ المطرد للبرنامج الشامل للتكامل الاقتصادى الاشتراكي • وأشار الى أن هذه الانجازات لم يمكن تحقيقها الا على أساس التعبئة المتماسكة للموارد الداخلية لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى نفسها • وقال ان من شأن تنفيذ هذه السياسة ان يسهم في توحيد جهود هذه البلدان لأجل حل المشاكل الاقتصادية الوطنية الرئيسية ، وفي تنمية اقتصاداتها الوطنية بشكل دينامي وثابت ، وفي جعل مستويات نموها الاقتصادى متعادلة • ولفت الانتباه الى الوثيقتين المقدمتين الى المجلس ضمن الوثيقة TD/B/898 ، واللتين توفران معلومات مفصلة عن تعاون بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى مع البلدان النامية وعن التطورات الاقتصادية في بلدان المجلس المذكور (١٠) .

١٣٠ـ وقال ان التقدم الاقتصادى لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى سيسهم في تحقيق المزيد من التنمية في البلدان النامية التي يتعاون معها المجلس المذكور وبلدانه الأعضاء تعاونا وثيقا ، وشرح الخصائص الرئيسية لترتيبات التجارة والتعاون بين بلدان هذا المجلس والبلدان النامية وأشار الى النجاح في تنمية الروابط العلمية والاقتصادية بينها وقال ان التنمية الناجحة لبلدان المجلس المذكور توفر أساسا متينا للتوسع الدينامي للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية • وأضاف ان العلاقات بين بلدان هذا المجلس والبلدان النامية مبنية على أساس مبادئ المساواة في الحقوق وتبادل المنافع • وشدد على أن البلدان الأعضاء في المجلس المذكور تدين ممارسات التجارة الدولية التي تتدخل في السيادة الوطنية ، وعلى أن منظمته ترحب بتبادل وجهات النظر مع الأونكتاد بشأن هذه المسائل الاقتصادية الهامة •

١٣١ـ ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ما ورد في بيانات ممثل بلد متقدم ذى اقتصاد سوقي والمتحدث باسم المجموعة باء من اشارة الى تعليقات مكتوبة معينة على تقرير التجارة والتنمية ١٩٨١ • وطلب توفير هذه التعليقات للمجلس اذ أن من شأنها ان تساعد جميع المجموعات لدى نظرها في التقرير •

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٣٢ـ قرر المجلس، في جلسته ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢، ان يحيل مشروع القرار TD/B/L.560 بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الخامسة والعشرين للقيام بمزيد من النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب (انظر المرفق الثاني) .

١٣٣ـ وفي الجلسة ٥٨١ المعقودة أيضا في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ اعلن الرئيس أن مقدمي مشروع المقرر TD/B/L.606 بشأن وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال الدولية قد سحبوا المشروع، وان الاتفاق قد تم في مشاورات غير رسمية على مشروع منقح يقوم هو بتقديمه باسمه، وقرأ نص هذا المشروع (صدر فيما بعد تحت الرمز TD/B/L.622) .

١٣٤ـ وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس دون تصويت مشروع المقرر الذى قدمه الرئيس (للاطلاع على النص، انظر المرفق الاول ادناه، المقرر ٢٥٢ (د ـ ٣٤)) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة، تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣٥ــ أحيل هذا البند الى اللجنة الاولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه (١١).

ألف ــ قرار المؤتمر ١١٩ (د ــ ٥) : الحمائية في قطاع الخدمات

١٣٦ــ عرض على المجلس التقرير المعنون " آثار الممارسات التمييزية والمجحفة التي تستخدمها البلدان المتقدمة في مجال الطيران المدني على نمو النقل الجوي في البلدان النامية" (TD/B/860)، أعدته أمانة الاونكتاد استجابة للقرار ١١٩ (د ــ ٥).

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٣٧ــ لاحظ الرئيس أن التقرير سبق أن عرضته أمانة الاونكتاد في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس.

١٣٨ــ ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ أن المجلس لم يتلق حتى الآن اي دراسة أولية لصناعة واحدة في قطاع الخدمات للنظر فيها. وقال انه يطلب دراسات عن مجالات مثل الصيرفة والتأمين أيضا وطلب ابقاء هذا البند مدرجا في جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس.

١٣٩ــ وكرر المتحدث باسم المجموعة دال من جديد موقف مجموعته الذي أعربت عنه في دورة الأونكتاد الخامسة، وأكد أن مجموعته على استعداد للاحاطة علما بالتقرير.

١٤٠ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء أن موقف مجموعته معروف جيدا. فالقرار ١١٩ (د ــ ٥) نبع عن نزاع ثنائي تمت تسويته منذ ذلك الحين. وقال ان مجموعته ما زالت تشعر أن منظمة الطيران المدني الدولي هي المحفل المناسب لهذا الموضوع. وأشار الى أن مجموعته صوتت ضد القرار ١١٩ (د ــ ٥) أو امتنعت عن التصويت عليه، لدى اعتماده في مانيلا. وبناء عليه فانها لن توافق الا على الاحاطة علما بالتقرير.

١٤١ــ وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ عن أسفه لأن المجموعة باء، ما زالت غير مستعدة لمناقشة هذه المسألة. وأوضح أن القرار كان قد طلب الى البلدان المتقدمة القضاء على كل تمييز في قطاع الخدمات. وأضاف أنه يعلم أن هناك مسائل قد تهم منظمات دولية أخرى ولكن هذه المسألة بالذات مسألة تجارة ولا يستطيع أن يرى كيف يمكن أن لا تكون من المسائل التي يعنى بها الاونكتاد.

Digitized by UNOG Library

١٤٢ — ووجه المتحدث باسم المجموعة باء سؤالا الى المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ عن هيئة الاونكتاد التي ينبغي أن تدرس التقرير المقدم تحت هذا البند من جدول الاعمال •

١٤٣ — ورد المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ أن على المجلس أن يقرر ذلك • واذا كانت لدى المجموعة باء أية افكار فانه على استعداد للنظر فيها •

١٤٤ — وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته لا تستطيع أن تبدى أى رأى بصدد الجهة التي ينبغي أن تناقش المسألة في الأونكتاد حيث أنها تشعر أنها مسألة من اختصاص منظمة الطيران المدني الدولي •

١٤٥ — وقال ممثل البرازيل ان بلدان أمريكا اللاتينية تؤيد كل التأييد البيان الذى أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ • وأعرب عن شعوره بأن مناقشة المجلس لهذه القضية ينبغي ألا تقتصر على الطيران • وقال انه يريد أن تشمل المناقشات جميع جوانب قطاع الخدمات ، وقد يتمكن المجلس عقب الاطلاع على دراسة شاملة أن يستخلص بعض النتائج • وأكد أن القرار ١١٩ (د — ٥) يغطي جميع جوانب قطاع الخدمات ويذكر على وجه التحديد ثلاثة مجالات : النقل والصيرفة والتأمين • وبالاضافة الى ذلك فان مسألة الخدمات تشملها بلا منازع ولاية الأونكتاد ، والدليل على ذلك ان " مسألة الحمائية في قطاع الخدمات" هي نفسها ، مطروحة للمناقشة في اللجنة الأولى للدورة • وأعرب عن شعوره بأنه يمكن النظر في دراسة شاملة عن الخدمات اما في لجان الدورة واما في الجلسات العامة للمجلس • وقال ان ما ينبغي أن يكون هناك هو اجراء استعراض عام وليس ايجاد حل جزئي •

١٤٦ — وفي الجلسة الختامية ، المعقودة في ١٨ آذار / مارس ١٩٨٢ ، قدم المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ مشروع مقرر (TD/B(XXIV)/SC.I/L.4) ، مقدم من الأردن نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ٧٧ • وأكد أن مجموعة الـ٧٧ تريد أن تتعاون وأنها من ثم لن تلح على اجراء تصويت على هذه المسألة في الوقت الراهن • وذكر بأن قرار المؤتمر ١١٩ (د — ٥) قد لاحظ مع القلق الأساليب الحمائية التي تستخدمها البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية ، وأنه دعا البلدان المتقدمة الى ازالة جميع الممارسات التمييزية والمجحفة في قطاع الخدمات • وقال انه يأمل بناء على ذلك في أن تتمكن المجموعات الأخرى من تأييد مشروع المقرر • ورأى أن من الصحيح تماما أن يدرس الأونكتاد هذه المسألة وأن يناقش مجلس التجارة والتنمية نتائج الدراسات التي تجريها أمانة الاونكتاد بشأن جميع جوانب الحمائية في قطاع الخدمات ثم يقرر ماهية الخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها •

١٤٧ — وذكر المتحدث باسم المجموعة باء أن مجموعته تزداد قلقا بصدد جميع مسائل التجارة التي تقترح للمناقشة في نفس الوقت في مختلف محافل الأونكتاد • والترابط وثيق بين جميع هذه المناقشات • وقد استرعى الانتباه بالتحديد الى الأعمال الجارية في اللجنة الثانية للدورة حيث وافقت المجموعة باء على مشروع تتدرج فيه " الخدمات " ، على أساس الفهم الصريح بأن هذه المسائل لن تطرح في اللجنة الأولى للدورة أو في غيرها • ورأى ان المشروع موضع النظر في اللجنة الثانية للدورة يغطي اهتمامات مجموعة الـ٧٧ على نحو كاف • وأكد ان مجموعته ابان اعتماد قرار المؤتمر ١١٩ (د — ٥) ، قد صوتت ضده أو امتنعت عن التصويت • وبناء عليه فقد اقترح احالة هذه المسألة الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس للنظر فيها •

١٤٨ — ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال ان مشروع المقرر قدم في وقت متأخر جدا وأن مجموعته بالتالي لم يتح لها الوقت للنظر فيه بعمق • وذكر أن رأى مجموعته عموما هو أن أية أنشطة للأونكتاد

Digitized by UNOG Library

في مجال الحمائية ينبغي أن تعالج على أساس عالمي ، مع مراعاة مشاكل جميع البلدان ، وطلب أن يؤخذ هذا الرأي في الاعتبار أثناء المفاوضات المقبلة . على أنه ذكر أن بوسعه الموافقة على اقتراح احالة المسألة الى فريق الاتصال التابع للرئيس .

١٤٩ - وأيد مندوب الصين فكرة اجراء دراسة عامة عن قطاع الخدمات كما اقترحت مجموعة الـ٧٧ ولاحظ أن مشروع المقرر تم تقديمه في وقت متأخر جدا وأن وفده لم يتح له الوقت لينظر فيه بعمق . على أنه متأكد من أنه سينظر فيه بصورة ايجابية .

١٥٠ - وشكر ممثل مجموعة الـ٧٧ ممثل الصين لآرائه الايجابية . وأعرب عن أسفه لتقديم مشروع المقرر في وقت متأخر ، وأشار الى أن الاقتراح باجراء الدراسة قد ورد في البيان الأول لمجموعة الـ ٧٧ . كما شكر المجموعة دال لموقفها المتعاطف . وأعرب عن أسفه لكثرة المشاكل التجارية التي تطرح في الأونكتاد ، ولكنه أشار الى أن هذه المشاكل ليست من صنع مجموعة الـ٧٧ بحال من الأحوال . وعلى المجلس ألا يتهيب من دراسة هذه المشاكل بجسارة . ففي حين ان التجارة والمصنوعات قد شغلا الاونكتاد كثيرا ، الا أنه لم يدرس الحمائية في قطاع الخدمات دراسة جادة . وذكر انه يستطيع ، مع ذلك تأييد الاقتراح باحالة المسألة الى فريق الاتصال التابع للرئيس مشفوعا بالقرار ١١٩ (د-٥) ومحضر المناقشة الجارية .

١٥١ - وقررت اللجنة الأولى للدورة في جلستها الختامية احالة البند الفرعي ومشروع المقرر (TD/B(XXIV)/SC.I/L.4) الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة :

١٥٢ - في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أحاط الرئيس المجلس علما أنه قد أحيط علما بأن مقدمي مشروع المقرر TD/B(XXIV)/SC.I/L.4 قد سحبوه .

باء - قرار المؤتمر ١٢٥ (د-٥) : مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الاساسية من نقص في حصائل الصادرات

١٥٣ - نظرت اللجنة الأولى للدورة في هذا البند بالارتباط مع المسائل الناشئة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجنة السلع الاساسية تحت البند ٨ (أ) من جدول الاعمال (انظر الفصل الرابع، ألف أدناه) .

جيم - قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (١٢)

١٥٤ - قرر المجلس بالاجماع ، في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين ، ان يأذن للرئيس بالاضطلاع بمشاورات قبل انعقاد دورته الرابعة والعشرين بغية التوصل الى حل مقبول للمشاكل

Digitized by UNOG Library

التي تنطوي عليها الانشطة القائمة داخل الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (١٣).

١٥٥ — وكان معروضا على المجلس تقرير من رئيس المجلس في دورته الثالثة والعشرين، السيد حسن علي دباغ، عنوانه: "دور الأونكتاد في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" (TD/B/892). وأعرب السيد دباغ، لدى تقديم تقريره في الجلسة ٥٧٢، يوم ٩ آذار/مارس ١٩٨٢، عن تقديره لجميع أولئك الذين يمثلون مجموعة عريضة من وجهات النظر المختلفة — ومنهم أمانة الأونكتاد — والذين أجرى معهم مشاورات تسعى الى حل تلك القضية الدقيقة بوجه خاص. وأكد انه هو المسؤول شخصيا عن التقرير وعما يرد فيه من تحليل لوجهات النظر والاقتراحات والمبادئ التوجيهية، وأعرب عن أمله في أن يروق التقرير للمجلس وأن يشكل اساسا لحل المشاكل المعنية.

١٥٦ — وأعرب ممثلون عن كل المجموعات عن تقديرهم للطريقة التي أدار بها الرئيس السابق للمجلس مشاوراته وللتقرير المعروض الآن على المجلس للنظر فيه.

١٥٧ — وأكد الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل نشاطا هاما من أنشطة مجموعة الـ٧٧ تم اقراره على أعلى المستويات السياسية، وانه يشكل عنصرا اساسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد. وأضاف ان البلدان النامية، اذ توسع أنشطتها في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بينها، لا تقتصر على مساعدة ذاتها بل وتساهم في ازدهار البلدان المتقدمة في عالم مترابط. واقترح ان تعقد مشاورات اضافية للاتفاق على حل مقبول.

١٥٨ — وأعرب الناطق باسم المجموعة باء عن شكر مجموعته للرئيس السابق للمجلس على الجهود التي بذلها في مشاوراته. ثم قال ان مجموعته لا تزال تواجه عقبات مضمونية بشأن بعض أجزاء تقرير الرئيس السابق على الرغم من أن التقرير خطوة في الاتجاه الصحيح. ولذلك ربما كان أفضل السبل أن يتم تأجيل النظر في التقرير واستمرار المشاورات تتواصل بهدف التوصل الى حل مقبول قبولا عاما على العموم، وقال انه كان هناك اتفاق تام، خلال المشاورات، على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر جوهري في تنمية هذه البلدان، وينبغي أن يكون ذلك مشجعا على مواصلة الجهود لحل الاجراءات التي ينطوي عليها ذلك. وأضاف ان المجموعة باء تأمل ان يكون الرئيس السابق على استعداد، رهنا بموافقة المجلس، لمواصلة مشاوراته في الفترة الممتدة حتى دورة المجلس التالية.

١٥٩ — وقال الناطق باسم المجموعة دال انه بالرغم من ان المشاورات قد أتت ببعض النتائج الايجابية فان بلدان مجموعته لا زالت تواجه بعض الصعوبات، ولا سيما في ما يخص دور لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كما اقترحه الرئيس السابق. ثم أيد الاقتراح الداعي الى مواصلة المشاورات بغية العثور على حل يقبله الجميع.

Digitized by UNOG Library

١٦٠ـ وقال ممثل الصين ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية عنصر هام في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة • وأضاف ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وتدعيم اعتمادها الجماعي على ذاتها لم يؤديا الى تنمية اقتصاديات تلك البلدان وتجارتها فحسب ، بل كانا أيضا حافزا كبيرا على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • فعلى لجنة التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية أن تقوم ، في اطار اختصاصها ، باستعراض وتنسيق مختلف الانشطة في ميدان التعاون المذكور وأن توفر ، عند الطلب ، بعض مرافق الاجتماع وغير ذلك من وجوه المساعدة الممكنة • وعليها في الوقت ذاته أن تطلع جميع أعضاء الاونكتاد على احدث التطورات في هذا المجال • وأضاف ان وفده يرى ان أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ينبغي ألا تعكس مصالح أعضاء مجموعة الـ٧٧ فحسب بل ومصالح البلدان النامية التي ليست أعضاء في تلك المجموعة • وفيما يتعلق بتوزيع وتصنيف أمانة الأونكتاد للوثائق ، قال ان الصين ترى انه ينبغي أن تؤدى الوثائق الى تيسير التعاون الوثيق فيما بين جميع الاطراف المعنية •

١٦١ـ وأكد ممثل اسرائيل الاهمية التي تعلقها حكومته على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وما قدمه بلده من مساهمة في هذا التعاون طوال ما يزيد على ربع قرن • وكرر الاعراب عن وجهة نظر حكومته التي شرحت مرارا كثيرة بشأن مسألة العالمية والمساواة والسيادة فيما يتعلق ببرامج هذا التعاون وكذلك باجتماعات الخبراء الحكوميين للبلدان النامية ، التي تنعقد وفقا للفقرتين ١٣ و ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ ٥) • وقال ان بلده يلح ، بالاشتراك مع البلدان الاخرى المعنية ، على أن يفتح باب الاشتراك في هذه الاجتماعات لجميع البلدان النامية المهتمة • ومن ثم فان وفده ، بالرغم من امتنانه لما بذله الرئيس السابق للمجلس من جهود ، لا يسعه أبدا قبول بعض اقتراحاته واستنتاجاته •

١٦٢ـ وقال ممثل الجمهورية العربية السورية انه لا يجوز ان تشترك اسرائيل مع مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لأنها لا تنصاع للقواعد والمبادئ الناظمة لتلاحم وتضامن مجموعة الـ٧٧ • فالجميع يعرفون ان اسرائيل قد احتلت ولا تزال تحتل بعض البلدان العربية وتحرم مواطني فلسطين العرب من حقوقهم في السيادة ، معارضة أشد المعارضة لقيام الدولة الفلسطينية ، بالاضافة الى منعها عودة الفلسطينيين الى وطنهم الذى يستطيعون فيه أن يختاروا مستقبلهم ويقرروا مصيرهم • واسرائيل ، إذ تفعل ذلك ، تتحدى جميع القرارات التي قدمتها مجموعة الـ٧٧ ، ولا سيما تلك التي تدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتلك التي تطالب باقامة الدولة الفلسطينية وعودة الفلسطينيين الى وطنهم • وعلى ذلك يستحيل على اسرائيل ان تنضم الى جهود التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لأنها قد اختارت بالفعل ، بمواقفها وأفعالها ، ان تختلف عن مجموعة الـ٧٧ •

١٦٣ـ وقال الرئيس ، في الجلسة ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار / مارس ١٩٨٢ ، ان من الواضح ان التشاور بشأن التقرير الذى يتعين ان يستكمله الرئيس السابق ، ومسألة أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في الاونكتاد تقتضيان مزيدا من الوقت • وانه يبدو أن هناك توافقا في الآراء حول قيام الرئيس السابق للمجلس بمواصلة المشاورات في هذا الصدد وانجازها ، بغية تقديم تقريره عنها الى المجلس عند استئناف دورته الرابعة والعشرين • واذا لزم الأمر مواصلة المشاورات في الدورة المستأنفة فالمفهوم انها ستكون مشاورات غير رسمية وبالتالي لن تعوق المجلس عن أداء مهمته الأولى وهي الانتهاء من وضع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الـــذى اتخذه المجلس

١٦٤ــ وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس على أن يطلب من الرئيس السابق السيد حسن علـــي دباغ (الكويت) ان يواصل المشاورات التي بدأها منذ نهاية الدورة الثالثة والعشرين للمجلـــس بالتنسيق مع رئيس الدورة الراهنة السيد غابرييل مارتينيث (الارجنتين) ، بغية التوصل بحلول الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين التي ستنعقد في أيار / مايو ١٩٨٢ ، الى حل مقبول عمومـــا للمشاكل التي تنطوى عليها الانشطة الجارية في اطار الاونكتاد فيما يتعلق بالتعاون الاقتصـــادى فيما بين البلدان النامية .

١٦٥ــ وقرر المجلس كذلك انه في حالة تعذر تقديم مقترح متفق عليه الى الجزء الثاني من دورتـــه الرابعة والعشرين ، سوف تستمر المشاورات في أثناء تلك الدورة على أساس غير رسمي ، بحيث يتسنى للمجلس تركيز اهتمامه على جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر (انظر المرفق الاول أدناه المقررات الاخرى (د)) .

١٦٦ــ وأعرب الرئيس السابق عن تقديره للرئيس ولأعضاء المجلس ، وقال انه لمن دواعي الشـــرف له أن يواصل مشاوراته بالتنسيق مع الرئيس ، وانه سوف يبذل كل ما في وسعه لكي تسفر عن نتائج ناجحة .

١٦٧ــ وأكد المتحدث باسم المجموعة باء من جديد على الاهمية التي تعلقها مجموعته على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وأكد للرئيس السابق مساندة مجموعته له من أجل الانتهاء من مهمته . كما أيد بشدة التفاهم على أن يصرف أكبر جزء من وقت دورة المجلس المستأنفة على جـدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد .

دال ــ مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف

١٦٨ــ كان معروضا على المجلس ، لكي ينظر في هذا البند ، البيان الذى ألقاه مدير شعبـــة المصنوعات ، نيابة عن الامين العام للأونكتاد ، في الجلسة الرابعة للجنة الاولى للدورة في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ (١٤) ومشروع قرار (TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1) بشأن التطورات فـــي النظام التجارى الدولي ، مقدم من غابون نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ٧٧ اثناء طـــك الدورة (١٥) .

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٦٩ــ أشار رئيس لجنة الدورة الى أنه كان معروضا على المجلس في الجزء الاول من دورته الثالثة والعشرين ، تقرير أعدته أمانة الاونكتاد عن القضايا المطروحة للبحث فيما يتعلق بتقييم المجلـــس

Digitized by UNOG Library

للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (TD/B/861) ، وان المجلس قد قرر في جلسته ٥٦٥، أن يحيل الى دورته الرابعة والعشرين مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د—٥)) مع مشروع القرار وبيان ممثل الامين العام للاونكتاد (١٦) .

١٧٠— وأشار كذلك الى ان الجمعية العامة أكدت ، في قرارها ١٤٥/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، على ضرورة استعراض التطورات في التجارة الدولية ، بما في ذلك التطورات الناجمة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وشددت في هذا الصدد على ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يضطلع بدور هام في دراسة التجارة المتعددة الاطراف بوجه عام ، وفي وضع مبادئ وسياسات تتصل بذلك ، وان الجمعية العامة لاحظت أيضا أن المقترحات المتعلقة بهذا الشأن ستكون موضع مزيد من الدراسة من جانب المجلس في دورته الرابعة والعشرين .

١٧١— وأشار مدير شعبة المصنوعات متحدثا باسم الامين العام للاونكتاد(١٧) وذكرا ببيانه الذى أدلى به في الدورة الثالثة والعشرين(١٨) ، الى ان التحليل الذى اجرته الأمانة لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ادى الى استنتاج وجود تناقضات خطيرة في النظام مما يثير الشك في فعاليته بوصفه اطارا للعلاقات التجارية الدولية في العالم التجارى الدينامي للثمانينات والتسعينات ، وانه يعتبر ان الوضع خطير الى حد يتطلب امعان التفكير الجدى . وقال انه اقترح عدة مسائل يمكن تناولها على سبيل الاولوية ، وبناء على ذلك فان الغرض من ملاحظاته في هذه المرحلة هو زيادة تفصيل افكار الامانة فيما يتعلق بالخصائص الجديدة للنظام وبشأن بعض المجالات المحتملة ذات الاولوية التي تحتاج الى المزيد من الدراسة .

١٧٢— وقال انه لاحظ في البيان السابق ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف والمفاوضات المتصلة بها اسفرت عن زيادة تخفيض الادوات التقليدية الثابتة للحماية ، ولا سيما التعريفة الجمركية وكذلك الى حد ما ، القيود الكمية " المتبقية " ، ورغم ان من الواضح ان متوسطات التعريفة المرجحة برقم التجارة تخضع لجميع أنواع التفسير وتتوقف بدرجة كبيرة جدا على عدة عوامل منها خاصة المدى الذى تدخل فيه ضمن المعادلة واردات كبيرة معفاة من الرسوم من المواد الخام الصناعية ومنتجات الطاقة أو تستبعد منها تدابير معينة تتصل بالتعريفات ، مثل الجبايات المتغيرة ، التي قد تكون وسيلة رئيسية للحماية فيما يتعلق بمنتجات خاصة ، الا انه يظل من الصحيح ان التعريفات لا تزال مرتفعة بالنسبة للمنتجات المحضرة والمصنوعة التي تعتبرها البلدان النامية وسيلة تقدمها نحو التصنيع .

Digitized by UNOG Library

١٧٣- وان اسباب هذه الحالة تبدو واضحة الى حد ما لأن البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ليست فقط راغبة عن منح امتيازات بشأن منتجات من الواضح انها فقدت فيما يتعلق بها ميزاتها النسبية على صادرات البلدان النامية ولكنها أيضا غير مهتمة بطلب الحصول على امتيازات بشأن هذه المنتجات • ومن جهة أخرى ، لا تملك البلدان النامية منفردة القوة اللازمة للمساومة للحصول على امتيازات من البلدان المتقدمة في مفاوضات تجارية تقوم على أساس توقع المعاملة بالمثل • وزادت حدة هذا الوضع في حالات معينة ابطلت فيها تدابير أخرى وشروط خاصة مزايا كان يمكن للبلدان النامية أن تتوقع التمتع بها نتيجة تطبيق المعاملة غير المشروطة للدولة الأكثر رعاية • ويبدو أن ثمة سببا آخر لهذا التفاوت هو قوة محاولات التأثير السياسي التي تقوم بها المصالح الحمائية في البلدان التجارية الرئيسية • وهناك عنصر آخر ينبغي تقييمه تقييما أدق هو العلاقة الممكنة بين درجة تدويل الانتاج وتدويل التجارة من خلال قنوات من الشركات من ناحية وعمق " الامتيازات " التي استطاعت البلدان التجارية الاصغر الحصول عليها أو الاستفادة منها في المفاوضات المتعددة الاطراف التي جرت بموجب كل من مبدأ الدولة الاكثر رعاية ومبدأ المعاملة بالمثل المنطوى على مبادلات نسبية من ناحية أخرى • كذلك يمكن أن يكون لدرجة تدويل الانتاج أثر على تطور مفاهيم مثل مفهوم الغزو " المقبول " للاسواق ، وهي قضية نشأت في مختلف المفاوضات القطاعية •

١٧٤- وقال ان ثمة ملاحظة أخرى مستخلصة من تحليل نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف هي الاهمية النسبية التي تولى لما يمكن وصفه بتدابير الحماية " المرنة " المطبقة بصورة طارئة لدى تحديد وجود معايير معينة ، وان " الأحكام التخلصية " ، و " رسوم مكافحة اغراق الاسواق " ، و " الرسوم التعويضية " ، الخ • مكنت البلدان المتقدمة من حماية صناعاتها المحلية من الضرر الناشئ من كل من المنافسة " العادلة " و " غير العادلة " ، وانه نظرا لتخفيض الحواجز الجمركية ، قفزت هذه الآليات الى مكان الصدارة بين مختلف أدوات السياسة التجارية • ومما يؤسف له ان الاستخدام العادل لهذه التدابير المرنة يتوقف على تفسير محايد تماما لمعايير مثل "الضرر" أو " زعزعة الاسواق " التي يترك تفسيرها الى حد كبير للبلد المستورد المعني •

١٧٥- وقال ان تحليل الامانة يعتبر الاتجاه الى مزيد من الاعتماد على تدابير الحماية المرنة خطوة نحو مزيد من التجارة " الموجهة " التي تقوم الحكومات في اطارها بمراقبة بارامترات الاسعار و/ أو كمية الواردات أو تحديدها أو التشجيع على تحديدها ، وان مشكلة خطيرة تنشأ عندما لا يمكن التعرف على التجارة الموجهة بوصفها كذلك ، ولكنها تتطور تدريجيا عن طريق فساد المعايير التي تهدف الى تبرير تطبيق تدابير مرنة للحماية ، مثال ذلك في حالات رسوم مكافحة اغراق الاسواق والترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف •

١٧٦- وقال ان تطبيق تدابير مرنة للحماية يشكل ، كما هو متوقع ، هدف مصالح المنتج المحلي الراغب في تخفيض منافسة الواردات • وفي هذا السياق ، ذكر بأن التجربة اثبتت انه يمكن لوجود هيئة مستقلة غير متحيزة تتحمل مسؤولية تحديد ما اذا كان يتم استيفاء المعايير الناظمة لمفاهيم مثل " الضرر " ، ان تضع قيودا على استخدام تدابير مرنة للحماية ، وانه مما يؤسف له مع ذلك أن التحاليل التي تجريها هذه الهيئات ، حيثما توجد ، تجرى الى حد كبير داخل اطار محلي ضيق الحدود •

١٧٧- وقد اشير في البيان المقدم الى الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، الى أنه حدث انخفاض كبير في دور حكم الدولة الاكثر رعاية غير المشروط - أساس مبدأ تعدد الاطراف - بوصفه المبدأ

Digitized by UNOG Library

الاساسي للعلاقات التجارية الدولية • فاذا أهمل هذا الاساس ، سوف تصبح المعاملة التفضيلية على أساس معمم ، وغير تمييزى وغير تبادلي بالنسبة للبلدان النامية أمرا غير مفيد بالتأكيد •

١٧٨ــ وقال ان الأونكتاد اعرب أيضا عن قلقه بشأن ما اطلق عليه " انبعاثات " ما يسمى " المعاملة المشروطة للدولة الاكثر رعاية " ، وان هذا النهج " الشرطي " يشكل بوضوح نقيض مبدأ عدم المعاملة بالمثل المتضمن في اعلان طوكيو والجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة •

١٧٩ــ ولاحظ انه يمكن ، في ضوء نتائج المفاوضات المتعددة الاطراف وما يتصل بها من تطورات رئيسة اتجاه يبتعد عن اقامة النظام العالمي الذى كان موضع التنبؤ في هافانا في عام ١٩٤٨ وهو هدف انيطت بالاونكتاد مهمة دراسته • ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية التي قصر فيها النظام التجارى الدولي الحالي عن بلوغ العالمية في عدم تمكنه من ادماج الاقتصادات المخططة مركزيا والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي في نظام واحد • ولم يمكن المركز الرسمي لبعض الاقتصادات المخططة مركزيا كأطراف متعاقدة في "الغات" هذه البلدان من التمتع بكامل معاملة "الغات" •

١٨٠ــ وأضاف ، فيما يتعلق بادماج البلدان النامية في هذا النظام ، ان ذلك كان موضوع كثير من الدراسات التي أجريت في الماضي وهناك جوانب كثيرة لهذه المشكلة أكثر من أن يمكن معالجتها بشكل ملائم في دورة المجلس الحالية • وقد بذلت خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، محاولات أولية لوضع اجراءات خاصة لمفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة الا أنه تم ، بعد ذلك ، العدول عن هذه المحاولات • وقد بين تحليل أكثر تعمقا انعكاس قلة قليلة من الأحكام المتعلقة " بالمعاملة الخاصة والمتمايزة " في القوانين المحلية الخاصة بتنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

١٨١ــ أما فيما يتعلق " بتناقضات " النظام التجارى القائم ، فان الامانة تفترض أنه بالرغم من استعداد المشتركين في التجارة الدولية ، ولا سيما المشتركين الرئيسيين ، للالتزام بقوة على المستويات السياسية العليا ، وفي المحافل المتعددة الاطراف بنظام " متحرر " أو مفتوح " يقوم على النظرية الكلاسيكية الجديدة الخاصة بالتجارة العالمية ، فان الاستثناءات لهذا الالتزام تحدث ، عادة ، خلال المفاوضات المحددة التي تتصل بالمنتجات الحقيقية والتي تنطوى على مشاكل حقيقية تحدث لاناس حقيقيين وخاصة عندما تجرى هذه المفاوضات على مستوى ثنائي •

١٨٢ــ وأضاف قائلا انه بالرغم من توقع " تدرج " البلدان النامية في تحمل درجة أعلى من الالتزام والمسؤولية ، فان هناك شكوكا في قدرة النظام التجارى الدولي الحالي على ضمان المحافظة على فرصها الحالية في الوصول الى الاسواق في المستقبل ، ناهيك عن قدرته على ادخال تحسينات مستقبلية على شروط امكانية الوصول • وهذا الوضع يشكك في حكمة خطط التنمية الاقتصادية القائمة على افتراض حدوث نمو موجه للصادرات او تحفزه الصادرات ، ويؤدى الى استخلاص النتيجة التي لا يمكن قبولها الا على مضض والقائلة بأن نماذج النمو الانطوائية ربما تكون خيارا أكثر واقعية من خيارات السياسة الاقتصادية نظرا للوضع الحالي الذى لا يمكن التنبؤ به •

١٨٣ــ وأعرب عن وجهة نظره بأن لكل المشتركين في التجارة الدولية مصلحة في الحفاظ على اطار فعال يقومون ضمنه بتسيير علاقاتهم التجارية ، كما أن لصغار الشركاء التجاريين أكبر مصلحة في مثل هذا الاطار نظرا لافتقار كل منهم على حدة الى القوة الفعالة على المساومة بشكل عام • ومن أولى

Digitized by UNOG Library

الخطوات الملائمة صوب تعزيز النظام التجارى الدولي دراسة الاسباب الاساسية الكامنة وراء التناقضات التي تمت ملاحظتها ، وتقييم ما اذا كانت تمثل أوجه شذوذ مؤقت ناشئ عن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي أم أنها على العكس من ذلك اعراض لأوجه ضعف اعمق وأخطر في هذا النظام • ثم المح الى امكانية النظر في بعض المسائل أو المجالات التي تنطوى على مشاكل من بين تلك المجالات التي تتطلب اهتماما أوليا وعلى سبيل الاولوية • وقد تكون الخطوة الأولى صوب وضع مبادئ وقواعد وممارسات يتفق عليها الجميع فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية وبلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ، وكذلك داخل مجموعات البلدان هذه ذاتها • ويبدو ان المجالات ذات الأولوية التي يتعين القيام بالمزيد من العمل بشأنها تتمثل في مفاهيم " المعاملة بالمثل " و " عدم التمييز " ، في اطار علاقة الاقتصادات المخططة مركزيا بالنظام و" شرط عدم المعاملة بالمثل " ، والمعاملة التفضيلية (أو المعاملة الخاصة والتفاضلية) و"التدريج" في العلاقات التجارية التي تشترك فيها البلدان النامية • وهناك مسألة أخرى قد تتمثل في وضع قواعد للتفاوض بشأن الامتيازات والالتزامات وتطبيقها ، تكون مفهومة بوضوح ودقيقة وغير تمييزية ، وتحويل الاتجاه الخطير صوب ما يطلق عليه اسم التطبيق " المشروط" لحكم الدولة الأكثر رعاية ، وتحسين اطار التفاوض وتبادل الامتيازات ووضع ترتيبات تفضيلية لكي تقوم البلدان النامية بالتماس امتيازات بالنسبة للمنتجات التي لا تكون موردة رئيسية لها والحصول على تلك الامتيازات •

١٨٤ــ وهناك قضية أخرى هامة للغاية تتمثل في استنباط آليات ملائمة لضمان تكيفات عادلة يمكن التنبؤ بها مع التغيرات في الميزة النسبية الدولية • والتكاثر الراهن للتدابير الوقائية التي تتخذ ضد ما يسمى بالواردات التي تسبب الاضطراب ممن يطلق عليهم اسم الموردين المنخفضي التكاليف، يبدو أمرا مجحفا للغاية ولابد لأى نظام تجارى دولي عملي أن يتضمن آليات فعالة لمعالجة هذه الظاهرة ، بما في ذلك وضع حكم وقائي فعال وغير تمييزى • واذا استنتج ، من ناحية ثانية ، ان اتباع نهج " موجه " أمر أكثر واقعية ، فلا بد من التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة من الحقوق والواجبات تحكم الاتفاقات الخاصة بتوجيه التجارة ومن شأنها ضمان العدالة لكل المشتركين وبعض المنطق الاقتصادى ذى المغزى ، والاتساق مع الاعتبارات الانمائية •

١٨٥ــ وهناك هدف آخر يتعين بحثه ويتمثل في انعكاس مبادئ وقواعد والتزامات النظام الدولي الى حد أكبر وبشكل أكثر اتساقا في التشريعات المحلية ، ويمكن اعطاء الأولوية لاستكشاف امكانية ادماج مصطلحات شائعة للمعايير الرئيسية مثل " الضرر الفادح " و " معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية " ، وما يتصل بذلك من المفاهيم ، في القوانين المحلية والاجراءات المتصلة بها في أكبر عدد ممكن من البلدان التجارية •

١٨٦ــ واسترسل يقول ان الجمعية العامة ، بعد تقديم مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1 في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس والذى يدعو المجلس الى اجراء استعراض سنوى للتطورات الطارئة على النظام التجارى الدولي قد شددت في القرار ١٤٥/٣٦ على ضرورة استعراض التطورات في التجارة الدولية ، بما في ذلك التطورات الناجمة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وشددت على أن الانكتاد ينبغي أن يضطلع بدور هام في دراسة التجارة المتعددة الاطراف ، بوجه عام ، وفي وضع مبادئ وسياسات تتصل بذلك ، ولاحظت الجمعية العامة أيضا ان المقترحات المتعلقة بهذا الشأن ستكون موضع مزيد من الدراسة في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس • وقال في الختام ، ان موضوع النظام التجارى الدولي هو من صميم اختصاصات الانكتاد لدى

Digitized by UNOG Library

قيامه بالمهام المنوطة به في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)• اذ كلف المجلس، في ذلك القرار، في ضوء الخبرة المكتسبة، باستعراض فعالية الترتيبات المؤسسية وتطورها المقبل بغية التوصية بالتعديلات والتحسينات، التي قد تدعو الضرورة اليها وأن يقوم، تحقيقا لهذه الغاية بدراسة كل المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك المسائل المتصلة بانشاء منظمة شاملة تتولى معالجة التجارة بحد ذاتها ومن حيث علاقتها بالتنمية • ولا بد للأونكتاد، في ظل التحديات التي تواجهها التجارة العالمية في الثمانينات، من أن يفي بمسؤولياته في هذا المجال •

١٨٧- ولاحظ ممثل كندا ان كثيرا من التحليل وعددا كبيرا من الافكار، التي قدمها مدير شعبة المصنوعات في بيانه الاستهلالي، مشمولة بالوثيقةTD/B/888 المعروضة على اللجنة الثانية للدورة للنظر فيها • وقال انه يرى ان ذلك يمكن ان يؤدى الى الازدواج في عمل لجنتي الدورة• وأضاف ان بيان المدير يستحق دراسة جدية لأنه يحيل الى قضايا تجارية كبرى تهم كافة مجموعات البلدان، ولا تقتصر على العلاقات بين الشمال والجنوب بل تتناول أيضا العلاقات بين الشرق والغرب وكذلك بين الجنوب والجنوب •

١٨٨- وأبرز ممثل باكستان أهمية بيان المدير بالنظر الى ما له من شأن في نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف، مما سيشجع على قيام مناقشات في اطار اللجنة الاولى للدورة، بالرغم من امكانيات التداخل مع عمل اللجنة الثانية للدورة • ورحب باتجاه النقاش، وأعرب عن الحاجة الى بحث دقيق للمبادئ التي تتحكم في النظام التجارى الدولي الحالي • وأشار الى أن هناك اتجاهات تبعث على الحيرة في فترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • فعلى سبيل المثال، كان هناك اتجاه واضح نحو المزيد من الحمائية، كما تشهد بذلك المفاوضات المتعلقة بالمنسوجات • وكان هناك اتجاه أكثر مدعاة للقلق يتمثل في اظهار عدم المبالاة بحجة ان البلدان النامية نالت ما يكفيها في "حكم التمكين"، وأكد هذا الشعور الأخذ بمفهوم التدرج • وبالاضافة الى ذلك، تم تحسين مفهوم التدرج وبرز اتجاه الى تطبيقه بالمفهوم القطاعي • وختم كلمته قائلا أن هناك حاجة الى بحث أسباب اخفاق قواعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وأشار الى أن بعض القواعد قد استخدمت كنوع من الحواجز التعريفية التي تمس حقوق البلدان النامية •

١٨٩- وقال ممثل فنزويلا، مؤيدا البيان الذى أدلى به مدير شعبة المصنوعات، ان من الجوهرى، في ضوء الأزمات التي يمر بها النظام التجارى الدولي والغات بوجه خاص، ان يفي الاونكتاد بالولاية المنوطة به في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)• كما لفت النظر الى أن امكانية قيام بعض التداخل مع عمل اللجنة الثانية للدورة لا يمنع اللجنة من مناقشة القضايا التي عهد المجلس بها اليها •

١٩٠- وقال ممثل استراليا ان بوسعه ان يتفق مع معظم ما جاء في بيان مدير شعبة المصنوعات• فمن المهم مواجهة التحركات في النظام التجارى الدولي على الاقل من منظور المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وأعرب عن الرأى الذى يعتنقه بلده منذ أمد بعيد، ومفاده ان النظام يعمل ضد مصلحة البلدان النامية : فهي تواجه تعريفات أعلى، كما أن قواعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ليست متوازنة، وهناك ممارسات في ميدان الزراعة لم تحظ الى حد كبير باهتمام في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وأشار الى أنه لا يمكن ان يطلب الى البلدان النامية الاضطلاع بالتزامات ليست البلدان المتقدمة نفسها مستعدة للامتثال لها • وقال انه يجد، في هذا السياق، ان التحليل الذى قدمه مدير شعبة المصنوعات في بيانه يبين كيف ان النظام الحالي يطبق بصورة غير متكافئة بالنسبة لجميع أعضائه •

Digitized by UNOG Library

١٩١ــ ووجه المتحدث باسم المجموعة باء الشكر الى مدير شعبة المصنوعات لبيانه المثير للفكر ولاحظ انه تضمن عناصر جديدة تستحق البحث بتأني • وقال ان ذلك البحث يحتاج الى وقت ولاحظ أن الافكار الجديدة كل الجدة التي تعرب عنها الامانة في دورة أى هيئة يمكن أن تتجاوز التقيد بقاعدة الاسابيع الستة •

١٩٢ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن تقديره لما تميز به البيان من مستوى رفيع واثارة للفكر ، وأشار الى أن مجموعته ، وان كان لايسعها ان توافق على جميع الافكار التي أعرب عنها مدير شعبة المصنوعات ، فانها على اقتناع بأن البيان يوفر أساسا صالحا لقيام مناقشة مفيدة • وطلب أن يعمم البيان كوثيقة رسمية (انظر الحاشية ٢) •

١٩٣ــ وأشار ممثل سرى لانكا الى ان بيان المدير تناول عن حق بالدراسة أساس النظام التجارى الدولي الحالي نفسه • وقد أبرز البيان بوضوح الاحابيل المختلفة ، مثل " قيود التصدير الطوعية " و" ترتيبات التسويق المنظم " التي انتشرت في الآونة الاخيرة والتي تستخدم للتحكم بصادرات البلدان النامية أو لادارتها بعد أن تمكنت هذه البلدان من الوصول الى وضع تتمتع فيه بميزة نسبية • وأقر أيضا بما أصاب مبدأ " الدولة الاكثر رعاية " غير المشروط من ضعف خطير ، حتى في تطبيق مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وقال ان النظام الخاص الحالي للعلاقات التجارية الدولية ، الذى قد يكون أسلوبا براغماتيا للعمل ، ليس بأفضل نظام ممكن • وخلص الى أن النهج المقترح لاقامة نظام تجارى دولي لاحق للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف جدير بأن يولى أكبر اهتمام وبأن يدرس دراسة جدية •

١٩٤ــ وأعرب ممثل مدغشقر عن امتنانه لمدير شعبة المصنوعات لما أدلى به من بيان نير ومثير للفكر وانضم الى الوفود الاخرى في تأييد نشر البيان بجميع اللغات الرسمية • وقال ان النظام الحالي سياسي بطبيعته قبل ان يكون قانونيا وانه ، بشكله الحالي ، يعود بالفائدة على عمليات التبادل فيما بين مجموعة محدودة من البلدان المتقدمة • ورحب بالاقتراحات التي قدمتها الامانة لينظر فيها المجلس قائلا انها ستشكل أساسا صالحا لقيام نظام تجارى دولي عام • وقال ان المسائل التي ستبحثها اللجنة الاولى للدورة ستكمل عمل اللجنة الثانية للدورة •

١٩٥ــ أعرب المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ عن تقديره للبيان الاستهلالي الواضح الذى قدمه مدير شعبة المصنوعات ، ورأى أن البيان يثير كثيرا من النقاط المتصلة بالموضوع والتي تستحق أن يوليها المجلس دراسة موسعة •

١٩٦ــ وأشار الى أن المجلس انخرط ، بعد اعتماد المقرر ١٣٢ (د ــ ٥) ، في ممارسة لتقييم التطورات ذات الصلة بالنظام التجارى الدولي والناشئة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • فقد كانت المبادرة التي اتخذتها مجموعة الـ٧٧ بتقديم مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1 في الدورة الثالثة والعشرين ، تسعى الى تأمين مواصلة دراسة هذا البند في سياق استعراض شامل وسنوى للتطورات في النظام التجارى الدولي ، على أن يغطي ذلك الاستعراض ، بوجه خاص ، القواعد والمبادئ الناظمة لأداء هذا النظام • ومن الجدير بالاشارة ان الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

أصدرت مؤخرا توجيهات تكميلية تتصل بعمل الاونكتاد فيما يتعلق بهذا البند • وتؤكد الجمعية العامة ، في الفقرة ٧ من قرارها ١٤٥/٣٦ ، على " ضرورة استعراض التطورات في التجارة الدولية ، بما في ذلك التطورات الناجمة عن تنفيذ نتائج مفاوضات التجارة المتعددة الاطراف ، وتشدد في هذا الصدد على أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يضطلع بدور هام في دراسة التجارة المتعددة الاطراف بوجه عام ، وفي وضع مبادئ وسياسات تتصل بذلك ، . . . " وكان ذلك تكرارا لولاية الاونكتاد الأصلية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د—١٩) التي كلفت الأونكتاد بمهمة " استعراض فعالية الترتيبات المؤسسية وتطورها المقبل للتوصية بالتعديلات والتحسينات التي قد تدعو الضرورة اليها " . وأشار الى أن هذه الممارسة لا يمكن بالتالي أن تقتصر على تقييم للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، بل يتعين عليها ، استجابة لتوجيهات الجمعية العامة ، أن تشكل استعراضا واسعا للنظام التجاري الدولي يجرى الاضطلاع به على أساس سنوي •

١٩٧— ورحب باقتراح مدير شعبة المصنوعات ، ومفاده أن " أولى الخطوات الملائمة صوب تعزيز النظام التجاري الدولي هي دراسة الأسباب الأساسية الكامنة وراء التناقضات التي شوهدت " • وفيما يتعلق بالمقترحات الأخرى التي قدمتها الأمانة ، أشار الى أنها تستحق مزيدا من التفكير وأنه يمكن تناولها في مرحلة لاحقة • ولعل الخطوة الأولى الملائمة تتمثل في الابقاء على فكرة اجراء دراسة مستفيضة للقواعد والمبادئ التي تحكم النظام التجاري الدولي ، بما في ذلك تلك الناجمة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وينبغي أن يشكل ذلك جزءا من الاستعراض السنوي للنظام الأمر الذي يتيح للمجلس أن يستجيب بصورة بناءة لقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ •

١٩٨— وأقر بأن هذه المسألة تستلزم دراسة معمقة ، وقال انه يمكن على الأرجح الاستمرار في هذه العملية حتى دورة المجلس التالية • وأشار الى أنه تم التوصل ، نتيجة مشاورات فيما بين أعضاء مجموعة الـ٧٧ ، الى النتائج التالية :

(أ) أكدت المجموعة وجهة النظر التي انعكست في مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.1/L.7/Rev.1 ، ومفادها أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع باستعراض سنوي للتطورات في النظام التجاري الدولي ؛

(ب) تشكل الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ عاملا موجها بالنسبة للأعمال المقبلة في هذا الموضوع •

١٩٩— وأعاد المتحدث باسم المجموعة باء الى الأذهان رده ، في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس على " بيان بالغ الاثارة " ألقاه مدير شعبة المصنوعات في تلك الدورة ، وقدم اليه الشكر لما أبداه من الملاحظات الجريئة في هذه الدورة •

٢٠٠— وأشار الى المداولة التي جرت في اللجنة الثانية للدورة ، والتي سرعان ما تحولت من مجرد القاء بيانات المجموعات الى تبادل للآراء أعرض أساسا متيحة بذلك الاعراب عن مجموعة أوسع تنوعا من ألوان الرأي • وقال ان المجموعة باء ترحب بهذا التطور وتعتقد أن من الواجب تشجيعه في اللجنة الاولى للدورة وفي اللجنة الثانية للدورة على السواء • وقال انه لا ينوى ان يقدم ردا مفصلا من مجموعته بل يود على الاحرى ابداء بضع ملاحظات عامة تمهيدا لمجموعة البيانات التي ستلقيها وفود بلدان المجموعة باء أثناء سير المداولة •

Digitized by UNOG Library

٢٠١ — وقال انه لا بد للبيان الطويل والمثير للتأمل أن يشتمل على آراء لا يمكن أن توافق عليها بلدان المجموعة باء كلها . كما أنه لا بد أيضا أن يتضمن البيان عناصر تجد لها في بعض الوفود صدى أقوى مما تجده في الوفود الأخرى ، وان من المرجح أن تتنوع التصورات حول سبل التفكير الواجب اتباعها بشكل أكثر قوة . ومن السليم أن تركز الوفود المفردة على تلك الجوانب التي تكون أكثر أهمية بالنسبة اليها .

٢٠٢ — ويشترك جميع أعضاء المجموعة باء في ادراك ان البيان والمسائل المطروحة تقوم على أساس الاعتراف بقيمة النظام التجاري الحر المتعدد الأطراف والحاجة الى المحافظة عليه في وجه الضغوط التي تولدها الصعوبات الاقتصادية العالمية . ولذلك فانهم يوافقون بلا تردد على التعليق الذي أبداه مدير شعبة المصنوعات ومفاده " ان لجميع المشاركين في التجارة الدولية مصلحة في الحفاظ على اطار فعال يرجعون اليه في تصريف علاقاتهم التجارية " .

٢٠٣ — وقال ان بوسع كثير من البلدان الاعضاء في المجموعة باء تأييد أحد الاستنتاجات الممكنة حول النظام التجاري الدولي والمعروضة في بيان المدير منذ ستة أشهر خلت والقائلة انه " عن طريق تكيفات عملية مخصصة ... يصبح النظام ... ملبيا لاحتياجات بيئة دولية متغيرة " . ولكن ممثل باكستان ، في رد سابق له على هذا البيان ، حذر الجميع ، عن حق ، من الرضا المفرط عن الذات . ولذلك من السليم والضروري اجراء تبادل صريح وكامل للآراء بشأن المسائل ذات الاهمية للجميع . وفي هذا الصدد كرر الاسئلة التي أثارتها المجموعة باء في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، ألا وهي طبيعة ونطاق وضرورة الاستعراض الذي اقترحت مجموعة الـ٧٧ اجراءه للتطورات في النظام التجاري الدولي وذلك في مشروع قرارها الذي أشار اليه منذ برهة المتحدث باسمها ، والعلاقة بين أي استعراض مثل هذا وبين جميع أعمال الأونكتاد الأخرى في ميدان التجارة ، كتلك الجاري الاضطلاع بها في اللجنة الثانية للدورة ، أو بصدد النظر في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨١ ، والتكامل بين الأعمال المضطلع بها في هذا الميدان في الأونكتاد من ناحية وفي الغات من ناحية أخرى .

٢٠٤ — وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه منذ اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أعربت بلدان من مجموعته ، اما على انفراد أو مجتمعة ، في عدة مناسبات ، عن آرائها حيال هذا الموضوع .

٢٠٥ — وذكر أن أعضاء المجموعة دال أيدوا عموما أثناء دورة المجلس الثالثة والعشرين مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ٧٧ (TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1) ، ورأت أنه يحتوي على عناصر موضوعية ومؤسسية يجب أن يرتكز عليها عمل الأونكتاد في المستقبل . ثم أكد أن الجمعية العامة شددت في قرارها ١٤٥/٣٦ على الحاجة الى استعراض التطورات في التجارة الدولية بما فيها تلك التي طرأت من جراء تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٢٠٦ — ورأى في بيان مدير شعبة المصنوعات استمرارا لبيان المدير في دورة المجلس السابقة . واعتبر أن ذلك البيان ينتمي الى نوعية عالية فقد طرق المشاكل الرئيسية فيما يسمى بالنظام التجاري لفترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وبين أن المشاكل المذكورة فيه تنطبق أيضا في حالة البلدان الاشتراكية التي تعرضت لأنواع مختلفة من التدابير الحمائية والقيود الكمية التمييزية والاجراءات التعسفية الأخرى المتخذة من طرف واحد والمستعملة ضدها لأسباب سياسية أيضا .

Digitized by UNOG Library

٢٠٧ــ ثم أشار الى النظام التجارى الدولي الراهن ، فبين أن أكبر خطر فيه هو التزايد الشديد في مستوى عدم اليقين ، وخرق بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لاتفاقاتها المتعددة الاطراف أو الثنائية و/أو التزاماتها التعاقدية ، ومحاولتها تقنين عدم امتثالها للقواعد الراهنة • وقال ان المصدرين المنافسين ولا سيما صغار المشاركين في التجارة هم الذين دفعوا ثمن هذا النوع من " المرونة " •

٢٠٨ــ وقال ان المجموعة دال ترى ان التجارة الدولية يجب أن ترتكز على دعامتين : المعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ، وعدم التمييز ، وترى أنه يتعين حل الصعوبات في اطار هذين المبدأين الأساسيين لا خارجهما ، وبصرف النظر عن النظم الاقتصادية أو الاجتماعية أو اختلاف مستويات التنمية في البلدان المشتركة في التجارة • وان اساءة استعمال شرط الدولة الاكثر رعاية أو رفض تطبيقه أو الافتقار اليه لم تصبح فقط وسيلة للضغط السياسي لدى بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وانما للضغط الاقتصادى أيضا •

٢٠٩ــ وأعرب عن تمسكه بالرأى القائل ان بعض البلدان يعاني من التمييز لأنه من البلدان التي تسمى بالبلدان " المنخفضة التكاليف " ، أو لأنه من البلدان "حديثة التصنيع " ، كما عانت بلدان أخرى لأنها بلدان اشتراكية • وقال ان البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال ترفض هذا النوع من النهج والاجراءات التعسفية المتخذة ضدها من طرف واحد ، ولا يسعها قبول الاستعاضة بالمعاملة بالمثل عن المعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط أو عن عدم تمييز • ورأى في هذا الصدد أن الفقرة ٢٥ من كلمة مدير شعبة المصنوعات غير مقبولة • وبين أن المطلوب في المقام الأول ليس اختراع مبادئ جديدة وانما احترام المبادئ الحالية الى أقصى حد ممكن ، والانطلاق من هذه القاعدة في السعي لحل المشاكل المحددة التي تعترى التجارة الدولية •

٢١٠ــ وأشار الى الدور الهام الذى أداه الاونكتاد والذى سوف يستمر في أدائه في حل مشاكل النظام التجارى الراهن ، وأعرب عن أمله في أن يحترم الأونكتاد في معرض اضطلاعه بهذا الدور المحدد في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) جميع المبادئ الأساسية الواردة في ذلك القرار •

٢١١ــ وأكد ممثل الصين الحاجة الى مواصلة مناقشة مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقا لمقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ ٥) والمقرر ٢١٤ (د ــ ٢٠) •

٢١٢ــ وأيد البلدان النامية في مطالبتها باستعراض ومحاولة حل القضايا التي تهمها والتي نجمت عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأوضح أن التخفيضات التعريفية الناجمة عن جولة طوكيو ، لم تعد بنفع كبير على البلدان النامية • بل على العكس ، انتقصت " المعاملة التفضيلية " التي أقرتها كبرى البلدان المتقدمة أحقية البلدان النامية في الانتفاع بنظام الأفضليات المعمم • كما أوضح أن مسألة " التدابير الوقائية " والقيود الكمية ومسألة تصاعد التعريفات ما زالت جميعا بدون حل • وقال ان مختلف أنواع التدابير التقييدية التي اتخذتها البلدان المتقدمة لم تؤثر فقط على صادرات البلدان النامية من المصنوعات وشبه المصنوعات ، وانما أيضا صادرات المنتجات الزراعية بما فيها المنتجات المدارية والمواد الغذائية والمنسوجات والملابس •

٢١٣ــ وأضاف قائلا ان اشتداد الحمائية في فترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد ألحق ضررا خطيرا بالنمو الطبيعي للتجارة الدولية • وان ازدياد الحمائية وثيق الصلة بالنظام التجارى الدولي • وان التحليل الذى أجراه مدير شعبة المصنوعات للنظام التجارى الدولي الراهن ،

Digitized by UNOG Library

وآراءه بشأن الحلول تتفق تماما مع الوقائع ومع الاحتياج الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومن ثم ، يكون القضاء على عيوب النظام التجارى الدولي قضية هامة تؤثر في نمو التجارة الدولية والتعجيل بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية •

٢١٤ــ وحبذ مقرر المؤتمر والمجلس بشأن قيام الأونكتاد بدور ايجابي في حل القضايا المعلقة في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وفي استطلاع الطرق والوسائل لاصلاح النظام التجارى الدولي بغية تشجيع النمو الطبيعي للتجارة الدولية •

٢١٥ــ واذ وجّه ممثل الاتحاد الاقتصادى الأوروبي الشكر الى مدير شعبة المصنوعات للبيانين اللذين أدلى بهما نيابة عن الأمين العام للأونكتاد في الدورتين الثالثة والعشرين والحالية للمجلس ، فقد لاحظ الارتباط بين البيانات وبين الوثائق التي أعدتها الأمانة لاستعراض الحمائية والتكيف الهيكلي الذى تجريه اللجنة الثانية للدورة • وذكر أيضا بالبيان الذى أدلى به الاتحاد في تلك اللجنة • وفيما يتعلق بشرط الدولة الأكثر رعاية فانه ما زال يشكل أساس العلاقات التجارية الدولية ويجب أن يظل كذلك • وقد أسهمت الاستثناءات الكثيرة لصالح البلدان النامية ، وانشاء الاتحادات الجمركية والمناطق التجارية الحرة في تحرير التجارة • وتستطيع البلدان النامية بموجب شرط التمكين أن تنشئ ترتيباتها التفضيلية وأن تشترك على نحو أكثر اكتمالا في نظام الغات كلما ازدادت تقدما ، ويشمل ذلك توحيد التعريفات والاشتراك بصورة أكبر في مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف• وفيما يتعلق بالحواجز التعريفية في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ليس من الدقة أن يقال عنها انها أعلى بمعدل مرتين الى ثلاث مرات بالنسبة لصادرات البلدان النامية ــ اذ أن التعريفة التجارية المرجحة التي يطبقها الاتحاد الاقتصادى الأوروبي على منتجات البلدان النامية لا تعدو حوالي ٣ في المائة ، باستثناء البترول • ويتبع الاتحاد الاقتصادى الأوروبي سياسة انفتاح سوقي ازاء البضائع الواردة من البلدان النامية • وفي رأى الاتحاد الاقتصادى الأوروبي لا يمكن لأى تحليل أن يصبح كاملا اذا لم يأخذ في الحسبان التعريفات المرتفعة في البلدان النامية أو عدم انفتاح الأسواق في بلدان أوروبا الشرقية • وينبغي للأونكتاد أن يأخذ في الاعتبار التام في عمله بشأن مشروع جرد الحواجز غير التعريفية العمل الجارى حاليا في الغات واللجنة الاقتصادية لأوروبا •

٢١٦ــ وقال انه لا يستطيع الموافقة على أن " تدابير الحماية المرنة " التي ذكرها المدير هي بالضرورة حمائية أو على أنها تقع خارج نطاق القواعد الدولية • غير أنه يلزم ايضاح بعض النقاط • فمن الضرورى ضمان عدم اضرار بعض التدابير التقييدية بالتدفقات التجارية وعدم تعريضها للخطر النظام التجارى الدولي • ولا يمكن للبلدان المتقدمة أن تتوقع اقناع البلدان النامية بالاشتراك في نظام تجارى مفتوح لا تراعيه هي نفسها • على أن شرط الدولة الأكثر رعاية اطار قانوني تم التفاوض عليه دوليا ويرمي للمساعدة على التكيف الهيكلي • وكثير من التدابير الأخرى التي تم الاستشهاد بها لا يتعارض مع الغات • ومن ناحية أخرى فان نظام التجارة الحكومية يقتضي دراسة أدق • وأخيرا فان الاتحاد الاقتصادى الاوروبي على استعداد لتأييد فكرة اجراء دراسات في اطار الأونكتاد بشأن مبادئ وسياسات التجارة الدولية ، تشمل كل مجموعات البلدان ، وفقا لمقرر المؤتمر ١٢٢ (د ــ ٥) وقرارى الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) و ٣٦/١٤٥ •

٢١٧ــ وقال ممثل نيوزيلندا انه لا يستطيع أن يوافق على كثير مما ورد في التحليل المثير للتفكير الذى قدمه مدير شعبة المصنوعات وتشمل الجوانب التي استرعت اهتمام وفده ، ادارة التجارة ، على سبيل المثال ، حيث اضطرت البلدان الى انتهاج صيغ قد لا تكون متمشية مع المثل العليا المتعددة

Digitized by UNOG Library

الاطراف ، مما يثير فكرة أن النظام ليس مرضيا • وقد كانت احدى النقاط المحورية في التحليل بيان استمرار الامتناع عن الاعتراف بالميزة النسبية وانعكاس عدم الاعتراف المذكور في قواعد النظام وتنظيماته • وقد مرّ تسيير ونمط التجارة العالمية بتغييرات كبيرة خلال الثلاثة عقود ونصف التي مضت على وجود مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وقد أصبح النظام التجارى عرضة للخطر على نحو متزايد نتيجة الانتكاس الاقتصادى ، والتحولات العالمية في الميزة النسبية ، والتجمعات الاقتصادية التفضيلية ، واللجوء الى الضوابط التجارية لا سيما في الزراعة •

٢١٨ــ وقال ان الجولات التفاوضية التجارية المتعاقبة قد نجحت في اقامة بيئة تجارية أكثر تحررا بالنسبة للمصنوعات ولكن ليس بالنسبة للزراعة ، وقد حلت الحواجز غير التعريفية محل التعريفات كشكل رئيسي للحماية • ومن أبرز أوجه القصور الدائمة في النظام معاملة الغات للزراعة المتأصلة التحيز والقديمة العهد • اذ تولى المنتجات الزراعية معاملة مختلفة عن المنتجات الصناعية في مدونة الاعانات • وقد كان المدير على صواب حين أشار الى الشكوك حول فعالية النظام حاليا • ولكل البلدان مصلحة في قيام اطار دولي فعال لتسيير التجارة وصغار الشركاء في التجارة هم الذين يهمهم قيام مثل هذا الاطار أكثر من غيرهم •

٢١٩ــ وقال معلقا فيما بعد على بياني ممثلي سويسرا وكندا ان المسائل التي تعالجها اللجنة الاولى للدورة أعم من تلك التي تجرى معالجتها في اللجنة الثانية للدورة • ولذلك يحسن معالجتها على نحو مستقل •

٢٢٠ــ وبعد أن أدلى ممثل سويسرا ببيان مفصل عن الحمائية والتكيف الهيكلي في اللجنة الثانية للدورة ، اقتصر على تقديم تعقيب تقني على البيانات التي أدلى بها مدير شعبة المصنوعات • فتساءل عما اذا كانت المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف قد أفضت الى " اطار جديد للعلاقات التجارية الدولية " ، اذ أن معظم المفاوضات قد جرى في ظل مواد بعينها من الغات • وأضاف ان الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية ، وشرط التمكين ، هما العنصران الجديدان الوحيدان تقريبا ، وان الاخير بوجه خاص يعود بالنفع على البلدان النامية • وأردف قائلا انه لا يستطيع تأييد الرأى القائل بأن مبدأ الدولة الاكثر رعاية لم يعد من الممكن اعتباره حجر الزاوية في العلاقات التجارية الدولية • ونوه بأن الاستثنائين الرئيسيين من مبدأ الدولة الأكثر رعاية ــ نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي ــ كانا مطلبا تنشده البلدان النامية • وفيما يتعلق بالانتقاد القائل بأن مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف هي معاملة " بمبدأ الدولة الأكثر رعاية المشروط " قال انها معاملة متاحة لمن يرغب من غير الأعضاء في الاضطلاع بالواجبات من أجل التوصل الى الحقوق • وهو اذ يشاطر الامانة رأيها حول أهمية اجراء تسوية المنازعات ، يرى أن الانتقاد قد تكون له خطورة على الآلية ، وهي بالضبط واحدة من أكفأ الوسائل المتاحة لوضع البلدان الصغيرة والبلدان النامية على قدم المساواة مع غيرها • وهو يوافق على ان النظام الحالي الذى يحكم العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية ليس مرضيا تماما • فانعدام الارتباطات لا يعطي البلدان النامية التأكيدات المطلوبة للاستمرار في حين أن البلدان المتقدمة ليس لديها أى ضمان بأن البلدان النامية سوف تقبل في الوقت المناسب ما للبلدان المشتركة في ذلك النظام من حقوق وما عليها من واجبات • ويتوسع الانكتاد أن يسهم اسهاما فكريا في هذا الصدد • وكان من رأيه أخيرا أن النقاش المقبل حول النظام التجارى لا ينبغي أن ينفصل عن النقاش المتعلق بالحمائية والتكيف الهيكلي •

Digitized by UNOG Library

٢٢١ــ وقال ممثل بنغلاديش انه يقدر البيان الواضح والمثير للفكر الذى أدلى به مدير شعبة المصنوعات ، الذى أبرز بايجاز التوعك الذى يواجه التجارة الدولية في فترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وقال ، مع تأييد وفده لآراء مجموعة الـ٧٧ ، ان نتائج هذه المفاوضات لم تكن مرضية على الاطلاق بالنسبة للبلدان النامية • فقد وافق اعلان طوكيو ، في الفقرة ٦ منه ، على منح أقل البلدان نموا معاملة خاصة في سياق التدابير العامة أو المحددة التي تتخذ لصالح البلدان النامية • الا أن أقل البلدان نموا أصيبت بخيبة أمل عندما تبينت أن النتيجة النهائية لهذه المفاوضات لم تترجم هذا التعهد الى حقيقة •

٢٢٢ــ وقال ان بنغلاديش شديدة القلق ازاء تدهور المناخ التجارى العالمي وزيادة التدابير الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة • واذ تضاف الى الاشكال الحمائية التقليدية حواجز غير تعريفية أحذق • وادارة التجارة ، والترتيبات التجارية المنتظمة ، والكبح الطوعي للصادرات وتوزيع الأنصبة السوقية ، في طريقها الى أن تصبح أمورا يومية معتادة • والمعاملة غير المشروطة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية لم تعد المبدأ الموجه للعلاقات التجارية الدولية ، ذلك أن فرض شروط على المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ليس تمييزيا وحسب ولكنه يبطل المبادئ المجسدة في الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة • وهناك أيضا تآكل منتظم في نظام الأفضليات المعمم •

٢٢٣ــ وقال انه يوافق على أن النظام التجارى فيما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتضمن بعض التناقضات الأساسية التي يلزم حلها من أجل توفير أساس لنظام تجارى أكثر شمولا وعالمية وانصافا • وأعرب أخيرا عن أمله في أن يستخدم الاجتماع الوزارى القادم للغات ودورة الأونكتاد السادسة لتشجيع قيام نمط منصف من العلاقات التجارية ، وبخاصة لحل المشاكل التجارية في أقل البلدان نموا •

٢٢٤ــ وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان البيان الذى أدلى به مدير شعبة المصنوعات قد حدد عدة مجالات في النظام التجارى يقتضي الامر احراز مزيد من التقدم فيها • وقد حدثت تغييرات كبيرة بالتأكيد في النظام التجارى الدولي منذ انشاء الغات في عام ١٩٤٨ ومنذ عام ١٩٧٣ عندما بدأت جولة طوكيو • بيد أنه لا يشارك في بعض الملاحظات التي يبدو أنها استندت الى تحليل مضلل ، كما أنه لا يشارك في الاستنتاجات التي استخلصت من هذه الملاحظات • وعلى الرغم من أن التعريفات أصبحت اليوم أقل أهمية ، فقد ظلت مرتفعة في بلدان نامية كثيرة ، ولكن تأثير تعريفات البلدان المتقدمة يميل الى أن يكون أثقل على الواردات من البلدان النامية • على أن ذلك لا يصدق بالنسبة للولايات المتحدة التي هبط فيها متوسط معدل التعريفة على البضائع المستوردة من البلدان النامية عن ٧ر٧ في المائة الى ٥ر٧ في المائة نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، مقابل متوسط تعريفي مرجح قدره ٢ر٤ في المائة •

٢٢٥ــ ويضاف الى ذلك أن وصف رسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية التي تحل محل التعريفات بأنها وسيلة حمائية أمر خاطئ بما أنها تستخدم لمكافحة التشويه الضار بالميزة النسبية الذى تستحدثه بلدان أخرى • وليست الزيادة في عدد هذه الحالات مستغربة في الحالة الاقتصادية الراهنة • وقال انه يوافق على أن ادارة التجارة تمثل مشكلة محتملة بالنسبة للنظام التجارى • وأن الولايات المتحدة لا ترغب في رؤية النظام التجارى الدولي يتحرك في اتجاه ادارة التجارة ،

Digitized by UNOG Library

أو الكارتلات أو ترتيبات اقتسام الأسواق ، أيا كانت طريقة تحقيقها • وقد تعهدت الادارة في الولايات المتحدة بتحقيق انفتاح النظام التجارى عن طريق الاعتماد على قوى السوق • ولا يسع الولايات المتحدة أن توافق على أن مبدأ الدولة الأكثر رعاية لم يعد يوجه العلاقات التجارية الدولية • ولاحظ أن من بين أهم عناصر تآكل هذا المبدأ الافضليات الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي الثانية • وفيما يتصل بالحجج المقدمة بصدد " حكم الدولة الاكثر رعاية المشروط " قال ان باب المدونات التي تم التفاوض بشأنها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مفتوح أمام كل المشتركين في هذه المفاوضات ، واذا ما قبل طرف الالتزامات التي ترتبها هذه المدونات حصل على مزاياها •

٢٢٦ــ وقال ان الولايات المتحدة تشارك مشاركة تامة في القلق ازاء موضوع التدابير الوقائية وضرورة الشفافية ، واطار متفق عليه للاجراءات الوقائية ــ وهو مجال ذو أولوية في العمل ــ وكثير من ضروب القلق بصدد تدابير الحمائية " المرنة " • على أن الولايات المتحدة لا توافق على أن نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف قد تغير هيكليا ، ذلك أن تدابير الحماية المرنة ، وتدابير مكافحة الاعانات والاغراق ليست جديدة ، كما أن ادارة التجارة ليست من السمات المميزة للنظام وان كانت تستحق فحصا دقيقا • ومن ثم فانه لا يسع الولايات المتحدة أن توافق على أن النظام التجارى الحالي قد خرج عن قواعده ومبادئه العامة ، أو أن التجارة أصبحت أقل حرية ، أو أن البلدان النامية تتلقى معاملة أقل مواتاة لها ، أو انه في الامكان تصميم نظام مختلف جوهريا يعود بفائدة أكبر سواء على البلدان المتقدمة أو على البلدان النامية • ومن الصحيح أن هناك أوجه ضعف في قواعد النظام التجارى ، وأن الولايات المتحدة تتوقع أن يتصدى برنامج العمل الذى سيضعه وزراء التجارة في الغات لعلاجها ، ولكن التناقضات القائمة لا تشكك في كفاءة النظام بوصفه اطارا لتسيير التجارة كما أنها لا تنم عن أية حاجة لتنظيم تجارى جديد • بل هي تظهر بالأحرى أن النظام دائب التطور • ومن الضرورى مواصلة تيسير هذه العملية التطورية في الغات •

٢٢٧ــ وقال ممثل الهند ، معربا عن تأييد وفده لما جاء في بيان المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ان البلدان النامية ، وبوجه خاص الهند ، شددت مرارا على أنها وضعت على الهامش ، تقريبا ، اثناء عملية التفاوض في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وان المجالات التي تهمها لم تحظ بالاهتمام • وتبعا لذلك ، جاءت نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف غير متوازنة ، وتركت مجالات عديدة جانبا ليتخذ بشأنها اجراء في مرحلة ما مستقبلا ، ولم تتجه النية الى اتخاذ أى اجراء بشأن مجالات أخرى • وفيما يتعلق بالتعريفات ، تسببت التخفيضات التي أسفرت عنها المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في تآكل الافضليات الممنوحة للبلدان النامية • وفيما يتعلق بمدونات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فان أهميتها ضئيلة بالنسبة للبلدان النامية ، كما يمكن ملاحظة ذلك من انخفاض مستوى مشاركة البلدان النامية • وفيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها النظام التجارى ككل ، فان هذه لا تتصل فقط بعدم التقيد بالمبادئ الأساسية ، بل انها تتصل أيضا ، فيما يتعلق بالبلدان النامية ، بمدى ملاءمة هذه المبادئ ذاتها • وتتمثل المبادئ الاساسية في المعاملة بالمثل ومعاملة الدولة الأكثر رعاية ، مع حق الرد بالمثل لرفع الضرر الناتج عن خرق المبادئ الرئيسية • بيد أن البلدان النامية لا تستطيع أن تعرض الا القليل من الامتيازات التبادلية في المفاوضات التجارية وليس بمقدورها ان ترد بالمثل • والمبادئ التي تناسب التجارة فيما بين الاطراف المتساوين لا تناسب الحالات التي تكون فيها فوارق كبيرة ، كما هو الحال فيما بين البلدان

Digitized by UNOG Library

المتقدمة والبلدان النامية • ولئن استفادت البلدان النامية ، الى حد ما ، من هذا النظام ، الا انه يعتبر أساسا غير منصف في معاملة البلدان النامية ويحتاج الى اعادة نظر • ثم أشار الى أن بعض وفود البلدان المتقدمة اشتكت من ارتفاع التعريفات في البلدان النامية • وقال ان هذا الارتفاع يأتي نتيجة الافتقار الى التقييم الكامل للموقف • فالبلدان النامية تعمل جاهدة من أجل تنميتها الاقتصادية وهي بحاجة الى موارد لهذا الغرض • وكان عليها أيضا ان تؤمن النمو السريع لصناعاتها المحلية • فهي تعاني من مشكلة دخول ساحة التنمية في وقت جد متأخر وعدم جنيها لثمار عملية التصنيع التي تمتع بها العالم المتقدم طيلة فترة تقارب القرنين • وعلى البلدان النامية اللحاق بسرعة ، وشدد على ضرورة عدم تناسي سمة التفاوت الجائر هذه •

٢٢٨ — عبّر ممثل فنزويلا عن عرفانه للعمل الذى قامت به الأمانة وللاتساق في التحليلات المتعلقة بالنظام التجارى العالمي ، والطريقة المنهجية المتبعة ، والاستنتاجات التي تم التوصل اليها • وأيد الرأى المبدى حول دور أمانة الأونكتاد في السعي الى تحقيق فهم أفضل لآثار النظام التجارى الدولي على اقتصادات البلدان النامية • وشدد ، في هذا الصدد ، على الحاجة الى زيادة توضيح المجالات المقترح بحثها والحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة برد فعل البلدان والمجموعات التي تؤثر الى حد كبير في التدفقات الرئيسية للتجارة الدولية •

٢٢٩ — وقال انه يرى ان هناك حاجة الى التوجيه بشأن تلك السياسات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتبعها مستقبلا • ونظرا لكون فنزويلا وبلدانا عديدة أخرى لا تشترك في الخات ، فانه يرى ان المناقشة وتبادل الآراء ينبغي أن يكونا محددين قدر الامكان وينبغي اجراؤهما في محفل عالمي ومن مثل الاونكتاد • وشدد على العلاقة المتبادلة بين كافة المواضيع قيد النظر ودعا الى توخي نهج شامل بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، اعادة النظر في المفاهيم الأساسية وتحديد برامترات جديدة • وأشار الى الجهود التي يبذلها بلده من أجل تنويع قاعدته الانتاجية وما يتبع ذلك من تحسين الصادرات في مجالات جديدة من المنتجات غير التقليدية • وقال انه يرى ان التوصل الى نتائج ايجابية يتوقف على تطور البحث عن نظام تجارى دولي أكثر انفتاحا ، وذى معايير محددة المعالم ويمكن ان يعكس بصورة كافية الفوارق بين البلدان وأن يشمل معاملة غير تبادلية ومعاملة تفاضلية ، تلك المعاملة التي لا يمكن للبلدان النامية بدونها أن تشارك بشكل تنافسي في الاقتصاد الدولي • ورأى انه ينبغي ايلاء اعتبار خاص لمبادرات من قبيل جهود التكامل دون الاقليمي لتعزيز دور المزايا النسبية • وأكد مجددا وجهة نظر بلاده بشأن الحاجة الى أن يوفر المجلس صيغة أكثر تفصيلا للقضايا المطروحة على اللجنة الاولى للدورة للنظر فيها مع ابراز الحاجة الى تحديد المجالات ذات الأولوية لاجراء استعراض شامل ومترابط للنظام التجارى الدولي ، تكون المشاركة فيه عالمية قدر الامكان • وعبر عن وجهة النظر القائلة بأن هذا الاستعراض يمكن بل ينبغي أن يبدأ في الدورة القادمة للمجلس • وأن يتابع فيما بعد على أساس سنوى •

٢٣٠ — وسيكون للدورة القادمة لمجلس التجارة والتنمية المقبل مدلول خاص بالنسبة لفنزويلا بوصفها بلدا ناميا غير عضو في الخات بالنظر للاجتماع الوزارى القادم للخات ، ورأى ، في هذا الصدد ، أن هناك حاجة للحصول على كافة المعلومات ذات الصلة لاجراء تقييم موضوعي للنظام التجارى الدولي القائم من وجهة نظر احترامه لحق جميع البلدان في نظام يدعم تنميتها •

٢٣١ — ذكر ممثل كندا أن أمانة الاونكتاد كانت سلبية أكثر مما يلزم في تقريرها عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (TD/B/861) المقدم الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين • وأكد اعترافه بأن

Digitized by UNOG Library

المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تركت الكثير من الأعمال غير منجزة لم تعالج بعض المسائل التي تهم البلدان النامية مباشرة • وكان هناك اعتراف عام بأن نظام الغات يحتاج الى اصلاح وتكييف ليلبي بشكل أفضل احتياجات الدول التجارية ، ولا سيما البلدان النامية ، حتى يمكن لهذه البلدان أن تشترك في نظام الغات وتتقاسم مسؤولياته وفوائده والتزاماته • وأيد الحاجة الى مزيد من العمل في الغات بشأن هذه المسائل ونوّه بأنها ستدرج في جدول أعمال الاجتماع الوزاري للغات• كما وافق على ان الحاجة تدعو الى مزيد من العمل بصدد الزراعة والضمانات •

٢٣٢ــ وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به مدير شعبة المصنوعات بشأن الحاجة الى منظمة جديدة شاملة ، أشار الى أن معظم العالم التجاري مشترك في الغات • وأضاف أنه ليس على يقين من أن تكرار الحاجة التي نادت بها دورة الأونكتاد الثالثة الى ما يسمى بهيئة أكثر عالمية للتجارة سيكون مثمرا . وبصدد ايجاد آلية لعمليات التكيف المنصفة التي يمكن التنبؤ بها ، لاحظ أن النقاش في اللجنة الثانية للدورة أثبت أن هناك عوامل مختلفة تؤثر في التكيف لا يمكن التنبؤ بها ولا تعتبر منصفة في أثرها • كما طرح السؤال التالي : " كيف يتم اختيار الرابحين أو الخاسرين ؟ •• " وبصدد الحاجة الى آلية فعالة للضمانات ، والى الشفافية في عمليات النظام ، والى تعريف أفضل للضرر ، سوف يقتضي الأمر مراعاة برنامج عمل الغات وخبرته عند النظر الى أي عمل للأونكتاد في المستقبل • ووافق على أن للأونكتاد دورا في مناقشة قضايا التجارة ولكن ليس من المفروض أن يحل محل الغات أو يدير مفاوضات فعلية بل عليه أن يكمله من خلال مناقشة القضايا •

٢٣٣ــ وذكر في الختام أنه من غير الحكمة الاستمرار في اجراء مناقشات عن مسائل يتصل بعضها بالبعض الآخر في لجنتين من لجان الدورة • ان تقرير التجارة والتنمية واستعراض الحمائية والتكيّف الهيكلي يتيحان مناسبتين سنويتين لاستعراض القضايا المتعلقة بالانظمة التجارية • ولم تستطع اللجنة الاجتماع لمعالجة القضايا التجارية عندما كانت اللجنة الثانية للدورة مجتمعة وسيكون من الصعب اجراء استعراض للنظام التجاري في الدورة المقبلة للمجلس في نفس الوقت الذي يناقش فيه تقرير التجارة والتنمية •

٢٣٤ــ وفي الجلسة الختامية ، المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، قدم الرئيس مشروع مقرر (TD/B(XXIV/SC.I/L.5) بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وكان تقديم هذا المشروع نتيجة مشاورات غير رسمية • وأوصت اللجنة الأولى للدورة المجلس باعتماد مشروع المقرر •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٣٥ــ وفي الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ اعتمد المجلس دون تصويت مشروع المقرر بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الذي أوصت به اللجنة الأولى للدورة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول أدناه ، المقرر ٢٤٨ (د ــ ٣٤)) •

Digitized by UNOG Library

هاء - مسائل محالة الى الالية الدائمة للاونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الاساسية "(TD/L.195)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٢٣٦ــ أشار الرئيس الى أن مشروع القرار TD/L.195 قد أحيل الى الجهاز الدائم للاونكتاد وانه كان معروضا على المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة • ومنذ ذلك الوقت كان المجلس يقوم في كل دورة عادية بعد تلك الدورة باحالة مشروع القرار الى دورته العادية التالية للنظر فيه •

٢٣٧ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال انه لم يمكن حتى الآن التوصل الى اتفاق في صدد اعتماد مشروع القرار• فالمناقشات التي دارت حول القضية في الدورات السابقة للمجلس قد تناولت المسائل الاجرائية فقط ولم تجر أية مناقشة عن جوهر الموضوع • واشار الى البيان الصادر عن مجموعته في الدورة السابقة للمجلس• وقال ان المجموعة دال تشعر ، للاسباب المبينة في ذلك البيان (١٩) ، انه يتعين النظر في هذا البند في لجنة السلع الأساسية •

٢٣٨ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى موقف مجموعته الذى اعربت عنه في الدورة السابقة للمجلس (٢٠) •

٢٣٩ــ أعاد ممثل مدغشقر الى الاذهان ان مجموعة الـ٧٧ أيدت في الدورة السابقة للمجلس الرأى القائل بضرورة مناقشة هذه القضية في اطار لجنة السلع الأساسية •

٢٤٠ــ وفي الجلسة الختامية ، المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أوصت لجنة الدورة بعد مشاورات غير رسمية في فريق الاتصال ، باحالة مشروع القرار TD/L.195 الى مجلس التجارة والتنمية لاجراء مزيد من النظر فيه في دورته الخامسة والعشرين •

٢٤١ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته وافقت على مضض على احالة مشروع القرار الى دورة المجلس القادمة وأعرب عن أسفه لعدم التمكن من التوصل الى حل ، رغم كثرة الجهود المبذولة • وشكر مجموعة الـ٧٧ على تأييدها ، وأصر على أنه ينبغي احالة مشروع القرار الى لجنة السلع الأساسية ، وهي أكثر الأجهزة ملاءمة للنظر في هذه القضية •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٤٢ــ في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، قرر المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، ان يحيل الى دورته الخامسة والعشرين النظر في مشروع القرار TD/L.195 بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية • (انظر المرفق الثاني أدناه)•

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ـ ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٤٣ـ دعا المجلس ، في الفقرة ١٢ من قراره ٢٢٢ (د ـ ٢١) ، " رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد الى أن ينظروا في أقرب فرصة ممكنة في اتخاذ اجراءات فعالة للاستجابة بصورة متسقة لمثل تلك الطلبات باجراء التحليل التي ترد من البلدان النامية " .

٢٤٤ـ وفي الدورة الثانية والعشرين للمجلس ، قدم الأمين العام للأونكتاد الى المجلس تقريرا عن المشاورات التي أجريت ، مشيرا الى أنه " اتفق أيضا على أن يبقي الرؤساء التنفيذيون لهذه المؤسسات مسألة الاستجابة الفعالة وبصورة متسقة لطلبات اجراء التحليل التي ترد من آحاد البلدان النامية قيد الاستعراض في سياق المشاورات السنوية بشأن الآفاق الانمائية للبلدان النامية وتمويلها الخارجي " (أنظر TD/B(XXII)Misc.3) .

٢٤٥ـ وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد ، خلال مناقشة هذا البند ، ان مشاورات قد جرت في شباط / فبراير ١٩٨٢ بين الأمين العام للأونكتاد والرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وأن الأمين العام للأونكتاد قدم للمجلس تقريرا شفهيا عن تلك المشاورات في بيانه الافتتاحي الى المجلس . وقد شعرت الأمانة لدى أعمالها التحضيرية الخاصة بالمشاورات أن عملية المشاورات يمكن دفعها اذا أمكن أن توفر لموظفي البنك الدولي والصندوق مذكرة أساسية موجزة تحدد الخطوط العامة لأفكارها . وقد أتيحت للعاملين في كلتا المؤسستين بصورة غير رسمية مذكرة أساسية قبيل اجراء المشاورات . ونظرا لأنه كان يعتقد أنه قد يهم أعضاء المجلس التعرف على وجهات نظر أمانة الأونكتاد ، أرفق نص المذكرة الأساسية بالتقرير المقدم من الأمين العام للأونكتاد عن المشاورات ، والمعروض على المجلس في الوثيقة TD/B/897 .

٢٤٦ـ وذكر ممثل الولايات المتحدة بأن الجمعية العامة اعتمدت ، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، القرار ٣٦/١٤٥ ، وهو قرار عام يتضمن أمورا عديدة تتعلق بالأونكتاد . وقال ان الاجراءات التي اتبعت لاعتماد ذلك القرار كانت غير اعتيادية ، اذ صوت الأعضاء على فقرات مختارة ، وبالتحديد على الفقرتين ٩ و١١ ، وعلى القرار بأكمله . وسجل التصويت على الفقرتين فقط كجزء من وثائق اللجنة الثانية . وقال ان وفد بلده يرغب أن يسجل في تقرير الدورة الحالية أن الولايات المتحدة قد صوتت ضد كل من هاتين الفقرتين .

٢٤٧ـ وقال ان الفقرة ٩ من القرار ٣٦/١٤٥ تتناول قرار المؤتمر ١٢٨ (د ـ ٥) بشأن اصلاح النظام النقدي الدولي ، وان تصويت الولايات المتحدة ضده هو تأكيد لموقفها في مانيلا .

Digitized by UNOG Library

٢٤٨ــ وقال ان الفقرة ١١ تشكل قضية أكثر خطورة ، اذ ترجو من الأمين العام للأونكتاد " أن يقوم وفقا لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، بمواصلة الاستعراض الوثيق لتطبيق السمات التفصيلية المبينة في قرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١) ... " . ومن الواضح أن هذا النص غير منسجم مع قرار المجلس ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، الذى لم يطلب من الأمين العام أن يستعرض تطبيق السمات بل رجاه فقط " أن يعقد اجتماعا لفريق دولي حكومي من الخبراء ليقدم الى المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة ... توصيات عن سمات تفصيلية يسترشد بها في العمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر ... " . وليس هناك اشارة الى استعراض تطبيق السمات في القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، ولم يكن بالامكان ذكر ذلك اذ ان سمات الديون لم تكن موجودة في الوقت الذى اعتمد فيه القرار .

٢٤٩ــ غير أن استعراض سمات الديون يمثل احدى المسائل التفاوضية الحرجة المرتبطة بالتسوية التي تم الوصول اليها بشأن قرار المجلس ٢٢٢ (د-٢١) وهي تسوية مكنت من اعتماد القرار باتفاق الرأى . ووافق المجلس ، في الفقرة ١٤ من القرار ٢٢٢ (د ــ ٢١) " على أن يهتم الأمين العام للأونكتاد اهتماما خاصا بالسمات المتفق عليها " . وكان المقابل الذى اشترط للتمكين من الوصول الى اتفاق في الرأى هو التزام جميع الأعضاء بأن هذه المسألة ، وغيرها من المسائل الواردة في الفرع باء ، قد يمكن اعادة فتحها في استعراض لهذا الفرع من القرار يجريه المجلس في دورته الثانية والعشرين .

٢٥٠ــ وقال ان الوصول الى اتفاق الرأى بشأن القرار ٢٢٢ (د ــ ٢١) أصبح ممكنا بفضل المهارة التفاوضية التي أبداها رئيس المجلس في ذلك الحين ، وبفضل حسن نية جميع الأطراف المعنية ، وأن حسن النية هذا قد انتهكه أعضاء مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك عندما صوتوا تأييدا لقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٥ . وقد أعاد تصويتهم فتح قضية حرجة في الفرع باء من قرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١) والنص الصريح للقرار المذكور الذى ينص على أن يستعرض المجلس هذه المسائل في دورته السادسة والعشرين . فضلا عن أن القرار ٣٦/١٤٥ يمكن أن يفسر على أنه يعطي الأمين العام للأونكتاد سلطات استعراض تجاوز الأونكتاد بل تجاوز الأمم المتحدة . ان الأمين العام للأونكتاد ليس له سلطات اشراف على هذه المسألة .

٢٥١ــ ولهذا السبب ، ونظرا لخرق حسن النية ، الذى مكن من الوصول الى تسوية في الدورة الثانية والعشرين للمجلس ، فان الولايات المتحدة تنتهز هذه الفرصة لابلاغ المجلس أنها تحتفظ رسميا بموقفها بشأن الفرع باء من قرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١) . وستستمر بالتقيد بالسمات المفصلة المرفقة بالقرار .

٢٥٢ــ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى البيان الافتتاحي لرئيس المجلس الذى وجه فيه النظر بدقة الى عدم التوازن الهيكلي القائم في الاقتصاد العالمي الذى يتميز ببطء النمو المصحوب باستمرار اتجاه التضخم والبطالة العاليين ، وتمادى عدم الاستقرار النقدى ، والاختلالات في المدفوعات الدولية وتكثيف الضغوط الحمائية . وقال ان مجموعته قد أصغت باهتمام الى البيان الذى قدمه ممثلو الأمين العام للأونكتاد بشأن تنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د إ ــ ٩)، الذى اعتمده في آذار/ مارس ١٩٧٨ في الجزء الوزارى من الدورة الاستثنائية التاسعة . وذكر أن المجلس ما زال يواجه الآن ، وبعد نحو خمس سنوات ، الحقائق المرة التي تتسم بها العلاقات الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقال ان وضع تنفيذ القرار كما توضحه

Digitized by UNOG Library

التقارير السابقة المقدمة الى المجلس من الأمين العام للأونكتاد هو أبعد من أن يكون مرضيـــا • وهو بعيد عن أن يحقق توقعات مجموعته •

٢٥٣ــ واسترسل قائلا ان مستوى مستحقات ديون مجموع البلدان النامية المتوسطة والطويلـــة الأجل، بما في ذلك مسحوبات صندوق النقد الدولي، يقترب حاليا على نحو ما يتضح في تقريـــر التجارة والتنمية لعام ١٩٨١[٢١]، من ١٢٥ في المائة من حصائل صادراتها السنوية الراهنـة ، وان مدفوعات الفوائد وحدها تستأثر في الوقت الراهن بحوالي ١٠ في المائة من حصائل الصادرات ، مقابل ٧ فـــي المائـــة في عام ١٩٧٩ • ويتضح من تقرير رئيس لجنة المساعدة الانمائيـــة أن مجموع مستحقات ديون البلدان النامية وصل الى مبلغ مذهل مقداره ٥٢٤ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨١ • وفي حين كانت الديون الخارجية لأقل البلدان نموا ٢ مليار دولار في نهايـــة عام ١٩٧١ ، زادت الى ١٨ مليار دولار بحلول نهاية عام ١٩٨١ وزادت مدفوعات خدمة الديون ، التي كانت ٢ر٠ مليار دولار في عام ١٩٧١ ، الى ٢ر١ مليار دولار بحلول عام ١٩٨١ • وقد زادت الديون غير المسددة التي تتحملها أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا ، مجتمعة ، من ١٨ مليار دولار في عام ١٩٧١ الى ٨٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، في حين زادت مدفوعات خدمة ديونها من ١ر١ مليار دولار في عام ١٩٧١ الى ٧ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ • وزادت مدفوعات خدمة ديون أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا ، مجتمعة ، بما مجموعه ١ر١ مليار دولار في عام ١٩٧١ الى ٧ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ • وأدى ارتفاع مدفوعات الفوائد الى زيادة هائلة في الطلب المرتقب على التمويل الاضافي • وأفضت صعوبة خدمة تلك الديون ، بالاضافة الى قلق بعـــض الدائنين من وضعهم المكشوف بالنسبة لبعض البلدان المدينة ، الى انخفاض ملحوظ في معدل نمو مدفوعات الائتمانات المصرفية • ونتيجة لذلك ، اضطر عدد من البلدان النامية الى التكيف بتقليص الواردات الأساسية ، وتخفيض المدخرات وبالتالي تقليص الاستثمار • وسوف يتعين على كثير مـــن البلدان النامية ، لا سيما أقل البلدان نموا وأشدها تأثرا ، اجراء تكيفات مؤلمة ومكابدة عمليـــة اعادة تنظيم الديون في ظل ظروف أبعد ما تكون عن الرضا من زاوية تنميتها المقبلة •

٢٥٤ــ وفي هذا الصدد ، تحيط مجموعته علما مع الأسف بالبيان الذى أدلى به ممثل الولايـــات المتحدة الأمريكية في شأن الفقرتين ٩ و١١ من قرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٥ • ففيما يخـــص الفقرة ٩ ، يقتصر بيان الولايات المتحدة على اعادة تأكيد موقفها من قرار المؤتمر ١٢٨ (د ــ ٥)• وجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذى صوت ضد الفقرة ٩ من القـــرار ٣٦/١٤٥ • ومضى يقول ان التهمة التي وجهت الى مجموعته بالخروج على حسن النية هي تهمة لا مبرر لها البتة بالنظر الى نكوص الولايات المتحدة عن موقفها من قرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١)• وترحب مجموعته بما أبدته جميع الدول الأعضاء ، عدا الولايات المتحدة ، من التزام بقرارى المجلس ١٦٥ (د ــ ٩) و ٢٢٢ (د ــ ٢١) وقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٥ • وقال ان مجموعته ملتزمة بتلك القرارات وأنه يشاطر الرأى القائل بأن أمانة الأونكتاد ينبغي أن تظل تسترشد بتلك القرارات في برنامج عملها •

Digitized by UNOG Library

٢٥٥ــ وطلب ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، من أمانة الأونكتاد بأن تعطي فتوى قانونية فيما اذا كان يجوز لوفد ما ادخال تحفظات على قرار اتخذ بتوافق الآراء بعد اقفال باب مناقشة البند في الجلسة التي اعتمد فيها ذلك القرار ، بل وفي هذه الحالة بالذات بعد حوالي سنة ونصف من اعتماد القرار • وسترحب المجموعة بورود الاجابة في أقرب فرصة ممكنة كي تستطيع المضي في نظر هذه المسألة •

٢٥٦ ــ ولاحظ أن الآلية الرئيسية لاعادة جدولة ديون البلدان النامية كانت حتى الآن نادي باريس • وتشمل أوجه قصور النادي، كما يتضح من مرفق الوثيقة TD/B/897 ، فيما تشمل ، ضيق الوقت المتاح لتقصي كافة جوانب أوضاع المدينين بصورة كاملة وللتوصل الى اتفاق يتواءم جيدا مع احتياجاتهم وأن الطابع المتوسط والطويل الأجل للمشاكل التي تواجه معظم البلدان النامية التي تلجأ الى نادي باريس من شأنه أن يبرر فيما يبدو فترات تثبيت أطول مما يسمح به بصفة عامة في الوقت الحاضر • وتود مجموعته في هذا الصدد ترديد موقفها الذي أعربت عنه في دورة المجلس الماضية • والمؤيد كل التأييد للمشروع المقترح بتقديم الأونكتاد مساعدة تقنية في شأن الديون • وينبغي لمجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر في هذه المسألة في دورته التي تنعقد في حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، لا على ضوء التأييد القوى الذي أعربت عنه البلدان النامية تجاه ذلك المشروع فحسب ، بل وأيضا على ضوء الوضع الدولي الراهن ، الذي يرجح فيه تزايد عدد البلدان التي تلتمس تخفيف الديون •

٢٥٧ــ وذكر بأن مجموعة الـ ٧٧ رجت من الأمين العام للأونكتاد ، أثناء دورة المجلس الثالثة والعشرين ، اعداد دراسة تبين بوضوح للبلدان النامية سبلا أخرى لالغاء الديون • ولا تزال مجموعته ترى أن تقوم أمانة الأونكتاد باعداد الوثائق الأساسية اللازمة لدورة المجلس القادمة ، وترى بالذات أن تعد الأمانة تقريرا شاملا عن تنفيذ الفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) • فلا يزال هناك على نحو ما تكررت الاشارة اليه ، مجال فسيح لمزيد من التدابير بموجب ذلك القرار • وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تدهش لعدم اعداد وثائق أساسية مفصلة للدورة الحالية عن بند له مثل هذه الأهمية • وأن مجموعته تأمل أن توفر الأمانة لدورة المجلس العادية القادمة دراسة شاملة تحدد ما تستطيعه السياسات في هذا المجال كيما يتسنى البدء في مفاوضات جادة في تلك الدورة حول تدابير لاحقة تتخذ في الأونكتاد لتخفيف الديون • وينبغي لتلك الدراسة أن تشمل أيضا مقترحات وتوصيات واستنتاجات بشأن تدابير محددة يتعين اتخاذها • وينبغي للمجلس في هذا الصدد أن يقرر ابقاء تنفيذ قراريه ١٦٥ (د إ ــ ٩) و ٢٢٢ (د ــ ٢١) قيد الاستعراض واعطاء هذه المسألة الأولوية في جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين •

٢٥٨ــ وقال ممثل كينيا ، مؤيدا كل التأييد الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ، ان مشاكل الديون والمشاكل المتصلة بالديون أصبحت واحدا من الشواغل الرئيسية للبلدان النامية وقد زاد من حدتها التضخم المستمر وتدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة • ومضى قائلا ان أقل البلدان نموا وأشد البلدان النامية تأثرا ، كبلده هو ، أصيبت بضربة قاسية على نحو خاص • وأضاف أنه يتضح من تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/B/897) أن حدوث تراخ ملحوظ خلال الأشهر القادمة في الضغوط الواقعة على الحسابات الخارجية لمعظم البلدان النامية أمر ضعيف الاحتمال ، وان معالجة الوضع تتطلب من البلدان النامية تخفيض نموها بل والمرجح في الحقيقة أن تسوء خلال العام الاحتمالات المرتقبة للبلدان النامية • ومن ثم يغدو ملحا أيما الحاح

Digitized by UNOG Library

الاهتداء الى سبل ووسائل لتخفيف العبء الحالي لديون البلدان النامية ، لا سيما أقلها نموا وأشدها تأثرا • ومن الملح لذات الأسباب أن ينفذ قرار المجلس ١٦٥ (د إ—٩) ، وعلى تلك البلدان التي لم تتخذ بعد الاجراء الذى دعا اليه ذلك القرار أن تفعل ذلك • وقال انه يود أن يشكر تلك البلدان المانحة التي قدمت المساعدة فيما يتعلق بمشاكل خدمة الديون وأنه يرى فضلا عن ذلك توجيه الشكر الى أمانة الأونكتاد على المساعدة التي تقدمها الى البلدان النامية في صدد الادارة المالية وبصفة خاصة في سياق الاعداد لاجتماعات اعادة تنظيم الديون • كما ينبغي مواصلة المشاورات بين الأمين العام للأونكتاد والرؤساء التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي •

٢٥٩— وأردف يقول ان تعزيز قطاع الصادرات في البلدان النامية هو جزء من الحل الطويل الأجل • وسوف يسهم البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وكذا الصندوق المشترك للسلع الأساسية اسهاما كبيرا في تحقيق هذه الغاية • وأضاف أن حكومته قد استكملت الاجراءات المتعلقة بالمتطلبات الدستورية للتوقيع والتصديق على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية • ونتيجة لذلك ، وقع ممثل كينيا لدى الأمم المتحدة الاتفاق في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢ وسوف تودع وثيقة التصديق قبل انقضاء الأجل المحدد للتوقيعات • وأعرب عن أمله في أن تعمد البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاق الى اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك ، كيما يدخل الصندوق المشترك مرحلة التشغيل على النحو المخطط له •

٢٦٠— وقال ممثل المكسيك ان المعلومات التي تضمنها المرفق الوارد في تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/B/897) تشير الى أن الضغوط المتزايدة على ميزان مدفوعات البلدان النامية لا يمكن أن تعوض كليا عن طريق زيادة التدفقات المالية الى هذه البلدان • ففي غالبية البلدان النامية يجرى تسديد الفائدة على الديون في الوقت المحدد ، لكن ذلك لا يتم في العديد من هذه البلدان الا على حساب تخفيض الواردات والنمو • وان عددا ضئيلا ، لكنه متزايد ، من البلدان تواجه صعوبات في تسديد الفوائد على ديونها • غير أن اللجوء الى نادى باريس لاعادة جدولة الديون قد أثار مشاكل عديدة •

٢٦١— وأضاف أنه ، على ضوء المعلومات التي تضمنتها الوثيقة TD/B/897 والديون الخارجية المرتقبة للبلدان النامية كما وردت في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨١ ، من المهم جدا الاستمرار في دعم أمانة الأونكتاد في تقييمها لتنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د إ—٩) • وينبغي اذا لزم الأمر، دراسة خطوات اضافية لتلك التي تضمنها قرار المجلس ٢٠٩ (د—٢٠) ، والتي تناولت المعلومات الضرورية من البلدان النامية بشأن تنفيذها للقرار ١٦٥ (د إ—٩) •

٢٦٢— وقال ان بلده لا يؤيد آراء بعض المؤسسات الدولية ، التي تعتبر أن مديونية البلدان النامية " يمكن تدبير أمرها " • وان قدرة النظام المصرفي الخاص على اعادة تدوير الفوائض المالية سوف تنخفض في المستقبل القريب • وينبغي دراسة تأثير المديونية على التقدم الاقتصادى للبلدان النامية ، كما ينبغي دراسة الاجراءات اللازمة للمحافظة على الثقة بالنظام المالي الدولي بغية ضمان تدفق كاف للموارد الى البلدان النامية • وينبغي التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار ١٦٥ (د إ—٩) تنفيذا كاملا، وخاصة الفرع ألف منه • كما ينبغي الاستمرار في دعم الأحكام الواردة في المرفق بالقرار ٢٢٢ (د—٢١) •

Digitized by UNOG Library

٢٦٣ــ وقال ان الاجراء الفعال الوحيد لتحسين عملية اعادة التدوير وجعلها أقل تهديدا للاستقرار هو اصلاح صندوق النقد الدولي عن طريق التشديد على دعم ميزان المدفوعات وتقليل التشديد الحالي على سياسات التثبيت • ويجب أن يهدف هذا الاصلاح الى الابتعاد عن المنهج القصير الأمد الحالي الذى يتبعه الصندوق تجاه الاختلالات الخارجية ؛ والى زيادة عضوية الصندوق وقاعدته الرأسمالية ؛ وتكييف شروط الاقراض التي يطبقها من حيث استحقاق الديون وأسعار الفائدة مع حاجات المقترضين منه ؛ وتوسيع امكانيات وصول الصندوق الى أسواق رأس المال على اعتبار أنها مصدر اضافي للتمويل ؛ وجعل مراقبة عمليات الصندوق تتسم بمزيد من الديمقراطية ؛ والى ضمان زيادة استجابة عمليات الصندوق مع الحاجات الفعلية للبلدان النامية بدلا من ارتكازها على معايير مالية بحتة • وذكر أن انعدام التقدم في الاصلاح قد أدى الى وجود نظام نقدى يشكل مصدرا رئيسيا للتوتر السياسي بين الشمال والجنوب والى مزيد من التفاوت في توزيع الثروة والموارد الانتاجية •

٢٦٤ــ وقال ان من الأهمية بمكان أن يتضمن جدول أعمال دورة الأونكتاد السادسة بندا يعالج نقل الموارد الى البلدان النامية • وينبغي أن تتضمن الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع مقترحات لسياسة تهدف الى زيادة حجم تحويل الموارد زيادة كبيرة ، سواء بالشروط التيسيرية أو بالشروط غير التيسيرية •

٢٦٥ــ وفي الجلسة ٥٨١ المستأنفة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٢ قام ممثل الأمين العام للأونكتاد بالاجابة عن السؤال الذى وجهه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (انظر الفقرة ٢٥٥) أعلاه ، فأعلن أنه لا يجوز لأى بلد أن يدخل تحفظات في قرار بعد اقفال باب النظر في بند جدول الأعمال • اذ ينبغي تقديم التحفظات أو الاعلانات أو التفسيرات في وقت اعتماد القرار • وفي جميع الأحوال فان تقديم هذه التحفظات أو الاعلانات أو التفسيرات لا يؤثر بأى حال على صحة القرار •

٢٦٦ــ وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن تقديره للاجابة وقال ان هذه المعلومات ستمكن مجموعته من صياغة موقف محدد للعمل في صدد تنفيذ قرار المجلس ١٦٥ (د-٩) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٦٧ــ في الجلسة ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أدرج المجلس هذا البند في جدول أعمال دورته الخامسة والعشرين باعتماده جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة (انظر الفقرة ٦٣٥ أدناه) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٦٨ـ أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

ألف ـ تجارة السلع الأساسية

(البند ٨ (أ) من جدول الأعمال)

٢٦٩ـ كان معروضا على المجلس ، للنظر في هذا البند ، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.615) بشأن المسائل الناشئة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجنة السلع الأساسية (٢٢) • ويتضمن مرفق للمذكرة الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة •

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٧٠ـ واتفقت اللجنة على أن تدرس ، بالارتباط مع ذلك البند قضية قرار المؤتمر ١٢٥ (د ـ ٥) ـ مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات ، وهي قضية تندرج تحت البند ٢ من جدول الأعمال •

٢٧١ـ وقال ممثل السودان ان من الضروري التعجيل بالمفاوضات المتعلقة بالسلع الأساسية ، وأعرب عن قلقه للتأخير الحادث فيما يتصل بعقد ترتيبات سلعية دولية •

٢٧٢ـ وأعاد الى الأذهان الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في الدورة الاستثنائية الأولى ، وبخاصة طلب قيام الأمين العام للأونكتاد بمشاورات مع كل من منتجي الجلود والصلال بغية تشجيع الحوار بينهم وتقديم تقرير الى المجلس في دورته الخامسة والعشرين عن النتائج •

٢٧٣ـ وقال ان بلده يؤيد كليا التوصية بادراج الصلال والجلود في قائمة السلع الأساسية التي يشتمل عليها البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وأضاف أنه ، على الرغم من أنه لا يرغب في التحكم مسبقا على نتيجة المشاورات التي سيعقدها الأمين العام للأونكتاد ، يأمل في امكان التوصل الى قرار في هذا الصدد ، بالنظر الى أهمية التجارة في الصلال والجلود في صورتيها الخام ونصف المجهزة كمصدر دخل لعديد من البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

٢٧٤— أما فيما يتعلق بمسألةمرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات، فهو يرى أن الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد بناء على مناقشات موسعة مع سائر الهيئات الدولية الحكومية والحكومات تمثل أساسا راسخا للعمل في المستقبل . وتتضمن الوثائق معلومات مفيدة فيما يتصل بتشغيل مخطط صندوق النقد الدولي ومخطط تثبيت حصائل الصادرات في اطار الترتيبات فيما بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . وفي معرض ملاحظته اشتمال هذه المخططات على قيود ، أعرب عن أمله في أن تستطيع أمانة الأونكتاد تأسيسا على تقييم لهذه المخططات ، استنباط مخطط يأخذ تماما بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية للبلدان النامية ويوفر له تعويضا كاملا عن النقص في حصائل صادراتها . وبما أن مشاكل البلدان النامية في هذا المجال ليست متماثلة ، فانه ينبغي للدراسة التي ستضطلع بها أمانة الأونكتاد أن تأخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة المشاكل التي تتفرد بها أقل البلدان نموا ، وفقا للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا في باريس .

٢٧٥— وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان القطاع السلعي في الاقتصاد العالمي يمر بفترة من المشاكل الحادة . وفي حين ان نصيب السلع غير الوقودية يواصل الانكماش بالنسبة لمجموع قيمة التجارة العالمية (اذ يصل الآن الى أقل من ٢٥ في المائة بالمقارنة بما يزيد على ٤٠ في المائة في عام ١٩٦٠ و ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٠) ، فان كثيرا من بلدان مجموعته تواصل الاعتماد بشدة على صادراتها السلعية من أجل توفير حصائل العملات الأجنبية ، اذ ان ٣٨ سلعة أساسية تستأثر بما يفوق ٩٠ في المائة من حصائل الصادرات وتستأثر ١٩ سلعة أساسية أخرى بما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة منها . وقد أفضى التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي العالمي والانتكاس في البلدان الصناعية (علما بأن البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تمثل نصيبا يقرب من ٦٠ في المائة من السوق لصادرات البلدان النامية من السلع الأولية) الى انخفاض الطلب على كثير من السلع الأساسية والى هبوط خطير في الأسعار بالقيمة الحقيقية . فقد هبطت المؤشرات القياسية المركبة لأسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٧٧ وهي الآن قريبة من نفس المستوى الذي كانت عليه في مستهل الستينات (اذا أخذت الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٧ على أنها تمثل ١٠٠ فان المؤشر القياسي في ١٩٨١ يصبح ٨٤ ، وفي ١٩٦١ كان ٨٥) . وهذا هو تقريبا أدنى مستوى تم تسجيله خلال فترة السنوات العشرين الماضية بالنسبة للمؤشرات القياسية الشاملة والمؤشرات القياسية ، بالنسبة لكثير من السلع الأساسية المنفردة ، أقل الآن منها في عام ١٩٦٠ أو في أية فترة منذ ذلك التاريخ فاذا أخذنا سنة الأساس ١٩٦٠ = ١٠٠ ، نجد أن المؤشر القياسي للشاي في ١٩٨١ هو ٤٣ ، وللمطاط ٤٢ ولركاز الحديد ٥٨ ، وللجوت ٢٨ ، ولزيت جوز الهند ٥٥ ، وللصلال والجلود ٥٩ . وحتى بالقيمة الجارية ، فان أغلبية السلع الأساسية ، بما في ذلك القطن والسيزال والجوت والمطاط والأخشاب الاستوائية والكاكاو والشاي والفوسفات والألومنيوم والنحاس والقصدير وزيت النخيل والسكر ، قد عانت هبوطا في الأسعار خلال العام الماضي أو نحوه . ونتج عن هبوط هذه الأسعار تخفيض كبير في حصائل صادرات بلدان نامية كثيرة ، بل — وهذا أخطر — تآكل القوى الشرائية لحصائلها .

٢٧٦— وقال ان المشاكل المرتبطة بهياكل تجهيز السلع الأساسية والقطاعات التسويقية ضاعفت من حدة التخفيضات الكبيرة في حصائل صادرات بلدان نامية كثيرة ومن تآكل القوى الشرائية لهذه الحصائل . ولا تزال صادرات البلدان النامية متركزة في السلع الأساسية بصورتها الخام ، بقدر أكبر كثيرا من تركزها على صادرات المجموعات المنتوجية المماثلة من مصادر أخرى . وكانت واردات

Digitized by UNOG Library

البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي من البلدان النامية فيما يتعلق بـ ٢٥ مجموعة من مجموعات المنتجات خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٠ ، من حيث القيمة ، ٥٨ في المائة في صورة مواد خام ، بالمقارنة بـ ٣٨ في المائة في صورة مواد خام من مجموع وارداتها ، وهذا الرقم أدنى قليلا من ٦٥ في المائة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ • ولم يحرز أيضا تقدم كبير في اتجاه اشراك البلدان النامية في سلاسل تسويق وتوزيع صادراتها • وفي حين تعترف البلدان النامية بضرورة اتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني من أجل تشجيع التغييرات الهيكلية فهي تدرك تماما عدم جدوى الجهود التي تبذل في هذا المجال اذا عرقلت القيود الحكومية و/ أو الخاصة في الأسواق الرئيسية فرص الوصول الى هذه الأسواق والتسويق والمعلومات والتكنولوجيا والتمويل •

٢٧٧ـ وشدد على أن لهذه المجموعة من المشاكل التي تواجه القطاعات السلعية في البلدان النامية آثارا خطيرة على آفاق التنمية الاقتصادية فيها • وقال ان الحاجة الى القيام بعمل دولي حاجة ماسة الآن أكثر منها في أي وقت مضى • ومن المبادرات التي ظلت مدرجة في جدول الأعمال لسنوات كثيرة وكان العمل السريع بشأنها يبدو مواتيا مرافق التمويل التعويضي المحسنة الموجهة بالتحديد لمعالجة مشكلة تخير حصائل صادرات السلع الأساسية • ان باستطاعة مبادرة من هذا القبيل أن تساعد في تخفيض حدة المشاكل الاقتصادية المختلفة التي ترتبط بنقص حصائل القطاع السلعي وأن تتيح للبلدان التصدي للأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل •

٢٧٨ـ وعلى المدى المنظور في الأجل الطويل ، تمس الحاجة الى التعاون في مجالي التجهيز والتسويق لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الامكانات التي تنطوي عليها مواردها من المواد الخام وعلى تعزيز التنمية الاقتصادية فيها • وتمس الحاجة أيضا الى التعجيل بأعمال اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية وفرقاتها العاملة ، وبعمليتي التوقيع والتصديق على الاتفاق بانشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية •

٢٧٩ـ واستطرد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال انه لا يكفي تقدم الأعمال بشأن الصندوق المشترك وحده ما لم يقترن بتقدم في سائر مجالات البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وبخاصة في مجال المفاوضات السلعية المنفردة •

٢٨٠ـ وأعرب ممثل الصين عن اقراره وتأييده للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة السلع الأساسية فيما يتصل بتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وبمرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات •

٢٨١ـ وقال ان البلدان النامية تواجه منذ أمد طويل هذه المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص حصائل صادراتها • وقد أثر ذلك بصورة مباشرة على تنمية الانتاج في هذه البلدان ، كما خفض مداخيل العملات الاجنبية وأنقص العمالة • ومن المفيد للبلدان النامية أن ينشأ مرفق تكميلي لتثبيت حصائلها من الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية • وفي نفس الوقت ستفيد البلدان المتقدمة أيضا من انتظام الامدادات السلعية • وأضاف أن تقرير أمانة الأونكتاد بشأن جدوى التسهيلات التكميلية (TD/B/C.1/222) يشتمل على معلومات جمة وعلى عدد من الأفكار الايجابية ، ومنها مقترحات تتناول تدابير خاصة تتخذ من أجل أقل البلدان نموا • وقال ان وفده يدعم ، في هذا الصدد مواصلة التعمق في دراسة مثل هذا المرفق التكميلي •

Digitized by UNOG Library

٢٨٢- وذكر أن الوفد الصيني، شأنه شأن وفود البلدان النامية الأخرى، قلق جدا لاتجاه أسعار السلع الأساسية هبوطا، وهو يعتقد أن على الأسرة الدولية أن تستحدث تدابير فعالة لحل المشاكل المصاحبة لتدهور الوضع العالمي للسلع الأساسية.

٢٨٣- وقال الناطق باسم المجموعة باء ان مجموعته توافق على الاقتراح الوارد في الفقرة ٢ من مذكرة الأمانة (TD/B/L.615) كما تقر الاقتراح الوارد في الفقرة ٣ من تلك المذكرة والداعي الى تأجيل النظر في هذه المسألة الى أن يتم تعميم تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها العاشرة.

٢٨٤- وقال الناطق باسم المجموعة دال ان رأى مجموعته في القضايا المطروحة للبحث قد عرض بوضوح في كل من الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة التابعة للجنة السلع الأساسية وفي الدورة الاستثنائية الأولى للجنة السلع الأساسية، وأن مجموعته توافق على اتباع النهج الذى اقترح في مذكرة الأمانة.

٢٨٥- وقال ممثل اليابان، مشيرا الى قرار المؤتمر ١٢٥ (د-٥)، ان من المهم البدء بتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية في أقرب وقت ممكن، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٣ الذى اعتمد بتوافق الآراء. وكرر أمل حكومته في أن يتم اتخاذ اجراء عاجل على هذا القصد.

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٢٨٦- في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، استرعى الرئيس الانتباه الى توصيات اللجنة الأولى للدورة التي ترد في تقريرها (TD/B(XXIV)/SC.I/L.2، الفقرة ٦ و Corr.2) والتي ستعرض رسميا على المجلس في جلسته التالية.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٨٧- وفي الجلسة نفسها، أحاط المجلس علما، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة، بالنتائج المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة السلع الأساسية في دورتها الاستثنائية الأولى وأيد التوصيات الواردة فيها. وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من الاستنتاجات، قرر المجلس أن يؤجل النظر في انشاء مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات الى أن يتلقى تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها العاشرة.

Digitized by UNOG Library

بـاء ـ المصنوعات وشبه المصنوعـات
(البند ٨ (ب) من جدول الأعمال)

١ ـ تقرير فريق الخبراء الحكومـي الدولي المعنى بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الاولى

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٢٨٨ـ قام نائب رئيس الفريق ، في غياب الرئيس ، بتقديم تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الأولى (TD/B/884) ، التي عقدت من ٢ الى ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ • وذكّر بأن المجلس عملا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٦٣ ، قد أنشأ فريـق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثانية والعشرين ، كما أصدر اليه تعليمات بموجب قرار المجلس ٢٢٨ (د ـ ٢٢) بأن يقدم تقريرا عن أعماله الى المجلس مرة كل سنة على الأقل • وأدرجت مهـام الفريق في الفرع زاى من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطـراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (٢٣) ، التي اعتمدتها الجمعية العامة بالاجماع فـي قرارها ٣٥/٦٣ • وكانت مهمة الفريق هي في المقام الأول الاشراف على تطبيق هذه المجموعـة وعلى تنفيذها • وبناء على ذلك ، وجه الفريق جهوده في دورته الأولى نحو استعراض الوضـع الراهن فيما يتعلق باتباع الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية ، وكذلك الخطوات التي اتخذتها الدول للوفاء بالتزامها بالمبادئ والقواعد • وعين الفريق أيضا الاجراء المحدد الواجب اتخاذه لاضفاء الفعالية على المجموعة بأسرها •

٢٨٩ـ وكان اعتماد الفريق للقرار ١ (د ـ ١) مرآة تعكس نتائج جهوده بصدد ماسبق • وأعرب في ذلك القرار عن قلقه ازاء استمرار لجوء المؤسسات بما فيها الشركات عبر الوطنية ، للممارسـات التجارية التقييدية ، في صفقات التجارة الدولية وطلب الى البلدان وضع ضوابط فعالة لهـذه الممارسات والامتناع عن اتخاذ اجراءات تشريعية وادارية لا تأخذ بعين الاعتبار الكافي أهـداف مجموعة المبادئ والقواعد • وطلب القرار كذلك الى البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة ، أن تأخـذ بعين الاعتبار ، في مكافحتها الممارسات التجارية التقييدية ، الحاجات الانمائية والمالية والتجاريـة للبلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا من بينها • وشدد أيضا على الدعوة الموجهة الى الدول لتتخذ الخطوات الملائمة على الصعيد الوطني أو الاقليمي للوفاء بالتزامها بمجموعة المبادئ والقواعد •

٢٩٠ـ وفيما يتعلق بالعمل على المستوى الدولي للمساهمة في زيادة فعالية مكافحة الممارسـات التجارية التقييدية ، كان الفريق قد طلب أن تتخذ خطوات ملائمة نحو التعجيل بنشر المعلومـات بشأن أهم التطورات في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، وأن تعرض على دورته الثانية مسـودة

Digitized by UNOG Library

منقّحة للقانون النموذجي أو القوانين النموذجية الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية ، وأن تجرى ثلاث دراسات في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، وأن يسترعى انتباه الفريق الى الدراسات أو الدراسات المقترحة في اطار أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، بما فيها المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، ذات الصلة بأعمال الفريق •

٢٩١ــ وكانت القضية الأخرى التي عالجها الفريق متعلقة بانشاء برامج للمساعدة التقنية وبرامج استشارية وتدريبية في مجال الممارسات التجارية التقييدية وهو ما طالبت به مجموعة المبادئ والقواعد وقال انه علم بشديد الأسف في آخر دورة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن برنامج الامم المتحدة الانمائي قد أفاد أنه لا يستطيع توفير موارد في هذه المرحلة ، رغم دعوة الفريق له بضمان تخصيص موارد وافية لانشطة المساعدة التقنية في هذا المجال ، تمشيا مع طلب الجمعية العامة • وعند تقديمه تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي ، أعرب عن ثقته في أن المجلس سيأخذ علما بالتقرير وأنه سيصدق على القرار الذى اتخذه الفريق •

٢٩٢ــ وقال ممثل الامين العام للأونكتاد أن أمانة الأونكتاد تشعر بقلق بالغ ازاء الافتقار الى الموارد الكافية لتنفيذ برامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، خاصة وأن الجمعية عامة ، عندما قررت في قرارها ٣٥/٦٣ ضرورة وجود مثل هذه البرامج المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ، طلبت من المنظمات الدولية وبرامج التمويل ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، توفير موارد بالطرق والأساليب الملائمة لتمويل مثل هذه الأنشطة • وكانت الحكومات عندما أقرت مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، مقتنعة من أن هذه المجموعة سوف تسهل اعتماد القوانين والسياسات وتعزيزها في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، على المستويين القومي والاقليمي ، بما يؤدى الى تحسين الظروف والى رفع الكفاءة وزيادة المشاركة في التجارة الدولية والتنمية ، لا سيما من جانب البلدان النامية • ويتعرض تحقيق الأهداف المرجوة للخطر نتيجة لعدم التمكن من الحصول على موارد لبرامج المساعدة التقنية •

٢٩٣ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى استعداد مجموعته لأن تحيط علما بالتقرير ولأن تؤيد قرار فريق الخبراء الحكومي الدولي ١ (د ــ ١) • وأضاف أنه كان قد فهم أن القرار ١ (د ــ ١) لن تترتب عليه أية آثار مالية اضافية ، بخلاف برامج المساعدة التقنية •

٢٩٤ــ وأعاد ممثل الامين العام للأونكتاد الى الأذهان انه لم يسبق عرض أى بيان بالآثار المالية وقتما اعتمد الفريق الحكومي الدولي هذا القرار •

٢٩٥ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن مجموعته تستطيع الموافقة على الاحاطة علما بالتقرير وتأييد القرار ١ (د ــ ١) • ورحب بالجهود التي بذلها الفريق عند استعراضه لاستخدام الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية وكذلك التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة مثل هذه الممارسات • وأضاف أن القرار ١ (د ــ ١) يعكس الاهتمام المشترك للحكومات بمطالبة جميع الدول ، وخاصة البلدان المتقدمة ، بأن تأخذ في الحسبان ، في مكافحتها للممارسات التجارية التقييدية ، احتياجات البلدان النامية الانمائية والمالية والتجارية • وقال ان مجموعة الـ ٧٧ شعرت بخيبة أمل شديدة عندما تبين في الدورة التي عقدتها مؤخرا الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن برنامج الامم المتحدة الانمائي لا يستطيع توفير الموارد ، على الرغم من الدعوة

Digitized by UNOG Library

التي وجهها الفريق الحكومي الدولي اليه في الفقرة ١٠ من القرار ١ (د-١) • وترى مجموعة الـ٧٧ أن مثل هذا القرار لا يعرض للخطر تطبيق القرار ١ (د-١) وتنفيذه بصورة فعالة وحسب ، وانما يجعل تطبيق مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف أمرا عسيرا •

٢٩٦- وافق المتحدث باسم المجموعة دال على أنه ينبغي للمجلس الاحاطة علما بالتقرير وتأييد القرار • وأكد رغبة مجموعته بأن تعقد الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي قبل انعقاد الدورة القادمة للجنة المصنوعات ، حتى يمكن للفريق تقديم تقريره من خلال تلك اللجنة ، تمشيا مع ولايتها •

٢٩٧- أفاد ممثل الامين العام للاونكتاد أنه طبقا للجدول الزمني الحالي للاجتماعات ، ستعقد الدورة التالية للجنة المصنوعات في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، بينما ستعقد الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية في تشرين الثاني / نوفمبر • وقال انه علاوة على ذلك ربما يلزم تأجيل الدورة نظرا للحاجة الى الاعداد للدورة السادسة للأونكتاد • وأضاف أن هذه المسائل ستبحث أثناء المشاورات الشهرية التي يعقدها الامين العام مع منسقي المجموعات الاقليمية •

٢٩٨- أعرب ممثل الصين عن تأييده لتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي وعن استعداده لاعتماد القرار • وسجل أيضا قلقه البالغ ازاء قلة الموارد المالية المتاحة لبرامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية في مجال الممارسات التجارية التقييدية ، وقال ان ذلك سيؤثر بشكل خطير على تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٢٩٩- في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس استرعى الرئيس الانتباه الى توصيات اللجنة الاولى للدورة ، وترد هذه التوصيات في تقريرها (TD/B(XXIV)/SC.I/L.2 ، الفقرة ٥٩) وستعرض رسميا على المجلس في جلسته التالية •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٠٠- وفي نفس الجلسة ، وبناء على توصية اللجنة الاولى للدورة • أحاط المجلس علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الاولى ، وأيد القرار ١ (د-١) الذى اعتمده الفريق •

Digitized by UNOG Library

٢ ــ تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية

النظر في التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٣٠١ــ أعاد الرئيس اللجنة الأولى للدورة الى الاذهان أن المجلس قد أحاط علما ، في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، بتقرير فريق الخبراء (٢٤) ، وتبنى التوصية بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو أعمالهما بشأن ترتيبات التعاون الصناعي وفق ما هو منصوص عليه في قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ، وقرر استعراض هذه المسألة في دورته الرابعة والعشرين (٢٥) .

٣٠٢ــ وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد انه ، على أثر مقرر المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، ستستمر أعمال الأونكتاد المتعلقة بترتيبات التعاون الصناعي في لجنة المصنوعات على أساس قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) . وقال انه يفترض أن من المرجح أيضا أن تستمر اليونيدو في أعمالها في هذا المجال على أساس القرار المذكور ، بين أسس أخرى .

٣٠٣ــ وستكون الخطوة الأولى هي أن تقوم الأمانتان باعداد استعراض جيد التوثيق ومدعم بالوقائع وتحليلي عن الأنماط الراهنة من ترتيبات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية والمتقدمة على مستوى العلاقة بين الشركات وسيسعى الاستعراض الى وضع تصنيف ما لهذه الترتيبات وسيحلل خصائص كل فئة منها تحليلا متعمقا . وسيولى الاهتمام في هذا الاستعراض الى الدور ــ المباشر أو غير المباشر ــ الذى تلعبه الحكومات في عقد وتنفيذ ترتيبات التعاون المذكورة . وسيمكن تقديم الدراسة المذكورة ، التي تعتمد على المواد المتاحة ، الى لجنة المصنوعات . وعلى أساس تلك الدراسة والتعليقات اللاحقة في اللجنة ، سيكون في وسع أمانة الأونكتاد أن تعد ورقة بشأن العناصر والأحكام ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية والتي تتضمنها مختلف فئات ترتيبات التعاون الصناعي ، بما في ذلك ما يتصل منها بالاجراءات الحكومية المباشرة أو غير المباشرة . وستتيح هذه الورقة الأساس للنظر في القضايا من قبل لجنة المصنوعات ، ويمكن لها عندئذ أن تبت في كيفية معالجة آثارها على التخطيط السياسي .

٣٠٤ــ وتطرق الى التعاون مع اليونيدو طبقا للقرار ٩٦ (د ــ ٤) فأشار الى أن الأمانتين ستكونان على اتصال وثيق فيما بينهما بشأن هذا العمل .

٣٠٥ــ كذلك استرعى الانتباه الى توصية فريق الخبراء في الفقرة ١٧ من تقريره بأنه ينبغي أن يواصل أعماله . وأعاد الى الذاكرة وجهات نظر مختلف المجموعات الاقليمية بشأن هذه المسألة في دورة المجلس السابقة ، كما تتبين في التقرير عن تلك الدورة (٢٦) . وقال ان المجلس قد يرغب في معاودة النظر في هذه المسألة بغية اتخاذ مقرر بشأن الوضع النهائي لفريق الخبراء .

Digitized by UNOG Library

٣٠٦ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء أن موقف مجموعته فيما يتعلق بوضع فريق الخبراء لم يتغير منذ الدورة السابقة للمجلس • فمن رأى المجموعة أن فريق الخبراء قد أنهى أعماله ومن ثم ينبغي حله • أما فيما يتعلق بالآراء التي أعرب عنها ممثل الأمين العام للأونكتاد بشأن الدراسات المقبلة ، فان مجموعته تدرس المسألة • وقال انه قد يكون من المستصوب ، قبل اتخاذ مقرر بشأن اعداد وثائق جديدة ، الانتظار حتى الدورة المقبلة لمجلس التنمية الصناعية ، في أيار/مايو ١٩٨٢ ، التي ستنظر في تقرير فريق الخبراء • وفي ضوء الآراء التي سيجرى الاعراب عنها في مجلس التنمية الصناعية يستطيع مجلس التجارة والتنمية عندئذ أن يعود الى هذه المسألة في دورته التالية •

٣٠٧ــ وقدم ممثل الأمين العام للأونكتاد توضيحا اضافيا فيما يتعلق بولاية الأونكتاد في مواصلة الأعمال في هذا المجال على أساس قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ، ونتيجة لمقرر المجلس في دورته الثانية والعشرين • وأشار الى الأحكام المتصلة بالموضوع في قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ، وهي الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (د) من الفقرة ٥ من الفرع الثاني ، التي شملت على وجه التحديد ترتيبات التعاون الصناعي • وفي مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ يتضمن برنامج المصنوعات وشبه المصنوعات ، تحت ناتج البرنامج الفرعي ٣ــ٢ المعنون : " السياسات الرامية الى تحسين القدرة التصديرية ، التوريدية للبلدان النامية " اعداد " منشورات تقنية بشأن ••• خطط التعاون الصناعي " (٢٧) •

٣٠٨ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن موقف مجموعته بشأن مواصلة أعمال فريق الخبراء المخصص قد تحدد في الدورة السابقة للمجلس وأنه لا يزال ساريا • فمجموعته لا ترى أي داع لعقد دورة أخرى لفريق الخبراء • وفيما يتعلق بالطريقة التي تقترح بها الأمانة معالجة المسألة في نطاق الاونكتاد ، أعرب عن ترحيبه بها كخطوة للأمام تأخذ في الحسبان كليا الآراء المختلفة التي جرى الاعراب عنها في الدورة السابقة للمجلس ، وأشار الى أن مجموعته قد نظرت فيها بروح ايجابية • وتعتبر المجموعة دال اتفاقات التعاون الصناعي مسألة هامة وترى انه ينبغي مواصلة الأعمال في هذا المجال في نطاق الأونكتاد على أساس قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) • وأبرز في هذا المجال أهمية قيام تعاون وثيق بين الأونكتاد واليونيدو •

٣٠٩ــ ورحبت المتحدثة باسم مجموعة الـ٧٧ ببيان ممثل الأمين العام للأونكتاد فيما يتعلق بتنفيذ مقرر المجلس بشأن الاعمال المعنية بترتيبات التعاون الصناعي في لجنة المصنوعات ، عملا بقرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ووفقا لبرنامج عمل الأمانة في مجال المصنوعات وشبه المصنوعات • كما رحبت بالتصريح بأن التعاون بين الأونكتاد واليونيدو في هذه الأعمال سيستمر ويتدعم على أساس ذلك القرار •

٣١٠ــ وأكدت من جديد تأكيدا قويا أهمية ترتيبات التعاون الصناعي ، فيما بين البلدان النامية والمتقدمة ، لا سيما على مستوى العلاقة بين شركة وأخرى ، باعتبار هذه الترتيبات عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية الى توسيع تجارة البلدان النامية في المصنوعات وشبه المصنوعات • وأضافت انه ينبغي ألا تقتصر الدراسات التي يقوم بها الاونكتاد واليونيدو في هذا المجال على استعراض

Digitized by UNOG Library

أنماط التعاون الصناعي القائمة في الوقت الحاضر ، وانما ينبغي لها أيضا أن تعين الجوانب ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، لكي تنظر فيها لجنة المصنوعات في سياق المسألة الأعم ، وهي تعزيز التجارة العالمية • وقالت ان الأعمال المقبلة بشأن التعاون الصناعي لا تقتضي تأسيس فريق عامل دائم •

٣١١ــ وأعادت ممثلة مدغشقر الى الأذهان أن مجموعة الـ ٧٧ كانت قد حبذت ، خلال الدورة السابقة للمجلس ، استمرار أنشطة فريق الخبراء المخصص واقترحت عقد دورة ثالثة ونهائية للفريق قبل انعقاد دورة الأونكتاد السادسة ، حيث أن التمويل مؤمن بالفعل حتى عام ١٩٨٣ • وقالت انها لا ترى أى سبب يدعو الى مزيد من الانتظار قبل اتخاذ قرار بشأن الموضوع •

٣١٢ــ وتحدث ممثل الارجنتين ، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ، فأشار الى أن المسألة قيد المناقشة تعرض ثلاثة جوانب فيما يبدو : أولا ، الاستمرار أو عدم الاستمرار في أنشطة فريق الخبراء المخصص ، وثانيا ، استمرار التعاون بين الأونكتاد واليونيدو في مجال العمل هذا ، في اطار الآلية الدائمة للمنظمتين ، وثالثا ، تأجيل اتخاذ أى قرار بصدد هذا الموضوع الى حين انعقاد الدورة المقبلة للمجلس • وأيد المتحدث الاقتراحات المقدمة من المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وشدد على أهمية التعاون في مجال العمل المتصل بالتعاون الصناعي في اطار الاونكتاد على أساس قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) •

٣١٣ــ وقررت اللجنة ، في جلستها الختامية المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن توصي المجلس بأن يرسل تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية الى مجلس التنمية الصناعية في دورته المقبلة ، مع استرعاء انتباه هذا المجلس الى الآراء التي أعرب عنها في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، وبأن يستعرض مجلس التجارة والتنمية هذه المسألة في دورته الخامسة والعشرين •

٣١٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان مجموعته تشعر بارتياح عميق ازاء استمرار ولاية فريق الخبراء ، وذلك لعدة أسباب • وذكّر أولا بالأسس المنطقية والمبادئ التي أنشئ فريق الخبراء على أساسها ، وثانيا بالولاية المخولة للفريق ، بموجب مقرر المجلس ١٧٢ (د ــ ١٨) ومقرر مماثل اتخذه مجلس التنمية الصناعية ، وقد استوحيت المبادئ التوجيهية التي شكل على أساسها فريق مشترك من هذا النوع من أنه ما كان باستطاعة لجنة المصنوعات في الأونكتاد أو أى فريق عامل كان يمكن انشاؤه برعايتها أن ينفذ قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) بصورة فعالة بسبب ضيق مجال اختصاص اللجنة •

٣١٥ــ أما مقرر المجلس ١٧٢ (د ــ ١٨) الذى تضمن ولاية فريق الخبراء فقد نص على وجه التحديد على أنه ينبغي أن تجرى الدراسة على ضوء الأهداف الواردة في قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) فيما يتصل بالتعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية واعادة التشكيل والتجارة •

٣١٦ــ وقال ان من بين المهام التي أسندت الى الفريق دراسة الطرق والوسائل التي تؤدى الى اعتماد تدابير جديدة ، لا سيما على أساس دولي ، لتعزيز التعاون في مجالي التجارة والصناعة وتيسيره على مستوى المؤسسات والحكومات على حد سواء ، وينبغي أن تأخذ هذه التدابير في

Digitized by UNOG Library

الاعتبار حقيقتين أساسيتين ، هما ضعف المركز التفاوضي للبلدان النامية في المجال قيد البحث ، والحاجة الحيوية الى ازالة العوائق التي تعترض سبيل تنمية التعاون في ميدان الصناعة والتوسع في التجارة بصفة عامة •

٣١٧ــ وعلى ضوء هذه الاعتبارات المبدئية ، شدد فريق الخبراء بقوة في دورته الثانية على دراسة بعض القضايا الهامة فيما يتعلق بالترتيبات فيما بين المؤسسات ، ولا سيما المسائل المتعلقة بالضمانات ، والتدريب والتكنولوجيا والتمويل وتسوية النزاعات ، وهي مسائل يجب حلها اذا أريد أن يصبح التعاون الدولي في مجال الصناعة أكثر دينامية •

٣١٨ــ وترى مجموعته أن استحسان استمرار الفريق أمر لا جدال فيه ، خاصة أن تنفيذ ما جاء في الفقرة ١٧ من تقرير الفريق عن دورته الثانية ، التي توصي بأن يواصل الفريق أعماله ، لن تترتب عليه أية التزامات مالية اذ تنبثق أنشطة الفريق من قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) مباشرة وتغطيها الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦ •

٣١٩ــ وعلى ذلك ينبغي ألا يؤدي المقرر الذي اتخذ باحالة الموضوع الى المجلس للاستعراض في دورته الخامسة والعشرين الى التشكك في قرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين بأنه ينبغي لأمانتي الأونكتاد واليونيدو مواصلة عملهما بشأن ترتيبات التعاون الصناعي التي ينص عليها قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٢٠ــ في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، قرر المجلس ، بناء على توصية اللجنة الاولى للدورة الواردة في الفقرة ٣١٣ أعلاه ، أن يحيل تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية الى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، مع استرعاء نظره الى وجهات النظر التي أعرب عنها في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، وقرر كذلك أن يستعرض هذا الموضوع في دورته الخامسة والعشرين (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقررات الاخرى (هـ)) •

Digitized by UNOG Library

جيم - التمويل المتصل بالتجارة
(البند ٨ (ج) من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٣٢١- في غياب رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي ، قدم نائب رئيس الفريق ومقرره تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان ائتمانات التصدير (TD/B/899) وأعلن أن الفريق أحرز تقدما في تعيين مجالات هامة التقت بشأنها الآراء بعض الالتقاء فيما بين الخبراء ، ومجالات يرى الخبراء أن الأمر يقتضي تناولها بمزيد من الدراسة التقنية • وقال انه يتوقع من المجلس ، عند النظر في التقرير ، أن يتخذ اجراء مناسبا بشأن العمل المقبل بصدد هذا الموضوع •

٣٢٢- ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أنه ، على الرغم من أنه تم احراز تقدم ظاهر ، وان يكن محدودا ، بشأن عدد من القضايا ، فقد ظلت جوانب هامة عديدة في حاجة الى الدراسة والايضاح • ولذا فانه ينبغي مواصلة العمل التحضيرى بشأن هذا الموضوع حتى يمكن البدء في أقرب وقت ممكن في مفاوضات بشأن انشاء مرفق من هذا القبيل • وقال ان مجموعته ستقدم مشروع مقرر يدعو الى عقد دورة أخرى للفريق الحكومي الدولي مدتها اسبوع واحد قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، حتى يتسنى للفريق تقديم تقرير الى اللجنة •

٣٢٣- وقال ممثل الصين ان انشاء مرفق لضمان ائتمانات التصدير سيساعد في زيادة صادرات البلدان النامية وبخاصة السلع الرأسمالية ، وانه يأمل أن يتم الفراغ قريبا من العمل التحضيرى •

٣٢٤- ووافق المتحدث باسم المجموعة باء على أن الأمر يقتضي مزيدا من الدراسة .على أن الفريق رأى أنه ينبغي للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة أن تفحص النتائج التي توصلت اليها الدورة الاولى للفريق الحكومي الدولي قبل عقد دورة ثانية •

٣٢٥- ورأى ممثلو بعض البلدان النامية أن لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ستكون في مركز أفضل يتيح لها بحث هذا الموضوع الهام اذا دعيت الدورة الثانية لفريق الخبراء الى الانعقاد قبل اجتماع اللجنة •

٣٢٦- وفي الجلسة الخامسة للجنة الدورة ، المعقودة في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، عرض ممثل يوغوسلافيا مشروع مقرر بشأن الدعوة لعقد دورة أخرى لفريق الخبراء وهو المشروع الذى قدمه الاردن باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XXIV)/SC.I/L.1) •

٣٢٧- وفي جلستها الختامية المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ قام مقدمو مشروع القرار (TD/B(XXIV)/SC.I/L.1) بسحبه ، وأوصت اللجنة باعتماد مشروع مقرر (TD/B(XXIV)/SC.I/L.3) قدمه الرئيس بعد مشاورات غير رسمية في فريق اتصال • ويدعو هذا المشروع الأخير ، في جملة امور ، لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها العاشرة الى تقييم الجوانب التشغيلية لمرفق ضمان ائتمانات التصدير، بغية الانتهاء من بحث هذه المسألة وتقديم تقرير الى المجلس في دورته السادسة والعشرين •

Digitized by UNOG Library

٣٢٨— وأعرب المتحدث باسم المجموعة الافريقية عن ارتياح مجموعته لاعتماد مشروع المقرر. غير أنه نظرا لما جاء في الفقرة ١ من المقرر ١٧ (د—٩) للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، التي طلبت من المدير العام للأونكتاد التشاور مع الدول الأعضاء ومع مؤسسات التمويل الاقليمية ودون الاقليمية والدولية وغير ذلك من مؤسسات، وكذلك في الفقرة ٢١ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي (TD/B/889)، التي أفادت أنه من الواضح أن هناك عددا من الاسئلة التي لا زالت في حاجة الى الاجابة عليها، ترى المجموعة الافريقية أنه ينبغي توسيع نطاق هذه المشاورات كي تشمل جميع البلدان النامية المعنية، بما في ذلك بلدان الاستيراد الصافي.

٣٢٩— وبالاشارة الى الفقرة ٦ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي، التي نصت على وجوب الاضطلاع بمزيد من الدراسة في عدد من المجالات، قال ان مجموعته تعتقد أن هذه الدراسات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية ذات الاستيراد الصافي، والحاجة الى توسيع هذا المرفق من حيث مدة الائتمانات التي ينبغي أن تشمل ائتمانات لكل من الموردين والمشترين، وكذلك نطاق السلع نصف المصنعة المشمولة به.

٣٣٠— وأخيرا، قال ان المجموعة الافريقية تؤيد امكانية الوصول الى المرفق بشروط تفضيلية تمكن البلدان النامية المستخدمة للمرفق من التحرر الى حد ما من عوائق الأسواق ومن الشروط التمييزية التي تفرض أحيانا بصدد أوراق ائتمانات التصدير، لا سيما من خلال تغطية الأخطار السياسية وتحديد الحدود القصوى.

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣١— في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ اعتمد المجلس بدون تصويت مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الاولى للدورة (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول، المقرر ٢٤٩ (د—٣٤)).

دال — الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
(البند ٨ (د) من جدول الأعمال)

٣٣٢— عرض رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تقرير الفرقة عن دورتها الخامسة (TD/B/WP/L.10/Rev.1 وAdd.1 وAdd.2/Rev.2) بصيغته المعدلة والمستكملة في الوثيقة TD/B/WP/L.617 والتوصيات التي اعتمدتها الفرقة (TD/B/L.617، المرفق، و TD/B/WP/L.12) (٢٨).

Digitized by UNOG Library

٣٣٣ــ وقال ان مهمة الفرقة العاملة في دورتها الخامسة كانت مزدوجة : أولا اتمام الاستعراض السنوى لأنشطة التعاون التقني وتمويلها ، وثانيا متابعة مقررات المجلس بشأن الترشيد ببحث سبل ووسائل تحسين كفاءة الفرقة العاملة والتقدم بتوصيات عن ذلك الى المجلس •

٣٣٤ــ وقد استغرقت المناقشات حول أنشطة التعاون التقني قسطا كبيرا من وقت الدورة • حيث اتضح أن عددا من الوفود تعلق على الموضوع أهمية متزايدة وبالتالي تود أن تفهم على نحو أفضل الاسلوب الذى يعمل به الأونكتاد ، كوكالة منفذة ، في اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي • وينعكس اهتمام تلك الوفود في الفقرة الاخيرة من التوصية التي اعتمدتها الفرقة العاملة والتي ترد في المرفق الأول لتقريرها (المرفق الثاني للوثيقة TD/B/WP/L.617) •

٣٣٥ــ وأعرب ، فيما يتعلق بسبل ووسائل تحسين كفاءة الفرقة العاملة ، عن ارتياحه للتوصل الى اتفاق عام على مجموعة من التوصيات توفر أساسا متينا لتحسين اسلوب عمل الفرقة العاملة في المستقبل • وقد كانت الدورة الخامسة ، على حد علمه ، أول مناسبة استطاعت فيها الفرقة العاملة اختتام مداولاتها بتوصيات متفق عليها ، وقد ثبت أن انشاء فريق اتصال كان مفيدا للغاية لتحقيق هذا الغرض وفي وسع الفرقة العاملة أن تعتبره وسيلة فعالة للتوصل الى استنتاجات متفق عليها في الدورات المقبلة •

٣٣٦ــ وقال ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، متحدثا باسم المجموعة باء ، ان مجموعته تعتقد أن تقرير الفرقة العاملة يؤذن بتقدم في كفاءة الفرقة العاملة يستجيب لقرار المجلس (٢٣ (د ــ ٢٢) • وقد كانت الدورة الخامسة أول دورة تتوصل فيها الفرقة العاملة الى استنتاجات بتوافق الآراء ، فقد كانت الوفود في الدورات الماضية تقتصر على ابداء آراء متباعدة واعتماد تقرير يعكس اساسا اختلافها ولكن الفرقة العاملة هذه المرة ، في ظل القيادة المبدعة لرئيسها ، أفصحت عن اجتماع ارادتها من خلال ثمانية مقترحات محددة لتحسين أدائها • فالفقرة ٢ من التوصيات ، على سبيل المثال ، توفر أساسا لاسهام الفرقة العاملة في تنفيذ القرارات التي تنبثق عن دورة الأونكتاد السادسة ، والفقرة ٥ يمكن أن تقوى دور الفرقة في تقرير ميزانية الأونكتاد ، في حين تطلب الفقرة ٦ من أمانة الأونكتاد اصدار وثائق مناسبة عن كل بند من بنود جدول الأعمال بجميع لغات العمل في الأونكتاد قبل افتتاح اى دورة بستة أسابيع • وتدل تلك التوصيات على أن الفرقة العاملة قد عينت السبل والوسائل الواقعية لتحسين كفاءتها ، وهكذا نجحت في أداء واجباتها بمقتضى البند ٣ من جدول الأعمال • وكانت الأداة الرئيسية التي استخدمتها الفرقة العاملة في تحقيق هذه النتيجة هي فريق الاتصال ، والمجموعة باء تحث رؤساء الدورات المقبلة للفرقة العاملة على اتباع السابقة التي تقررت في هذا الصدد •

٣٣٧ــ وأضاف أن المجموعة باء تعتقد كذلك أن الفرقة العاملة أحرزت تقدما هاما في بحثها لأنشطة المساعدة التقنية في السنوات الأخيرة • ويتجلى بوضوح نجاح الفرقة العاملة في التعليقات التي أدلى بها وكيل الأمين العام للاونكتاد بالنيابة في ختام الدورة ، وهي التعليقات التي تتضح في الفصل الثالث من التقرير • وكان مشجعا على نحو خاص للمجموعة باء تأكيده بأن الأمانة تأخذ على عاتقها اعداد تقرير سنوى عن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية كأساس لاستعراض الفرقة العاملة لتلك الأنشطة كل عام •

Digitized by UNOG Library

٣٣٨ــ وقال ان المجموعة باء قد لاحظت من بيانه أن الأمانة ستقوم قريبا بتوزيع تقرير مكتوب عن حلقة تدارس مانيلا ، وهي تأمل أن يقدم هذا التقرير اجابات عن جميع الاسئلة التي لا تزال معلقة حول حلقة التدارس •

٣٣٩ــ وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، متحدثا باسم المجموعة دال ، ان المجموعة دال توافق على الملاحظات التي أبداها رئيس الفرقة العاملة حول النتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الخامسة ، وتحيي توافق الآراء الذى تم بلوغه بشأن التوصيات التي أقرتها الفرقة العاملة باعتباره نتيجة ايجابية للمفاوضات التي جرت • وأضاف أن الخطوة التالية هي تنظيم الأنشطة المطلوبة لتنفيذ تلك التوصيات •

٣٤٠ــ واستدرك يقول ان المجموعة دال ، رغم النتائج الايجابية التي أسفرت عنها الدورة قد استرعت الانظار ، في بيانها الختامي بالجلسة الختامية للفرقة العاملة ، الى عدد من القضايا التي لم تتمكن الفرقة العاملة من حلها أو التي تستحق مزيدا من الاهتمام في العمل الذى ستضطلع به الفرقة في المستقبل • وقال انه يود أن يخص بالذكر بعض تلك النقاط في هذه المناسبة • أولا تنادى المجموعة دال بالابقاء على مسألة تحسين فعالية الفرقة العاملة في جدول أعمال الدورات المقبلة ، وثانيا ينبغي ايلاء اهتمام اكبر لمسألة ولاية الفرقة العاملة ، وثالثا أثبتت المداولات التي جرت في الدورة الراهنة حول أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية أن تلك الأنشطة تعتبر هامة جدا وان هناك أيضا عددا من الآراء المتضاربة حولها • وفي هذا الصدد ، أكدت المجموعة دال من جديد اعتراضها على أى تقييد للبرنامج الرامي الى تنشيط التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية • فقد اتضح من المناقشات التي جرت في هذا الموضوع أن آراء المجموعة دال تطابق آراء عدة بلدان تعلق أهمية على زيادة تطوير ذلك البرنامج • ورابعا ، وقفت المجموعة دال ، فيما يتعلق بتحقيق أنشطة المساعدة التقنية وكذلك أنشطة الأونكتاد الاخرى ، موقف التمسك الدقيق بولاية الاونكتاد وبمبدأ العالمية • وينطبق موقفها ايضا على زيادة توظيف خبراء من البلدان الاشتراكية في اطار أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد • وسوف يكون من المفيد في هذا الصدد تجديد قائمة الخبراء التي تحتفظ بها امانة الأونكتاد •

٣٤١ــ وأعرب ممثل مدغشقر ، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ ، عن ارتياحه للتبادل المثمر للآراء الذى جرى في الدورة الخامسة للفرقة العاملة فيما يتعلق باتجاه عملها في المستقبل • وقال انه بفضل القيادة القديرة لرئيس الفرقة وروح التفاهم التي أبدتها المجموعات الاقليمية والوفود ، تمكنت الفرقة العاملة من التوصل الى توصيات متفق عليها من أجل عرضها على المجلس • وركز على جوانب في تلك التوصيات تعلق عليها مجموعة الـ ٧٧ أهمية خاصة •

٣٤٢ــ أولا وقبل كل شيء كان الهدف من التوصيات اعطاء وجهة أفضل للأنشطة المقبلة للفرقة العاملة ، وذلك بالنص على أن تجرى في دورتها السابعة دراسة مستفيضة عن الاتجاهات الرئيسية لبرنامج عملها ومواطن التركيز فيه وذلك على ضوء المقررات التي سيتخذها المؤتمر في دورته السادسة • وقال ان مجموعته ترى أن من الوظائف الحيوية للفرقة العاملة اجراء دراسة تجميعية من هذا القبيل تمكنها من تكوين صورة واضحة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مختلف عناصر الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ، وتمكنها كذلك من تحسين فهمها للطريقة التي تترجم الامانة بها العلاقات المتبادلة بين أنشطتها الى برنامج عملها • وأخيرا ستمكّن مثل هذه الممارسة الفرقة العاملة من أن

Digitized by UNOG Library

تؤدى بطريقة أكفأ الواجبات الموكلة اليها ، وستحول دون تحولها الى هيئة اشرافية مفرطة في تشددها وهي وظيفة ترفضها مجموعة الـ ٧٧ .

٣٤٣- وقال ان هناك جانبا آخر تود مجموعة الـ ٧٧ استرعاء الأنظار اليه وهو تواتر ومدة الاجتماعات . وترى المجموعة في الوقت الراهن أنه من المهم على وجه الخصوص عند بدء الاستعدادات لعقد دورة المؤتمر السادسة تخفيف الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد ، لذلك لم تخف المجموعة تفضيلها العودة الى عقد دورة سنوية واحدة للفرقة العاملة على أن يخضع ذلك بالطبع لامكانية تمديد مدتها حسب الاقتضاء .

٣٤٤- وأشار الى موضوع أنشطة المساعدة التقنية فقال ان مجموعة الـ ٧٧ يساورها القلق من الاتجاهات العديدة المنذرة بالخطر التي تبرز حاليا . وان البلدان النامية استفادت طيلة ١٠ سنوات أو أكثر من المساعدات التي قدمها المجلس اليها لتحسين فهمها للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا سيما عن طريق تحسين تدريب الكوادر والمفاوضين الوطنيين . ولم تألُ الأمانة جهدا في الاستجابة للطلبات الكثيرة التي قدمت اليها للحصول على المساعدة في عدد كبير من المجالات المتنوعة . الا أن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها أصبحت مهددة بشكل خطير ، لا من جراء ازدياد سوء الأوضاع المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ذاته فحسب ، بل من جراء عواقب ذلك على عناصر البرنامج التنفيذى للأونكتاد ، وهو البرنامج الذى تعتبره مجموعة الـ ٧٧ حيويا لدعم الجهود الانمائية .

٣٤٥- وأشار على سبيل المثال الى أن الفرقة العاملة علمت أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لن يكون بوسعه بعد الآن تمويل برنامج تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، وان برنامج البحث والتدريب سيضطر الى وقف أنشطته ، وان قيودا مالية خطيرة أصبحت تطبق على مشاريع أخرى ، وأخيرا ان مشاريع جديدة ، مثل المشروع الذى يستهدف انشاء دائرة استشارية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، لا يمكن تمويلها . وأضاف قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه يتعين على البلدان المساهمة أن تحترم الالتزام الذى تعهدت به في الدورة السابعة والعشرين لمجلس ادارة البرنامج الانمائي في حزيران/ يونيه ١٩٨٠ بصدد مستوى الموارد للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، مراعية في ذلك بنوع خاص الاتفاق الذى جسده توافق الآراء عام ١٩٧٠ ومؤداه أن البلدان النامية هي وحدها التي تحدد أولوياتها في مجال أنشطة التعاون التقني . وفي سياق التعاون المتعدد الأطراف أو الثنائي تؤمن مجموعة الـ ٧٧ ايمانا راسخا بأنه ليس من حق أى بلد أن يفرض مصالحه وأولوياته على المصالح والأولويات التي تحددها البلدان النامية لنفسها . وختم كلمته بالحث على الاحتفاظ ببرنامج المساعدة التقنية الذى يضطلع به الأونكتاد ، وتوسيعه ان أمكن ، نظرا لأنه لا يشكل سوى جزء صغير جدا من الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ولكنه مع ذلك يلبي احتياجات هائلة وملحة في البلدان النامية .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٣٤٦- في الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، استرعى الرئيس الانتباه

Digitized by UNOG Library

الى توصيات اللجنة الاولى للدورة ، وهي التوصيات التي ترد في تقرير اللجنة(TD/B(XXIV)/SC.I/ L.2/Add.2، الفقرة ١٦) والتي ستعرض على المجلس رسميا في جلسته القادمة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٤٧ــ وفي نفس الجلسة ، وبناء على توصية اللجنة الاولى للدورة ، أحاط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دوراتها الخامسة ، وأيد التوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة •

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف - مكان الانعقاد وتاريخه ومدته

٣٤٨- ذكر ممثل غابون في الجلسة ٥٧٤ المعقودة في ١١ آذار/مارس بأن بلده ، بعد اجراء المشاورات ، عرض في دورة المجلس السابقة استضافة الدورة السادسة للمؤتمر في ليبرفيل ، لأنه رأى أن الدورة السادسة ستبلغ ذروة عالية في الحوار ما بين الشمال والجنوب .

٣٤٩- وتمتلك ليبرفيل مرافق ممتازة لعقد المؤتمرات اتسعت لعقد اجتماع قمة لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٧ ولعدد من الاجتماعات المتنوعة في الحجم منذ ذلك الوقت حتى الآن . الا أنه يبدو ، في ضوء التقييم الذي أجرته البعثات التي أرسلتها أمانة الأونكتاد ، أن هذه المرافق ليست كافية لتلبية احتياجات المؤتمر ، وأن العمل الاضافي اللازم سيستغرق عامين على الأقل ليكتمل ، فضلا عن أنه سيتطلب نفقات تقرب من ١٣٠ مليون دولار أمريكي . ونظرا لهذين القيدين فانه مضطر الى أن يقول آسفا ان غابون ليست في وضع يسمح لها باستضافة دورة الأونكتاد السادسة .

٣٥٠- وتكلم رئيس وفد الكويت ، بصفته رئيس المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، فأعرب عن أسفه لعدم امكان انعقاد دورة الأونكتاد السادسة في ليبرفيل . وقال ان غابون عرضت استضافة دورة الأونكتاد السادسة ، بدافع من الاحساس بالمسؤولية والشجاعة ، بغية مساعدة الأونكتاد في التغلب على أزمة . وسوف يقدر الجميع الأسباب القاهرة التي تضطرها الآن الى سحب عرضها وسوف يقر الجميع بالخدمة الكبيرة التي أدتها غابون للأونكتاد .

٣٥١- وقال ممثل الأردن ، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ان مجموعته تقدر أخلص التقدير المبادرة التي اتخذتها غابون بعرضها استضافة المؤتمر الذي ساعد على حل موقف متأزم ، وجميع الجهود التي بذلتها . وانه يأسف لأن غابون الآن ليست في وضع يسمح لها باستضافة الدورة السادسة للمؤتمر ، ولكنه يأمل أن تتمكن من استضافة دورة مقبلة .

٣٥٢- وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان مجموعته يحزنها أن ترى غابون مجبرة على سحب عرضها استضافة المؤتمر . فهذا العرض كان يمثل عملا يدل على الايمان بالتعاون والحوار على الصعيد الدولي ويبرهن على حكمة الحكومة الغابونية واحساسها بالمسؤولية في وقت كان فيه مكان عقد المؤتمر مشكلة سياسية . ونظرا للوقت وغيره من القيود ، فان غابون ليست في وضع يسمح لها باستقبال المؤتمر بالطريقة التي كانت تودها ومن ثم قررت بشجاعة ابلاغ المجلس في وقت مبكر بقرارها بسحب العرض . وفي الختام أعرب عن الأمل في أن يكون أحد البلدان النامية الأخرى قادرا على عرض مكان لعقد المؤتمر .

٣٥٣- وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية أن مجموعته تشعر بأسف خاص لعدم تمكن غابون من استضافة دورة الأونكتاد السادسة ، لأن المجموعة الافريقية وغابون هما اللتان ساعدتا الأونكتاد على الخروج من طريق مسدود . وان قيام غابون بطرح الأمر أمام المجلس في وقت مبكر يبرهن على اهتمامها

Digitized by UNOG Library

الجاد بجميع المسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادى الدولي • ولا يزال لدى المجلس متسع من الوقت لاتخاذ قرار بشأن مكان عقد دورة المؤتمر السادسة طبقا لمبدأ التناوب المتفق عليه .

٣٥٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية ان مجموعته تأسف هي أيضا لعدم امكان عقد دورة الأونكتاد السادسة في ليبرفيل، ولكنها تتفهم جيدا المشاكل التي ينطوى عليها الأمر ، لاسيما عنصر الوقت الذى لا يمكن حتى لأكثر التكنولوجيات تقدما ايجاد حل له وان مجموعته تقدر أعمق التقدير الجهود المخلصة النبيلة التي بذلها شعب وحكومة غابون بصدد استضافة دورة الأونكتاد السادسة .

٣٥٥ــ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان مجموعتها كانت تتطلع الى المشاركة في دورة الأونكتاد السادسة في ليبرفيل ولكنها تقدر ضخامة جميع المشاكل المادية التي تنطوى عليها استضافة مثل هذا المؤتمر الواسع النطاق • ورحبت بكون غابون قد أبلغت المجلس بهذه الصعوبات في مرحلة مبكرة لأن ذلك يخدم مصالح المؤتمر على أفضل وجه وبالتالي ، أعربت عن شكرها لرئيس جمهورية الغابون على عرضه استضافة دورة الأونكتاد السادسة .

٣٥٦ــ وقال ممثل الصين ان بلده يتفهم المصاعب التي تواجه حكومة غابون في استضافة مؤتمر بمثل نطاق الأونكتاد ويقدر جميع الجهود التي قامت بها . ان دورة الأونكتاد السادسة ، في هذه الحالة الاقتصادية الصعبة ، ستكون مؤتمرا شديد الأهمية ، وينبغي اجراء مشاورات نشطة بشأن ايجاد مكان يقبله الجميع بحيث ينعقد المؤتمر في الوقت المحدد •

٣٥٧ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن عميق أسف مجموعته لعدم امكان تلبية رغبة شعب وحكومة غابون في استضافة المؤتمر رغم جميع ما بذل من جهود • وأثنى على وفد غابون لابلافه المجلس بمثل هذا الوضوح والصراحة بالمشاكل التي تمنع بلده من استضافة المؤتمر • وقال في الختام انه يأمل أن يتمكن المجلس قريبا من اتخاذ الخطوات اللازمة لايجاد مكان لانعقاد دورة الأونكتاد السادسة .

٣٥٨ــ وقال الرئيس ان البيانات التي ألقيت الآن تعكس شعور التعاطف والصداقة الذى يحس به جميع أعضاء المجلس في هذه المناسبة • وان اللفتة الكريمة من غابون جاءت في وقت صعب ومكنت المجلس من التغلب على أزمة وأنه واثق من أن الأسباب التي أجبرت غابون على سحب عرضها هي أسباب قوية جدا ولا يمكن تذليلها • وفي الختام ، أعرب عن امتنان أعضاء المجلس لرئيس جمهورية غابون وشعبها •

٣٥٩ــ وقال ممثل غابون انه متأثر كثيرا لكل ما ألقي من كلمات التعاطف والصداقة تجاه بلده التي سمعها لتوه وأنه سوف ينقلها الى رئيس جمهورية غابون وحكومتها • وان بلده يعتقد اعتقادا جازما انه لابديل هناك عن التعاون في السعي الى عالم يسوده السلم •

٣٦٠ــ وقال الرئيس انه ينوى عقد مشاورات غير رسمية بقصد التوصل الى قرار حول مكان انعقاد دورة الأونكتاد السادسة .

٣٦١ــ وفي الجلسة الختامية للجزء الأول من الدورة ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ (كان المجلس قد قرر في تلك الأثناء أن يعقد جزءا ثانيا من الدورة) ، (أنظر الفقرة ٤١٤ أدناه) ، قال ممثل يوغوسلافيا ان بلده يعلق الأهمية القصوى على دورة الأونكتاد السادسة ، ويتوقع منه أن يساهم مساهمة ملموسة في حل

Digitized by UNOG Library

المشاكل الاقتصادية العالمية الرئيسية • وخاصة مشاكل البلدان النامية • وأضاف قائلا ان يوغوسلافيا مهتمة جدا بعقد دورة الأونكتاد السادسة في بلغراد وأن حكومته تنظر بجدية في هذا الاحتمال . ولتمكين المجلس من اتخاذ قرار نهائي في دورته المستأنفة في أيار/مايو بشأن مكان المؤتمر ، فان بلده يدعو الأمين العام للأونكتاد ليرسل بعثة الى بلغراد لبحث التسهيلات ودراسة جميع الموضوعات التقنية والمالية التي تتصل بهذا الموضوع •

٣٦٢ــ وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن رضائه لأن يوغوسلافيا أبقت زمام المبادرة بشأن مكان دورة الأونكتاد السادسة في داخل مجموعة الـ ٧٧ . وقال ان من المهم بشكل خاص البت في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن وألا يتأخر ذلك عن الدورة المستأنفة للمجلس •

٣٦٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية أنه يأمل أن يستجيب الأمين العام للأونكتاد دون تأخير للطلب الذى تقدمت به يوغوسلافيا •

٣٦٤ــ ورحب المتحدث باسم المجموعة الافريقية بالمبادرة الكريمة من يوغوسلافيا ، وقال ان موقف يوغوسلافيا الايجابي ازاء التعاون الاقتصادى الدولي معروف جيدا ، وأعرب عن أمله أن تكون بلغراد مقرا للمؤتمر •

٣٦٥ــ وقالت المتحدثة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية أن مجموعتها يسرها أن ترى دورة الأونكتاد السادسة وقد عقدت في بلغراد ، وأعادت الى الأذهان أن مقر دورة الأونكتاد السابعة ، كما تم الاتفاق فعلا في المجلس ، سيكون في أمريكا اللاتينية .

٣٦٦ــ وأعرب ممثل الصين عن امتنان وفده الخالص للمبادرة التي اتخذتها يوغوسلافيا ، وقال انه يتطلع الى حضور دورة الأونكتاد السادسة في بلغراد . وذكر أن الصين تؤمن بأن الجهود المشتركة لجميع الدول ستجعل من المؤتمر علامة على طريق تعزيز التجارة الدولية والتنمية ، وخاصة تجارة البلدان النامية وتنميتها •

٣٦٧ــ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان مجموعتها ترحب باهتمام يوغوسلافيا باستضافة المؤتمر وبطلبها الى الأمانة ان ترسل بعثة لمناقشة جميع التفاصيل التقنية والمالية • وقالت ان من المهم البت في مسألة مكان المؤتمر بأسرع مايمكن •

٣٦٨ــ ورحب المتحدث باسم المجموعة دال باهتمام يوغوسلافيا وبطلبها ارسال بعثة لتوضيح جميع المسائل التقنية والمالية الملائمة • وقال ان أعضاء مجموعته سيكونون سعداء بوجه خاص لحضور دورة الأونكتاد السادسة في دولة يوغوسلافيا الشقيقة .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦٩ــ وفي الجلسة نفسها (الجلسة ٥٨١ المستأنفة) أحاط المجلس علما بالاهتمام الذى أعربت عنه حكومة يوغوسلافيا لتوفير تسهيلات الضيافة في بلغراد للدورة السادسة للمؤتمر ، وأعرب المجلس عن أمله في أن تكون حكومة يوغوسلافيا ، على أساس المعلومات التي ستوفرها الأمانة لها ، في مركز يسمح لها باعلام المجلس في دورته المستأنفة في أيار/مايو ١٩٨٣ عن قرارها في هذا الموضوع، حتى يمكن للمجلس أن يتخذ التوصية الملائمة بشأن مكان الدورة السادسة للمؤتمر •

Digitized by UNOG Library

باء - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال

٣٧٠- كانت أمام المجلس، للنظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر، مذكرة من اعداد الأمين العام للأونكتاد عن اعداد جدول الأعمال المؤقت (TD/B/L.614).

٣٧١- وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن تقديره للمذكرة التي أعدها الأمين العام للأونكتاد وللملاحظات التي أبداها بشأن جدول الأعمال في بيانه الافتتاحي (أنظر الفقرات ٧-٣٢ أعلاه). وقال في معرض ابداء تعليقاته الاستهلالية التي هي مجرد تعليقات أولية، ان جدول الأعمال بحاجة الى أن يدرس في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وهي ليست أزمة دورية بل أزمة هيكلية. ولذا فان انتعاش الاقتصاد العالمي يتوقف على اتخاذ تدابير تيسر حدوث تكيف هيكلي لا يعرّض للخطر العملية الانمائية للبلدان النامية وتجرى صياغتها في اطار ترابط القضايا والسياسات والمشاكل الموجودة في ميادين التجارة والمال والتمويل.

٣٧٢- وأضاف قائلا ان السياسات الموضوعة على المستوى الوطني والمفاوضات الدائرة فيما بين بضعة بلدان نامية لن تمكن بحد ذاتها من التغلب على الأزمة الراهنة. وينبغي النظر الى دورة الأونكتاد السادسة على أنها توفر للمجتمع الدولي بأسره فرصة كبيرة لمعالجة القضايا الأساسية على مستوى سياسي رفيع وللاتفاق على وضع اطار بالتدابير المتكاملة. وينبغي لجدول الأعمال أن يكون عملي الاتجاه بحيث يلبي الحاجة الى وضع طرائق لسياسة اقتصادية دولية تأخذ في حسبانها ترابط المشاكل والقضايا في ميادين التجارة والمال والتمويل. ومن المجالات التي ينبغي للمؤتمر طرقها تقوية القطاع السلعي في البلدان النامية، ومشاكل التجارة الدولية ولا سيما تشجيع التغير الهيكلي، والنظر في القواعد والمبادئ الناظمة للتجارة. وسيكون المؤتمر بحاجة أيضا الى النظر في المشاكل النقدية والمالية المتصلة بالتجارة، وتوفير مستوى من الأداء الاقتصادي الشمولي لا يعرض النمو الاقتصادي في البلدان النامية للخطر، والتدابير التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة دعما للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣٧٣- وقال ان من الضروري وضع جدول الأعمال المؤقت بصيغته النهائية في المستقبل القريب وانه لتلك الغاية يؤيد الاقتراح بعقد دورة مستأنفة للمجلس في موعد لا يتجاوز نيسان/ابريل ١٩٨٢.

٣٧٤- واقترح ممثل الجمهورية العربية السورية، وفقا لموقف المجموعة الآسيوية، أن يشمل جدول الأعمال، بالاضافة الى القضايا التي يقترحها الأمين العام للأونكتاد بشكل صريح، النقل البحري والتكنولوجيا والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية والتبادل التجاري بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومساعدة حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية.

٣٧٥- وقال ممثل بنغلاديش ان مذكرة الأمين العام للأونكتاد توفر أساسا سليما للأعمال المقبلة. وان الدورة السادسة للمؤتمر ستعقد في فترة من أخطر فترات العلاقات الدولية، ومن ثم ينبغي

Digitized by UNOG Library

معالجة جدول الأعمال المؤقت بروح جديدة • وحث على وضع جدول الأعمال المؤقت بصيغته النهائية في الدورة المستأنفة للمجلس في نيسان /ابريل أو أوائل أيار/مايو ١٩٨٢ •

٣٧٦ــ وفي معرض اشارته الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى عقد في باريس في ايلول/ سبتمبر ١٩٨١، قال انه ينبغي ان تستعرض دورة الأونكتاد السادسة تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر الذى تم اعتماده في تلك المناسبة • وأيد في هذا الصدد اقتراح الأمين العام للأونكتاد المتمثل في أن يكون موضوع أقل البلدان نموا من بين المواضيع التي ستجرى مناقشتها على سبيل التحديد • وحث على ادراج بند مستقل في جدول الأعمال يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر •

٣٧٧ــ وأشار ممثل غابون الى البيان الاستهلالي للأمين العام للأونكتاد فقال ان غابون ، وهي ملتزمة بالمفاوضات الشاملة ، تؤيد ما ورد في البيان من آراء مفادها انه ينبغي ادراج جميع مجالات التعاون الدولي في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، وانه لا يمكنها مساندة الرأى الذى يعتنقه بعض البلدان والذى يقول ان جدول الأعمال ينبغي أن يقتصر على واحد أو اثنين من البنود المفترض أنها بنود رئيسية •

٣٧٨ــ وقال ممثل المكسيك ان عدد الفرص المتاحة للوصول الى اتفاق دولي في الرأى حول المسائل الاقتصادية الرئيسية آخذ في التقلص بانتظام ، وان الدورة السادسة للمؤتمر ستكون احدى هذه الفرص ، كما تمثلت فرصة أخرى في الاجتماع بشأن التعاون الدولي والتنمية ، الذى عقده في كانكون ٢٢ رئيس دولة أو حكومة في شهر تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١ بدعوة اشترك فيها بلده •أما الفرصة الثالثة فسوف تتاح في المفاوضات العالمية التي وافقت عليها الجمعية العامة ، والتي يؤمل أن تبدأ في وقت قريب •

٣٧٩ــ وقال ان الفرصة التي تتيحها الدورة السادسة للمؤتمر يجب ألا تذهب سدى • وانه ينبغي للمؤتمر أن يركز على المسائل الأكثر حسما عوضا عن أن يحاول التصدى لنطاق واسع من المشاكل • وبالتالي ، يجب ألا يتضمن جدول الأعمال أكثر من ثلاث أو أربع مسائل يمكن أن يتوقع اتخاذ اجراء ملموس بشأنها ، كتقييم الوضع التجارى العالمي ، مما يشمل المشاكل الحمائية والتكيفات الهيكلية ، وتجارة السلع الأساسية والتمويل التعويضي ، الخ ، ونقل الموارد ، بما في ذلك مسائل الاصلاح النقدى الدولي والتدفقات المالية الى البلدان النامية ، والمساعدة بشروط تيسيرية وغير تيسيرية على حد سواء ، ودور الأونكتاد في التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ووضع برنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة •

٣٨٠ــ ورحب بالمقترحات التي تقدم بها الأمين العام للأونكتاد في مذكرته ، وأثنى على اعتزامه تحضير عدد محدود من الوثائق العالية القيمة لتوزيعها قبل المؤتمر بوقت كاف • وقال انه ينبغي أن تكون الوثائق ذات وجهة عملية وأن تتضمن مقترحات للسياسة العامة • وقال انه يرحب بفكرة صياغة وثيقة ختامية قبل المؤتمر يجرى التفاوض بشأنها أثناء الدورة • لكنه أضاف أن الوثيقة يجب أن تركز على المسائل الأكثر حسما • وأيد الرأى القائل بوجوب وضع جدول الأعمال المؤقت في صيغته النهائية في أواسط عام ١٩٨٢ ، بحيث تتمكن الأمانة من اعداد الوثائق ويتوفر للحكومات وقت كاف لدراستها . وقال ان بلده كان يود أن تعقد الدورة المقبلة للمجلس على المستوى الوزارى ، ولكنه يعترف بأن هذا الرأى قد لا يسود .

Digitized by UNOG Library

٣٨١- وقال ممثل الصين ، معربا عن تقديره لاقتراحات الأمين العام للأونكتاد ، ان دورة الاونكتاد السادسة ستتيح فرصة طيبة للتغلب على المشاكل المتصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وللخروج من الطريق المسدود الذى وصلت اليه العلاقات بين الشمال والجنوب • وطالب بأن يبذل المجتمع الدولي جهوده لاعتماد تدابير بناءة وللتعجيل باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وينبغي ، في رأيه ، أن يراعي جدول أعمال المؤتمر ، مشاكل البلدان النامية مراعاة خاصة ، وأن يعالج أكثر المسائل الحاحا والأهداف الطويلة الأجل على السواء ، وأن يشمل نطاقا واسعا من المسائل ذات الصلة ولا سيما تلك التي يقترحها الأمين العام للأونكتاد • وينبغي أن يكون المؤتمر أيضا مناسبة لاستعراض تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اطار الأونكتاد • وقال ان وفد بلده مستعد أيضا للمشاركة في دورة مستأنفة للمجلس بغية وضع صيغة نهائية لجدول الأعمال المؤقت •

٣٨٢- وأيد المتحدث باسم المجموعة باء اقتراح الأمين العام للأونكتاد بأن يركز جدول الأعمال على الأفكار الرئيسية وبأن يجرى الأمين العام مزيدا من المشاورات مع الحكومات • وقال ، معبرا عن الآراء الأولية لمجموعته ، انه وجد المقترحات الواردة في مذكرة الأمين العام الأونكتاد مقترحات مثيرة للاهتمام ، وان مجموعته مستعدة للتعاون في الأعمال التحضيرية للدورة السادسة •

٣٨٣- واستكمل المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي والدول الأعضاء فيه البيان الذى ألقاه المتحدث باسم المجموعة باء ، فرحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد في مذكرته وأيد الرأى القائل بأن جدول الأعمال ينبغي أن يركز على المشاكل الحاسمة في الاقتصاد العالمي • وقال انه ينبغي الابقاء على القضايا الثلاث ذات الأهمية المشار اليها في الفقرة ٧ من تلك المذكرة باعتبارها مواضيع أساسية ألا وهي تشجيع التجارة الدولية والتدفقات المالية ومشاكل القطاع السلعي • أما بصدد المشاكل الخاصة (المذكورة في الفقرة ٨ من المذكرة) فان الاتحاد يتساءل عما اذا كان من المناسب مناقشتها في الدورة السادسة • وربما كان من الأفضل ادماج هذه القضايا في برنامج العمل المقبل للأونكتاد الذى ستتم الموافقة عليه في الدورة السادسة .

٣٨٤- ورحب باعتزام الأمين العام للأونكتاد توزيع الوثائق الخاصة بالدورة قبل نهاية عام ١٩٨٢ ، وقال ان الدول الأعضاء في الاتحاد مستعدة للمشاركة في دورة مستأنفة للمجلس تكرس لوضع جدول أعمال مؤقت دقيق للمؤتمر • غير أنه أكد أن الأمانة في وضع يسمح لها بالشروع فى اعداد الوثائق ، بغض النظر عن الاتفاق بشأن عقد دورة ستأنفة .

٣٨٥- وقال ، في صدد تنظيم الأعمال ، انه ينبغي للمجلس ان يدرس امكانية جعل الدورة السادسة مختلفة عن دورات المؤتمر السابقة ،عن طريق تخفيض أجهزة الدورة . وقال انه ينبغي على المجلس أيضا أن يدرس، في الفترة التي تسبق المؤتمر ،طرق عمل الأونكتاد وامكانية تكييفها لتلبية احتياجات الثمانينات. وقال ان بلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبي لا تتصلب في صدد شكل

Digitized by UNOG Library

الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر ، وانها مستعدة لدراسة فكرة " الوثيقة الختامية " على الرغم من ادراكها للمشاكل التي قد يتضمنها اقرار مثل هذه الوثيقة •

٣٨٦ــ وقال ممثل النمسا ان خطورة الوضع الاقتصادى العالمي الذى لا يرجح أن يطرأ عليه تغيير خلال الخمسة عشر شهرا القادمة تبرر الجهود الرامية الى تكثيف التعاون الدولي • لذلك ، فان بلده يؤيد البدء بالمفاوضات العالمية ويحث على تحقيق تقدم في المفاوضات الجارية ، ولا سيما تلك التي يرعاها الأونكتاد ، وفي التحضير للدورة السادسة للمؤتمر • وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس في دورته الحالية من الاسهام في عملية التحضير لدورة الأونكتاد السادسة عن طريق صياغة المواضيع التي يقترحها المجلس لجدول الأعمال حتي تتمكن الأمانة من بدء العمل في تحضير الوثائق ذات الصلة دون حرمان الدول الأعضاء من أن تقترح في وقت لاحق تعديلات قد تصبح ضرورية في حالة حدوث تغير في الظروف • وقال ان التعاون بين الدول الأعضاء والأونكتاد يعتبر أساسيا في مرحلة العمل التحضيرية • وفي رأيه أنه ينبغي اجراء مناقشة حول المشاكل الاقتصادية العالمية الحاسمة في الدورة السادسة للمؤتمر بهدف البحث عن حلول مفيدة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء • كما طالب بمناقشة تدابير تهدف الى ضمان سير العمل بنظام تجارى حر وفعال فيما يتعلق بكل من التدفقات المالية الرسمية والخاصة ، وكذلك مناقشة المشاكل المتصلة بأسعار السلع الأساسية وتلك المتصلة بأقل البلدان نموا • وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن تستكمل النمسا اجراءات التصديق المتعلقة بالاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية في أواسط عام ١٩٨٢ ، وعن الأمل في أن يبدأ تشغيل الصندوق المشترك قبل انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر •

٣٨٧ــ واقترح ممثل الولايات المتحدة أن تنظم الدورة السادسة حول مواضيع عامة تقع ضمن ولاية الأونكتاد التي منحتها له الجمعية العامة • وأعرب عن اعتقاده بوجوب أن يعكس جدول أعمال المؤتمر أهدافا ثلاثة ، ولا سيما تبادل وجهات النظر على المستوى السياسي بين جميع البلدان بشأن الترابط الاقتصادى ووضع الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك البلدان الاشتراكية ، والتصدى للمشكلات المتصلة بولاية الأونكتاد ، ووضع برنامج عمل للسنوات الأربع القادمة ، بما في ذلك استعراض تنظيم الأمانة والاستخدام الفعال للموارد المتاحة من أجل دعم برنامج العمل • واقترح ، آخذا هذه المواضيع في الاعتبار أن يتكون جدول أعمال المؤتمر من ستة مواضيع : الترابط الاقتصادى ووضع الاقتصاد العالمي ؛ النهوض بالتجارة الدولية ؛ النهوض بتجارة السلع الأساسية ؛ التدفقات المالية التيسيرية وغير التيسيرية ؛ برنامج العمل المقبل للأونكتاد ؛ واستعراض هيكل الأونكتاد المؤسسي وفاعلية جهود الترشيد • وأعرب عن اعتقاده بأن من شأن جدول أعمال موضوعي من هذا النوع أن يتيح للمؤتمر التركيز بفاعلية على القضايا التي تقع ضمن ولايته والانتظام حول هيكل كفؤ للمؤتمر • وقال انه بينما يمكن تناول القضيتين الأوليين في الجلسات العامة للمؤتمر ، دعا الى انشاء أربع لجان للدورة لمعالجة المواضيع الأخرى • ورأى ان زيادة عدد مجموعات التفاوض من شأنه تشتيت الوفود الى مجموعات صغيرة بحيث يفقد مفهوم الاشتراك العالمي في المناقشات والمداولات •

٣٨٨ــ وقال ممثل السويد انه مع تأييد بلده كل التأييد محاولات الشروع في مفاوضات عالمية ، الا أنه لا ينبغي أن تعطل التطورات المتعلقة بتلك المفاوضات استمرار سير العمل العادى في مختلف المحافل • وبهذه الروح يتناول بلده مسألة الاعداد لدورة المؤتمر السادسة ، التي ينبغي أن تسير أعمالها على نحو يلبي التوقعات المطروحة في كانكون •

Digitized by UNOG Library

٣٨٩ــ وذكر أنه يتفق مع الأمين العام للأونكتاد على أنه ينبغي أن يكون هناك جدول أعمال موجز يركز على عدد محدود من القضايا وعدد محصور من اللجان • وهكذا ينبغي أن يكون جدول الأعمال قصيرا وذا اتجاه عملي • واقترح ثلاثة معايير لاختيار البنود : مدى كون المؤتمر محفلا مناسبا ومختصا بتناول القضية ، ومدى كون البند حاسما بالنسبة لعملية التنمية ، ومدى كون البند ناضجا لاتخاذ اجراء بشأنه أو للبدء في عمليات جديدة • ومن الأمثلة التي تفي بالمعايير الثلاثة جميعها موضوع تثبيت حصائل التصدير من السلع الأساسية والتمويل التعويضي لأوجه قصور التصدير المتصلة بالسلع الأساسية •

٣٩٠ــ ورحب بالاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة في الدورة السادسة ، ولكنه قال ان مثل تلك المحاولة لاينبغي أن تكون الشغل الشاغل للدورة ، اذ ينبغي أن تكون مهمتها الرئيسية معالجة القضايا التي تفي بالمعايير الثلاثة المذكورة • وينبغي التشديد على أن مشاكل أقل البلدان نموا ينبغي أن يتناولها المؤتمر ، اما تحت بند منفصل واما كسمة أساسية في كل موضوع • وطالب بالتبكير في وضع جدول الأعمال المؤقت في صيغته النهائية ووافق على انعقاد المجلس مجددا في دورة مستأنفة تحقيقا لهذه الغاية •

٣٩١ــ وتحدث ممثل النرويج ، معلقا على بيان المتحدث باسم المجموعة باء ، الذى أيده تماما ، فأعرب عن تقديره وفده لتقرير الأمين العام للأونكتاد ، ولمبادرته في السعي الى تنظيم دورة المؤتمر السادسة بشكل يختلف نوعا ما عن الدورات السابقة • فقد أوضحت الخبرة المكتسبة من الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة ومن الدورة الخامسة ذاتها ، الحاجة الى التجديد •

٣٩٢ــ وقال ان من الواضح أن الأعمال التحضيرية الحاسمة لدورة الأونكتاد السادسة هي تلك التي تجرى على المستوى الوطني وفي اطار المجموعات الاقليمية ، فاذا أريد أن تؤدى تلك الأعمال التحضيرية الى نتائج مقبولة بشكل عام ، فانه يلزم أن تجرى في اطار مايمكن تسميته الأعمال العالمية التي تضع الخطوط التوجيهية المناسبة . وتتضمن الأعمال التحضيرية العالمية ثلاثة عناصر عامة : صياغة جدول الأعمال ؛ وتنظيم عمل المؤتمر ؛ والمشاورات أو المفاوضات السابقة للمؤتمر بشأن المسائل الموضوعية ، حتى انعقاد المؤتمر ذاته •

٣٩٣ــ ولاحظ أن معظم المناقشات التي جرت في الدورة الحالية قد ركزت على العنصر الأول من هذه العناصر • وقد نادى عدد من الوفود بأن يكون جدول الأعمال اختياريا ومركزا ، وبدا بروز اتفاق في الرأى على أنه ينبغي اعطاء الأولوية للمجالات الأربعة التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد وهي : استعراض واسع وتقييم للوضع الاقتصادى الدولي ، وقضايا التجارة ، والمسائل المالية والسلع الأساسية • ويلزم في اطار هذه الموضوعات العريضة تحديد القضايا المحددة التي آن الأوان لأن يتخذ المؤتمر اجراءات بشأنها بحيث تؤدى فعلا الجهود المبذولة في المرحلة التحضيرية المستمرة حتى انعقاد الدورة الى قيام المؤتمر باتخاذ اجراءات • وليس من شأن هذا النهج بالطبع استبعاد ادراج بنود أخرى في جدول الأعمال يكون هناك شعور في صددها بأنه ينبغي للمجلس أن يمارس وظيفته الاشرافية بالنسبة للأنشطة الجارية • ويمكن أن يكون أحد هذه البنود ، على سبيل المثال ، استعراض البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا •

٣٩٤ــ أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني ، فان الأسلوب الذى ينظم به المؤتمر يماثل جدول الأعمال في أهميته الحاسمة في تحديد طابع المؤتمر . وقال انه يرى ان دورة الأونكتاد الخامسة كانت تضم أجهزة

Digitized by UNOG Library

للدورة كثيرة للغاية مما أدى الى صعوبة ايلاء الاهتمام الصحيح للعلاقات بين مختلف المواضيع • ونظرا للترابط الوثيق بين جدول أعمال المؤتمر وتنظيم أعماله ، فانه يترتب على ما أشار اليه بشأن جدول الأعمال أنه ينبغي أن تتضمن الدورة السادسة للمؤتمر عددا أقل من أجهزة الدورة مما كان عليه الوضع في الدورة الخامسة وأنه ينبغي أن يحدد بوضوح أكثر الدور والهدف المحددين لكل جهاز ينشأ •

٣٩٥ــ وقال انه لابد من التشديد على العنصر الثالث في الأعمال التحضيرية العالمية ، وهو المشاورات أو المفاوضات السابقة على المؤتمر والمؤدية اليه • وذكر أن من الضروري بلا جدال أن تتعرف كل مجموعة لدى القيام بتحضيراتها الخاصة قبل المؤتمر على آراء المجموعات الأخرى • لذلك يسره أن يلاحظ أن الأمين العام للأونكتاد قد وضع تشديدا كبيرا على هذا الاعتبار •

٣٩٦ــ وذكر أنه ليس لدى وفده وجهة نظر محددة عما اذا كان ينبغي أن يكون للمؤتمر وثيقة ختامية أو برنامج عمل في وثيقة واحدة أو ما اذا كان ينبغي اتباع نهج تقليدي على نحو أكبر • وأن وفده سوف ينظر في المسألة بشكل ايجابي وبعقل متفتح شأنه شأن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي •

٣٩٧ــ واستطرد قائلا ان الأمين العام جدير بالثناء لاعتزامه تجهيز الوثائق بحلول نهاية العام مما يمكن من الاسهام بشكل قيم في عملية التحضير • ولذلك فان من صالح المجلس أن يفرغ من اعداد جدول الأعمال المؤقت في دورة مستأنفة •

٣٩٨ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه ينبغي أن تحظى الأعمال التحضيرية لدورة الأونكتاد السادسة بأولوية الاهتمام . وأن المجموعة دال ترى أن الدورة السادسة ستكون حدثا هاما في سبيل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية • وأنها ستكون مناسبة طيبة لدراسة الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة على أساس عالمي • وهذه العالمية شرط لا غنى عنه لمناقشة وحل المشاكل التي ينطوي عليها الأمر بشكل فعال • وتؤثر المشاكل المرتبطة بنزع السلاح تأثيرا مباشرا على التجارة والتنمية ، ولذلك فانه يتحتم على المؤتمر بحثها في دورته السادسة • وترى بلدان المجموعة دال ان من المهم ايضا ان تتاح الفرصة في دورة الأونكتاد السادسة لامكانية النظر في مشكلة تأثير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على التجارة الدولية في جميع تدفقاتها • وقال مشيرا على المذكرة المقدمة من الأمين العام للأونكتاد ان مجموعته على استعداد للنظر في مقترحاته باعتبارها أساسا للمناقشة بشأن الأعمال التحضيرية • كما يمكن أن توافق على اقتراح عقد دورة مستأنفة لوضع الصيغة النهائية لجدول الأعمال المؤقت وسوف تشارك في المشاورات التي يعتزم الأمين العام للأونكتاد اجراءها حول هذه المسائل •

٣٩٩ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة دال في بيان لاحق في الجلسة ٥٨٠ ، يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ، الى عدد من الأفكار حول جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر كانت مجموعته قد طرحتها من قبل في فريق الاتصال الرئاسي • ووافق المجلس على أن تلك الأفكار التي وردت في احدى ورقات غرفة الاجتماع ، ينبغي أن ترفق بالتقرير (أنظر المرفق الثالث) •

٤٠٠ــ وفي الجلسة ذاتها ، لاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن مجموعته قد بينت رد فعلها العام على المذكرة المقدمة من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.614)الذي عرض فيها أفكاره بصدد جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر • وقال انه ، قبل عرض آراء مجموعة

Digitized by UNOG Library

الـ ٧٧ بتفصيل أكثر نوعا ما ، يود أن يعرب عن تقديره للبيانات الايجابية التي أدلى بها عدد من البنود من المجموعة دال والمجموعة باء ، وكذلك ممثل الصين ، الذين أبدوا تأييدهم العام لمضمون جدول الأعمال المؤقت الذى اقترحه الأمين العام للأونكتاد •

٤٠١ــ وأعاد الى الأذهان أن جدول أعمال الدورة الخامسة للأونكتاد شمل جميع البنود التي تدخل في ولاية الأونكتاد ، وأن تلك البنود حظيت بثقل متساو ، وقال انه ينبغي تفادى ذلك في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة ، وأن مجموعته تود أن يكون جدول الأعمال انتقائيا • بحيث يركز الضوء على القضايا الكبرى التي تجابه الاقتصاد العالمي • فهي تود أن تحدد السياسات والتدابير الملائمة لا زالة الصعوبات التي تعيق انتعاش الاقتصاد العالمي فحسب بل أيضا ، وهذا هو الأهم ، لتيسير حدوث تغيير هيكلي في الاقتصاد العالمي يكون من شأنه أن يحفز نمو البلدان النامية وتنميتها • وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ توافق تماما على الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى من أنه ينبغي أن يركز جدول الأعمال على مواضيع رئيسية معدودة • وفي رأيها أن استعراض وتحليل التدابير السياسية المطلوبة لاجراء التغيرات الهيكلية التي تفضي الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد سوف يمثل نقطة انطلاق ممتازة واطارا ملائما يمكن النظر على ضوئه في القضايا الأخرى • ومثل هذا البند في جدول الأعمال ينبغي ألا ينظر اليه على أنه مجرد استعراض للأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة ، بل على أنه تجاوز لها ، وتحديد للترابط بين قضايا التجارة والنقد والتمويل والتنمية • وفي اطار هذا البند ينبغي للمؤتمر أن يلتمس صياغة المقترحات السياسية التي من شأنها أن تسهم في نمو وتنمية البلدان النامية ، والاقتصاد العالمي تبعا لذلك • وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ كانت دائما منسجمة مع نفسها في هذا الموقف ، وهي تكرر أن نمو وتنمية البلدان النامية عنصر حيوى لانتعاش الاقتصاد العالمي •

٤٠٢ــ وسوف يحدد هذا البند الأول في جدول الأعمال الاطار السليم للبنود الرئيسية الثلاثة الأخرى التي تفكر فيها مجموعته وهي : التوسع في التجارة العالمية ؛ والسلع الأساسية ؛ والقضايا النقدية والمالية ذات الصلة بالتجارة والتنمية • وسيتطلب تحقيق التوسع في التجارة العالمية اتخاذ تدابير ملائمة من أجل ازالة التدابير الحمائية السائدة في البلدان الصناعية ، وتيسير التكيف الهيكلي ، والقضاء على معدلات التبادل التجارى المعاكسة التي تواجهها البلدان النامية • وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن استعراض مبادئ وقواعد النظام التجارى الدولي والطريقة الملتوية التي تطبق بها ينبغي أن يكون عنصرا هاما في ذلك الاطار • أما تجارة السلع الأساسية فهي الأخرى عنصر هام ، الا أن مشاكل السلع الأساسية التي تواجه البلدان النامية تتعدى المشاكل المتصلة بالتجارة • وقال ان مجموعته سعت في السنين العديدة الماضية ، في اطار الأونكتاد وتحت رعاية البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الى ضمان أسعار مجزية لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية • ولكنها أخفقت في جهدها هذا ، فأسعار السلع الأساسية هي الآن على أضعف مستوياتها منذ أكثر من ٣٠ عاما • وتدابير التثبيت المنصوص عليها في الاتفاق الدولي للسلع الأساسية لم تنفذ • وكذلك لم يتم وضع تدابير مالية تعويضية ، ولم يستجد من الاتفاقات السلعية سوى القليل • وفيما عدا توقيع اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، لم يف البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بتوقعات مجموعة الـ ٧٧ • ولذلك سيكون ضروريا أن يستعرض البرنامج وأن تستنبط التدابير الملائمة واللازمة في ظل الظروف المشؤومة الراهنة التي تواجه منتجي السلع الأساسية • وفي هذا الصدد ينبغي النظر لا في هيكل تجارة السلع الأساسية المتغير وفي الحاجة

Digitized by UNOG Library

الى تحسين التسويق والمعالجة والتوزيع والنقل فحسب ، بل أيضا في دور الشركات التجارية الدولية العاملة في أسواق السلع الأساسية ، بما في ذلك المبادلات السلعية بين البلدان الصناعية ، هذه المبادلات التي يمكن أن تلحق الضرر بمصالح البلدان النامية •

٤٠٣ــ ثم قال ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه ينبغي للمؤتمر أيضا أن يركز على مسألة توسيع نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية وفي انتاج المصنوعات وشبه المصنوعات ، بغية تحقيق هدف ليما ، وهو ٢٥ في المائة من الانتاج ، الذى أيده المجتمع الدولي ، و ٣٠ في المائة من التجارة وهو الهدف الذى حددته البلدان النامية ذاتها في أروشا •

٤٠٤ــ أما في مجال النقد والتمويل المتصل بالتجارة والتنمية فقال ان الحالة التي تواجه البلدان النامية لا تقل حدة عنها في مجال السلع الأساسية • فقد أشارت مجموعة الـ ٧٧ من قبل الى ارتفاع خدمة الديون الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على الديون المتعاقد عليها بعمليات الاحتياطي ، والى فشل النظام النقدى الدولي والعبء الباهظ الذى كان على البلدان النامية أن تتحمله بسبب التقلب الشديد في أسعار الصرف ، والتضخم ، وتقييد الوصول الى أسواق رأس المال • وقال ان عددا من البلدان الصناعية لم يف بعد بأهداف رفع تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لصالح البلدان النامية ككل و ١٥ر٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا • ومن الضرورى ، بل أهم من ذى قبل ، في ظل الظروف الحالية ، أن تتاح التدفقات التساهلية للبلدان النامية لاشباع احتياجاتها المالية من أجل التنمية • فقد أدى الاعتماد المفرط على أسواق رأس المال الخاصة الى ضغوط عنيفة لا على عاتق البلدان المقترضة المنتمية الى مجموعة الـ ٧٧ فحسب بل أيضا على عاتق النظام المالي ككل ، والتقدم في كامل مجال النقد والتمويل المتصل بالتجارة والتنمية كان للأسف بطيئا وغير كاف • فقد توقعت مجموعة الـ ٧٧ أن تظهر عقب اجتماعات مانيلا نتائج ملموسة وموضوعية من حيث الاسهام في ايجاد حل عام للمشكلات القائمة في هذا المجال • وهي لا تقبل أن تترك الحلول للبلدان الصناعية الكبرى وحدها التي تستعمل شبكتها الخاصة بها في الترتيبات وتعتمد على مؤسسات بريتون وودز دون غيرها • كما أن تحسين وتعزيز المؤسسات المالية الدولية بغية تقوية مساعداتها لتنمية البلدان النامية ينبغي أن يحظى باهتمام رئيسي في الدورة السادسة للأونكتاد •

٤٠٥ــ ثم قال ان الترابط على أشده بين المشاكل التي تواجه البلدان النامية في مجالات التدفقات التجارية والسلعية والمالية ، وهذا لا يسمح بمعالجة تلك المشاكل كل على حدة • فالتدابير الحمائية المتخذة في مجال التجارة تؤثر على قدرة البلدان النامية على دفع قيمة وارداتها ، وترغمها على سد هذه الثغرة بالاقتراض • ونظرا لارتفاع أسعار الفائدة على القروض بالقيمة الحقيقية يصعب أن نتصور كيف ستستطيع البلدان النامية ، في ظل النظام النقدى والمالي الراهن ، مواصلة نموها وتحقيق مستويات انمائية ملائمة •

٤٠٦ــ وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن المجتمع الدولي قد التزم التزاما ثابتا وايجابيا بمساعدة أعضاء المجموعة الذين ينتمون الى تلك الفئة • بيد أنه بحلول موعد الدورة السادسة للأونكتاد ستكون قد مرت سنتان تقريبا على مؤتمر باريس الذى اعتمد فيه برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات • ولا تعتقد مجموعة الـ ٧٧ ، حتى في الوقت الراهن ، أن تلك الالتزامات تترجم الى فوائد ملموسة • ويحدوها شعور قوى بأن الدورة السادسة للأونكتاد يمكن أن توفر محفلا هاما لاستعراض سياسي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، الذى ينبغي أن يكون بندا على حدة في جدول الأعمال •

Digitized by UNOG Library

٤٠٧ــ واستطرد قائلا ان أحد البنود الأخرى ، التي تعتبرها مجموعة الـ ٧٧ ذات أهميـــة ، يتصل بالخدمات ، ولا سيما بالنقل البحرى ، ولاحظ أن هذا الموضوع قد قبل فعلا كجزء من برنامج العمل المتواصل فيما يتعلق بالتجارة • بيد أن الخدمات أيضا تشكل جانبا هاما من القضايـــا النقدية والمالية المتصلة بالتنمية • ولذلك تعتقد مجموعته أنه ينبغي للمؤتمر في دورته السادسة أن يكون مستعدا للنظر في هذه القضايا واقتراح سبل يمكن للبلدان النامية أن تزيد بها حصائلها من الخدمات •

٤٠٨ــ وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية حيوية على التعاون الاقتصادى فيما بين البلـــدان النامية ، وترى أنه ينبغي أن يكون موضوع بند مستقل في جدول الأعمال • فهناك الكثير الكثير مما لا يزال ينبغي عمله لضمان تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ولجعله وافيـــا بمصالح البلدان النامية •

٤٠٩ــ وقال ان مجموعة الـ ٧٧ على استعداد لتأييد المقترحات الرامية الى تنظيم المؤتمر علـــى نحو لا يرهق موارد الوفود الصغيرة • وهي لا تزال تدرس اقتراح الأمين العام للأونكتاد الداعي الى أن تأخذ نتائج المؤتمر شكل وثيقة ختامية أو وثيقة مماثلة • وعلى كل حال ينبغي أن تشمل نتائـــج المؤتمر الختامية أفكارا ومبادئ ، وكذلك قرارات بشأن موضوعات محددة وتوجيهات للتنفيذ •

٤١٠ــ وترى مجموعة الـ ٧٧ أنه ينبغي لدورة الأونكتاد السادسة أن تسهم ، وهي تستطيع أن تسهم ، في حل أشد المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي الحاحا ، وفي رسم طريق للتنمية العالمية أكثـر انصافا واستمرارية • وسيكون من شأن الالتزام الجدى بالتركيز على هذه الموضوعات الكبيرة ، بغية الاتفاق على عمل مشترك ، أن يمثل اسهاما كبيرا وأن يبرر الآمال العالية التي تضعها الحكومـات في الأونكتاد •

٤١١ــ ومن المنتظر بالطبع أن يكون أمام المؤتمر عدد من المسائل الهامة التي تحتاج المعالجة ، وهي مسائل لن تكون بالضرورة على ذات مرتبة الأولوية والأهمية التي تحتلها المسائل الحاسمة فـي تغيير الاضطرابات الهيكلية في الاقتصاد العالمي ، ولكنها مع ذلك تهم مجموعة الـ ٧٧ ، الـــتي تعتقد ، في هذا الصدد ، أنه سيكون من الصحيح والمناسب أن يستعرض المؤتمر برنامج العمـل الجارى في الأونكتاد • وقد ترغب الدول الأعضاء في الأونكتاد ، حيثما كانت هناك عوائق سياسيـة في سبيل اتفاقها مع اقتراب الدورة السادسة ، أن تولي تلك المسائل أهمية خاصة • وقـــال ان مجموعته لم تستبعد بعد الأخذ باجراءات بديلة ، ولكنها تعتقد أن أفضل الطرق لمعالجة هـذه الموضوعات ربما يكون تجميعها معا تحت عنوان عام هو " استعراض برنامج العمل " ، وسؤال الأمين العام للأونكتاد أن يعد تقريرا يوجز أحدث التطورات مع تحديد ما هنالك من صعوبات • فهـــذا النهج سيتيح للجنة معنية من لجان الدورة أن تعالج هذه القضايا بندا بندا • وقال انه لـــم يحاول وضع قائمة بجميع الأنشطة التي يشتمل عليها برنامج العمل الجارى ، ولكنه يسترعي الانتباه الى النقاط التي تهتم مجموعة الـ ٧٧ على نحو خاص بمعالجتها وهي : البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، ومساعدة الأونكتاد لحركات التحرر الوطني التي اعترفت بهـا الأمـــم المتحدة والمنظمات الاقليمية الحكومية الدولية • وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثـــر ايجابية في تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية ، وبالطبع في اعطاء الأونكتاد دوره المناسب •

٤١٢ــ ومضى يقول انه لا يرغب في أن يفتح بابا للنقاش ، سواء الآن أو في دورة الأونكتاد السادسة ، حول ولاية الأونكتاد ، لأن مجموعته تعتقد أن هناك شهادة كافية على فعاليته في قرار الجمعيـة

Digitized by UNOG Library

العامة ١٩٩٥ (د—٢١) ، بصيغته المعدلة ، وفي منجزات المنظمة على مر السنين • والمطلوب من الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة ، الاضطلاع بدور بنّاء وتعاوني في الأونكتاد •

٤١٣— وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تؤيد استئناف الدورة الحالية في أيار/مايو ١٩٨٢ ، حيث ستتاح الفرصة لمناقشة مشروع جدول الأعمال المؤقت مع المجموعات الاقليمية الأخرى بغية تحديد صيغته النهائية • وقد يرغب الأمين العام للأونكتاد ، واضعا في اعتباره ملاحظات مختلف المجموعات ، أن يقدم في الوقت ذاته بعض الاقتراحات فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر ، آخذا في اعتباره الكلمات الملقاة في المجلس والأحكام المتصلة بالموضوع من الفقرة ٣ من قرار المجلس ٢٣١ (د—٢٢) الذي أشار ، في ما أشار اليه ، الى الاشتراك الفعال من جانب الوزراء •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤١٤— قرر المجلس في الجلسة ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن يعقد جزءا ثانيا لدورته الرابعة والعشرين من ١١ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٢ ، بغرض وضع الصيغة النهائية لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر ، على أساس مشروع جدول أعمال مؤقت يقدمه الأمين العام للأونكتاد في ضوء مشاوراته والمناقشات التي جرت في المجلس • (أنظر المرفق الأول ، المقررات الأخرى (هـ)) •

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

الحمائية والتكيف الهيكلي

(البند ٧ من جدول الاعمال)

٤١٥- كان أمام المجلس، للنظر في هذا البند، الوثائق التالية التي اعدتها أمانة الاونكتاد :

(أ) "الحمائية والتكيف الهيكلي في القطاع الزراعي والقطاعات السلعية الاخرى" (TD/B/885)؛
(ب) "اتجاهات الانتاج والتجارة في العالم (TD/B/887 و Corr.1) (٢٩)؛
(ج) "الحمائية والتكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي" (TD/B/888) (٣٠).

٤١٦- وأحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه. ويرد في الفقرات ٤١٧ - ٥٦٧ سرد للمناقشة التي دارت في لجنة الدورة.

٤١٧- أشار رئيس لجنة الدورة الى أن بند الحمائية والتكيف الهيكلي كان من البنود الرئيسية التي تناولها المؤتمر في دورته الخامسة، وان المؤتمر قرر في قراره ١٣١ (د-٥) أن يعهد الى مجلس التجارة والتنمية بتنظيم استعراض سنوي داخل هيئة قائمة مناسبة من هيئاته يتناول فيه أنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي، كما رجا من المجلس وهيئاته الفرعية المعنية مواصلة استعراض التطورات التي تنطوي على تقييدات تجارية. وفيما يتعلق بهذا الامر الثاني، ذكّر الرئيس بأن المجلس قرر في دورته الثانية والعشرين، (في الفقرة ١ (ب) من قراره ٢٢٦ (د-٢٢)) اجراء ذلك الاستعراض بغية دراسة وصياغة توصيات مناسبة بشأن هذه المشكلة العامة أي مشكلة الحمائية.

٤١٨- وافتتح ممثل الامين العام للأونكتاد النقاش معربا عن الرأي القائل ان الوصول الى نتائج سريعة وايجابية في مجال الحمائية والتكيف الهيكلي، حتى في ظل الظروف القاتمة التي تخيم على الاقتصاد العالمي، ليس بعيدا عن المنال كما يبدو. وان الأمر الذي يبدو حيويا هو انشاء نمط سلوكي تتبعه جميع الاطراف المعنية - ولا سيما أكثر البلدان تأثيرا - لا يخدم مصالحها الذاتية فحسب بل يكون أيضا موضوعا في منظور أكثر عالمية. فالاجراءات المتخذة أساسا لاشباع الحاجات المحلية، دون اهمال الآثار العالمية المترتبة عليها، ستسفر في حالات كثيرة عن نتائج ايجابية لصالح جميع الاطراف المعنية.

٤١٩- ثم أشار الى الوثائق التي قدمتها الامانة بصدد هذا البند فقال ان الوثيقة TD/B/887 و Corr.1 عرضت مواد تفصيلية وقائعية وتحليلية توفر الاطار الاحصائي للمناقشات التي تتسم بصبغة سياسية أشد والتي تتناول الآثار التي ستنجم عن تغيير هيكل الانتاج والتجارة في العالم. وأوضح ان الخدمات كانت من أسرع قطاعات التجارة الدولية نموا، وأن قيمة التجارة العالمية في الخدمات في عام ١٩٨٠ بلغت حوالي ٧٠٠ مليار دولار.

Digitized by UNOG Library

٤٢٠- وقال ان الوثيقة (TD/B/888) "الحمائية والتكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي"، التي تتسم بصبغة سياسية أشد، وصفت التغير الهيكلي بأنه قرين وخادم للتنمية الاقتصادية. وان سياسات التكيف الهيكلي هي سياسات ترمي لتنظيم سرعة التغير الهيكلي (بمعنى التعجيل به أو تهدئة سرعته) بغية خفض التكاليف التي تتطلبها هذه العملية الى أدنى حد. وأضاف ان الوثيقة TD/B/888 تتضمن استعراضا لدور ومغزى القيود التي فرضت مؤخرا على التجارة، سواء كانت قيودا تعريفية أو غير التعريفية، وأن الادلة الكمية المتصلة بالتعريفات تبين أن معدلات التعريفة السائدة في الاسواق الرئيسية منخفضة في المتوسط انخفاضا كبيرا، ولكنها مازالت ذات ثقل ملحوظ بالنسبة لقطاعات كثيرة - ولا سيما بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لبلدان نامية كثيرة. ويبدو من الناحية الاجمالية أن البلدان النامية كمجموعة تعلق أهمية على الحماية التعريفية أكثر مما تعلقه عليها البلدان المتقدمة. وقد لزم اتباع الحرص الشديد في معالجة المعلومات الكمية عن التعريفات وذلك لعدة أسباب. فالبلد ذو التعريفة العالية مثلا يمكن أن يكون بلدا اختار أن يحمي صناعات معينة بطريقة شفافة، والشفافية في حد ذاتها سمة محمودة، كما جاء في الوثيقة. فاذا كان يتعين الاختيار بين التعريفات العالية الشفافية من جهة، والتعريفات المنخفضة المدعمة بتدابير غير تعريفية من جهة أخرى، فالافضل بدون شك هو الحماية المتميزة بتعريفات عالية. وقال ان هذا السبب هو الذي دعا الامانة الى السعي لاظهار صورة عامة يحول عليها في فهم التدابير التعريفية وغير التعريفية. وأن الوثيقة احتوت تقريرا موجزا عن الوضع الراهن للعمل الذي تضطلع به الأمانة من أجل ارساء قاعدة من المعلومات الشاملة للدراسات الوقائعية والتحليلية التي دعا قرار المجلس ٢٢٦ (د-٢٢) الى اجرائها بشأن القيود التجارية، بما في ذلك جرد الحواجز غير التعريفية التي تؤثر في البلدان النامية. وقال انه لكي تكون الصورة فيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية مرآة صادقة للاوضاع، بادرت الامانة بتزويد كل بلد عضو جمعت من أجله تلك المعلومات بالمستخرج المتصل به من مشروع الجرد. وقد اتبع هذا الاجراء حتى الآن مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي، وسيطبق اجراء مماثل مع البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية والبلدان النامية مع تقدم العمل.

٤٢١- وفيما يتعلق بردود أفعال الحكومات حيال المستخرجات المرسلة اليها، قال انها كثيرا ما دخلت مع الأمانة في حوار حرج ولكنه بناء حول محتويات الجرد، ثم قدمت معلومات اضافية لتضمينها فيه. وقال انه يفسر ذلك على أنه دليل على رغبة عدد من البلدان في التحرك صوب ارضية امتن. وأكد ان الأمانة توخت عند وضع الجرد ذكر التدابير غير التعريفية بدلا من الحواجز غير التعريفية. وقد ادرجت في الجرد كتدابير كل الاجراءات الرسمية ذات الطبيعة غير التعريفية التي يمكن أن تؤثر في التجارة.

٤٢٢- وقال ان هذه العملية التقنية الى حد ما (واللاسياسية في الظاهر) قد اثارت قلقا شديدا لدى بعض الحكومات، نجم الى حد كبير من الخشية التي ساورتها من احتمال طلب تصديق الحكومات على القوائم في مرحلة ما من عملية الجرد، مما قد يكسب القوائم صبغة لم تكن الحكومات لتتوقعها في تلك المرحلة المبكرة. ومن وجهة النظر التشغيلية ربما كانت أهم سمة في المشاورات هي مدى اختلاف الآراء فيما بين الحكومات حول ماهية التدبير غير التعريفي القادر على التأثير في الواردات - ناهيك عن اختلافها حول ما يشكل حاجزا غير تعريفي في مجال التجارة.

٤٢٣- ورأى ان مسودة المواد المدرجة في الجرد تبين بوضوح ان الحمائية كانت كثيفة على وجه الخصوص في القطاع الزراعي. فقد لاحظت دراسة انجزت مؤخرا ان خفض الحواجز التي تعترض

Digitized by UNOG Library

تجارة المنتجات الزراعية في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بنسبة ٥٠ في المائة سوف يسفر عن زيادة سنوية في التجارة العالمية قدرها حوالي ٥ر٨ مليار دولار (باسعار ١٩٧٧) ، وسوف يؤول ٣٦ في المائة من تلك الزيادة الى ٥٦ بلدا ناميا يزيد عدد السكان في كل منها على ٤ ملايين نسمة • وسوف يؤول ٢٠ في المائة من الزيادة الى مصدرى المنتجات الزراعية في بلدان المنصة ذاتها(٣١)• ومن المعلومات التي عولجت حتى الآن يتبين ان الحمائية في القطاع الزراعي مرتفعة نسبيا في كثير من البلدان المتقدمة ، ومنخفضة جدا في غالبية البلدان النامية • والحماية المتاحة في هذا القطاع هي غالبا ذات طبيعة غير تعريفية ، وتنتج عن اتباع لسياسات وضعت اساسا لبلوغ الأهداف المحلية • والعامل الرئيسي الذى يؤثر في واردات عدد من بلدان اوروبا الغربية من المنتجات الزراعية هو وقع الرسوم المتغيرة • وقال انه من المهم ايضا ملاحظة طبيعة التدابير غير التعريفية المتبعة لانها من نوع يحتمل معه أن تترتب عليها آثار مناوئة لتحقيق الاهداف الأخرى الدولية مثل هدف تثبيت أسعار السلع الأساسية في العالم • ولذا فمن المهم للمجلس ، فيما يبدو أن يدرس مدى اختلاف منشأ الحماية في القطاع الزراعي عنه في القطاعات الاخرى ، وما اذا كان ينبغي اتباع نهج مختلف في القطاع الزراعي •

٤٢٤ــ ولاحظ أن في قطاع الصناعة التحويلية مجموعة واسعة التنوع من التدابير غير التعريفية متبعة في جميع البلدان • ومن هذه التدابير حظر الواردات ، والحصص ، والاعانات ، والتجارة الحكومية وتفضيل الموردين المحليين •

٤٢٥ــ وفيما يتعلق بالسمات البارزة للحماية المعاصرة ، كان هناك أيضا اتجاه الى الابتعاد عن تعددية الاطراف مع ازدياد التركيز الآن على الاجراءات الثنائية التي تنحرف بعيدا عن المبادىء المتعددة الأطراف المقبولة • وكان من شأن نمو الثنائية هذه ابراز قوة المساومة النسبية لكل من مختلف الشركاء في التجارة ، وربما ادى ذلك الى زيادة درجة التمييز في النظام التجارى عما كان واضحا في أثناء فترة طويلة من حقبة ما بعد الحرب • أما عن الترتيبات التقييدية الثنائية ، فما هي الا انعكاس للتدهور المستمر في الانضباط المتعدد الاطراف في التجارة الدولية ، وهي أيضا مثل للاتجاه المتزايد المؤسف الى اللجوء لاتخاذ تدابير تنظيمية للتجارة تتسم بدرجة أقل من " الشفافية "•

٤٢٦ــ وأضاف قائلا انه لا يمكن تجاهل أنشطة عوامل التغير الاقتصادى ولا سيما الشركات عبر الوطنية ، في أية مناقشة حول الحاجة الى احداث تغير هيكلي عالمي ومدى استحسان ذلك وطريقة تحقيقه نظرا لما لتلك الانشطة من أهمية •

٤٢٧ــ ويمكن الاحتجاج بأن الطريقة التي تتدخل بها الحكومات في اسواقها المحلية لا تعني أحدا سواها • ولكن في عالم اليوم المترابط ، تحدث الطريقة التي تنظم بها التجارة آثارا لا يشعر بها البلد المستورد وحده بل يرجح ان تتحمل البلدان المصدرة التكاليف الى جانب بلدان مستوردة اخرى • ولذلك أعرب عن قلق شديد للافتقار الى الشفافية في تنظيم التجارة الدولية • ومن الواضح

Digitized by UNOG Library

أنه لا يمكن توزيع التكاليف ، كما وانه يمكن للبلدان أن تتجنب المسؤولية ، اذا لم تكن التفاصيل الدقيقة لاجراءاتها معروفة • ولذلك تعمد التركيز على الحاجة الى درجة أعلى من الشفافية في تنظيم النظام التجاري الدولي ، وهو ما تؤكده أيضا الوثائق التي أعدتها الامانة • وتشير هذه الوثائق أيضا الى تزايد درجة التمييز في النظام التجاري الدولي • وليس هناك ما يمكن أن يبرر ، استنادا الى اعتبارات اقتصادية ، التمييز في المعاملة بين مختلف الموردين ، واذا كان الدافع الى ذلك هو الرغبة في حماية الاسواق التقليدية كمحاولة لتجنب تضاؤل السلطة المتمركزة دوليا (سواء أكانت خاصة أم عامة) ، تكون طبيعة العملية التي تمارس مختلفة تماما ، وينبغي لذلك تناولها بطريقة مختلفة • ومن البديهي أن زيادة اللجوء الى الثنائية كمحاولة لتذليل الصعوبات الملحة والهامة تعني اتخاذ قرار بالاعتماد بدرجة أكبر على القوة في المساومة •

٤٢٨ــ وقال ان المرحلة الهامة التالية هي ترجمة الانطباعات والنوايا الى مبادرات ملموسة • وثمة مسألة فيها مجال لحوار بناء بصورة خاصة هي كيفية التوصل الى تفهم أفضل للاجراءات غير التعريفية التي تشكل حواجز أمام التجارة ، وللسبب الذي يدعو البلدان المختلفة الى اتباع اساليب مختلفة لاغراض مختلفة • ويمكن للمرء أن يجادل بأسلوب مقنع بأنه ينبغي لهذه المسائل أن تتصدر أي جدول أعمال لمناقشات تستهدف تحسين فهم القيود التجارية • وهناك مجال آخر قد يكون من المفيد متابعته في نفس الوقت ، وهو يتعلق بما يبدو من حاجة ملموسة بصفة عامة الى درجة أكبر من الشفافية في الطريقة التي تنظم بها التجارة الدولية حاليا • وأشار خاصة الى وجود حالات لم يكن فيها أحد الشركاء في التجارة على دراية بما يفعله شريك تجاري آخر ، علاوة على أن بعض السلطات الوطنية لم تكن على دراية بالصورة الكاملة للتدابير غير التعريفية المؤثرة في تدفق تجارتها هي • ويثير ذلك مسألة الحاجة الى تعزيز وظائف بعض المؤسسات الوطنية القائمة أو انشاء بعض المؤسسات الجديدة لمعالجة هذه الثغرات • وثمة مسألة أخرى تتعلق باستحسان قيام نفس الهيئة أو هيئة أخرى على المستوى الوطني برصد التأثير وتقييمه ، بالاضافة الى الجوانب الايجابية والسلبية لمختلف التدابير المقيدة للتجارة • وهناك قضية وثيقة الارتباط بذلك ، الا وهي الحاجة الى تبادل دولي لمثل هذه المعلومات ، مما يتيح زيادة تفهم مشاكل البلدان ونواياها • وربما يكون من المفيد أيضا بحث فكرة وجود قدر معين من الاشراف الدولي على طبيعة التدابير غير التعريفية وتواتر تطبيقها في بلدان مختلفة • وعند التفاوض على كبح الصادرات ، كثيرا ما يكون من المفهوم ضمنا أو صراحة ان البلد المستورد سيقوم على الصعيد المحلي ببعض اجراءات اعادة التشكيل الهيكلي • وكثيرا ما يحدث مثل هذا التكيف الهيكلي داخل البلدان ، ولكن ربما يكون هناك مجال في هذا النطاق أيضا لقدر معين من التقارير وتبادل المعلومات على المستوى الدولي • وستكون هناك عندئذ درجة أكبر من الشفافية في النظام التجاري ، مقرونة بامكانية ملاحظة وتقييم الآثار المترتبة على طبيعة الترتيبات التي يتم الدخول فيها سواء أكانت تمييزية أم لا •

٤٢٩ــ وأخيرا ، قال انه اذا كانت الحكومات ترى أن اسلوب العمل الملائم هو التجارة الموجهة ، فمن الواضح انه يلزم وضع قواعد يتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، ثم استعراض ما يعقب ذلك من اجراءات لضمان الالتزام بالقواعد • ولكن مثل هذا النهج فيه مساس بطبيعة الهيكل المؤسسي للنظام التجاري الدولي ، وهو موضوع يمكن مناقشته مع القضية الموازية له المطروحة حاليا على المجلس ، أي قضية التطورات في النظام التجاري الدولي •

Digitized by UNOG Library

٤٣٠- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ان أعمال اللجنة الثانية للدورة شديدة الأهمية اذ انها استهلت عملية في الاونكتاد لها أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي ، خاصة في قطاعي التجارة والتنمية • وأعرب عن أمله في أن تتمخض هذه المداولات عن مساهمة ذات شأن في الأعمال التحضيرية لدورة الاونكتاد السادسة . ورأى أن الوثائق التي أعدتها الأمانة مفيدة جدا ، فهي تحليلية ووقائعية كما أنها توفر خلفية تقنية للمناقشات .

٤٣١- وأعرب عن اعتقاده بضرورة بحث موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي ضمن الاطار الشامل للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في مختلف المناسبات ، لا سيما قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ- ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) بشأن اعلان واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ، وقرار المؤتمر ١٣١ (د-٥)• ويجب مراعاة مختلف الالتزامات التي أعربت عنها البلدان المتقدمة في هذه القرارات ، ولا سيما الاحكام المتعلقة بالغاء التدابير الحمائية وتطبيق سياسات وتدابير تعزز من التكيف الهيكلي • وهناك عدد من الملامح المقلقة في الاقتصاد العالمي ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، ويجب مراعاتها عند بحث الموضوع • واسترعى الانتباه الى الانخفاض الذي حدث بالقيمة الحقيقية في حصائل صادرات البلدان النامية ومعدلات تبادلها التجاري• كما أن انتاجها من المنتجات الزراعية آخذ في الانخفاض بالنسبة الى الطلب• وحدث أيضا انخفاض في نمو انتاجها من المصنوعات ، ولم يحدث تقدم كاف في زيادة نصيبها في التجارة العالمية للمصنوعات• فنتيجة لشدة اختلال التوازن الهيكلي في النظام الاقتصادي العالمي ، بلغ العجز في الحساب الجاري للبلدان النامية غير المصدرة للنفط عام ١٩٨١ حوالي ٩٠ مليار دولار واقترب عبء ديونها المستحقة من ٤٠٠ مليار دولار بحلول نهاية هذا العام • واذا كانت البلدان النامية قد حققت شيئا من النمو في الانتاج والتجارة ، رغم الصعوبات الشديدة التي تواجهها ، فان ذلك يرجع أساسا الى ما قدمته من تضحيات ، اذ كان متوسط معدل الادخارات المحلية فيها حوالي ٢٠ في المائة •

٤٣٢- وفي معرض حديثه عن ارتفاع معدلات التعريفات في قطاعي الزراعة والسلع الأساسية ، التي يتصاعد مستواها بزيادة درجة تجهيز السلع الأساسية ، قال ان هذه التعريفات تعرقل عملية التنمية في البلدان النامية ، التي يعتمد معظمها على أنشطة تجهيزية تستخدم مستوى منخفضا من التكنولوجيا وتعتمد على المواد الخام الموجودة بها • وأشار أيضا الى ارتفاع التعريفات المفروضة على الاصناف المصنعة ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية • فطبيعة التدابير غير التعريفية تجعلها تميز ضد البلدان النامية أكثر من غيرها • وفي حالات عديدة يتم التوصل الى ترتيبات حمائية ثنائية يكون المتضرر فيها بطبيعة الأمر البلد النامي الشريك • وباختصار ، هناك افتقار الى الشفافية والموضوعية والانضباط المتعدد الاطراف • ويدل ذلك على التناقض الأساسي بين ما تعلنه البلدان المتقدمة من أقوال وما تعتمده من سياسات وتدابير• وتؤثر الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة أيضا على الاسواق المفتوحة أمام البلدان النامية • فهي لا تؤثر فحسب على امكانيات وصول البلدان النامية الى الأسواق ولكنها تسفر أيضا عن تأثير أخطر بكثير ألا وهو عرقلة عملية التنمية في هذه البلدان • وهناك حاجة ملحة لأن تمتثل البلدان المتقدمة للالتزامات التي تعهدت بها •

٤٣٣- وقال انه من المفهوم الآن تماما أن التدابير الحمائية المصممة لحل المشاكل نادرا ما تحلها • وان المطلوب هو عملية تكيف هيكلي سريع في البلدان المتقدمة • وهناك أيضا بالاضافة الى التكيف المستقل في الصناعة والتجارة ، حاجة الى أن تبذل الحكومات جهودا واعية صوب تحقيق هذا الهدف عن طريق تدابير متنوعة • وهناك على وجه الخصوص حاجة عاجلة الى أن تفي البلدان المتقدمة

Digitized by UNOG Library

بالالتزامات التي تعهدت بها في مناسبات عديدة بعدم ادخال تدابير حمائية جديدة وبالغاء القديمة منها • وأوضح أن معدلات البطالة التي بلغت ٩ أو ١٠ في المائة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كانت سترتفع الى أعلى مما هي عليه لو لم تواصل البلدان النامية عملياتها الانمائية عن طريق بذل التضحيات وتحمل عبء ثقيل من الديون • وبعد عرض هذه الخلفية أعرب عن أمل مجموعة الـ٧٧ في أن ينتهج شركاؤها في التجارة أسلوبا بناء في معالجة القضايا التي اثيرت وان ينظروا جديا في بدائل جريئة •

٤٣٤ــ وشدد المتحدث باسم المجموعة باء على الحاجة الى مراعاة الاختصاصات في الاستعراضات السنوية لانماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، وفقا لقرار المجلس ٢٢٦ (د ــ ٢٢) • وقال ان الوثائق التي قدمتها الامانة أفضل بكثير ، في رأيه ، من الدراسات السابقة ، وانها تتضمن مقاطع وصفية صحيحة سوف تشير اليه وفود المجموعة باء في كلماتها • بيد أنه أعرب عن أسفه لصدور الوثائق متأخرة الى حد ما ولا سيما باللغات الاخرى غير الانكليزية • وأعرب عن أمله في أن تتمشى الدراسات المقبلة ، في ضوء الآراء المتبادلة في المجلس ، مع المعايير الاساسية الثلاثة : أي انها ينبغي أن تكون شاملة ووقائعية وتحليلية • وقال ان من المفيد على وجه الخصوص أن تتضمن عرضا شاملا لارقام دقيقة بالقيمة المطلقة أم بالنسب المئوية • وانه يود كذلك أن يرى في الدراسات تحليلا على نفس الدرجة من العمق وعرضا بالتفصيل ذاته للمعلومات الاحصائية المتعلقة بجميع البلدان ومجموعات البلدان الداخلة في التجارة ، وان يرى كذلك نفس الدرجة من الاهتمام تولى لجميع القطاعات المعنية بما فيها الخدمات والزراعة • وأخيرا ، قال انه من الضروري ان تعالج بطريقة أكثر توازنا العوامل الكثيرة ــ سواء المحلية أو الدولية ــ التي لها صلة بمناقشة التغير الهيكلي • فالمجموعة باء ترى انه ينبغي ان تضمن الدراسات ارتباطا أوثق مما قبل بين التحليلات والاستنتاجات •

٤٣٥ــ وأوضح أن هناك عددا من السمات المشجعة التي يتعين ملاحظتها ، مثل ازدياد درجة التنويع والتصنيع في اقتصادات عدد من البلدان النامية وحدوث توسع في قاعدة تجارتها الدولية نظرا لنمو التجارة بين الجنوب والجنوب • ورأى من جهة أخرى أن المناخ الاقتصادي يجعل المهمة المعقدة المتمثلة في تأمين التكيف الهيكلي وتنمية التجارة الدولية لما فيه صالح جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية ، مهمة شاقة وأكثر ضرورة • ولذلك يلزم محاولة استخلاص الدروس من التجارب الماضية أو استخلاص ما يبدو أنه سيكون أهم هذه الدروس للجميع في المستقبل • وقال ان هناك دور اينبغي أن تضطلع به جميع البلدان ــ البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، والبلدان ذات التجارة الحكومية ، والبلدان النامية • واختتم كلمته قائلا ان المجموعة باء ، انطلاقا من روح المواجهة الجماعية للمشاكل في سبيل البحث عن حلول ملائمة لها ، سوف تسهم في الدورة الحالية في النقاش حول القضايا الموضوعية الهامة التي اثيرت •

٤٣٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته راضية بصفة خاصة عن وثائق الامانة لانها غطت جميع التدفقات التجارية من جميع مجموعات البلدان ، ولم تترك تلك الوثائق مجالا للشك في أن البلدان الاشتراكية من بين أول الخاسرين من جراء الحمائية الجارية • وأعرب عن موافقته على تقييم ممثل الامين العام للأونكتاد فيما يتعلق بالحمائية في القطاع الزراعي • وقال ان تجارة المنتجات الزراعية يسودها قانون الغاب • أما فيما يتعلق بمسألة التمييز فقد قال انها ليست بالمسألة الجديدة على البلدان الاشتراكية ، وأعرب عن ارتياحه لأن بعض البلدان الاخرى أصبحت تدرك الآن أهمية عدم التمييز باعتباره من أبسط قواعد التجارة الدولية •

Digitized by UNOG Library

٤٣٧- ولاحظ ممثل الصين أسفا استمرار توطيد التدابير الحمائية التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة • وقال ان هذه الحمائية لا تزال تتبع بازدياد تحت قناع" الحصص المتفق عليها ثنائيا"، أو " ترتيبات التسويق المنظم " ، أو " القيود الطوعية على الصادرات " ، أو " الاسعار الزنادية" الخ ••• كما أن تشكيلة المنتجات الخاضعة للتدابير الحمائية قد اتسعت • وقال ان غالبية القطاعات التي تأثرت بالتدابير الحمائية كانت في الصناعات الحديثة الانشاء في البلدان النامية، وان المنتجات المتأثرة كانت في حالات كثيرة مصدرها الرئيسي لعائدات التصدير •

٤٣٨- واسترعى الانتباه الى انخفاض معدل النمو في حجم التجارة العالمية في السنوات القليلة الماضية • وكما أوضحت الوثيقة TD/B/888 ، كانت قدرة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على التكيف الهيكلي في الخمسينات والستينات عاملا هاما أسهم في التوسع الصناعي الملحوظ الذى ميز تلك الفترة • وعلى العكس، كانت الصعوبات التي صودفت في اجراء عمليات التكيف الهيكلي المطلوبة، والتي كثيرا ما اقترنت بضغط متزايد لاقرار تدابير حمائية ، عاملا هاما اسهم في تباطؤ النمو في النصف الثاني من السبعينات •

٤٣٩- وقال ان البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتقاسم حاجات ومصالح مشتركة في مجال تقييد الحمائية واجراء عمليات تكيف هيكلي • وان اتباع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، سياسات للتكيف الهيكلي ، وكذلك تخفيضها القيود التي تفرضها على صادرات البلدان النامية من المنتجات لن يكون مواتيا للبلدان النامية فحسب بل سيمكن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ذاتها من تحقيق انتعاش اقتصادى أسرع •

٤٤٠- ولاحظ رئيس لجنة الدورة انه يوجد أربع نقاط في البيان الذى أدلى به الأمين العام للاونكتاد من المفيد أن تركز الوفود عليها في تعليقاتها ، وهي : مدى اختلاف نشأة النزعة الحمائية في القطاع الزراعي وما اذا كان الامر يتقتضي اتباع نهج مختلف في هذا القطاع ؛ مسألة مصادر الاضطرابات السوقية وتقييم هذه المصادر ؛ مسألة ما اذا كانت التدابير غير التعريفية تشكل حواجز تعترض التجارة ؛ الحاجة الى درجة أكبر من الشفافية والتدابير الوطنية والدولية الممكنة لتحقيق هذه الشفافية •

٤٤١- وقال ممثل اليابان ان حكومته ترغب في التعقيب على بعض أجزاء الفرع ألف من الفصل الثاني من الوثيقة TD/B/888 ، التي تشير الى التدابير التعريفية وغير التعريفية في اليابان • وأشار الى الفقرات ٢٠ الى ٤٠ من هذه الوثيقة ، التي تتناول مشكلة الحماية التعريفية ، فقال انه فهم أن معدلات التعريفة التي استخدمتها الامانة هي تلك المعدلات التي احتسبت على أساس بيانات قديمة ، هي معدلات التعريفة وقيم الواردات في عام ١٩٧٦ ، أى قبل عقد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • بيد أنه لم يرد ذكر في الوثيقة للسنة المحددة التي جمعت فيها البيانات ذات الصلة • ومن المؤسف أن الأرقام والأوصاف المتصلة بمعدلات التعريفة في اليابان قد اعطت على هذا النحو انطباعا خاطئا بانها تتعلق بالوضع اليوم • وبغية تجنب تكرار حدوث مثل هذا الانطباع الخاطئ أو سوء الفهم ، طلب الى أمانة الاونكتاد أن لا تكتفي بأن توضح صراحة الأساس الذى استندت اليه في طرقها الاحصائية والحسابية ، بل أن تسعى كذلك للحصول مقدما من البلدان المعنية على تأكيد فيما يتعلق بالارقام الاحصائية الاساسية قبل اصدار الوثائق • وقال ان حكومته انتهت ، بعد حساب المعدلات الفعلية للتعريفة اليابانية المنطبقة في عام ١٩٧٦ ، على نحو يتفق بدقة مع الطريقة التي استخدمتها أمانة الاونكتاد ، الى استنتاج مؤداه ان الرقم الذى قدمته

Digitized by UNOG Library

الامانة رقم خاطئ تماما فيما يتعلق باليابان • فان المعدل الفعلي للتعريفة على الواردات اليابانية من العالم في عام ١٩٧٦ بلغ ٤ر٥ في المائة ، لا ٧ في المائة ، دون أخذ المعدلات التفضيلية في الحسبان • أضف الى ذلك أنه فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد كان الرقم الحقيقي المناظر حوالي ١٠ في المائة لا ٦ر٢٣ في المائة • ولذا فان الرقم ٧ في المائة الذى قدمته أمانة الأونكتاد بوصفه متوسطا لمعدل التعريفة في اليابان مرفوض تماما ، وينبغي تصحيحه • وأضاف قائلا ان نسبة عبء التعريفة ، أى متوسط معدلات التعريفة التي تطبق فعلا على واردات اليابان من العالم ، كان ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٨١ (انظر ايضا بيان ممثل اليابان في الجلسة العامة ، في اطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال ، الوارد في الفقرة ٨٩ أعلاه) .

٤٤٢ــ وفيما يتعلق بموضوع التدابير غير التعريفية ، أشار المتحدث الى أن الضرائب الداخلية في اليابان عولجت في الفقرة ٥٠ من الوثيقة بوصفها تدبيرا غير تعريفي • على أنه لا يمكن البتة النظر الى هذه الضرائب بوصفها تدبيرا غير تعريفي حيث أن الضرائب الداخلية تفرض في بلده على كل السلع ، على أساس غير تمييزى ، سواء في ذلك السلع المنتجة محليا أو المستوردة • ولهذا السبب فان وفده يطلب من أمانة الاونكتاد أن تصحح هذا الوصف فيما يتصل بالضرائب الداخلية في اليابان •

٤٤٣ــ واقترح ممثل اليابان اصدار دراسة اخرى في المستقبل القريب تتضمن ارقاما يمكن التعويل عليها بدرجة أكبر واوصافا ادق لمشكلة القيود التجارية حتى يمكن مواصلة المناقشات بصدد الموضوع على أساس أمتن • وفي الوقت نفسه طلب الى كل الوفود أن تمتنع عن الاشارة الى الارقام والأوصاف المتعلقة بالتدابير التعريفية وغير التعريفية في اليابان الواردة في الوثيقة TD/B/888 •

٤٤٤ــ وفي معرض الرد على الملاحظات السابقة قال ممثل الأمين العام للأونكتاد ان الأمانة تقدر قلق السلطات اليابانية • وأعرب عن أسفه لان الوثيقة TD/B/888 لم تذكر أى شيء فيما يتعلق بالسنة (١٩٧٦) التي جمعت عنها المعلومات ذات الصلة • وذكر بأنه حدث عدد من المناقشات • وقامت الامانة قبل الدورة الراهنة للمجلس ، وبعد تبادل الآراء ، بالتحقق مرة أخرى من الارقام المقدمة • يضاف الى ذلك أن الأمانة قامت ، عند تقديم الأرقام ، بمقارنة النتائج التي توصلت اليها مع تقديرات أجرتها هيئات مستقلة أخرى • ولم يتضح من هذا الفحص المضاعف أن تقديراتها مرتفعة أكثر مما يجب • وأمانة الأونكتاد مستعدة ، على الرغم من ذلك ، لان تواصل دراساتها عن هذا الموضوع بالتشاور مع حكومات البلدان الأعضاء المعنية • وفيما يتصل بالرأى القائل بأن الضرائب الداخلية ليست تدابير غير تعريفية ، قال انه بما ان هذه التدابير تنطبق على الواردات فكان لزاما أن تعتبر تدابير غير تعريفية • ولم يصدر من الأمانة أى حكم حول ما اذا كانت تشكل حواجز غير تعريفية •

٤٤٥ــ وأعرب ممثل اليابان في بيان آخر عن رأيه القائل بأن التحليل الوارد في الوثيقة TD/B/888 وفي البيان الاستهلالي الذى ألقاه ممثل الأمين العام للأونكتاد ينزع الى التركيز على الحمائية المتصلة بالتجارة أكثر من التركيز على التكيف الهيكلي من أجل التنمية • وبامكان التكيف الهيكلي والتجارة الدولية ، من خلال عملية تفاعل ، أن يسهلا انتقال رأس المال واليد العاملة الى قطاعات النمو ، مما يؤدى الى كسر الحلقة المفرغة الحالية المتمثلة في حماية الصناعات الآفلة وفرض القيود التجارية • وأضاف أن تعريف الامانة للتكيف الهيكلي المقدم في تقريرها لا يلائم تمام الملاءمة اذ أنه

Digitized by UNOG Library

يغرق في التوكيد على العامل الخارجي ، أى التغيرات في الميزة النسبية • ولا بد من تضمين ذلك التعريف التغيرات في الانتاجية والتقدم التكنولوجي وأنماط الطلب وكذلك التدفقات التجارية • ولا بد لتدابير التكيف الايجابية التي تطبقها الحكومات من أن تتمشى مع قوى السوق وأنشطة القطاع الخاص• وأعرب ، في معرض الاشارة الى مناقشة القيمة المحتجزة الواردة في التقرير ، عن بعض الشكوك في فائدة المفهوم بالصيغة التي تم تقديمه بها • وقال انه يشاطر الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود الاخرى القائلة بوجوب تقييم المساهمة الايجابية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية • كما أن وفده غير مقتنع بملاءمة ووجاهة تحليل آثار تقلبات سعر الصرف الوارد في الوثائق • وشدد على أهمية اعتماد سياسات للتكيف تقوم على أساس القوى السوقية بدلا من فرض قيود على الصادرات • وأعرب أيضا عن تأييده للفكرة القائلة بأن تتحمل البلدان المستوردة عبء المسؤولية لتبيان وجود علاقة سببية بين اضطرابات السوق والواردات ، وبأن تكون القيود المفروضة على الواردات غير تمييزية حتى اذا تم اثبات وجود مثل هذه العلاقة • وهذه الفكرة هي ، من وجهة نظره ، هامة من الناحية التنفيذية لاعادة الانضباط الى التجارة الدولية • وفي الختام ، أضاف ثلاث مسائل الى قائمة مجالات الدراسة التي سبق اقتراحها وهي : (أ) آثار سعر مدخلات الطاقة على تكاليف الانتاج في مختلف الصناعات التحويلية ؛ (ب) الجو الاستثمارى الواجب تحليله بالارتباط مع الاداء التصديرى ؛ (ج) دراسة تجريبية عن التنويع والتخصص داخل الصناعات وفيما بينها ، وعن عمليات التكيف الهيكلي الأخرى في البلدان النامية •

٤٤٦ــ وأعرب ممثل مصر عن تقديره للوثائق الممتازة التي أعدتها الامانة وقال انها تقدم أدلة متزايدة على أن النظام التجارى الدولي أصبح أقل انفتاحا ، وأقل كفاءة ، وأكثر تمييزا • وأعاد الى الاذهان أن خطة عمل لاغوس(٣٢) دعت الى انشاء اطار جديد للتجارة الدولية • وقال انه لا يمكن للنزعة الحمائية أن تقدم حلولا طويلة الاجل ، وان التاريخ علمنا كيف أن فتح الأسواق الجديدة يسهم في التوسع الاقتصادى •

٤٤٧ــ ورحب ممثل سرى لانكا بالوثائق الممتازة التي أعدتها الأمانة • وقال ان التقرير عن الحمائية (TD/B/888) كان محقا في التشديد على نمو الاشكال المرنة من الحمائية التي تعتمد على زيادة اللجوء الى الاجراءات الثنائية ، ولكن الاشارات الواردة في الفقرة ٩٧ الى " الوظيفة التقليدية للرعاية الاجتماعية " ما زالت تثير دهشته • ومع ذلك فانه يرى أن الوثيقة قد أحسنت صنعا بتوضيح الشك الذى ربما تنظر به الآن بعض البلدان الى المساهمات المحتملة التي قد تقدمها القطاعات الخارجية في تنميتها الاقتصادية الشاملة • ولم يكن في ذلك ما يدعو الى العجب بالمرة ، بما انه لا انتعاش التجارة العالمية ولا ازالة القيود على نطاق عريض يبدو ان منظورين • وكانت تجربة بلده جلية بوجه خاص في هذا الصدد • فمنذ عام ١٩٧٧ وبلده يأخذ بنظام تجارى منفتح نسبيا ولكنه عجز عن جني ثمار سياساته التكيفية كاملة • ويعزى جانب كبير من ذلك الى وجود بيئة خارجية قاسية تنطوى على مقاومة عنيدة للتكيف الهيكلي وعلى تزايد المد الحمائي • ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في حالة المنسوجات والملابس حيث يخضع بلد مورد صغير نسبيا ــ مثل بلده ــ لقيود في أسواق عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، في حين أن التجارة في هذا القطاع بين البلدان

Digitized by UNOG Library

المتقدمة لا تخضع لمثل هذه القيود ومن المفارقة فيما يبدو أنه ينبغي لأقل البلدان قدرة على التكيف الهيكلي أن تضطلع به .

٤٤٨- وقال ممثل شيلي ان بلده يمر منذ عدة سنوات بعملية تكيف هيكلي سريعة للغاية ، فان شيلي ، بوصفها اقتصادا صغيرا منفتحا ، تعلق أهمية كبيرة على قضية الحمائية والتكيف الهيكلي . وقد تحملت البلدان الصغيرة في السنوات الاخيرة عبء التكيف بنسب تفوق طاقاتها . وحسبما لاحظت الامانة فقد وجهت التدابير الحمائية الى حد كبير ضد البلدان المتقدمة والنامية الموردة القادرة على المنافسة والتي حققت مقدرات تصديرية كبيرة . وقد تم التشديد أحيانا على دور الواردات في تفاقم خطورة البطالة ، ولكن الدراسات اوضحت أن التغييرات في الطلب والانتاجية تلعب في هذا الصدد دورا أكبر من دور الواردات . وتوصلا الى تسهيل التعاون الدولي في هذا المجال اقترح زيادة تعميق الدراسات المستقبلة بحيث يتم تحديد مواطن الجسوء والقطاعات التي تواجه أشد المشاكل حدة . وأضاف في هذا الصدد أنه يتعين تناول القطاع الزراعي ، واقترح ، لذلك الغرض ، ان تستكمل الامانة تحليلها ، للاجتماع السنوى المقبل ، بوثيقة تحلل هذا القطاع بعمق أكبر وتتضمن من بين عناصر أخرى ، السياسات المطبقة على الاجور والعمالة والدخل والاعانات المقدمة للانتاج المحلي وللتصدير كليهما . فالتحرر الأبطأ المحرز في مجال الزراعة والاختلالات الكبيرة في هذا القطاع تجعل النظر في الموضوع ذا أولوية . واقترح أيضا صياغة خطة عمل من أجل تحرير التجارة العالمية . وقال ان ذلك سيتيح للمجلس ترجمة نواياه الى عمل محدد .

٤٤٩- وقال ممثل استراليا ان حكومته شديدة الاهتمام بقضية الحمائية وتنفيذ سياسات تكيفية ايجابية . وان رئيس وزراء بلده ذكر في دورة الاونكتاد الخامسة انه اذا لم تقاوم الضغوط الحمائية فانها ستهدد بالخطر نمو البلدان النامية في المستقبل ، وستهزأ بالكلام عن " الترابط " وبالادعاء بأن أفضل آفاق المستقبل بالنسبة للبلدان النامية تكمن في العمل في اطار النظام القائم .

٤٥٠- وقال ان الأداء الاقتصادى والتجارى العالمي كان في الآونة الأخيرة سيئا بالمقارنة بتجربة الستينات والسبعينات كما أشار الى ذلك الأمين العام للأونكتاد في البيان الافتتاحي الذى أدلى به أمام المجلس . وفي غياب تجدد النمو الاقتصادى الاتضخمي ، فمن المرجح أن يفرض الاتجاه الحديث نحو انتشار التدابير التجارية السلبية وغير ذلك من السياسات الاقتصادية ذات الآثار التكيفية السلبية ، قيودا اضافية على امكانية الانتعاش في المستقبل .

٤٥١- وبالاشارة الى الوثائق التي اعدتها الأمانة قال انها قد تكون غير كاملة ولكنها تمثل مساهمة كبيرة في ما كتب عن الحمائية وآثارها على البلدان النامية . ورغم أن قضية الحمائية في الزراعة لم تعالج في هذه الوثائق على أكمل وجه ، الا أنه مرتاح للعناية التي حظي بها هذا الموضوع في البيان الذى أدلى به ممثل الأمين العام للأونكتاد . وقد اندهش بالخصوص للرقم الذى استشهد به عن المكاسب التي يمكن للبلدان النامية أن تحققها في دخلها من خلال القضاء على الحمائية في الزراعة . وفي رأيه أنه ينبغي أن تصبح اعادة النظر في الحمائية الزراعية والحاجة الى سياسات تكيف ايجابية في القطاعات الزراعية جزءا لا يتجزأ من أى استعراض شامل لقضية الحمائية - وبناء على ذلك ، اقترح انشاء فريق خبراء حكومي دولي لدراسة نطاق الحمائية في القطاع الزراعي والحاجة الى سياسات تكيف ايجابية في هذا القطاع ، وما تخلفه هذه السياسات من آثار على البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٤٥٢- وقال ممثل البرازيل ان الاستخدام المتزايد للاساليب الحمائية صعّب العمل السليم للنظام التجارى العالمي - وقد انعكس هذا الاستخدام المتزايد في السنوات الاخيرة في انحرافات عن القواعد المتعددة الأطراف ، مثل ترتيبات التسويق المنظم والقيود الطوعية على التصدير و"حماية الأنظمة الصناعية " و " الواردات الاضافية " و " الانحرافات المعتدلة ، " وهذه تشكل " العالم السفلي " للنظام التجارى العالمي • وعبر عن ارتياحه لتوفر فرصة الآن أمام المجلس لمناقشة هذا الموضوع بما في ذلك من مجالات كالزراعة والخدمات • وقال ان وفده بالنظر لأنه لا محل في "الغات" لمناقشة الخدمات ، لأن اختصاصها محدود بالمسائل التي يغطيها الاتفاق العام ، يشعر أن سعة نطاق اختصاص الاونكتاد في ميدان التجارة والتنمية تجعله المحفل المناسب لمناقشة هذا الموضوع•

٤٥٣- ثم قال ، مشيرا الى الجدول ١٣ من الوثيقة TD/B/888 ، ان تصدير المصنوعات الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة اصطدم ، في حالة البرازيل ، بحواجز كبيرة في السنوات الاخيرة، بسبب اللجوء المتزايد الى تدابير حمائية وبسبب اوجه الجمود في الهياكل الصناعية في بعض القطاعات في عدد معين من تلك البلدان • فان حصة صادرات البرازيل من السلع المصنعة التي اتجهت الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية انخفضت ، على التوالي ، من ٣٠ في المائة و ٢٣ر٧ في المائة سنة ١٩٦٣ الى ٢٠ في المائة و ١٧ر٨ في المائة سنة ١٩٨٠• واسترعى الانتباه الى البيان الذى ألقاه المدير العام لصندوق النقد الدولي مؤخرا ، والذى أشار فيه الى ضرورة معالجة أوجه الجمود المتأصلة في البلدان الصناعية ، لأنها تحول دون انتقال الموارد الى قطاعات وصناعات قادرة على النجاح دوليا • وأضاف ان اثر تقديم الدعم للصناعات المريضة لا يقتصر على تكلفة باهظة من حيث تقليصه لنمو التجارة الدولية بل انه يلقي أيضا عبء تكاليف اجمالية على الاقتصاد الذى يوفر هذا الدعم يغلب أن تكون أعلى بكثير من التكلفة الاجتماعية التي تنجم عن اعادة تشكيل القطاعات الكليلة المعنية•

٤٥٤- وأعرب عن اعتقاده بأنه يجب العمل على جبهتين : تفكيك الحواجز الحمائية القائمة حاليا وتشجيع التكيف الهيكلي • ويجب توجيه الانتباه الى تعيين تلك الصناعات التي تعتبر أقل كفاءة • ووافق على ضرورة وضع برنامج عمل كما اقترح ذلك ممثل شيلي •

٤٥٥- وقال ممثل فنزويلا ان مناقشة الحمائية والتكيف الهيكلي سلطت الأضواء على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي • فالحمائية تخلف عواقب لا يمكن التنبؤ بها على اقتصادات البلدان النامية ، اذ تعطل احتمالات تنميتها ، وعلى الاقتصاد العالمي في مجموعه • ويعكس تزايد الحمائية وصعوبات عملية التكيف الهيكلي تناقضات النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية • وتكمن تلك التناقضات أولا في أن النظام التجارى الدولي ، المفروض فيه أن يكون مؤسسيا ، ينتهك نفس القواعد التي أقيم هذا النظام على أساسها • وتكمن هذه التناقضات ثانيا في طابع التمييز والطابع الثنائي الذى يتسم بهما النظام التجارى الدولي بدلا من مذهب تعدد الأطراف الذى ينادى به • وتكمن هذه التناقضات أخيرا في افتقار النظام للانصاف وللفعالية ، الأمر الذى نقل عبء التكيف لتتحمله البلدان النامية ، مع اهمال المعاملة الخاصة وغير التبادلية التي يتعين أن تتلقاها هذه البلدان • وعليه ، اقترح اصلاح النظام التجارى الدولي بحيث يأخذ بالاعتبار المصالح الاساسية لجميع البلدان ، وخاصة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية • وأخيرا ، وبعد الاشارة الى أنه يتعين أن تكون حلول مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي حلولا تقوم على أسس راسخة ويتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، قدم ممثل فنزويلا الاقتراحات المحددة التالية للنظر فيها عند البحث عن هذه الحلول :

Digitized by UNOG Library

(أ) تعيين التدابير غير التعريفية التي تشكل حواجز في وجه التجارة ، وخاصة تجارة البلدان النامية ؛

(ب) القيام بتحليل شامل لآثار الحواجز التجارية في قطاعات محددة مثل الزراعة والمصنوعات والسلع الأساسية والخدمات ؛

(ج) تحليل العلاقة بين المسائل التجارية والمسائل الاخرى التي تؤثر كذلك على الاقتصاد الدولي كالوضع المالي العويص التي تواجهه أغلب البلدان النامية وعدم الاستقرار النقدي.

٤٥٦- وميز ممثل جامايكا بين الركود التضخمي قصير المدى وطويل المدى ، مشيرا الى ان من شأن السياسات قصيرة المدى أن تعقد المشاكل طويلة المدى . فهناك حاجة الى دراسة الموضوع في اطار اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي واعادة تنظيم العلاقات المتبادلة بين قطاعات التجارة والنقد والتمويل والتنمية . وعلى المجلس أن يحاول استخلاص جوانب الوضع الأكثر اهمية ودلالة من أجل اتخاذ اجراء مبكر بشأنها بدلا من انفاق وقت طويل في التعرض من جديد لموضوعات قتلت بحثا . ووافق على الموقف الذى اتخذه المتحدث باسم المجموعة باء عندما قال ان من الضرورى الوقوف بسرعة على الدروس التي يمكن استخلاصها من الدراسات ومن التجربة . وأن القيام بهذا الأمر يتطلب وثيقة وقائعية وشاملة وتحليلية يمكنها أن تمزج بين (أ) تعيين وتعريف المتغيرات الكمية والنوعية الأساسية وبين (ب) توافق الآراء فيما يخص كل من الدروس التي ستستخلص والاجراء الذى سيتخذ حسب الاقتضاء . وستكون نظرة الأونكتاد الشاملة العنصر الأساسي الجديد في هذه الوثيقة التجميعية. وستكون الحكومات في وضع أفضل للتفكير وللالتزام بتعهدات ، وسيكون الحوار على أساس وثيقة من هذا النوع حوارا واقعيا وعمليا وذا معنى .

٤٥٧- وقال ان اثر التجارة على التغير الهيكلي يختلف باختلاف البلدان التي تكون قد بلغت مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ، كما تختلف نسبة التجارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي - ولا يمكن تجاهل أهمية العوامل الأخرى غير التجارة لدى اجراء أى بحث للتكيف الهيكلي - وأشار الى ضرورة دراسة الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات ، ولمح الى أن رأس المال بشتى أشكاله أمر حاسم في أى دراسة للحمائية والتكيف الهيكلي . ويقتضي الأمر القيام بأعمال كثيرة أخرى تتناول كيفية استخدام معدلات التبادل التجارى كأداة حمائية أكثر ما تكون فعالية . ويتعين كذلك دراسة الاستراتيجيات التجارية المتبعة كما اشير الى ذلك في الوثيقة TD/B/888 . وعلى ضوء تجربة بلده ، لفت الانتباه الى أهمية منح معاملة خاصة وتفاضلية الى البلدان الصغيرة وذات التجارة الحرة التي تعتمد كثيرا على صادراتها لكي تعيش . وبصورة عامة، هناك حاجة لاتخاذ اجراء فعال ضد التدابير الحمائية غير المقبولة التي يمكن معالجتها على أساس القواعد المعمول بها حاليا ، وبصياغة قواعد جديدة أو قبول انضباط متزايد متى اقتضت الضرورة ذلك ؛ ومن الضرورى ايضا اعتماد التدابير المضادة الملائمة ، أى التكيف الهيكلي . وتتحمل امانة الأونكتاد مسؤولية كبيرة في هذا الميدان وعليها أن تسهم فيه مساهمة هامة . وهناك حاجة الى اعداد وثائق ملائمة ، وخاصة الوثيقة التجميعية ، حتى يتسنى للحكومات ان تستخلص الدروس وان تتصرف طبقا لذلك . وأخيرا ، أعرب عن اعتقاده بأنه يتعين تحديد مسار العمل بما في ذلك اعداد برنامج عمل .

٤٥٨- وقال ممثل سنغافورة ان بلده عانى من تزايد الحمائية في السنوات الأخيرة نتيجة الانكماش العالمي . فقد تزايد اللجوء الى القيود الكمية وجرت التحقيقات بشأن مكافحة اغراق الأسواق بسرعة حتى حين كانت تستند الى أدلة واهية يقدمها منتجون محليون . وأضاف ان قضية تزايد وطأة

Digitized by UNOG Library

الحمائية واتخاذها اشكالا مستترة قضية تهم جميع البلدان • فحين حصلت معظم البلدان على استقلالها في الخمسينات والستينات ، أشارت عليها البلدان الصناعية بأن تقيم تنميتها الاقتصادية على التجارة لا على المعونة • والآن ، وبعد ثلاثة عقود ، حققت البلدان النامية مستوى معينا من القدرة التصديرية — وأن تلك غالبا في المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة — كي تجد أن طريق الوصول الى الأسواق الهامة في البلدان الصناعية أصبح مسدودا أمامها بصورة متزايدة • ولا حظ بقلق شديد الآراء التي أخذت تسود في البلدان الصناعية في السنوات الثلاث الأخيرة والتي تفيد ان اعطاء المعونة قد غدا الآن اقتصاديا أكثر قبولا من فتح الأسواق المحلية أمام البلدان النامية •

٤٥٩ — وقال ان سنغافورة تواصل تطبيق نظام تجارى مفتوح ، اذ يسمح لجميع الواردات بالدخول الى البلد معفاة من الرسوم ، باستثناء عدد قليل من السلع مثل التبغ والكحول • بيد أن سنغافورة تعاني من عجز تجارى مستمر ، كما أن تجارتها مع البلدان الصناعية كانت باستمرار في عجز • وقد خضع اقتصاد سنغافورة في السنوات العشرين الماضية لثلاثة تغييرات هيكلية • وأضاف أن حكومته ترى أن التغير الهيكلي لا يمكن أن يترك لقوى السوق وحدها ، بالنظر الى أن العملية قد تستغرق وقتا طويلا • وقد اعتمدت الحكومة بالتالي تدابير سياسية مدروسة للتعجيل بالتكيف الهيكلي ولضمان أن تمتد العملية الى جميع قطاعات الاقتصاد • وقد دلت تجربة بلده على أن التكيفات الهيكلية تستغرق وقتا طويلا وقد تكون صعبة في الأجل القصير • الا أن سنغافورة ترى ان مفتاح رخائها الاقتصادى في الأجل الطويل ورخاء الاقتصاد الدولي هو التجارة الحرة والتكيف الهيكلي •

٤٦٠ — وقال ممثل الأرجنتين ، وهو يؤكد على الطابع المفتوح لاقتصاد بلده ، ان البلدان الصغيرة مثل الأرجنتين ، بأسواقها الداخلية الصغيرة والموارد المالية الدولية المحدودة ، تعتمد اعتمادا شديدا على قطاعها الخارجي • ولهذا السبب بذلت بلده جهودا كبيرة لتنويع منتجاتها وأسواقها التصديرية • بيد أن الأرجنتين تواجه قيودا حادة على الواردات في شكل حواجز تعريفية وغير تعريفية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية • ذلك أن لارتفاع التعريفات ، والتصعيد التعريفي وكذا القيود الكمية أو الموسمية أو الطبية أو الصحية أثرا مباشرا على عملية التنويع • وأكد كذلك على استمرار تردى الأوضاع التنافسية بسبب افراط بعض البلدان في تقديم اعانات التصدير لفوائضها الزراعية ، التي تولدت هي ذاتها عن تزايد الحمائية ، بهدف ايجاد أسواق جديدة لمنتجاتها • وهو لذلك يؤيد الاقتراح المقدم من ممثل شيلي بالتوسع في اجراء دراسات عن الحمائية والتكيف الهيكلي في القطاع الزراعي • وأكد أخيرا على ضرورة قيام البلدان المتقدمة باعادة تشكيل هيكل الصناعة لديها كيما تجد البلدان النامية أسواقا لمنتجاتها المصنعة التي تتمتع فيها ، لأسباب محددة ، بميزة نسبية •

٤٦١ — وذكر المتحدث باسم **الاتحاد الاقتصادى الاوروبي انه** يتفق مع المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ على أن القضايا المطروحة تتعين مناقشتها بروح من عدم المجابهة مع أقصى قدر ممكن من الاعتراف بكافة المصالح ذات الصلة • ولاحظ فيما يخص البلدان النامية عددا من الاتجاهات المشجعة • فهي على الجملة قد احرزت تقدما واضحا من حيث المعايير المقترحة للتنمية من أمانة الأونكتاد ، أى انحسار في الزراعة وتزايد في الصناعة مقيسان بالناتج القومي الاجمالي وبالعمالة على السواء • وثانيا نمت الصادرات المصنعة في البلدان النامية بأسرع من نموها في البلدان المتقدمة • هذا بالاضافة الى أن البلدان النامية حققت كمجموعة تنويعا كبيرا في صادراتها المصنعة ، كما يتضح ذلك في الجدول ١١ من الوثيقة TD/B/887 • وزادت في جميع القطاعات عدا قطاع الطاقة من نصيبها في القيمة

Digitized by UNOG Library

المضافة الصناعية العالية • وتحسنت معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية كمجموعة في السبعينات بنسبة ٦٠ في المائة ، وان كان هذا الرقم يحجب التفاوت بين البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان النامية الأخرى •

٤٦٢ــ وكما يتضح من دراسة أخيرة اجراها الغات ، فان العوامل المؤثرة على التكيف الهيكلي تعتبر في رأيه أكثر تعددا وتعقدا وترابطا مما تكشف عنه قراءة الوثيقة TD/B/888 • وأن تأثير الابتكار والاستثمار التكنولوجيين والتغيرات في شروط العرض والطلب كانت ، وستظل ، تلعب أيضا دورا أساسيا في هذه العملية • هذا فضلا عن أن جميع البلدان ، المتقدمة منها أو النامية ، وذات التجارة الحكومية أو الاقتصاد السوقي ، عليها أن تتهيأ للتكيف مع التغيير • ولا ينبغي فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادى الاوروبي والدول الأعضاء فيه ، التهوين من شأن مدى التغيرات التي حدثت بالفعل • فقد حدث تحول كبير للعمالة عن الصناعة ، وبدرجة أكبر ، عن الزراعة ، واتخذت عدة خطوات في الزراعة وفي الصناعة على حد سواء لتشجيع عمليات التكيف الطبيعية في أى اقتصاد ليبرالي • صحيح أن السياسات ، التي طبقت على المشاكل الشديدة الخطورة الاجتماعية والاقليمية والاقتصادية ، لم تسفر عن التكيف بالقدر المطلوب ، الا أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه في الأمد القصير في مجتمعات ديمقراطية معقدة وعلى درجة عالية من الترابط •

٤٦٣ــ وقال انه يتفق مع المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ في أنه من الضرورى مهما تكلف الأمر تجنب المنزلق الخطر نحو الثنائية والحماية في التجارة • وهو مع ذلك لا يرى أن الدراسات المطروحة على المجلس تثبت أن الحمائية هي العامل الرئيسي الذى يحول دون التكيف الهيكلي ودون نمو التجارة • فتعريفات الاتحاد الاوروبي هي من بين أكثر التعريفات انخفاضا في العالم • فهي تضاهي بل تفضل تعريفات البلدان التجارية الرئيسية الأخرى وأنظمة بلدان التجارة الحكومية ، التي تحدد فيها الواردات بمقتضى خطط للتجارة الخارجية • وتساءل عما اذا كانت تعريفات البلدان النامية التي تعتبر عالية وغير محدودة عادة يمكن تبريرها في جميع الأحوال • أما فيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، فهناك حد فاصل يجب وضعه بين التدابير غير التعريفية التي تشكل ممارسات تجارية مشروعة وبين تلك التي تعتبر تدابير حمائية صريحة • ففي رأى الاتحاد أن الرسوم التعويضية وتدابير مكافحة اغراق الاسواق والحصص التعريفية ليست بحكم تعريفها تدابير حمائية ، والجبايات ليست من " جنس التعريفات " • أما بالنسبة للشركات عبر الوطنية فانها أثرت تأثيرا مفيدا على تنمية صادرات البلدان النامية : فهل يمكن قول نفس الشئ عن التجارة الحكومية ؟ فأية نظرة على التدفقات التجارية تثبت أن بلدان الاتحاد وغيرها من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة احتفظت لأسواقها ، رغم كل الصعوبات ، بقدر كبير من الانفتاح : ففي عقد السبعينات زادت وارداتها من المصنوعات من البلدان النامية كنسبة مئوية من مجموع الواردات ، في حين انخفضت واردات بلدان التجارة الحكومية • فبالنسبة للزراعة استهدف الاتحاد من سياسته الزراعية المشتركة تحقيق أهداف داخلية مشروعة على نحو غير تمييزى من حيث التجارة : وقد ساهم ذلك في استقرار الأسواق وكذلك في تحقيق الأمن الغذائي • وهدف الاتحاد الرامي الى تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي هو هدف تصح تماما مقارنته بسياسات غيرها من البلدان المتقدمة والنامية وهو بالتأكيد أكثر شفافية من بعض تلك السياسات • هذا فضلا عن أن السياسة الزراعية المشتركة لم تقلل من واردات الاتحاد ، التي تظل أكبر سوق للواردات ، اذ يستورد من البلدان النامية ضعفي ما يصدره اليها ويستورد أكثر مما تستورده اليابان والولايات المتحدة الامريكية مجتمعتين •

Digitized by UNOG Library

٤٦٤- واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية انتهاج نهج عالمي ازاء التجارة الدولية ينطبق على جميع البلدان ، المتقدمة والنامية ، وذات الاقتصاد السوقي وذات التجارة الحكومية والحاجة الى دراسة المبادئ والسياسات والممارسات التي تسرى على التجارة العالمية ، بما في ذلك آثارها الرئيسية على تلك التجارة ، مع الاهتمام خاصة بالبلدان النامية • وهناك حاجة للنظر في أين وكيف يمكن العمل على تحقيق درجة أكبر من الشفافية ، وتحقيق المزيد من التفهم للعوامل العديدة والمعقدة التي ينطوى عليها التكيف الهيكلي ، بما في ذلك الدور الذى تلعبه التجارة الدولية • وأخيرا ينبغي النظر في مسألة المدة والظروف التي يمكن أن تعتبر المعاملة التفضيلية غير التمييزية في ظلها مسموحا بها بل تخدم أفضل مصالح كل من يعنيهم الأمر • فالمشكلة أساسا لا تكمن في " تقرير البلدان التي ستنتج سلع معينة وتحديد هذه السلع " في الثمانينات بل تتلخص في أن نتعلم كيف نفهم بصورة أفضل المصالح الحيوية لجميع الشركاء في التجارة الدولية وكيف يمكن مراعاة هذه المصالح •

٤٦٥- وأشار ممثل سويسرا الى أن عددا من البيانات المثيرة للاهتمام قد القيت نيابة عن أمانة الاونكتاد التي جعلت المرء يفكر في أسس النظام التجارى الدولي • ويشاطر بلده الأمانة قلقها ازاء تزايد عدد القيود المفروضة خارج نطاق القواعد الملائمة • ومما يدعو الى القلق أيضا تزايد درجة النزعة الثنائية واحياء العلاقات القائمة على أساس القوة ، وهي العلاقات التي تسعى القواعد المتعددة الاطراف الى ازالتها • ولذلك فان سويسرا لا تستطيع الا أن تشارك في الرأى القائل أن من الضرورى توافر تعريف أدق لما يشكل " اضطرابا سوقيا خطيرا" • أو تحديد التدابير الحمائية المعترف بها من الجميع من أجل تفادى تدهور شامل في العلاقات التجارية • وأشار الى وثائق الامانة فأعرب عن أسفه لأن تحليل الحمائية والتكيف الهيكلي في البلدان النامية ليس مفصلا بقدر تفصيل التحليل المتعلق ببلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة •

٤٦٦- وأعرب عن اعتقاده في صدد مسألة التكيفات الهيكلية أنه ينبغي القيام بهذه التكيفات الهيكلية في ضوء المزايا النسبية • اذ أن ذلك هو أساس النظام التجارى • وقد أكدت وشددت وثائق الامانة على صحة ذلك المبدأ الذى يفترض مسبقا أن آلية الأسعار تعمل على أساس حرية العرض والطلب ، وهي آلية ينبغي أن تسمح بالتوزيع الأمثل للموارد • وبناء على ذلك ، فان الحاجة الى التكيف الهيكلي لا يمكن تقريبا أن يختلف عليها أحد ، ولا يمكن على أية حال أن يختلف عليها بلد يعتبر أن استمرار نظام تجارى مفتوح ومتعدد الاطراف يمثل حجر الزاوية في سياسته الاقتصادية الخارجية • وبالاضافة الى ذلك ، يعتقد وفده أن جميع البلدان ، بما فيها البلدان النامية ، تشترك في مسؤولية تيسير التكيف الهيكلي لشركائها في التجارة • وبالاشارة الى الحمائية قال ان الامانة قد اوضحت الصلات الوثيقة التي يمكن أن تقوم بين الحمائية واعادة التشكيل • والواقع ان الكفاح ضد الحمائية هو نفسه الذى ييسر القيام بالتكيف الهيكلي بأكثر الطرق كفاءة كما أن التكيف الهيكلي بدوره هو أفضل وسائل الوقاية لتجنب اللجوء الى التدابير التقييدية •

٤٦٧- وأبدى شكوكه بخصوص ادعاء الامانة بأن رسوم الاستيراد في البلدان المتقدمة تعد بالنسبة للمنتجات المستوردة من البلدان النامية أعلى من ضعفين الى ثلاثة أضعاف ما هي عليه بالنسبة للمنتجات من بلدان أخرى • أوضح أن العديد من صادرات البلدان النامية يتمتع بمعاملة تفضيلية في أسواق البلدان المتقدمة وأشار الى أن التعريفات الجمركية في البلدان النامية ما زالت في المتوسط بالغة الارتفاع •

Digitized by UNOG Library

٤٦٨- وأبدى في سياق الاشارة الى النقاط الاربع التي سبق لرئيس لجنة الدورة أن ذكرها الملاحظات التالية : أولا أنه يعتبر من الضروري فيما يتعلق بالحماية الزراعية أن يعامل القطاع الزراعي بصورة مغايرة للقطاعات الاخرى • ثانيا ، انه يؤكد من جديد الحاجة الى وضع تعريف لاضطرابات الأسواق • ثالثا ، هناك حاجة الى اجراء دراسة متعمقة للتدابير غير التعريفية ، وخاصة التعريف المستعمل من قبل الأمانة الذي يعد في رأيه واسعا جدا • وأخيرا ، أشار الى أن المقترح المقدم بشأن امكان اعتماد تدابير وطنية ودولية لتحسين شفافية التنظيم التجاري ينبغي أن يكون رهنا باحترام التعهدات القائمة حاليا •

٤٦٩- قال ممثل يوغوسلافيا ان الافتقار الى التكيف الهيكلي في النظام الاقتصادي الدولي القائم تترتب عليه عواقب خطيرة على اقتصادات البلدان النامية • فأصبحت هذه البلدان تتحمل قسطا كبيرا وغير متكافئ من أعباء التكيف • وبينما كان هناك ادراك متزايد في بعض البلدان المتقدمة بأنه يتعذر علاج الوضع الاقتصادي العسير الراهن دون تكيف هيكلي في اقتصاداتها ، لم تتخذ تدابير كافية تحقيقا لهذا الغرض حتى الآن • وعلى الرغم من المحاولات الرامية الى المساهمة في تحرير النظام التجاري الدولي ، ما زالت هناك اتجاهات حمائية ، وتؤثر بشكل خاص في المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية الاقتصادية • فقد اضر الاتجاه الذي بدا مؤخرا نحو الثنائية بالبلدان النامية ، كما أنه يعد انحرافا عن مبدأ تعدد الأطراف الذي كان يشكل هدف سياسة التجارة الدولية في فترة ما بعد الحرب •

٤٧٠- وقال ان هناك ضرورة للتوصل الى اتفاق بشأن قواعد ومبادئ جديدة للسلوك في مجال الممارسات التجارية التقييدية والتجارة "الموجهة" • ومن الأهمية بمكان أن تحترم مثل هذه القواعد مبادئ الميزة النسبية والمساواة بين البلدان ، تبعا لامكانياتها الانمائية والتجارية • فالسياسات الحمائية في العالم المعاصر لا تنبع من الاتجاهات الدورية في الاقتصادات الوطنية ، وانما تأتي من انعدام التكيف الهيكلي • ولم يفد تأجيل التكيف الهيكلي في شيء سوى تفاقم المشكلة ولم تشعر كل البلدان بآثار الحمائية بنفس الدرجة ، نظرا لاختلاف هياكلها وامكانياتها الاقتصادية ، ولان الاعمال متعددة الاطراف الرامية الى تحرير التجارة الدولية كانت موجهة أساسا حتى الآن صوب المصالح التجارية للبلدان المتقدمة •

٤٧١- وقالت ممثلة كوبا أنه على الرغم من الجهود التي بذلت للقضاء على الممارسات الحمائية ، أصبحت التجارة الدولية اليوم تتسم بدرجة أكبر من التقييد والتعسف عما كانت عليه في السنوات السابقة • فقد حلت التدابير غير التعريفية محل الحواجز التعريفية تدريجيا ، ومن أمثلة ذلك الانظمة الصحية أو الاجراءات الوقائية التي تبين الطبيعة التمييزية للتجارة الدولية اليوم • وأضافت أن الجهود التي يبذلها بلدها تحقيقا للتنمية وللتنويع الاقتصادي تعرقلها التدابير الحمائية والحصار الاقتصادي من جانب سوق من أهم أسواقها التصديرية التي تتجه اليها صادراتها الرئيسية والتي يمكن أيضا أن تصبح أقرب اسواقها التصديرية •

٤٧٢- واقترحت وضع برنامج عمل يعده فريق خبراء حكومي دولي يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام كل الدول ويحظى بدعم من الأمانة ، ويعنى بتطوير وتوسيع الأعمال الجارية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية •

Digitized by UNOG Library

٤٧٣- وأشارت ممثلة اكوادور الى وجود حواجز تعريفية وغير تعريفية في قطاع الزراعة وفي غيره من القطاعات السلعية والى حدة التصعيد التعريفي المتعلق بتجهيز هذه المنتجات • وأكدت أيضا على العواقب التقييدية غير المتكافئة على تجارة البلدان النامية نتيجة تطبيق طائفة كبيرة من التدابير غير التعريفية في القطاع السلعي ، تضمنت الحصص ، والاعانات ، والانظمة الطبية والصحية ، والضرائب الداخلية • وتم تطبيق بعض هذه التدابير على منتجات ذات أهمية خاصة لبلدها مثل الكاكاو والبن ومشتقاتهما • وهناك مشاكل مشابهة لذلك في السلع المصنوعة، حيث تشكل الحماية عبئا ثقيلا بشكل خاص على تلك البلدان النامية التي تتمتع بميزة نسبية في قطاعات مختارة • ورأت أن هناك حاجة الى تحسين فهم معايير اضطراب الأسواق التي يستند اليها في فرض مثل هذه الحماية •

٤٧٤- ووافقت على تعريف التدابير غير التعريفية الذى جاء في وثائق الامانة ، وأشارت الى انه قد يصلح كدليل لاعداد قائمة بالتدابير غير التعريفية •

٤٧٥- ثم ركزت على الافتقار الى الشفافية وعلى التمييز ضد البلدان النامية عند تطبيق التدابير الحمائية ، وأشارت الى التغييرات في النظام التجارى الدولي الوارد ذكرها في الوثائق التي أعدتها الأمانة ، وأعربت عن قلقها للتخلي عن المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، بلا شروط، وعن مبدأ عدم التمييز ، مما أدى الى نزعة متزايدة الى التماس حلول ثنائية تؤثر في سير الاقتصاد العالمي تأثيرا مناوئا •

٤٧٦- وقالت ان الحمائية تعرقل تصنيع البلدان النامية ، وتقف أمام تنويع اقتصاداتها وصادراتها وتمثل عقبة أمام تحسين التقسيم الدولي للعمل • وأكدت انه ينبغي للبلدان المتقدمة القيام ، بدلا من فرض تدابير حمائية ، باتخاذ تدابير للمساعدة على التكيف الهيكلي مما يتيح انتقال بعض الصناعات الى قطاعات أخرى أكثر قدرة على المنافسة •

٤٧٧- وأخيرا أشارت بوضع نظام معيارى لمكافحة التدابير الحمائية وتسهيل التكيف الهيكلي الدولي مع مراعاة مصالح البلدان النامية خاصة • وأعربت عن اعتقادها بأن تحقيق ذلك الغرض يستلزم من الامانة أن تتابع أعمالها التحليلية وأن تعرض على المجلس في دورته السادسة والعشرين وثائق ومقترحات جديدة تقوم على أساس مبادئ معيارية ومتعددة الأطراف •

٤٧٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه في الوقت الذى لا يوافق فيه على كل ما جاء في الوثائق أو في البيان الاستهلالي الذى ألقاه ممثل الأمين العام للأونكتاد ، فانه يشعر ان محاولة قد بذلت لوصف حالة الاقتصاد العالمي بطريقة موضوعية الى حد كبير • وأضاف انه لدى التركيز على مسألة الحمائية والتكيف الهيكلي ، ينبغي ألا يغيب عن الذهن أنه حدث تكيف هيكلي كبير خلال العقدين السابقين ، كما يتضح ذلك ، مثلا ، من تضاعف نسبة التجارة الى الناتج القومي الاجمالي في البلدان الصناعية • وخلال الفترة نفسها ، خضع عدد من البلدان النامية لتغييرات مثيرة في هيكل اقتصاداته ، فقد تيسرت هذه التغييرات بفضل وجود نظام تجارى مفتوح واستعداد معظم البلدان لاجراء التكيفات الهيكلية اللازمة لاستيعاب تلك التغييرات •

٤٧٩- وقال انه على الرغم من ان القائمة الجردية للتدابير غير التعريفية التي تقوم الأمانة باعدادها قد يكون لها بعض الفائدة ، فانه يرى أن هذه القائمة تستند الى بعض الافتراضات الخاطئة المتمثلة في عدم التفريق بين التدابير غير التعريفية التي تهدف صراحة الى تقييد التجارة وتدابير ذات طبيعة مختلفة تماما ، مثل الصحة والسلامة والرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الاغراق •

Digitized by UNOG Library

٤٨٠- وفيما يتعلق بعملية التكيف الهيكلي ، قال انه يتفق مع الممثلين الذين لاحظوا ان هذه العملية معقدة وأن التدفقات التجارية ليست في بعض الأحيان سوى عامل ثانوي في عملية التكيف. وأضاف ان التكيف في الاقتصادات السوقية المفتوحة هو عملية مستمرة تعكس محصلة ملايين القرارات الفردية المتخذة من جانب العمال والمديرين والمالكين والمستثمرين . ولئن كان للسياسات الحكومية أثر هام على المناخ الاقتصادي العام ، فان الحكومة ، في اقتصادات يتسم فيها اتخاذ القرارات الاقتصادية بمثل هذا التشتت ، ليست العامل الرئيسي للتغيير .

٤٨١- وقال ان البلدان النامية ضاعفت تقريبا نصيبها من واردات الولايات المتحدة من المصنوعات خلال العقد الماضي . وفي حين أنه قد يتعذر على الاحصاءات أن تثبت ان الولايات المتحدة تكيفت الى الحد الامثل ، فان هذه الاحصاءات تدل بالفعل على أن هيكل الانتاج والعمالة والتجارة خضع لتغييرات كبيرة تتمشى مع بدهية تغير النمط الدولي من حيث الميزة النسبية .

٤٨٢- وذكر ان أحد العوامل الهامة في اعادة تنظيم الانتاج الدولي كان تحرير التجارة المستمر الذي يتم برعاية الغات . وكما أشير الى ذلك في دراسة الأمانة ، بقيت كلا المعدلات الاسمية والفعلية للحماية التعريفية في مستوى عال جدا في عدد من البلدان النامية وتضمنت أصنافا من المنتجات ليس من المحتمل كثيرا أن توجد في حالتها مستقبلا امكانية للمنافسة . واذا أرادت الولايات المتحدة والبلدان الاخرى تسهيل التكيف بالغاء خطوط الانتاج غير التنافسية ، فان البلدان النامية التي أقامت نظما حمائية شاملة والتي تنتهج في الوقت نفسه سياسات استبدال الواردات لن تعود قادرة على تحمل ترف هذه الحماية غير الفعالة .

٤٨٣- وأشار الى ان مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم متحول ، وأن من التبسيط المفرط ، فضلا عن ذلك ، الاعتقاد ان هناك صناعات بأكملها غير تنافسية أو تنافسية . وأضاف قائلا ان الميزة النسبية تبرز بالأحرى على مستوى فروع الصناعة الواحدة ، اذ ان بعض خطوط الانتاج تكون تنافسية ، بينما تكون خطوط أخرى غير تنافسية .

٤٨٤- وأضاف ان التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال الاعوام العديدة الماضية قد عجلت بالضغوط الهادفة الى اجراء التكيف الهيكلي ، كما لاحظ آخرون ذلك . ومن الواضح ان أهم عامل كان زيادة سعر النفط الى عشرة أضعافه خلال الأعوام السبعة الماضية ، هذه الزيادة التي تعتبر سببا كثير من الديون الخارجية المتراكمة التي أشار اليها المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ . ففي الوقت الذي ازداد فيه ترابط الاقتصادات وازدادت الحاجة الى التكيف الهيكلي ، اصبحت عملية التكيف أكثر صعوبة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الشامل .

٤٨٥- ورحب ممثل فنلندا بالمناقشة التي تدور في الأونكتاد حول قضايا الحمائية والتكيف الهيكلي وقال انه ليس من قبل المصادفة أن تكون هذه القضايا قيد المناقشة في وقت واحد ضمن محافل دولية أخرى ، كالغات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وان حكومته درست باهتمام كبير الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد ، والتي تشكل اسهاما مفيدا في المناقشة الحكومية الدولية للحمائية والتكيف الهيكلي ، وان حكومته تؤيد تماما الهدف العام للوثائق أي تشجيع اقامة نظام تجاري شفاف متعدد الأطراف يسير سيرا حسنا .

٤٨٦- وينبغي ، في رأيه ، التمييز بين الحمائية والحماية ، فالحماية لها أسباب مقبولة بصورة عامة منها مثلا الأمن الوطني وتدابير حماية حياة وصحة الانسان والحيوان التي تطبق بصفة عامة على

Digitized by UNOG Library

المنتجات المحلية والمستوردة على حد سواء • وهو يرى أن هذا التمييز لم يلق اعترافا على السدوام في اعداد جرد التدابير غير التعريفية •

٤٨٧- وفي حين انه يشارك تمام المشاركة في الشعور بالقلق من تزايد الضغوط الحمائية ، الا أنه يرى أن الاتجاه الحمائي في التجارة العالمية ربما لم يكن يمثل ذلك الوضوح التام الذى تقترحه فيما يبدو وثائق الأمانة • فمن ناحية ، حدث هناك عدد من التغيرات في اتجاه تحقيق مزيد من تحرر التجارة بينما ، من ناحية أخرى ، زادت نزعة اللجوء الى الاعانات واتخاذ تدابير خارج النظام التجارى المتعدد الأطراف • فظهور الحواجز غير التعريفية بوصفها حواجز هامة في وجه التجارة يعكس أساسا التدهور الحاصل في الحماية التعريفية والقيود والكمية • ومع أن أهميتها النسبية قد ازدادت بشكل جلي ، الا أن من العسير تقدير أثرها الكمي بأرقام مطلقة •

٤٨٨- وقال ان الفصل الثاني ،الفرع باء ، من الوثيقة TD/B/888 الذى يعالج الحمائية المعاصرة، وان كان يوفر عامة تحليلا صحيحا ، الا أنه يبدو متضمنا بعض التعميمات التي لا مبرر لها • فالمشاكل السائدة في المنسوجات هي التي حظيت ، على وجه الخصوص ، بأكبر نصيب من الاهتمام ، ولكن النظام التقييدى في المنسوجات انما هو - وينبغي أن يبقى - مجرد استثناء •

٤٨٩- ولاحظ أن الأمانة تعطي على ما يبدو في الوثيقة ذاتها أفضلية واضحة ، لأسباب اقتصادية ، للاعانات المقدمة للمساعدة على التكيف ولا تحبذ فرض القيود على الاستيراد • بيد أن الوثيقة لم تشدد كما يجب على المصاعب العملية التي يمكن أن تنشأ في متابعة مثل هذه السياسات العامة للتكيف • وفي عدد من الحالات ، انقلب العون الذى تأخذه الصناعات كإغاثة مؤقتة الى دعم دائم ، مشكلا بذلك عائقا ضد التكيف وليس حفازا له •

٤٩٠- ووجد أنه يسهل فهم تركيز دراسات الأمانة بشكل كبير على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، لأن هذه البلدان تستأثر بالقسم الأكبر من التجارة العالمية • غير أنه من المفيد أيضا الحصول على تحليل كامل للسياسات العامة التجارية التي تطبقها بلدان أخرى فيما يتعلق بالتدابير التعريفية وغير التعريفية على حد سواء ، وللآثار المترتبة على السياسات التجارية للبلدان النامية بالنسبة للتكيف ، وذلك في ضوء غاياتها الانمائية •

٤٩١- وبصدد بعض النقاط التي أثارها رئيس لجنة الدورة وممثل الأمين العام للأونكتاد ، ذكر أن من الجلي تماما أن هناك في غالب الأحيان أساسا صحيحا للمفاضلة بين معاملة المنتجات الزراعية والصناعية • وان مثل هذه المفاضلة أمر منطقي لأسباب تتعلق بالأمن الوطني تتصل بتوريد الأغذية ولأن الاعتبارات المتصلة بالسياسة العامة الاقليمية والاجتماعية تكون غالبا أكثر بروزا في ميدان المنتجات الغذائية • ومع ذلك ، فان تجربة بلده تدل على أن من الممكن جدا معاملة معظم المنتجات الاستوائية معاملة شديدة التحرر دون المساس بأهداف السياسة الزراعية •

٤٩٢- وأخيرا ، قال ان العمل المقبل بشأن التدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة ينبغي أن يقوم على التمييز بين التدابير المطبقة تبعا لمبدأ المعاملة الوطنية وبين تلك المطبقة على الواردات على أساس تمييزى • أما التدابير المطبقة بشكل متساو على الانتاج المحلي وعلى السلع المستوردة فلا يصح تصنيفها على أنها حواجز أمام التجارة •

٤٩٣- وأعرب ممثل رومانيا عن تأييده الكامل للبيان الذى أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ • وقال انه بالرغم من وجود اتجاه طويل الأجل نحو تحرير التجارة ، فقد وصلت الحمائية الى أبعاد

Digitized by UNOG Library

مقلقة • وتتسم الحمائية اليوم ، بخلاف الحمائية التي سادت الثلاثينات ، بعدد من السمات الجديدة يمكن أن يطلق عليها اسم " الحمائية الجديدة " فالحمائية ، اليوم تمييزية انتقائية تؤثر ، بالدرجة الأولى ، في البلدان النامية • ونتيجة لذلك تتلقى هذه البلدان معاملة أقل مواتاة لا أكثر مواتاة • وبالاضافة الى ذلك ، يجرى استكمال الأشكال التقليدية للحمائية بحواجز غير تعريفية أكثر جدة ودهاء مثل الكبح الطوعي للصادرات وترتيبات التسويق المنظم • وكثيرا ما يجرى التفاوض على التدابير الحمائية على أساس ثنائي ، خارج القواعد المتعددة الأطراف المناسبة • وقال انه يرى أن لمثل هذه الحمائية آثارا سلبية في مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة لصادرات البلدان النامية• وهذه الآثار ضارة على نحو خاص ، بالنسبة لكثير من المنتجات بما في ذلك تلك المنتجات التي تهم بلاده (مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات والصلب) • وأضاف أن أشد البلدان تأثرا بفرض تدابير حمائية هي ، على المدى الطويل ، البلدان المستوردة ذاتها • فهذه التدابير تؤثر في صادرات هذه البلدان وقدرة القطاعات المحمية على التنافس وتؤدى الى تفاقم التضخم •

٤٩٤ــ ومضى يقول ان قرارات الأونكتاد السابقة تشير الى ايجابية التزام الحكومات في مجال الحمائية والتكيف الهيكلي ولكن النتائج غير مرضية • وبالتالي فان هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات أكثر صرامة لتنفيذ تلك القرارات • وفي الأجل القصير ، يجب عدم فرض تدابير تقييدية جديدة على الواردات من البلدان النامية وينبغي ازالة الحواجز الحمائية القائمة • أما في الأجل الطويل فان من الأهمية بمكان ادخال تغييرات هيكلية ملائمة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة للسماح بتقسيم دولي للعمل يكون أكثر ارضاء وتشجيع تصنيع البلدان النامية •

٤٩٥ــ وقال ، في ختام كلمته ، ان من الأهمية بمكان بالنسبة للأمانة أن تعجل بأعمالها بشأن جرد التدابير غير التعريفية ، وأن تجرى دراسات قطاعية بالنسبة للمنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات • وبالاضافة الى ذلك هناك حاجة الى وضع الخطوط العريضة لبرنامج محدد يهدف الى مكافحة الحمائية وحفز التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي •

٤٩٦ــ وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية الى ازدياد الترابط في العالم نتيجة التقدم التكنولوجي في المواصلات ، فقال ان الفائدة الناجمة عن هذا الترابط يجب توزيعها بالتساوى على جميع البلدان • وشدد على أهمية الأثر المعاكس الذى تلحقه الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بجهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية • وعلى حين أنه يفهم دوافع الحمائية في البلدان المتقدمة ، فقد أعرب عن رغبته في أن يرى تدابير أكثر ايجابية • ودعا الى تطبيق معاملة تفضيلية على صادرات البلدان النامية والى قيام تعاون دولي لحفز النمو ودعم عملية التنمية • وذكر أن هناك حاجة الى مفاوضات عملية وليس الى مناقشات أكاديمية • واقترح أن تجرى الأمانة دراسات عن دور النظام النقدى الدولي والشركات عبر الوطنية في الحمائية والتكيف الهيكلي •

٤٩٧ــ وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان المسألة موضع النظر من أهم المشاكل الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية وانها في طريقها لأن تكون احدى النقاط المحورية في أنشطة الأونكتاد • وبالرغم من أن الوثائق الثلاث التي أعدتها الأمانة بها بعض أوجه القصور فانها مفيدة جدا ، فهي تعطي صورة دقيقة بدرجة لا بأس بها لعملية الحمائية وصلتها بالوضع الاقتصادى العالمي • ويرتبط التوسع الملحوظ في التدابير الحمائية ارتباطا وثيقا بسياسات بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وتجمعاتها • ومثل هذه التدابير تعوق على نحو خطير العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية فيما بين جميع البلدان ، ويدخل عنصر عدم التيقن في توقعات قيام علاقات

Digitized by UNOG Library

مستقرة طويلة الأجل وتنمية الاقتصاد العالمي ككل • ولم تؤد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى تحسين الموقف • ولهذا السبب فان مما له أهمية أساسية النظر بشكل منهجي ، وعلى أساس عالمي ، في مسألة تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وكذلك في تأثيرها على جميع التدفقات التجارية الدولية •

٤٩٨- وأشار الى أن التدابير الحمائية الجديدة ذات طابع انتقائي وتمييزي • وقد كانت البلدان الاشتراكية أول من عانى من التدابير الحمائية • وقد ثبت ذلك ، في جملة أمور ، في البيانات الاحصائية الواردة في الوثيقة TD/B/887 • وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي فقد أرست هذه التدابير عقبات في وجه الصادرات السوفياتية من الآلات والأجهزة والمنتجات الكيميائية وغيرها من المصنوعات • وعلاوة على ذلك فانه حتى بالنسبة لمجموعة من المواد الخام التي يجرى استيرادها من الاتحاد السوفياتي ، فرض الاتحاد الاقتصادي الأوروبي عليها رسوما أعلى من المفروضة على الواردات من البلدان الأخرى • وشدد على أن القيود الكمية من أكثر أشكال التمييز التجارى المطبقة تواترا • ويوسع المرء أن يلاحظ ، من بين التدابير الأخرى ، الطابع التمييزى لنظام الترخيص للواردات من البلدان الاشتراكية والتطبيق الواسع النطاق لتدابير مكافحة الاغراق وعلاوة على ذلك تمارس ادارة الولايات المتحدة سياسة تمييزية مثل حظر تسليم مجموعة من البضائع للاتحاد السوفياتي والتمييز التعريفي ، ومقاطعة الشحنات السوفياتية وما الى ذلك • وذكر أن هذه المشاكل تناقش منذ مدة طويلة في الأونكتاد في اطار البند " العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها " •

٤٩٩- وشدد على أن هناك صلة وثيقة بين ارتفاع الانفاق العسكرى والحالة الراهنة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية • وذكر أن زيادة الانفاق العسكرى تسفر عن اضطرابات اقتصادية وعن زيادة في التضخم ، وستفضي في النهاية الى بطالة جماعية ، تمهد الطريق بدورها الى تطبيق تدابير حمائية للحد من الواردات •

٥٠٠- وأعرب عن عدم موافقته على ما ورد في فقرات معينة من الوثيقة TD/B/888 تنم عن محاولات لا أساس لها لربط أشكال وأساليب التجارة الخارجية للبلدان الاشتراكية بمشاكل الحمائية• وأوضح أن هذه الأساليب لا تهدف الى الحد من الواردات ولكنها تعد من وسائل السياسة الاقتصادية الخارجية المنسقة التي تتبعها دولة اشتراكية لضمان التوازن بين الايرادات والانفاق والتوزيع الرشيد لايراد التجارة الخارجية طبقا لاحتياجات وامكانيات الاقتصاد السوفياتي •

٥٠١- واقترح العناصر التالية لأنشطة الأونكتاد المقبلة في مجال مكافحة التدابير الحمائية وازالتها :

(أ) ينبغي مكافحة توسيع نطاق التدابير الحمائية في جميع التدفقات التجارية الدولية المترابطة ، أى مع مراعاة مصالح جميع البلدان التي تتضرر منها ؛

(ب) ينبغي التأكيد على مقاومة التدابير الحمائية الجديدة ذات الطابع التمييزى التي تستخدم على نطاق واسع ولا تنظمها القواعد القانونية الدولية القائمة ؛

(ج) يحتاج الأمر الى وضع صيغة محددة للمهام ذات الأولية العالية في أنشطة مكافحة الحمائية الجارية في اطار الأونكتاد بغية انجاز الأعمال بصورة هادفة ؛

(د) ينبغي أن تولي أنشطة الأونكتاد اهتمامها الرئيسي الى التنفيذ العملي لمبدأ المحافظة على الوضع الراهن ، وتأكيده رسميا ، وتنفيذه بدقة ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) من النقاط الأساسية في أنشطة الأونكتاد بشأن مشكلة الحمائية تجميع قائمة بالحواجز غير التعريفية • وبما أن الأعمال بهذا الشأن قد بدأت في أوائل السبعينات ، فان هناك أساسا جيدا لاستمرارها • وينبغي أن تتضمن مثل هذه القائمة جميع التدابير الحمائية الجديدة ولا سيما ما كان منها ذا طابع تمييزى ، مع مراعاة مصالح جميع الدول المشتركة في التجارة العالمية ومع الاستناد في اعدادها الى المنشورات الرسمية لتلك الدول •

٥٠٢ــ وذكر ، في معرض اشارته الى مشكلة التكيف الهيكلي ، أن الاتحاد السوفياتي ، على الرغم من أنه قد أيد من حيث المبدأ قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) الذى يدعو الى نقل الصناعات الأقل قدرة على المنافسة الى البلدان النامية ، يرى أن الأجدى من ذلك هو مساعدة البلدان النامية على خلق صناعات وطنية ، لا سيما الصناعات المتقدمة ، وتدريب الملاك الوطني ، وبهذا يتشكل تقسيم جديد للعمل على هذا الأساس • وينبغي اعطاء دور هام في هذه العملية للدولة ولأساليب التخطيط الاقتصادى ، والا تعرضت كل التغييرات الهيكلية في البلدان النامية لخطر الوقوع في براثن الشركات عبر الوطنية التي ينبغي ممارسة رقابة دقيقة مستمرة على دورها السلبي في مجال الحمائية والتكيف الهيكلي برمته • وشدد على وجود صلة وثيقة بين عملية التكيف الهيكلي للاقتصاد العالمي والكفاح ضد الحمائية في التجارة الدولية •

٥٠٣ــ وقال في الختام أنه لا يمكن تحقيق جميع الاجراءات الدولية المتفق عليها بشأن التكيف الهيكلي الا في جو من الانفراج ، وتوافر الثقة في العلاقات الدولية ، ودعم السلم ، وكبح سباق التسلح • وينبغي أن يرتكز كل تغيير في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على نهج عالمي ، يأخذ في الحسبان ، في جملة أمور ، مصالح البلدان الاشتراكية • وينبغي لجميع التوصيات الممكنة في هذا المجال أن تأخذ في الحسبان السمات المحددة للنظام الاقتصادى في البلدان الاشتراكية •

٥٠٤ــ وذكر ممثل نيوزيلندا أنه شعر بالتفاؤل لأن بلدان المجموعة باء في مجموعها قد أمكنها أن توافق على كثير من النقاط الوصفية السليمة المثارة في الوثائق التي قدمتها الأمانة • وعلى حين أن من الممكن تعيين بعض جوانب القصور في الوثائق ، فان هذه الجوانب تتعلق أساسا بنقاط تأكيد وتفصيل • وأعرب عن موافقته على جوهر التحليل ، ألا وهو أن الطفرة الحالية في الاتجاهات الحمائية تهدد عملية التكيف الهيكلي الجارية ، في ضوء الميزة النسبية ، والتي يتوقف عليها استمرار النمو الاقتصادى والتنمية في جميع البلدان •

٥٠٥ــ وذكر أن تأثير " الحمائية الجديدة " بالنسبة لنيوزيلندا قديم العهد ، لا سيما في القطاع الزراعي الذى يستأثر بالجزء الأكبر من تجارة نيوزيلندا • ويتبين من تجربة نيوزيلندا في هذا الشأن أن الحمائية في هذا القطاع تتميز باستخدام تدابير حماية مرنة ومحددة أكثر من استخدام تدابير عامة وثابتة • وعلى سبيل المثال ، في حين كانت التعريفات في مستوى منخفض للغاية في عدد من الأسواق الرئيسية ، كانت التدابير غير التعريفية التي تؤثر على المنتجات الزراعية من المناطق المعتدلة في هذه الأسواق ، مثل الرسوم المتغيرة ، تتيح حماية فعالة في هذه الأسواق تساوى على أساس القيمة عدة مئات في المائة ، وفقا لما ورد في الوثائق المستشهد بها في النقاش • والآثار التراكمية المترتبة على هذه السياسات هي الابقاء على أوجه الجسوء القائمة والتسبب في عدم استقرار الأسواق الدولية • ولذلك فالى جانب الحاجة الى التكيف مع مجالات الميزة النسبية الآخذة في الظهور ، توجد حاجة الى التكيف مع مجالات الميزة النسبية القائمة •

Digitized by UNOG Library

٥٠٦- وأعرب عن اعتقاده بأن تحليل الأسباب الأساسية لزيادة الحمائية ، ولا سيما الاقتصاد السياسي لوظيفة الرعاية الاجتماعية المحافظة ، ينطبق أيضا على جميع قطاعات التجارة بما في ذلك قطاع الزراعة • وفي هذه الظروف فان الحجج التي قدمها بعض الممثلين فيما يتعلق بتأمين امدادات الأغذية المحلية والدولية لا يمكن اعتبارها صحيحة الا بشكل محدود • وعلى أى حال ، فان أى برنامج للاكتفاء الذاتي المحلي فيما يتعلق بالأغذية يقوم هو نفسه على زيادة الواردات من بعض عوامل الانتاج (مثل حبوب العلف) سيكون حتما وهميا •

٥٠٧- واستجابة لطلب رئيس لجنة الدورة بتقديم اقتراحات محددة ، أكد على قيمة لجنة الدورة باعتبارها محفلا لاجراء تبادل مفصل ومستمر للآراء بشأن القضايا السياسية الرئيسية المتصلة بالحمائية والتكيف الهيكلي بما في ذلك الحاجة الى ربط التدخل السياسي المحلي بصورة وثيقة قدر الامكان بالانحراف الذى يعوق التكيف ، والطريقة التي يمكن بها توقع تعطيل الحمائية لبلوغ أهداف التكيف بأقل تكلفة اجتماعية أو دولية ، على الأقل على المدى الطويل ، ومسألة اضطراب الأسواق وأسبابه الأساسية والأعمال المقبلة الرامية الى تعريف التدابير غير الحمائية •

٥٠٨- ولاحظ ممثل السويد أن بلده ، بوصفه بلدا صغيرا ، يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية واستفاد كثيرا من النظام التجارى متعدد الأطراف الذى أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية • واعتبر أن تقرير الأمانة (TD/B/888) نقطة بداية طيبة لمناقشة الحمائية والتكيف الهيكلي ، وان كان لا يؤيد كل ماجاء فيه من آراء • وكان من بين مزايا التقرير تفريقه الواضح بين التغير الهيكلي وبين التكيف الهيكلي • وقال انه يستطيع الموافقة بسهولة على عدد من الاستنتاجات التي وردت في التقرير ، لا سيما الحاجة الى بذل قصارى الجهد من أجل تحقيق درجة أكبر من الشفافية ومن أجل الالتزام التام بالقواعد والاجراءات التي تحكم التجارة الدولية • وفي هذا الصدد ، رأى أن التوصل الى نتيجة في المفاوضات الخاصة باتفاق وقائي أمر بالغ الأهمية لعدم زعزعة الثقة في النظام التجارى متعدد الأطراف •

٥٠٩- وبينما اعترف بأن التكيف مع ظروف المنافسة الدولية المتغيرة أمر جوهرى ، قال انه ربما تكون هناك ظروف تستلزم اتخاذ تدابير حكومية لضمان حدوث التحول الهيكلي بطريقة مقبولة اجتماعيا وبحيث لا تتعرض المصالح الوطنية الأساسية للخطر • ومن أمثلة ذلك في بلده ذكر قطاع المنسوجات والملابس ، واعتبر ان الاستنتاجات التي توصل اليها تقرير الأمانة ، والتي طبقت الخبرات المستمدة من هذا القطاع على قطاعات أخرى ، بعيدة الأثر أكثر مما يجب •

٥١٠- وكانت صناعة بناء السفن من بين الأمثلة الأخرى للتكيف الهيكلي في بلده • فنتيجة للانخفاض الحاد في طلبات بناء السفن في أعقاب أزمة النفط التي حدثت في ١٩٧٣-١٩٧٤ ، ونتيجة لزيادة المنافسة على الصعيد الدولي ، انخفضت طاقة بناء السفن في السويد بنسبة ٣٠ في المائة مع حلول ١٩٧٨ • وكان من المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في الطاقة حتى ١٩٨٤ ، بحيث يصل عدد العاملين وقتئذ الى ربع عددهم في هذا القطاع عام ١٩٧٤ •

٥١١- ولاحظ أنه يمكن وصف تقرير الأمانة بأنه مرافعة قوية للدفاع عن نظرية الميزة النسبية • الا أنه يرى رغم تمسكه بهذه النظرية ان طريقة سرد الحجج في التقرير ، كانت في بعض الأحيان نظرية أكثر مما ينبغي • فكان هناك اتجاه الى اعتبار ان كل تدخل حكومي غير مرغوب فيه في حد ذاته ، وان كان من الحقائق التي لا يمكن انكارها ان السوق وحدها لا تستطيع توفير كل احتياجات المجتمع • وقال ان هناك في رأيه مبررات قوية لأن تتبع الحكومات سياسات تكيفية ايجابية ولأن تنهض بالتنمية

Digitized by UNOG Library

التكنولوجية التي ربما تسهل التكيف مع الظروف التنافسية الجديدة • ومع ذلك تشعر السويد بقلق بالغ ازاء الاتجاهات الحالية نحو التدخلات الحمائية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء • ومما يزيد هذا القلق بشكل خاص ان التدخلات كثيرا ما كانت تحدث خارج اطار مذهب تعدد الأطراف ، أو تقوم بها بلدان لم تنضم الى الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة • ويتعين بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف القائم حاليا ، ولبحث امكانية تطويعه كي يلائم أنماط التجارة وهياكلها المتغيرة • وأضاف ان بقاء هذا النظام مرهون بزيادة اشتراك البلدان النامية فيه •

٥١٢ـ وأخيرا ، لاحظ أن تقرير الأمانة تفحص بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بعناية ، بينما لم يتناول مجموعات أخرى من البلدان الا باختصار شديد • ورحب بعزم الأمانة على تغطية مجموعات أخرى من البلدان بنفس القدر من العناية في دراسات مقبلة • وأضاف أنه كثير الارتياب ازاء الأساليب المتبعة في اعداد قائمة التدابير غير التعريفية ، خاصة فيما يتعلق بتصنيف التدابير حسب درجة شدتها المحتملة •

٥١٣ـ وقال المتحدث باسم المجموعة دال في معرض اشارته الى ما أسماه المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بلدان التجارة الحكومية ، ان ذلك محاولة يائسة لتوريط بلدان المجموعة دال في المشاكل الناجمة عن التدابير الحمائية • وقد أثيرت مشكلات خطيرة عديدة أثناء المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، ولا يمكن لأى عاقل ان يزعم ان بلدان المجموعة دال هي المسؤولة عن تلك المشاكل • ولذلك يعتبر ان ما قاله المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية عبارة عن محاولة واضحة لالقاء المسؤولية على الغير ولتحويل الأنظار عن القضية الرئيسية •

٥١٤ـ وقال ممثل هنغاريا انه على الرغم من أن مسألة الحمائية والتكيف الهيكلي قضية شيقة من وجهة النظر الأكاديمية ، فان بلده يهتم بالمصالح التجارية العملية المتعلقة به • بيد أنه أوضح ان الوثائق احتوت على أخطاء وتفسيرات خاطئة فيما يتعلق بالنظام التجاري لبلده • وأشار الى الرأى الذى عبر عنه المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبي بشأن صعوبة تقدير أثر التعريفات في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لأن غالبية وارداتها محددة بموجب خطط للتجارة الخارجية وقال ان ذلك الزعم يجانب الحقيقة فيما يتعلق بهنغاريا • وقد سبق أن قدم شرحا للنظام التجاري لبلده في محفل دولي آخر حظي برضى الأطراف المعنية • أما أهم النقاط التي تسبب القلق لبلده فتكمن في أن نظام التجارة المتبع خلال العقود القليلة الأخيرة ، والذى كان يتسم بدرجات متفاوتة من الشفافية وكان قائما أساسا على معاملة الدولة الأكثر رعاية وعلى عدم التمييز ، قد تآكل الى حد أصبحت فيه الاستثناءات تبدو وكأنها القاعدة • ومن الواضح ان التغييرات في النظام التجاري الدولي تضر بمصالح البلدان النامية وكذلك مصالح كل الشركاء التجاريين الآخرين الذين يمثلون قوة تساومية أضعف • فالدول التجارية الكبرى تتمتع بامكانية أكبر في التأثير على البيئة التجارية الدولية ، وهو أمر يثبت خطورة مسؤوليتها عن الحالة التي وصل اليها نظام التجارة العالمية • وقال ان هنغاريا أصبحت في موقف غير موات فريد من نوعه فيما يتعلق بوصولها الى الأسواق ، وذلك بسبب التدابير الحمائية • وكما يتبين من الفقرة ٢٣ من الوثيقة TD/B/888 ، طبقت على صادرات البلدان الاشتراكية معدلات تعريفية أعلى منها على صادرات بلدان أخرى • كما ان جميع الصادرات الهنغارية تقريبا ، ولا سيما الصادرات الزراعية والمنسوجات والصلب ، قد تأثرت بشكل خطير بالتدابير التقييدية • ولا تزال بعض البلدان تمارس ، بطريقة غير قانونية ودون أدنى مبرر اقتصادى ، قيودا كمية تمييزية على كثير من

Digitized by UNOG Library

منتجات التصدير الهنغارية ومنتجات بلدان اشتراكية أخرى كذلك • ورأى أن درجة الحمائية في قطاع الزراعة تدعو الى القلق بشكل خاص، حيث ان نصيب المنتجات الزراعية في صادرات بلده الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة يقترب من ٥٠ في المائة ، وقال انه وفقا لما جاء في وثيقة سابقة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/C.1/207) ، زاد مستوى الحمائية الزراعية بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين في جميع البلدان الأوروبية المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تقريبا — أى في أكبر الأسواق التقليدية لصادرات بلده • وأثبتت تلك الوثيقة ان المبالغ القيمية المقدرة المعادلة للرسوم المتغيرة في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي وصلت عموما الى أرقام ثلاثية • وقال ان بلده لا يحاول القضاء على أى نظام تجارى للمنتجات الزراعية لأى بلد آخر ، بل يحاول أن يرى ذلك النظام يعمل بطريقة تراعي المصالح المشروعة للبلدان الثالثة ، سواء من حيث ضمان شروط يمكن التنبؤ بها وثابتة للوصول الى الأسواق ، أو من حيث الدفاع عن المصالح التصديرية في أسواق البلدان الثالثة • ولذلك يؤيد بلده الاقتراح الذى تقدم به ممثل أستراليا بانشاء فريق حكومي دولي من الخبراء لبحث نطاق الحمائية في القطاع الزراعي والحاجة الى سياسات تكيفية ايجابية في هذا الميدان • ولاحظ وجود اتفاق متزايد في الرأى حول الحاجة الى معالجة قطاع الزراعة باسلوب أكثر تفصيلا •

٥١٥ — وفي معرض الاشارة الى عمليات التكيف الهيكلي أكد من وجهة نظر بلد صغير ، الترابط الشديد بين البيئة التجارية والتغيرات في الهيكل الاقتصادى • وقال انه من الصعب اجراء أى تكيف هيكلي ضرورى اذا كانت العواقب التجارية لقرار التكيف غير مؤكدة لأنه لا يمكن التعويل على البيئة التجارية ، وانعدام امكانية التعويل هذه تشمل الأخذ بتدابير تجارية لها دوافع سياسية واضحة •

٥١٦ — وقالت ممثلة كولومبيا ان بلدها قام في السبعينات بتنويع قطاعه الخارجي ولا سيما قطاعه الصناعي (المنسوجات والآلات والجلود والمنتجات الجلدية) • بيد أن الجهد الكبير الذى بذلته حكومتها أصبح بلا معنى بسبب عدد التدابير التقييدية ذات الطابع التعريفي وغير التعريفي التي أدت بالسلطات الى التحول بصورة متزايدة الى القطاع الزراعي حيث كانت المزايا التنافسية ظاهرة للعيان • وهكذا نجد أن انتاج أصناف مثل الزهور والموز والسكر والفاكهة الاستوائية بدأ يتطور، وأرسي اطار ملائم للتصدير يستهدف الأسواق الدولية • غير أن هذا الهدف واجه مقاومة من العدد المتزايد للتدابير ذات الطابع التعريفي وغير التعريفي التي فرضت على صادرات بلدها والتي شملت القيود الموسمية والكمية والسلطة التقديرية في اصدار التراخيص وغيرها مما حال دون حدوث التغير الهيكلي الصحيح الذى يعلّق عليه بلدها كبير الأهمية • وأخيرا ، وفي معرض اشارتها الى أن قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) وقرار المجلس ٢٢٦ (د — ٢٢) يمنحان الأمانة ولاية واسعة لوضع برنامج عمل يمكن على أساسه بلوغ الأهداف على مراحل متدرجة ، شدّدت على الأهمية التي يعلقها بلدها على قطاعي الزراعة والخدمات •

٥١٧ — وقال ممثل كندا ان وثائق الأمانة مستمرة في اتجاهها المفيد نحو اجراء تحليل يتسم بدرجة أكبر من عدم التحيز ، وهو الاتجاه الذى بدأ في تقرير التجارة والتنمية الأول (٣٣)• ورحب أيضا بالمدخلات الموضوعية التي قدمتها مختلف الوفود • ولاحظ أن المناقشة التي تدور في المجلس حول

Digitized by UNOG Library

هذا الموضوع مكملة للمناقشات بشأن التكيّف الهيكلي والحمائية التي تجرى في كثير من المحافل الأخرى ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والغات وأمانة الكومنولث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وأضاف أن وثائق الأونكتاد والغات تكمّل بعضها الى درجة كبيرة فيما تجريه من تحليلات للتغيّرات الهيكلية التي حدثت طوال العشرين سنة الماضية وللمشكلات الرئيسية التي تواجه اليوم • وأشار ، وهو يشدد على الأفكار الرئيسية الواردة في تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/888) الى الاقتراح الذى لمسه فيه بأن ما تمس اليه الحاجة في الواقع انما هو الشروع في حديث حول مبادئ وسياسات جديدة منقحة لاقامة نظام تجارى أفضل وشامل وعالمي وأن طبيعة القضايا التي يثيرها ممثل الأمين العام للأونكتاد أمر أساسي بدرجة تجعل من العسير تجاهل الجوانب المؤسسية • وقال انه وجد صعوبة كبيرة في تقبّل احدى الأفكار الواردة في التقرير ، وبالذات أن ما يدعى بالحمائية الجديدة موجّه مباشرة ضد البلدان النامية • وفي حين أن للحمائية تأثيرا مباشرا بطبيعة الحال على البلدان النامية ، الا أن الضغوط الحمائية الرئيسية وأهدافها ، باستثناء ما يتعلق ببعض القطاعات (كالمنسوجات) انما نشأت ، على الأقل في أول الأمر ، في وجه بلدان مصنّعة أخرى • ولم تقدم الأمانة تحليلا للضغوط الحمائية فيما بين البلدان المتقدمة ولا للتكيف الذى حدث فعلا في هذه البلدان •

٥١٨ــ وأعاد الى الأذهان أن قمة أوتاوا المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨١ أعادت تأكيد الالتزام بالسياسات التجارية المتحررة وبالتشغيل الفعال لنظام تجارى متعدد الأطراف ومفتوح كما هو متجسد في الغات ، واعترفت بأن دعم النظام لمصلحة جميع البلدان المتاجرة سيقتضي عمليات تكيف هيكلي لمواءمة التغيرات في الاقتصاد العالمي • وقال ان هناك عوامل كثيرة ، بالاضافة الى الحمائية تؤثر في التغير الهيكلي ، وتشمل التضخم والبطالة والتغير التكنولوجي ، وهي عوامل تخرج عن نطاق سيطرة الحكومات أو مازالت الحكومات تبحث لها عن الحلول السليمة •

٥١٩ــ وقال انه يرى أن معالجة مسائل الحمائية والتكيف الهيكلي على نفس أساس المجموعات الاقليمية المستعمل عادة في الأونكتاد يعد من أوجه الضعف الرئيسية في وثائق الأمانة ، لأن ذلك من شأنه التقليل من أهمية تدابير السياسة المحلية والنهج المختلفة بصددها في اطار شتى التجمعات الاقليمية أو التغاضي عن هذه الأهمية • وعلى سبيل المثال تتبع الحكومات الغربية نهجا مختلفة بصدد التضخم والبطالة • كما أن مشاكل الحمائية التي تواجه البلدان الآخذة حديثا بالتصنيع وسياساتها التجارية المحلية مختلفة عن تلك التي تواجه غيرها من البلدان النامية• وتلعب السياسة المحلية دورا رئيسيا في افساح المجال أمام البلدان للاستفادة من الفرص التجارية • وتعتبر أدوات السياسة المحلية أوسع بكثير من تلك التي تتناولها الوثائق بالتحليل •

٥٢٠ــ وذكر أن هناك ترابطا قويا بين الجوانب الدولية والمحلية من سياسات التكيف الهيكلي • وأن كثيرا من القضايا التجارية الرئيسية في الثمانينات ، ان لم يكن معظمها ، انما تمتد جذوره الى المصاعب وسوء التكيّفات الهيكلية الأطول أجلا في صناعات محددة • وان صعوبة الموقف الحالي بالاضافة الى بطء النمو وارتفاع البطالة بشكل غير مقبول واستمرار الضغوط التضخمية كل ذلك أسهم في زيادة التوترات بين متطلبات التكيف الهيكلي وقدرة الاقتصادات والمجتمعات على الاستجابة اليها بشكل ايجابي • ومن الجائز أن تتباين المفاهيم فيما يتعلق بسرعة التكيف الهيكلي الممكن سياسيا والمنشود اجتماعيا •

Digitized by UNOG Library

٥٢١- وقال ان من الواضح أن النظام الاقتصادى الدولي يقدّم فرص نمو للبلدان النامية التي احتازت قاعدة اقتصادية متينة وطبقت سياسات منفتحة على الخارج • كما استطاعت هذه البلدان أن تقاوم الصدمات الخارجية بواسطة سياسات تكيف محلية • الا أن الضعف الأساسي في الطاقة الانتاجية للبلدان النامية المنخفضة الدخل يعني ، أنها غير قادرة على الاستفادة كثيرا من الفرص التجارية أو التكيف الهيكلي •

٥٢٢- وأضاف أن عملية التكيف العالمي الناتجة عن ارتفاع سعر النفط أدت الى تغيرات هيكلية كبرى كادت الوثائق تغفل تماما الاشارة اليها • وقال ان ارتفاع سعر النفط أثّر على البلدان المتقدمة والنامية على السواء بطريقتين على الأقل : عن طريق ازدياد تكاليف واردات النفط المباشرة وازدياد التكاليف الناشئ عن مدخل الطاقة في قطاع الصناعة التحويلية • كما أنه لعب دورا هاما في تباطؤ النمو الاقتصادى في الاقتصاد العالمي ، ولم يكن الهبوط الأخير للطلب على النفط وانخفاض سعره الا مظهرا من مظاهر عملية التكيف الجارية حاليا • واذا نظرنا من هذه الزاوية الى الاقتراح الوارد في TD/B/888 من أن تردى معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية غير المنتجة للنفط ناجم عن الزيادات الحاصلة في أسعار السلع المصنوعة بقدر ما هو ناجم عن النفط نجد أن هذا الاقتراح لا يمكن أن يؤخذ على مأخذ التحليل الجاد •

٥٢٣- وقال انه غير مقتنع من أن وثائق الأمانة أعطت الوزن المطلوب لما لقضايا الحمائية والتكيف الهيكلي من بعد سياسي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • وأن الوثائق ، وكذلك بيان ممثل الأمين العام للأونكتاد ، أثارت مسألة الحاجة الى مجموعة جديدة من القواعد والاجراءات لتنظيم التجارة الدولية • وأنه يرى أن المهمة المناسبة هي القيام أولا بتحديد المشاكل قبل البحث عن الحلول • ولعل ما هو أكثر أهمية من وضع مجموعة جديدة من القواعد انما هو اعادة تأكيد القواعد الحالية مشفوعة ببذل جهد متضافر بدرجة أكبر لاستحداث اجراء وقائي متفق عليه • ولا شك أن هذه النقطة كانت الدافع وراء قرار عقد الاجتماع الوزارى للغات ، في خريف ١٩٨٢ • ويرى فضلا عن ذلك أن أى مناقشة لها مغزاها للمسائل التي أثارها ممثل الأمين العام للأونكتاد ، ولا سيما تلك المتعلقة بوضع تعريف متفق بشأنه دوليا للحاجز غير التعريفي ، من الأفضل لها أن تجرى في اطار الغات ، فهي المنظمة التي يصورها البعض بأنها غير عالمية ولكنها في الواقع تشمل معظم أقطاب العالم التجارى •

٥٢٤- وأشار الى جرد أمانة الأونكتاد للتدابير غير التعريفية فقال انه ينبغي ، لضمان شفافية حقيقية ، أن يكون هذا الجرد شاملا بقدر الامكان وأن يتضمن أيضا معلومات عن البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وأنه يتطلع الى التقرير الذى وعد به في الوثيقة TD/B/888 فيما يتعلق بمشاكل الحواجز المقامة في وجه صادرات البلدان النامية في بلدان نامية أخرى •

٥٢٥- وأعرب عن اعتقاده بأن دور الشركات عبر الوطنية قد عولج بطريقة متضاربة نوعا ما في الوثائق، وأن معالجة الممارسات التجارية التقييدية ، فضلا عن ذلك ، ليست كافية الاتساع اذا كانت المشكلة خطيرة حقا بالدرجة التي تزعمها الأمانة • وفيما يتعلق بالمناقشة حول عدم استقرار أسعار الصرف وأثر ذلك على التجارة والتكيف الهيكلي تساءل عما اذا لم يكن ذلك حاجزا متصورا أكثر من كونه حاجزا حقيقيا أمام التجارة • فقد فشلت التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى وصندوق النقد الدولي في ايجاد الدليل على أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على التجارة الدولية تأثيرا ضارا • فقد شجعت أسعار الصرف المرنة عمليات التكيف الدولي وبالتالي حافظت على النظام التجارى المفتوح •

٥٢٦ــ وأردف قائلا انه يرى أن هناك نقصا في التشديد والتحليل في الوثيقة TD/B/888 بشأن السياسات التي تستخدمها البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لحماية أسواقها ، وأنه لا يمكنه متابعة منطق الرأى القائل ان المستويات العالية جدا للحماية التعريفية في أوروبا الشرقية لها قليل من الأثر على صادرات البلدان النامية ، في حين انه يقال ان التعريفات العالية في البلدان النامية والمستويات الأقل منها للتعريفة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لها مثل هذا الأثر• فالحمائية موجودة وحقيقية عندما تحدث في بلد ذى اقتصاد موجه أو مخطط ونظام للتجارة الخارجية•

٥٢٧ــ وفيما يتعلق بالبنود المحددة التي طلب رئيس لجنة الدورة تعليقات عليها ، أعلن ما يلي : (أ) ينبغي عدم معاملة الزراعة على أنها حالة خاصة ، لأن ذلك لن ينفع الا في المساعدة على الحيد عن مبدأ الفعالية والانصاف ؛ (ب) ان تعريف اضطراب الأسواق قضية رئيسية ترتبط بسلسلة من القضايا ترد حاليا في برنامج عمل الغات ، بما في ذلك قضية الآلية المناسبة للضمانات ؛ (ج) ان تعريفا واضح المعالم للتدبير غير التعريفي أمر مستصوب ولكن ربما يكون منطويا على طموح أكثر من اللازم في الوقت الحاضر • وقد يوفر برنامج عمل الغات بعض التوجيه لعمل الأونكتاد المقبل في هذا المجال •

٥٢٨ــ وأخيرا ، أعرب عن تأييده لنوع الوثيقة التجميعية التي اقترحها ممثل جامايكا •

٥٢٩ــ وشدد ممثل بولندا على الأهمية التي ينبغي ايلاؤها لايجاد الوسائل الكفيلة بمقاومة تيار الحمائية المتزايد من أجل مستقبل التجارة العالمية • وقال ان وفده يعتبر الأونكتاد أكثر المنظمات العالمية أهلية لمعالجة هذه المسألة • ولاحظ أيضا ضرورة قيام مختلف المنظمات المختصة باحتواء الحمائية والحفاظ على النظام التجارى العالمي المتعدد الأطراف •

٥٣٠ــ ويجرى تطبيق التدابير الحمائية على نطاق آخذ في الاتساع يوما بعد يوم على الرغم من النوايا المعرب عنها لمقاومة الحمائية • وهذه التدابير لا تطبق بطريقة موحدة ، وتؤدى الى درجة أكبر من التمييز ضد بلدان معينة أو مجموعات معينة من البلدان ، وبالتالي الى زيادة درجة عدم الاستقرار وعدم الفعالية في النظام التجارى العالمي • والتدابير الحمائية التي كانت قاسية وخطرة بنوع خاص على التجارة العالمية هي تلك التي استحدثتها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ازاء بعض البلدان الأخرى ، ولا سيما البلدان الاشتراكية لأسباب سياسية بحتة • وشملت هذه التدابير ألوانا مختلفة من المقاطعة والحظر والقيود أثرت في كل من واردات وصادرات تلك البلدان ، الأمر الذى أصبح يشكل تمييزا مزدوجا مفروضا لمعاقبة تلك البلدان لمجرد أنها راغبة في تحقيق التنمية وفقا لنماذجها الاقتصادية الخاصة بها • وفي رأيه أنه ينبغي مواصلة الكفاح ضد هذه الجوانب السلبية رغم أن هذا الكفاح لن يكون سهلا أو قصير الأمد • وأضاف أنه يرى أن الوثائق القيمة التي أعدتها الأمانة تشكل نقطة بداية مفيدة ، وستقدم في المستقبل دراسات جديدة للنظر فيها مثل جرد التدابير غير التعريفية • وقد قدمت مقترحات أثناء المناقشات الحالية لوضع خطة عمل ملموسة ، وأيضا لانشاء فريق حكومي دولي من الخبراء ، وينبغي النظر في هذه المقترحات بصورة جدية •

٥٣١ــ ولاحظ أن قدرا كبيرا من الاهتمام أولي للحاجة الى الشفافية في النظام التجارى العالمي • وقال انه يرى ، على الرغم من أهمية ذلك ، أنه ينبغي اعطاء الأولوية لازالة الحواجز التجارية ،

Digitized by UNOG Library

وأنه اذا لم يمكن ازالتها ، ينبغي حينئذ ايلاء الاهتمام لزيادة الشفافية • أما بالنسبة لمبدأ التشدد في المعاملة بالمثل الذى أصبح يكسب أرضا في الوقت الحاضر ، فقد أكد أن هذا المبدأ يتعارض مع مبدأ الدولة الأكثر رعاية ولا يمكن بالتالي لوفده أن يقبله • وقال انه ينبغي التوصل الى حلول باشتراك جميع الأطراف المهتمة ، على أساس المساواة في الحقوق بغية ضمان الابقاء على نظام تجارى حر ومفتوح •

٥٣٢ــ وقال ممثل النرويج أن الاستعراض الحالي يستجيب بوضوح الى حاجة حقيقية لتبادل كامل للآراء في الاطار العالمي للأونكتاد بشأن القضايا التجارية الرئيسية ، فمن خلال هذا الاستعراض ، الى جانب المناقشة العامة بشأن تقرير التجارة والتنمية السنوى واستعراض المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، يقوم الأونكتاد باعادة تأكيد الدور الذى ينبغي أن يضطلع به في المسائل التجارية • ورغم أن الوفد النرويجي وجد عددا من الأخطاء والنتائج المتسرعة في الوثائق ولا يسعه أن يوافق على جميع تأكيدات ممثل الأمين العام للأونكتاد ، الا أنه يرى أن يترعم الأونكتاد العمل في ميدان التجارة •

٥٣٣ــ وربما كانت التجارة العامل الأهم والوحيد في النمو والتنمية ، وقد حققت البلدان التي تعترف بالتجارة المفتوحة والحرة ، وعدم التمييز والشفافية وتمارسها ، نموا اقتصاديا ورفاهية اجتماعية أفضل من البلدان التي اتجهت ، بمختلف الوسائل ، الى الالتجاء الى التدابير الحمائية• وقال انه يعتبر المعضلة المتمثلة في اجتماع ركود التجارة والنمو الاقتصادى ، والضغوط التضخمية وارتفاع مستويات البطالة حاسمة الأثر في تجدد ظهور الاتجاهات الحمائية ، وانه على الرغم من النظام التجارى المتعدد الأطراف صمد عموما رغم الظروف الصعبة ، يشعر بالقلق ازاء الاتجاه الى الالتجاء الى ترتيبات ــ سواء أكانت ثنائية أم خلاف ذلك ــ خارج نطاق القواعد والأنظمة الثابتة ، فالبلدان الأصغر ــ سواء كانت متقدمة أو نامية ــ التي لها أسواق مفتوحة وقوة تساومية ثنائية محدودة سهلة التأثر بصورة خاصة بأى تآكل يصيب النظام التجارى المتعدد الأطراف • واسترعى الانتباه بوجه خاص الى الحقيقة البارزة المتمثلة في أن خمسة بلدان نامية أصبحت الآن ، في مجال الأداء التجارى ، تستحوز على أكثر من ثلاثة أخماس مجموع نمو تجارة البلدان النامية في المصنوعات • أما الغالبية العظمى للبلدان النامية فمازالت تلهث وراءها في سعيها لجني الفوائد الاقتصادية والانمائية لزيادة التجارة • وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الحالة جديرة بالبحث المتأني في اطار الأونكتاد • وأبرز أيضا في هذا الصدد أهمية العمل المتواصل الذى يقوم به الأونكتاد في مجال السلع الأساسية • وأوضح فضلا عن ذلك حاجة البلدان النامية الماسة الى نقل للموارد يشجع على زيادة الانتاج والصادرات التي تولد بدورها زيادة في الواردات من المجتمع التجارى بأسره •

٥٣٤ــ وأعلن أن طابع الانفتاح المتزايد للاقتصاد النرويجي صاحبه تكيف هيكلي أساسي ، وأن صناعة بناء السفن وصناعتي المنسوجات والملابس تشكل أبرز أمثلة على انخفاض النشاط والعمالة في حين ان قطاعات أخرى أنشئت خلال السبعينات أسهمت اسهاما كبيرا في العمالة والانتاج ، غير أن الأهداف ذات الأولوية مثل العمالة الكاملة والتنمية الاقليمية المتناسقة تفرض بعض القيود على سرعة وطرائق التكيف الهيكلي • وأضاف أنه يعتبر استمرار التكيّف مع تقسيم متغير للعمل في اطار نظام تجارى حرّ ، أهم عامل في عملية اعادة التشكيل ، وان اتباع سياسة فعالة فيما يتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة يلعب أيضا دورا هاما في حالة النرويج •

Digitized by UNOG Library

٥٣٥- وفي ختام كلمته ، قدم الاقتراحات التالية : (أ) ينبغي التزام جانب الحذر فيما يتعلق بالنهج القطاعي ، بما في ذلك فكرة الأفرقة الحكومية الدولية المكرسة للمشاكل القطاعية ؛ (ب) ينبغي اجراء تقييم آخر لمختلف مصادر الاضطراب في الأسواق ؛ (ج) ينبغي العمل على فهم التعقيدات التي تنطوي عليها التدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية فهما أفضل وذلك بمواصلة دراسة هذه المسألة من زاوية مفاهيمية ؛ (د) ينبغي اجراء مزيد من المناقشة للمفهوم الرئيسي للشفافية ؛ و (هـ) ينبغي النظر في المشاكل الخاصة للأغلبية العظمى من أقل البلدان نموا التي مازالت متخلفة في مساعيها للتمتع بالمزايا التجارية .

٥٣٦- وقال ممثل تشيكوسلوفاكيا ان تزايد الحمائية في السنوات الأخيرة كان من أكبر المشاكل التي أثرت على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، وأنه يمكن اعتبار التقرير الذى أعدته الأمانة (TD/B/888) أساسا جيدا جدا لمداولات المجلس بشأن هذا الموضوع ، وأنه على اقتناع بأن قضية الحمائية والتكيف الهيكلي ستشكل أحد المواضيع الرئيسية في جدول أعمال دورة الأونكتاد السادسة .

٥٣٧- وقال انه يسلم بأنه حدث تباطؤ في التكيف الهيكلي في السبعينات ، الا أن التغيرات استمرت على الرغم من أنها تركزت أساسا في التكيف الهيكلي للاقتصاد الجزئي الذى لم توجد عنه بيانات احصائية ملائمة .

٥٣٨- واستشهد بعدد من التدابير الحمائية التي لها في الوقت الحالي أثر سلبي على تنمية تجارة بلده مع بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فقال ان أحد الحواجز غير التعريفية الهامة كان حاجز القيود الكمية الذى يحد من صادرات تشيكوسلوفاكية مثل المنسوجات ، والملابس والأحذية ، والزجاج ، والخزف الخ . وان هناك مجموعة ثانية من الحواجز غير التعريفية المطبقة في أحيان كثيرة هي أنظمة التراخيص ، وأن هذه التدابير وغيرها من التدابير غير التعريفية كثيرا ما تشكل تمييزا ضد بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى .

٥٣٩- قال ممثل ماليزيا ان التكيف الهيكلي عملية طبيعية ودينامية تمر بها البلدان في فترات التنمية الاقتصادية . ومن المفهوم أن هذه التغيرات تؤدى الى تكلفة اجتماعية ، وقد لجأت البلدان الى تدابير حمائية مختلفة حتى لا يتجاوز الأثر الاجتماعي حدودا مقبولة . غير أن بعض التدابير ذهبت ، مع الأسف ، الى أبعد من الحدود المقبولة وهي تمثل سياسات تجارية منطوية على نفسها . وأخذت التجارة الموجهة تتحول بسرعة الى مهنة عالية التخصص في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . واذا ما تركت الأمور دون ضبط ، فقد يؤدى ذلك الى " اضطراب اقتصادى دولي جديد " .

٥٤٠- وقال انه قلق بصورة خاصة بشأن الحمائية في الزراعة وبشأن التطورات في ميدان تجارة السلع الأساسية . فالسلع الأساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من التجارة الماليزية في المنتجات الزراعية . وقال ان التحسينات التي تحققت في القطاع الزراعي الماليزى وكذلك الانجازات في الأنشطة التنمية المتصلة به قد تعطلت بصورة واسعة من جراء السياسات الحمائية التي اعتمدتها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وأشار بالتحديد الى اتفاقي القصدير والمطاط الدوليين ، وقال ان ماليزيا كانت وستبقى على ايمانها الثابت بالتعاون بين المنتجين والمستهلكين ، وأن أى تحركات قد تقوم بها ماليزيا في ميدان السلع الأساسية يجب ألا تفسر على أنها اتجاه قوى نحو الكارتيلات . وأعرب عن خيبة أمله لعدم استجابة بعض البلدان المتقدمة ، وخاصة بصدد الاتفاق الدولي السادس للقصدير . وفيما يخص الآثار العكسية للأسعار المتدنية للسلع الأساسية على الاقتصاد الماليزى ، قال ان ممارسات الشركات عبر الوطنية وكبار التجار وسائر الترتيبات التسويقية في البلدان المستهلكة تشكل عاملا

Digitized by UNOG Library

أساسيا في تحديد الأسعار • وفيما يخص ماليزيا ، فان " اليد الخفية " للسوق الحرة لا تزال تمثل المبدأ التوجيهي ، الا أن النتيجة التي يمكن استخلاصها من الخبرة الماليزية هي أنه لا وجود لما يسمى باللعبة الشريفة حتى في الأسواق السلعية المفتوحة •

٥٤١ــ وأضاف ان" التدريج " أصبح يمارس اليوم بموجب ترتيبات تجارية ثنائية جديدة ، وخاصة ترتيبة المنسوجات المتعددة الألياف ونظام الأفضليات المعمم • ومما يؤسف له أسفا شديدا أن الممارسات التمييزية بموجب سياسة التدريج قد استخدمت بصورة تعسفية دون مبادئ توجيهية واضحة عن كيفية تطبيقها على البلدان ، وميادين التجارة التي يطبق فيها مبدأ التدريج ، لذلك ، فانه يرغب في تسجيل قلق بلده العميق بشأن قضية التدريج •

٥٤٢ــ وختاما ، طالب بالحاح ايلاء اهتمام خاص لمشكلة الحمائية في الزراعة • وقال ان تحقيق مزيد من الشفافية ، والالتزام بمفهوم الترابط ، والحاجة الى تحرير التجارة الدولية ، يجب أن تكون جميعها المبادئ التوجيهية للعمل المقبل في هذا الميدان •

٥٤٣ــ ذكر ممثل المكسيك أن وثائق الأمانة انما هي نقطة انطلاق لمزيد من العمل •ولاحظ الأهمية الأساسية لتعيين العقبات الماثلة أمام التغيرات الهيكلية ولايجاد حلول للتعجيل بعملية التغيير الهيكلي التي من شأنها أن تفيد الاقتصاد العالمي ككل • ولاحظ كذلك أن من التناقض دعوة البلدان النامية الى الاشتراك بقدر أوسع وتحمل مسؤولية أكبر في النظام التجاري الدولي مع عدم وجود التزام سياسي واضح من جانب البلدان المتقدمة بالتحرك قدما نحو سياسة تجارية أكثر انفتاحا في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بالميزة النسبية في الحاضر والمستقبل •

٥٤٤ــ واقترح ، مشددا على مشاكل التكيف الهيكلي التي تواجهها بعض الصناعات ، أن بالامكان وضع برنامج عمل خاص للقيام تدريجيا بازالة الحواجز التجارية التي تؤثر في صادرات البلدان النامية من المنتجات • وأشار الى ضرورة استكشاف امكانية انشاء أفرقة خبراء حكومية دولية لتحليل واقتراح الطرق الفعالة للتوصل الى تكيف هيكلي في القطاعات التي تتأثر بالحمائية ، واقترح أن تساهم لجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية في تلك العملية أيضا ، وقال انه يرى أن وضع برنامج عمل دائم لاعادة تشكيل هياكل الأنشطة الصناعية ، بدلا من اللجوء الى الحمائية العاجزة عن أداء المطلوب منها ، من شأنه أن يعيد الحيوية الى التدفقات التجارية بين الشمال والجنوب وأن يسهل تنمية العالم الثالث • وأشار كذلك الى العلاقة المباشرة القائمة بين قدرة البلدان النامية على استيعاب الواردات وعملية زيادة دينامية التجارة العالمية •

٥٤٥ــ وقال ، مذكرا بأن العملية الجارية في اطار الأونكتاد تمثل مساهمة كبيرة في الأعمال المضطلع بها في المحافل الأخرى ولا سيما الغات ، انه يؤيد الاقتراح المقدم من ممثل استراليا بانشاء فريق خبراء حكومي دولي لتحليل المشاكل الخاصة التي يواجهها القطاع الزراعي في ضوء برنامج عمل قطاعي أوسع • وشدد ، ثانيا ، على الحاجة الى ايجاد مفاهيم ومعايير كافية بشأن اضطراب الأسواق بغية الحد من انتشار التدابير الحمائية • وأكد ، معلقا على الحاجة الى تكثيف المناقشة حول القضايا المؤسسية التي تتناول الشفافية ، على أهمية مواصلة اعداد جرد للتدابير غير التعريفية بالتشاور مع الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الأخرى مثل الغات • وأشار الى أن العملية لا ينبغي أن تقتصر على مجرد وضع قائمة بالتدابير غير التعريفية بل ينبغي أن تكون أيضا تحليلا لآثارها وخاصة بصدد التدابير الوقائية التمييزية في النظام التجاري الدولي • وينبغي كذلك اجراء دراسة عن تواتر اتخاذ مثل هذه التدابير ، والضغوط الكامنة وراءها ومختلف أشكال تطبيقها بغية التعرف على مدى وجودها في اطار القواعد التجارية الدولية القائمة •

Digitized by UNOG Library

٥٤٦- وعبر ممثل اندونيسيا عن تأييده الكامل للبيان الذى أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ • وفي سياق التعليق على مسألة العلاقة بين الحمائية والتكيف الهيكلي ، قال انه لا ينبغي استخدام الحمائية لتوفير متنفس للبلدان المستوردة ، لأن ذلك لا يؤدى الا الى تأخير عملية التكيف الهيكلي بفرض تدابير تعريفية وغير تعريفية على أساس تمييزى وانتقائي لحماية الصناعات القاصرة من المنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية • ويكمن خطر التدابير الوقائية المؤقتة في كونها تنزع الى أن تصبح ترتيبا دائما لتحديد حجم الواردات في البلدان النامية •

٥٤٧- وفي حين لاحظ تضاؤل دور التعريفات في الفترة التالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الا أنه شدد على الأهمية التي ينبغي تعليقها على التعريفات المفروضة على منتجات معينة ، وخاصة كثيفة العمالة منها • وأشار الى الطابع التمييزى والتقييدى للتدابير غير التعريفية وكذا مشاكل الحمائية في القطاع الزراعي • وأبدى أسفه الشديد للأثر السلبي للجبايات المتغيرة ولما تنطوى عليه هذه الجبايات من آثار سلبية على امكانية تحقيق أهداف دولية أخرى مثل تثبيت الأسعار العالمية للسلع الأساسية • ولاحظ أن زيت النخيل خضع لرسوم استيراد أعلى من الرسوم المفروضة على لب النخيل ، على الرغم من أن زيت النخيل لا يزال يعتبر مادة أولية لانتاج منتجات تامة الصنع مثل المسلي الصناعي والصابون •

٥٤٨- وانتقد اللجوء الى تدابير وقائية تتخذ خارج الاطار التعاقدى للغات والافتقار الى الشفافية في التدابير المتخذة • وهو يشعر أنه ينبغي تقرير المعايير الموضوعية قبل اللجوء الى تدابير وقائية• اذ ينبغي اتخاذ الاجراء الوقائي على أساس حكم الدولة الأكثر رعاية • ولا ينبغي لأى اتفاق جديد بشأن التدابير الوقائية أن يجيز التدابير المتخذة خارج اطار الأحكام الوقائية القائمة •

٥٤٩- ورحب بما أبدته أمانة الأونكتاد من نية الانتقال الى أسس ملموسة أكثر في معالجة مشاكل الحمائية • وقال في هذا السياق ان جرد التدابير التعريفية وغير التعريفية يعد بالفعل عملا أساسيا لتعيين الحواجز التي تواجه صادرات البلدان النامية • وينبغي أن يشتمل مثل هذا الجرد على التدابير التعريفية وغير التعريفية المفروضة على المعادن الأولية والمكررة والتامة الصنع وعلى المنتجات الزراعية • وعموما تعتبر التعريفات المفروضة على المنتجات الزراعية منخفضة ، وينبغي ايلاء عناية قصوى للتدابير غير التعريفية في هذا المجال •

٥٥٠- وأعرب في الختام عن اعتقاده بأن العمل الذى يضطلع به الأونكتاد في هذا الميدان هو عمل متمم للعمل الذى يضطلع به الغات • وأعرب عن أمله في أن يسهم هذا العمل أيضا في الاجتماع الوزارى القادم للغات •

٥٥١- ولاحظ ممثل باكستان ان الحمائية ، بما لها من أبعاد تاريخية ومعاصرة ، أثرت أشد التأثير على البلدان النامية لأن آثارها السيئة لم تكن قاصرة على التجارة بل امتدت كذلك الى ميدان التنمية الأوسع عموما • والحجة القائلة بأن للحمائية ضد صادرات البلدان النامية مبرراتها على أساس أن تلك البلدان هي من موردى منتجات منخفضة التكلفة تميل الى تجاهل ان الانتاج الأقل تكلفة يكاد يكون العنصر التنافسي الوحيد الذى يميز تلك البلدان • وقال ان أكثر جوانب الحمائية اثارة للسخرية هو أن الصناعة المحلية لم تكن وحدها هي التي تتمتع بالحماية بل ان المصالح التصديرية للبلدان المتقدمة ولشركائها السياسيين تمتعت هي الأخرى بالحماية عن طريق تقييد المصدرين الأقل رعاية وان كانوا أكثر قدرة على المنافسة • ولئن كانت حماية الصناعة المحلية القائمة على أسس

Digitized by UNOG Library

اجتماعية وسياسية أمر مفهوم ، الا أنه لا يوجد أى مبرر لتوسيع مظلة الحماية لتغطي بعض الشركاء التجاريين الآخرين الذين غالبا ما يملكون ميزة تنافسية من حيث الأسعار •

٥٥٢- ولاحظ أن المطالبات بتطبيق الحمائية تتبع الى حد ما عن الطاقة الفائضة التي حصلت عليها الصناعات المحلية لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خلال العهد الاستعمارى عن طريق الحفاظ على أسواق محمية فيما وراء البحار وتوفر المواد الأولية الرخيصة • ويتمثل الأثر الرئيسي للحمائية في ترجيح كفة ميزان الفوائد الناجمة عما يسمى بالنظام التجارى المفتوح لصالح البلدان المتقدمة • وأعرب عن امتنانه للأمانة لابرازها أهمية المعاملة التعريفية بالنسبة لصادرات البلدان النامية • وعلى أية حال ، فان امكانيات اجراء تخفيضات تعريفية لم تستنفد بالتأكيد ، وليس هناك ما يبرر حالة اللامبالاة السائدة في هذا المضمار • ولاحظ أن تدابير المساعدة على التكيف تستخدم لانعاش الصناعات المتداعية ، وشدد على الحاجة الى دراسة دقيقة لسياسات التكيف لمعرفة ما اذا كانت هذه السياسات ذاتها وسائل حمائية ، أو استراتيجيات للبقاء على أحسن الفروض •

٥٥٣- ورحب ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالسلطة المخولة في قرار المجلس ٢٢٦ (د-٢٢) لمناقشة هاتين المسألتين الهامتين الحمائية والتكيف الهيكلي • وقال ان بلده يقدر مساعي البلدان النامية للتعجيل بعملية علاج حالتها الاقتصادية المتداعية والحد مما تعانيه من مركز ضعيف في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل • ومع ذلك ، يتعين التوصل من البداية الى تفاهم واضح بشأن عدة مسائل أساسية ، بما فيها المسائل المتعلقة بنهج معالجة مهام لجنة الدورة هذه في تنفيذ قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) وقرار المجلس ٢٢٦ (د-٢٢) • ويتعين أن يكون الهدف هو ضمان عدم النظر الى مسألة الحمائية والتكيف الهيكلي بوصفها عملية منفصلة لأغراض المناقشة داخل الأونكتاد ، وانما كجزء لا يتجزأ من الهدف الرامي الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي •

٥٥٤- وفيما يتعلق بمكافحة الحمائية قال انه لا يستطيع أن يشترك في الرأى القائل بأنها مسألة تجارية لا غير • اذ ان كثيرا من التدابير الحمائية ، وخاصة التدابير الجديدة ذات الطابع الانتقائي والتمييزى (مثل الحصص ، وما يسمى بالقيود الطوعية على الصادرات ، وعدم منح شروط تجارية عادية والعقوبات والحصار الاقتصادى) ليست بالتأكيد مجرد تدابير ذات طابع اقتصادى •

٥٥٥- وأضاف يقول ان بلده ، الذى ينادى بأن تكون العلاقات التجارية الخارجية قائمة على أساس التساوى في الحقوق والنفع المتبادل وعدم التمييز ، لم يحصل بعد على معاملة الدولة الاكثر رعاية دون شرط من بعض البلدان الغربية الرئيسية • وأردف يقول ان تجارة بلده عانتها أمور منها تطبيق الحصص (مثلا في ميادين المنسوجات والمنتجات الكيميائية والمنتجات المعدنية) وتقييد امكانيات الخدمات ، ووضع نظم واجراءات لمكافحة الاغراق دون أن يكون هناك ما يبررها •

٥٥٦- وفيما يتعلق بانشاء ما يسمى " النظام التجارى المنفتح " شدد على أن هذه النظم التجارية المتكاملة لا يمكن أن توجد الا في الدول التي تتكافأ فيها الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وهو شرط مسبق هام • وقال ان الهدف هو تطوير علاقات جديدة وأكثر انصافا في الجزء الرأسمالي من الاقتصاد العالمي يكون للبلدان النامية أيضا حصة عادلة فيها • ورأى في نفس الوقت ان من الضرورى مراعاة مصالح جميع الدول المشتركة في التدفقات المختلفة للتجارة الدولية والموافقة على تدابير لمكافحة أى تمييز انتقائي • وقد بذلت في اماكن مختلفة من الوثيقة التي قدمتها أمانة الاونكتاد محاولة لان تطبق على البلدان الاشتراكية أيضا بيانات وتقييمات هناك ما يبرر كلية وضعها فيما يتعلق

Digitized by UNOG Library

بالتدابير الحمائية المتخذة في العالم الرأسمالي • فليس من المفيد جدا أن توضع على نفس المستوى طرق تنظيم العلاقات التجارية الخارجية التي تطبقها البلدان ذات الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة • وتطبيق التدابير الحمائية التمييزية في العلاقات التجارية الخارجية غريب على الجمهورية الديمقراطية الألمانية نظرا لأنها بلد اشتراكي • ورفض المحاولة التي بذلتها بعض الوفود لكي تصف بعض العناصر الجوهرية في اقتصاد البلدان الاشتراكية وتجارتها الخارجية ، مثل التخطيط المركزي ومؤسسات التجارة الخارجية الحكومية ، بأنها تمثل تدابير حمائية • والمبدأ القاضي بأن تتيح الصادرات الوسيلة الضرورية لتحقيق الواردات لا يمكن اعتباره حمائية في أي اقتصاد مخطط•

٥٥٧ــ وفيما يتعلق باستمرار أمانة الاونكتاد في وضع جرد بالتدابير الحمائية غير التعريفية ، أعرب عن وجهة نظره بأن المهمة الرئيسية تتمثل في القيام ، في أقرب وقت ممكن باجراءات ملائمة تؤدي الى ازالة التدابير الحمائية من التجارة الدولية •

٥٥٨ــ وشدد ، في الختام ، على ضرورة ادراج مشكلة الحمائية والتكيف الهيكلي في جدول أعمال الدورة السادسة للمؤتمر •

٥٥٩ــ ولاحظ ممثل مصر ، متكلما باسم المجموعة الافريقية في مجموعة الـ٧٧ ، ان عددا من الوفود قد استرعى الانتباه الى الاهمية الحاسمة التي تتسم بها القضايا قيد المناقشة بالنسبة للأطراف الاضعف في نظام التجارة الدولية • وقال ، في معرض اشارته الى أقل البلدان نموا التي يوجد ٢١ بلدا منها في افريقيا من مجموع ٣١ بلدا ، انه بالرغم من أنها لا تستأثر من التجارة في العالم الا بنصيب ضئيل جدا فقد لحقها ، مع ذلك ، ضرر من جراء قيام شركائها التجاريين باتخاذ تدابير حمائية • والارقام المقدمة في الوثيقة TD/B/887 تبين ان القوة الشرائية لصادرات أقل البلدان نموا انخفضت عام ١٩٧٩ بنسبة السدس عما كانت عليه عام ١٩٧٠ • وقد عكس هذا الانخفاض ليس فقط التدني في حجم البضائع التي تصدرها هذه البلدان ولكن أيضا التدهور الملحوظ في معدلات تبادلها التجاري • أضف الى ذلك أن حصة أقل البلدان نموا من واردات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي عام ١٩٧٩ من المصنوعات اقتصرت على عشر الواحد في المائة • ومع ذلك ، تبين الارقام أن مقدارا يتراوح بين ربع وثلث الصادرات الحالية من أقل البلدان نموا الى أهم البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي يخضع لحواجز تعريفية وغير تعريفية • وعليه ، فان من دواعي السخرية ، كما بين ممثل سري لانكا ، أن يقع أحيانا كثيرة عبء التكيف الهيكلي على كاهل البلدان الاقل قدرة على تحمله • ويبدو أن هذا يصدق كذلك على أقل البلدان نموا •

٥٦٠ــ ولاحظ أن الأمين العام للأونكتاد ، بوصفه امينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، قد بين في تقريره الى المؤتمر (٣٤) أن الصادرات الجديدة الممكنة من أقل البلدان نموا ــ مثل السلع الأساسية تامة التجهيز ــ تصطدم بحواجز صارمة ، يمكن أن يكون لازالتها تأثير حاسم على نجاح مشاريع صناعية جديدة • وهكذا فان الحواجز التعريفية وغير التعريفية لا تضر فقط بالاداء التصديري لأقل البلدان نموا بل انها بما تتميز به طابع تصعيدي تثبط ازدياد

Digitized by UNOG Library

التصنيع وازدياد تجهيز السلع الأساسية في أقل البلدان نموا • واقترح أن تتضمن أى دراسات مقبلة تجريها أمانة الاونكتاد تحليلا مفصلا للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا • كما يتعين على المجلس أن يولي ، ندى اتخاذه أى اجراء في المستقبل ، اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا •

٥٦١ــ وقال ممثل الفاو ان المنظمة قد شددت ، في مناسبات عديدة ، على أن المستويات العالية للحمائية السائدة في الزراعة تشكل عائقا جديا لتوسيع التجارة الزراعية ولنمو صادرات المنتجات الزراعية الاولية والمجهزة من البلدان المنتجة لها بتكلفة منخفضة وخاصة البلدان النامية • وقال ان قضية الحمائية هي أحد المشاغل الكبرى للهيئات الادارية في الفاو ، كما ينعكس ذلك في اقدام مؤتمر الفاو في دورته العشرين على اعتماد القرار ٧٩/٢ بشأن تجارة السلع الأساسية ، والحمائية ، والتكيف الزراعي • وفي قراره هذا ، لاحظ مؤتمر الفاو بقلق عميق علامات الضغوط الحمائية المتزايدة فيما يخص المنتجات الزراعية ، وأوصى بأن تتمتع جميع البلدان الى أقصى حد ممكن عن فرض حواجز تعريفية وغير تعريفية جديدة على الواردات من المنتجات الزراعية ، وأن تحسن تدريجيا امكانية وصول السلع الزراعية الى الأسواق • وفي نفس القرار ، طلب الى لجنة مشكلات السلع الأساسية التابعة للفاو أن تقوم بمساعدة افرقتها الدولية الحكومية المعنية بالسلع الأساسية ، باستعراض منتظم للتطورات الحاصلة في الحمائية وآثارها على تجارة السلع الزراعية وخاصة من البلدان النامية من الناحية الكمية كلما أمكن • وقد اجتمعت اللجنة في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ لمتابعة ذلك القرار • ولاحظت أن عددا من الافرقة الدولية الحكومية التابعة للفاو قد بدأ فعلا العمل في هذا الميدان ، وأن أفرقة أخرى في طريقها الى القيام بذلك • ووافقت اللجنة أيضا على انه رغم احراز بعض التقدم في تخفيض الحواجز التجارية مازال ينبغي عمل الكثير ، وخاصة في صدد الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة • ووافقت اللجنة كذلك على مواصلة الاستعراض المنتظم للتطورات الحاصلة في الحمائية والتي يمكن أن تؤثر على آفاق التجارة في السلع الزراعية •

٥٦٢ــ ولاحظ ممثل الغرفة التجارية الدولية بأن الغرفة تعنى عناية حيوية بمسألتي الحمائية والتكيف الهيكلي • وفي رأى الغرفة أن أهم الشروط الأساسية لانتعاش الاقتصاد العالمي هو المحافظة على النظام التجارى الحر وتقويته • وقال ان الاستمرار في اللجوء الى الوسائل الحمائية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، لا يؤدى الا الى تأخير الانتعاش الاقتصادى العالمي • وهناك اليوم حاجة متزايدة في العالم لزيادة سرعة التكيف الهيكلي • ولدى دراسة طريقة تحقيق التغير المطلوب ، شددت الغرفة مرارا على أن التكيف مع الظروف المتغيرة (للتكنولوجيا ، والطلب ، والتجارة والاذواق الخ •) هو اهتمام دائم للأوساط التجارية • وترى هذه الأوساط أن السوق هي التي تصدر اشارات التحذير بأن التكيف ضرورى ، وبأن التكيف نجح أو فشل • وقال ان التدخل في سير السوق وقدرتها على اعطاء الاشارات الملائمة يعتبر معوقا لعملية التكيف • لذلك فان المسؤولية الأولى للحكومات هي خلق الشروط الداخلية والدولية التي تسهم في عملية التكيف ، والامتناع عن التدخل في السوق لحماية صناعات منفردة لم تعد قادرة على البقاء •

٥٦٣ــ وقال ممثل اليونيدو ان منظمته لاحظت باهتمام كبير التقرير المقدم من أمانة الأونكتاد بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي (TD/B/888)• والتقرير يشكل مساهمة جوهرية في المناقشة الدائرة حول اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي والتجارة من حيث أنه يوفر أولا ، درجة أكبر من الشفافية لنظام التجارة الحالي ، وثانيا ، يؤكد من جديد أن السياسات التجارية جزء لا يتجزأ من عملية التكيف• وبالتوازى مع برنامج الاونكتاد هذا ، واستكمالا له ، تقوم اليونيدو بمراقبة مستمرة لعملية اعادة التشكيل الصناعة واعادة وزعها • ولاحظت اليونيدو أن تدخل الحكومات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

Digitized by UNOG Library

أخذ يزداد لا في أمور الحماية التجارية وحسب ، بل أيضا في ادارة عملية اعادة التشكيل عن طريق الدعم المباشر للصناعات وسياسات الابتكار وسياسات التصدير وسياسات التعاون وسياسات سوق العمل • وفي وقت تتبدل فيه قواعد اللعبة بسرعة ، تعتقد اليونيدو أن من الضرورى الاستمرار في دراسة عملية التكيف الهيكلي في مجموعها وتأثير التدابير الوطنية على النظام الدولي للانتاج والتجارة • وبالاضافة الى ذلك يجب النظر الى المشاورات الدولية بين صانعي القرارات على أنها اداة أساسية لدعم التعاون الدولي في الاوقات العصيبة• وقال ان هذه المشاورات قد تضمن أن تدابير التكيف التي تتخذها البلدان المتقدمة والسياسات المتصلة بها لن تكون موجهة ضد جهود البلدان النامية للسير قدما في تنميتها الصناعية والاقتصادية • وقال ان نظام المشاورات التي تتبعه اليونيدو قد يوفر أساسا ملائما لهذا الغرض •

٥٦٤ــ وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد انه يشعر بالسعادة والتشريف لعدد ونوعية الكلمات التي ألقيت أمام لجنة الدورة • فاذا كانت الوثائق قد ساعدت في تبادل الآراء هذا فان ذلك يبعث على احساسه بعظيم السرور • وقال انه يرى ان خطوة أولى بالغة الأهمية في مجال الحمائية والتكيف الهيكلي اتخذت أثناء مناقشات لجنة الدورة • وقال ملخصا بعض النقاط والاقتراحات والتوصيات التي قدمت أثناء المناقشات ، انه يمكن تقسيمها الى مجالات ثلاثة هي : أولا ، الاعمال التي ستضطلع بها لجنة الدورة في الدورة السادسة والعشرين للمجلس، ثانيا المقترحات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية ، ثالثا ، الدراسات التي ستجريها الأمانة مستقبلا•

٥٦٥ــ ولاحظ أن عددا من الوفود اقترح أن تقوم لجنة الدورة ، خلال الدورة السادسة والعشرين للمجلس، بصياغة برنامج عمل يستهدف تحرير التجارة وازالة أوجه الجسوء • وتشمل الجوانب التي اقترح النظر فيها في هذا البرنامج الكف عن اتخاذ تدابير حمائية جديدة ، والقيام باجراءات جديدة فيما يتعلق بالحماية القائمة منذ أمد طويل ، وتعيين حالات الحماية وفحص أسباب الضغوط الحمائية، بما في ذلك فحصها على الصعيد القطاعي • واقترحت وفود عديدة اجراء تبادل مستمر للآراء بشأن عدد من القضايا الرئيسية المتصلة بالسياسة • وهذا يشمل النظر في الحاجة الى أن يكون التدخل في السياسة الداخلية موجها مباشرة ، قدر الامكان ، للمشكلة المحددة التي تعوق التكيف ، ومصادر الاضطرابات السوقية ، ودور التدابير غير التعريفية والعوامل التي تؤثر الى التكيف الهيكلي ، ودور المعاملة التفضيلية وغير التمييزية ، وأهمية الشفافية فيما يتصل بالتدابير الوقائية ونطاق الحماية التمييزية •

٥٦٦ــ وفيما يتعلق بالاقتراحات المؤسسية ، استرعى الانتباه الى المقترحات المدلى بها في صدد انشاء فريق خبراء حكومي دولي يمكن أن يساعد المجلس سواء في بحث مدى الحماية الموجودة في القطاع الزراعي ، والحاجة الى سياسات تكيف ايجابية في هذا القطاع ، وأثرها على البلدان النامية ، أو في وضع برنامج عمل يشمل القطاع الزراعي •

٥٦٧ــ وفيما يخص دراسات الامانة المقبلة ، أشار الى الاقتراحات المقدمة في صدد اجراء تحليل متعمق لعدد من القضايا • وتشمل هذه القضايا كيفية اضفاء درجة أكبر من الشفافية على تنظيم التجارة الدولية ، وكيف تؤثر عوامل أخرى غير التجارة على التكيف الهيكلي ، وعلاقة مشاكل التكيف الهيكلي القصيرة الأمد بمشاكله الطويلة الأمد ، والى أى مدى كانت الواردات عاملا مؤديا الى تفاقم اضطراب الأسواق (أى بالمقارنة مع الانتاجية، والمتغيرات في الطلب ، الخ •) ويلاحظ أن تلك الدراسات ينبغي أن تتضمن بحثا أكثر تفصيلا على أساس كل بلد على حدة ، مع ايلاء اهتمام متساو

Digitized by UNOG Library

للزراعة والصناعة والخدمات. وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، اقترح محاولة وضع تعريف للحواجز غير التعريفية وذلك ، في جملة أمور ، على اساس تقارير مكتوبة تقدمها الحكومات بتنسيق وثيق مع الغات . وذكر عدد من الوفود الحاجة الى التفرقة بين التدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية ، وكذا الحاجة الى فحص الحواجز التي تعرقل التجارة في قطاع الخدمات . وأشارت عدة وفود الى اعداد جرد للتدابير غير التعريفية يشمل جميع مجموعات البلدان والتدفقات التجارية. واقترح أيضا امكان قيام الامانة ببحث أكثر تعمقا لآثار الشركات الخاضعة للاشراف الحكومي على التجارة الدولية ولأنشطة الشركات عبر الوطنية ، وكذا آثار التصعيد التعريفي على صادرات المنتجات المجهزة. وقدمت أخيرا اقتراحات في صدد اجراء دراسات عن آثار أسعار مدخلات الطاقة على تكاليف مختلف الصناعات التحويلية ومسألة التنويع والتخصص بين الصناعات وداخل الصناعات ، وغير ذلك من عمليات التكيف الهيكلي في البلدان النامية .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٦٨- وفي الجلسة الـ٥٨١ التي عقدها المجلس في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، عرض الرئيس مشروع استنتاجات متفق عليها كان رئيس اللجنة الثانية للدورة قد تقدم به (TD/B(XXIV)/SC.II/L.2) واحالته تلك اللجنة الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس . ونتيجة لمشاوراته والتفاهم الذى تم التوصل اليه ، اقترح الرئيس على المجلس أن يعتمد مشروع تلك الاستنتاجات المتفق عليها .

٥٦٩- وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس دون تصويت مشروع الاستنتاجات المتفق عليها (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ٢٥٠ (د-٣٤)).

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٥٧٠ - كان معروضا على المجلس، لكي يواصل النظر فيه، مشروع مقرر مقدم من مجموعة الـ ٧٧ في دورته الثانية والعشرين (TD/B/L.589) (٣٥).

٥٧١ - وافتتح ممثل الأمين العام للأونكتاد المناقشة بشأن هذا البند فأشار الى أن المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد والمقدمة الى المجلس في دورته الثانية والعشرين وعنوانها "دراسة الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية" (TD/B/841) وتتضمن أيضا اقتراحات للعمل المقبل في الأونكتاد بشأن هذا الموضوع.

٥٧٢ - وتكلم ممثل مالطة باسم مجموعة الـ ٧٧ فذكر بالقرارات الرئيسية التي اتخذها كل من الأونكتاد والجمعية العامة في هذا القطاع والولايات المخولة بذلك. ولاحظ أن المشاكل المتعلقة بالبلدان النامية الجزرية، وانه، خلافا لما يحدث في حالة بنود أخرى، لا توجد هيئة خاصة يمكن في اطارها اجراء مناقشة مفصلة، باشتراك البلدان النامية الجزرية اشتراكا كاملا. فمنذ سنة ١٩٧٧ لم تتح الفرصة لهذه البلدان لتناقش معا الحلول لمشاكلها الملحة. ولم تقدم البلدان التي كانت ولا تزال تعارض عقد اجتماع حججا معقولة تؤيد موقفها. اضف الى أن لجميع البلدان الأعضاء في الأونكتاد الحق السيادي عينه في أن تطلب من هيئات الأمم المتحدة مساعدتها في تنميتها الاقتصادية. وقال انه لا يمكن أبدا أن توضح الدراسات المعدة لكي ينظر فيها المجلس ما يمكن للحكومات أن تحدده في اجتماع مكرس خصيصا لاهتمامات البلدان النامية الجزرية. ولم يتم حتى الآن تعرف حلول لما تتسم به هذه البلدان من سمات مختلفة لذلك لم تكن الوثائق والدراسات المعدة منتجة. وأضاف ان الوقت قد حان، بناء على ذلك، لعقد الاجتماع الذي طلب عقده في مشروع المقرر.

٥٧٣ - ويبغي، فضلا عن ذلك، عقد هذا الاجتماع قبل انعقاد دورة الأونكتاد السادسة والا فستضطر الأمانة الى التشاور مع كل بلد نام جزري لمعرفة ما اذا كانت أهداف قراري المؤتمر ٩٨ (د-٤) و ١١١ (د-٥) قد تحققت بشأن كيفية معالجة مشاكل البلدان النامية الجزرية في الثمانينات. وفي أثناء الدورة الثانية والعشرين للمجلس قبلت مجموعة الـ ٧٧ ارجاء مواصلة النظر في مشروع المقرر الى الدورة الحالية لمجرد ضرورة التركيز على الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا. وتعتقد المجموعة الآن أن على المجلس أن يقر مشروع المقرر الذي سيكون بمثابة انصاف للبلدان النامية الجزرية والذي سيتسق تماما مع مختلف قرارات الجمعية العامة والأونكتاد.

Digitized by UNOG Library

٥٧٤ - وبالاضافة الى ذلك ، ونظرا لأنه من المسلم به أن مشاكل البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية المتضررة جغرافيا في حالة تزايد ، فان من الضرورى أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز الوسائل التي يمكن بواسطتها للبلدان النامية الجزرية أن تعالج هذه المشاكل وتذللها • ولذلك تقترح مجموعة الـ ٧٧ أن يتخذ الأمين العام للأونكتاد خطوات عاجلة لتعزيز وحدة البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية بغية تمكين أحد الموظفين من تكريس كامل وقته لخدمة البلدان النامية الجزرية على سبيل الحصر •

٥٧٥ - وأشار ممثل مدغشقر ، مؤيدا المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، الى بعض السمات الخاصة التي تتميز بها البلدان النامية الجزرية • وقال ان هذه البلدان تتعرض بسبب موقعها الجغرافي للكوارث الطبيعية وانه من الأمور العاجلة اتخاذ تدابير دولية بغية استكشاف مجال تحسين وسائل تخفيف الضرر المترتب على هذه الكوارث والاسراع باعادة البناء •

٥٧٦ - وأضاف ان البلدان النامية الجزرية تعتمد بشدة على دخلها من الصادرات ولكن يعوقها بعدها عن الأسواق الى جانب وجود عقبات أخرى كثيرة منها ، خاصة ، الممارسات التجارية التقييدية• وينبغي أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لمناقشة الوسائل التي يمكن بها للحكومات المانحة أن تنفذ تعهدها بزيادة اعاناتها المقدمة الى تلك البلدان زيادة كبيرة من أجل تطوير خدمات الموانئ والنقل البحرى •

٥٧٧ - وشدد على أهمية تقديم المساعدة الدولية للاستثمار في الهياكل الأساسية ولاحظ أن البلدان النامية الجزرية عموما تشعر بالقلق بشأن صغر ما تتلقاه من نصيب من مجموع المساعدة الدولية المقدمة من الوكالات الانمائية ولا سيما بسبب القيود المالية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الانمائي • ونظرا لأن اقتصادات البلدان النامية الجزرية سهلة التأثر بصورة خاصة ، من الضرورى أن تكون برامج المعونة الدولية مرنة كما ينبغي تبسيط طرائق تقديم المعونة ، مع وضع مبلغ المساعدة الاجمالي اللازم في الاعتبار •

٥٧٨ - ولاحظ مع الأسف أن المقترحات المقدمة في صالح البلدان النامية الجزرية تتجه الى التركيز على قطاع النقل وحده تقريبا ، في حين أن المشكلة الأساسية بالنسبة لجميع هذه البلدان هي بناء قاعدة عريضة للتنمية • وقال ان وفده يطلب الى المجلس، باسم التضامن الدولي ، أن يساند بالاجماع الدعوة الى انعقاد فريق خبراء حكومي دولي للنظر في برنامج عمل لصالح البلدان النامية الجزرية ولا سيما تلك المتضررة بالكوارث الطبيعية • وفضلا عن ذلك يحث الوفد الأمين العام للأونكتاد على أن يكفل تفرغ أحد الموظفين وتكريس كامل وقته لمشاكل تلك البلدان •

٥٧٩ - وفي الجلسة ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، عرض الرئيس مشروع المقرر TD/B/L.619 الذى سبق له أن قدمه نتيجة مشاورات غير رسمية ، وتم سحب مشروع المقرر TD/B/L.589.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٨٠ - وفي الجلسة نفسها اعتمد المجلس دون تصويت مشروع المقرر الذى قدمه الرئيس (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول، المقرر ٢٤٧ (د - ٣٤)) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

ترويج التجارة: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة المستأنفه

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٥٨١- قدم ممثل هولندا، بوصفه رئيسا للفريق، تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة المستأنفة (ITC/AG(XIV) /75/Add.1) الذي وزع بالوثيقة TD/B/890. واعلن ان المركز، كهيئة فرعية مشتركة بين الأمم المتحدة والغات قد طلب منه أن يسهم في الخطة متوسطة الاجل لقطاعات الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ وتمت وفقا لذلك دعوة الفريق الاستشاري للانعقاد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢، للغرض المقصور على النظر في مساهمة المركز.

٥٨٢ - وأشار رئيس الفريق الى أن خطة المركز المتوسطة الاجل المقترحة لترويج التجارة ولبرنامج تنمية التصدير تنقسم الى تسعة برامج فرعية (البنية التحتية المؤسسية لترويج التجارة على الصعيد الوطني؛ تنمية اسواق التصدير؛ خدمات وطنية متخصصة لترويج التجارة؛ ترويج التجارة على اساس تعدد الجنسية؛ تطوير قوة العمل من أجل ترويج التجارة؛ عمليات وتقنيات الاستيراد؛ برنامج خاص للتعاون التقني مع أقل البلدان نموا؛ ترويج التجارة المرتبطة بالتنمية الريفية، والتعاون التقني مع الغرف التجارية الوطنية). كما أشار رئيس الفريق الى أن مساهمة المركز في الخطة المتوسطة المدى للامم المتحدة تتبع عن كثب برنامج المركز المتوسط المدى للسنوات الثلاث الجاري تنفيذه. وقد ركز الفريق الاستشاري المشترك على الحاجة لرعاية التجارة والتعاون التقني بين البلدان النامية وعلى احتياجات أقل البلدان نموا الى مساعدة انمائية متزايدة الحرج. كما لاحظ الفريق أيضا ان البرنامج سيكون موضوع استعراض مستمر نتيجة للتطور السريع في اتجاهات التجارة الدولية لتغير احتياجات البلدان النامية.

٥٨٣ - وتم التعبير، خلال المناقشات التي دارت في الفريق، عن وجهة النظر القائلة بأنه من الصعب الوقوف على ترتيب مناسب للاولويات ومعرفة الانشطة ذات النفع الحدي على أنه جرى التأكيد للفريق بأن هذه المسائل ستعالج خلال مناقشة برنامج المركز المتوسط المدى التي تجرى مرة كل سنتين وكذا في استعراضات الفريق السنوية لبرنامج عمل المركز. كما يمكن أن يتغير الهيكل الاداري للمركز على ضوء تغير الاولويات والانشطة.

٥٨٤ - واعلن رئيس الفريق في الختام ان الفريق قد وافق على مساهمة المركز في الخطة المتوسطة المدى للامم المتحدة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ التي عرضت على الامم المتحدة مصحوبة بتقرير الفريق وستكون الوثيقتان متاحتين لدورة لجنة البرنامج والتنسيق المقبلة.

٥٨٥ - ولاحظ ممثل السويد، متحدثا كذلك باسم الدانمرك وفنلندا والنرويج، ان حصائل صادرات أغلب البلدان النامية لا تزال على مستويات غير مرضية، وان لهذه الحصائل اهمية حاسمة للنمو الذاتي الدعم وللتنمية الاقتصادية. فتحقيق هذه البلدان مشاركة أكبر في التجارة العالمية ومضاعفة صادراتها هما مشكلتان معقدتان بالنسبة للبلدان النامية، وهي في حاجة الى التدريب والمساعدة بأشكال متعددة، حتى تكتسب المهارات والمعرفة اللازمة. وقال ممثل السويد في هذا الصدد، ان البلدان الشمالية تولي أهمية كبيرة لانشطة المركز، وهو محور التعاون التقني في

Digitized by UNOG Library

ترويج التجارة ، في اطار منظومة الامم المتحدة • وفي ميدان التسويق الهام ، فان المركز هو المحفل الملائم لتوجيه الموارد والدراية العملية ، مساعدا من ثم البلدان النامية على أن تساعد نفسها بنفسها • وقد ناشد ممثل السويد جميع البلدان لتجهيز المركز بشكل أفضل كيما يواصل انشطته وأشار بالخصوص الى الدور المعزز الذى طلب من المركز أن يضطلع به في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات بالنسبة لاقل البلدان نموا •

٥٨٦ — وأشار ممثل السويد الى الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩ ، وألمع الى الطراز الخاص للانشطة التي يضطلع بها المركز ، ملاحظا انه يجب الابقاء على درجة معينة من المرونة وقال ان مسألة الاولويات بين البرامج الفرعية لا تحتاج بالضرورة الى ان تعالج في هيئة صغيرة وذات تحضر كبير نسبيا مثل مركز التجارة الدولية بنفس الطريقة التي تعالج بها في هيئات أكبر ويتعين عوضا عن ذلك ان يعتبر عمل المركز في حد ذاته كأولوية •

٥٨٧ — وقال الممثل نفسه ان البلدان الشمالية تعتزم الابقاء على مساهمات مرتفعة نسبيا للمركز في المستقبل . فنمو الميزانيات العادية بمقدار الصفر سمة يتعين على معظم وكالات الامم المتحدة الملاءمة معها ، لكن في ضوء استواء المساهمات الطوعية فان الحالة الراهنة لميزانية المركز تبعث على القلق • وطلب تواجد عدد أكبر من المانحين المنفردين لتصريف الموارد من خلال المركز لمساعدته على الوفاء بمهمته الخطيرة •

٥٨٨ — وعبر ممثلو عدد من البلدان النامية عن تقديرهم للمساعدة التي يقدمها المركز للبلدان النامية لترويج التجارة ، بما في ذلك عمليات وتقنيات الاستيراد •

٥٨٩ — وقال ممثل مالطة ان بلاده تقدر عددا من النصائح التي تلقتها حق قدرها •

٥٩٠ — وأشار ممثل الصومال الى المساعدة القيمة التي تلقتها بلاده منذ سنوات من خلال مشروع ممول من صندوق استئماني ، وذكر ان حكومة بلاده تتطلع لاستئناف أنشطتها مع المركز •

٥٩١ — وذكر ممثل الهند أن حكومة بلاده تابعت أنشطة المركز عن كثب واستفادت من مشروع ممول عن طريق صندوق استئماني كان تكملة لجهود بلده في مجال ترويج التجارة • وقال ان الهند ، قد قدمت مساهمة متواضعة في نطاق مواردها المحدودة لتمويل أنشطة المركز لصالح أقل البلدان نموا • وعبر ممثل الهند عن أمله في أن يرى مجهودا دوليا أوسع في هذا الصدد •

٥٩٢ — وأشار ممثل باكستان الى حاجة البلدان النامية الى المساعدة في مجالي تنويع السلع التصديرية والبحث عن أسواق جديدة • وأضاف قائلا انه يتعين أن يحصل المركز ، أكثر من أى وقت مضى ، على الدعم العالي ليواصل مهمته الخطيرة •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٩٣ — أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٥ ١٥ المعقودة بتاريخ ١٢ آذار / مارس ١٩٨٢ بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة المستأنفة ، وكذا بالملاحظات المبداة بشأنه •

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الاعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٥٩٤- افتتح رئيس الدورة السابقة للمجلس، السيد حسن علي دباغ (الكويت)، الدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الاعمال)

٥٩٥- انتخب المجلس، في جلسته ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢، السيد ج. أ. مارتينيز (الارجنتين)[٣٦] رئيسا له، والسيد ب. ميتشيفيتش (يوغوسلافيا) مقررا.

٥٩٦- وانتخب المجلس، في الجلسة ذاتها، السيد ف. بلانكار (سويسرا) والسيد هـ. ف. ايفرلوف (السويد) والسيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا) والسيد غ. و. اجويري (نيجيريا) والسيد أ. ت. جاياكودي (سري لانكا) والسيد ف. ج. س. كلنكنبرغ (هولندا) والسيد د. لالو (بلجيكا) والسيد فؤاد مبزع (تونس) والسيد ج. نيرجس (هنغاريا) والسيد أ. ساعافيدرا وايس (بوليفيا) نوابا للرئيس.

٥٩٧- وهكذا أصبح مكتب المجلس المنتخب في دورته الرابعة والعشرين يتألف على النحو التالي:

الرئيس: السيد ج. أ. مارتينيز (الارجنتين)

نواب الرئيس: السيد ف. بلانكار (سويسرا)

السيد هـ. ف. ايفرلوف (السويد)

السيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا)

السيد غ. و. اجويري (نيجيريا)

السيد أ. ت. جاياكودي (سري لانكا)

السيد ف. ج. س. كلنكنبرغ (هولندا)

السيد د. لالو (بلجيكا)

السيد فؤاد مبزع (تونس)

Digitized by UNOG Library

السيد ج • نيرجس (هنغاريا)
السيد أ • ساعافيدرا وايس (بوليفيا)
المقرر: السيد ب • ميتشيفيتش (يوغوسلافيا)

جيم - الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس
(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٥٩٨- أعلن الرئيس في الجلسة ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن الأمين العام للاونكتاد لم يتلق أية تبليغات بخصوص عضوية المجلس منذ اختتام الجزء الاول من دورته الثالثة والعشرين ، وأن عضوية المجلس لا زالت كما كانت عليه عند اختتام تلك الدورة ، أي انها تتألف من ١٢٤ دولة (٣٧) .

دال - معاملة انتيغوا وباربودا في صدد الانتخابات
(البند ١٠ (أ) من جدول الاعمال)

٥٩٩- قرر المجلس في جلسته ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، وذلك رهنا بالاجراء الذي يتخذه المؤتمر في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د- ١٩) بصيغته المعدلة ، أن تعامل انتيغوا وباربودا التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة اعتبارا من ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، كما لو كانت ضمن مجموعة البلدان المبينة في الجزء جيم من مرفق ذلك القرار (انظر المرفق الاول ادناه ، مقررات أخرى (أ))•

هاء - اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل
(البند ١ (ب) من جدول الاعمال)

٦٠٠- أقر المجلس في جلسته ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار /مارس ١٩٨٢ ، جدولا لأعمال دورته الرابعة والعشرين جدول الاعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين (٣٨) (TD/B/886 و Add.1) ، وأدخل عدد من البنود الفرعية في البند ٨• وهكذا أصبح جدول الاعمال بصيغته المعتمدة كالآتي (TD/B/895) :

Digitized by UNOG Library

١ - المسائل الاجرائيـة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتـب ؛

(ب) اقـرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويـض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقـت للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلـس وتنظيـم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدهـا المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسـات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابـط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الـى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافـي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولـي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) عن مشاكل الديون والتنميـة في البلدان الناميـة .

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيريـة للدورة .

٧ - الحمائية والتكيف الهيكلـي .

٨ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاتـه الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشـطة :

(أ) تجارة السلع الأساسية ؛

(ب) المصنوعات وشبه المصنوعات ؛

(ج) التمويل المتصل بالتجـارة ؛

(د) الخطـة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجيـة .

٩ - التقدم المحرز في تنفيذ تدابير محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزريـة .

١٠ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـا :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) الاعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد ؛

(و) خدمات المؤتمرات الاضافية اللازمة للأونكتاد (مقرر المجلس ٢٣٣ (د - ٢٢) الفقرة ٣) ؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١١ - مسائل أخرى .

١٢ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٦٠١ - وأيد المجلس بصورة اجمالية ، في جلسته ٧٠ أيضا ، المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة (TD/B/886/Add.2) ، بما في ذلك الجدول المؤقت بمواعيد الجلسات ، وقرر انشاء لجنتين جامعتين للدورة . وستتولى اللجنة الأولى للدورة النظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين (باستثناء قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) الذي سيبحث في الجلسة العامة) ، وفي البند ٨ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) . وترفع تقريرا عن ذلك . وستنظر اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ من جدول الأعمال (الحمائية والتكيف الهيكلي) وترفع تقريرا عنه .

اللجنة الأولى للدورة

٦٠٢ - عقدت اللجنة الأولى للدورة ثماني جلسات من ٨ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ . وفي جلستها الأولى انتخب السيد باغبيني أديتو نزنجيا (زائير) رئيسا ، وانتخب السيد أ. روبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) نائبا للرئيس ومقررا .

٦٠٣ - وفي جلستها الثامنة (الختامية) ، المعقودة في ١٨ اذار/مارس ١٩٨٢ ، نظرت اللجنة الأولى للدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXIV)SC.1/L.2 و Add.1) واعتمدته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات .

Digitized by UNOG Library

٦٠٤ - وفي جلسة المجلس ٨١٥ المستأنفة المعقودة في ٢٤ اذار/مارس ١٩٨٢ عرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقرير الدورة (TD/B(XXIV)/SC.1/L.1 و Corr.1-2 و Add.1 و Add.1/Corr.1 ، بصيغته المعدلة في الوثيقة TD/B/L.620) وقدم بيانا موجزا عن الاجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأن البنود المحالة اليها .

٦٠٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمد المجلس تقرير اللجنة الأولى للدورة لادماجه ، حسب الاقتضاء في تقريره (٣٩) .

اللجنة الثانية للدورة

٦٠٦ - عقدت اللجنة الثانية للدورة ثماني جلسات ، من ٨ الى ١٩ اذار/مارس ١٩٨٢ .

٦٠٧ - وفي الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٨ اذار/مارس ١٩٨٢ ، انتخبت اللجنة ب. أ. ايكهلوم (فنلندا) رئيسا لها ، والسيد أ. نصيف (العراق) نائبا للرئيس ومقررا .

٦٠٨ - وفي جلستها الثامنة (الختامية) المعقودة في ١٩ اذار/مارس ١٩٨٢ ، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXIV)/SC.II/L.1 و Add.1-4) واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات .

٦٠٩ - وفي جلستة المجلس المستأنفة ٨١٥ المعقودة في ٢٤ اذار/مارس ١٩٨٢ عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XXIV)/SC.II/L.1 و Add.1-4 ، بصيغته المعدلة في الوثيقة TD/B/L.621) .

٦١٠ - وفي الجلسة نفسها اعتمد المجلس تقرير اللجنة الثانية للدورة لادماجه ، حسب الاقتضاء في تقريره (٤٠) .

واو - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٦١١ - واعتمد المجلس ، في جلسته ٨٠٥ المعقودة في ١٩ اذار/مارس ١٩٨٢ ، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/899) .

زاى - العضوية والحضور (٤١)

٦١٢ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين :

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
اوروغواى
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
برباد وس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنين
بورما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافوره
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا

Digitized by UNOG Library

لبنـــان
لختنشتاين
لكسمـــبرغ
مالطة
ماليزيـا
مدغشقـر
مصـــر
المغـرب
المكسيك
المملكة العربية السعـودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية
منغوليـا
النرويج
النمســا
نيجـيريا
نيكاراغوا
نيوزيلنـــدا
الهنـــــد
هنغـــاريا
هولنـــــدا
الولايات المتحـــدة الامريكيـــــة
اليابـــــان
اليمـــــن
اليمن الديمقراطيـــة
يوغوسلافيـــا
اليونـــــان

٦١٣- وكانت الدول الأخرى التالية الاعضاء في الاونكتاد ممثلة في الدورة : رواندا ، الكرسي الرسولي ، الكونغو .

٦١٤- ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنميـــة الصناعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٦١٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة :

منظمة الامم المتحدة للأغذيـــة والزراعة ،

منظمة الطيران المدني الدولي ،

البنك الدولي ،

المنظمة الدولية للملاحة البحرية ،

المنظمة العالمية للملكية الفكريـة ،

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة في الدورة .

كما كان الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ممثلا في الدورة .

٦١٦- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة :

المكتب المركزي للنقل الدولي بالسكك الحديدية ،

أمانة الكومنولث ،

Digitized by UNOG Library

مجلس التعاضد الاقتصادى
الاتحاد الاقتصادى الأوروبي
الرابطة الأوروبية للتجارة الحـرة
اللجنة الدولية الحكومية للهجرة
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينيـة
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة الدول الأمريكية
منظمة البلدان المصدرة للنفط
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشان التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى .

٦١٧ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التاليـة :

الفئة العامـة :

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية
الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمـي
التحالف النسائي الدولي
رابطة المحامين الدولية
غرفة التجارة الدوليـة
الاتحاد المسيحي الدولي لمديرى الأعمال التجارية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحـرة
المجلس الدولي للمرأة
رابطة القانون الدولي
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
مجلس السلام العالمي .

الفئـة الخاصة :

الرابطة الدولية للنقـل الجوى .

Digitized by UNOG Library

٦١٨ - واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) . واشترك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا عملا بقـرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

حاء - تسمية الهيئات الحكومية الدوليـة
تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
(الهند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٦١٩ - لاحظ المجلس ، في جلسته ٥٧٢ المعقودة في ٩ اذار/مارس ١٩٨٢ ، أنه لم ترد أية طلبات للتسمية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس وللمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر منذ دورته الثالثة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ١٠ (د) من جدول الاعمال)

٦٢٠ـ أقر المجلس، في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، الطلب المقدم من اتحاد صناعات الحبال والجدائل في اوروبا الغربية (٤٢) لتسميته بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقا لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر، ووفقا لتوصية الامين العام للاونكتاد (TD/B/896) قرر المجلس تصنيف هذه المنظمة من "الفئة الخاصة" لحضور اجتماعات لجنة السلع الأساسية (أنظر المرفق الاول ادناه، مقررات أخرى، (و).

٦٢١ـ ولاحظ المجلس أن المكتب لم يتمكن من التوصية بادراج المجلس الدولي للجلود والصلال ورابطات تجار الجلود في القائمة المنصوص عليها في المواد المشار اليها أعلاه.

ياء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ١٠ (ب) من جدول الاعمال)

٦٢٢ـ أكد المجلس، في جلسته ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٢، عضوية لجانه الرئيسية حسبما وردت في تقريره عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين (٤٣)، وأعلن انتخاب الصومال عضوا في لجنة السلع الأساسية، ولجنة المصنوعات، ولجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، ولجنة النقل البحري. وأعلن المجلس كذلك، في جلسته ٥٧٢ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، انتخاب بورما عضوا في لجنة السلع الأساسية ولجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٤٤).

Digitized by UNOG Library

كاف ــ ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد
(البند ١٠ (هـ) من جدول الاعمال)

٦٢٣ــ في الجلسة ٥٨١ ، المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، استرعى الرئيس الانظار الى قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، الفرع ثانيا ، الفقرة ٥ ، الذى طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من الفرع " ثانيا " منه الى اجهزتها الفرعية العامة ان تتوخى في تقاريرها الاختصار بقدر الامكان بحيث لا يزيد عدد الصفحات عن الحد المستصوب وهو ٣٢ صفحة • ولاحظ ان مشروع التقرير عن الدورة الراهنة الذى سوف يطرح على المجلس لاعتماده والذى يشمل تقريرى لجنتي الدورة يبلغ حوالي ٢٠٠ صفحة ، وحث المجلس على مراعاة قرار الجمعية العامة في التقارير المقبلة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٢٤ــ وفي الجلسة ذاتها، أحاط المجلس علما ببيان الرئيس ووافق على استعراض هذه المسألة مرة أخرى في دورته الخامسة والعشرين ، التي سيحاول فيها وضع مبادئ توجيهية ليسترشد بها مقرره ، بحيث يتمكن المجلس من الامتثال ، بقدر الامكان ، للحدود التي وضعتها الجمعية العامة لتقارير أجهزتها الفرعية • (انظر المرفق الاول ادناه ، المقررات الاخرى ، (ز))•

لام ــ الخدمات المؤتمرية الاضافية للأونكتاد (مقرر المجلس ٢٣٣ (د ــ ٢٢) ، الفقرة ٣)
(البند ١٠ (و) من جدول الاعمال)

٦٢٥ــ لاحظ المجلس مع التقدير في دورته الثانية والعشرين في القرار ٢٣٣ (د ــ ٢٢) الخدمات المؤتمرية الاضافية التي يوفرها مكتب الامم المتحدة بجنيف للاونكتاد ، وطلب استمرار توفير هذه الخدمات في حدود ما تسمح به الموارد المتاحة ، وقرر استعراض الموقف في دورته الرابعة والعشرين •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٢٦ــ وفي الجلسة ٥٧٢ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، قرر المجلس بعد استماعه لبيان القاه ممثل الأمين العام للأونكتاد ، أن يطلب استمرار الخدمات المؤتمرية الاضافية التي يوفرها مكتب الامم المتحدة في جنيف للأونكتاد ، في حدود ما تسمح به الموارد المتاحة • (انظر المرفق الاول أدناه ، مقررات أخرى (ب))•

Digitized by UNOG Library

ميم - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

البند ١٠ (ز) من جدول الاعمال

٦٢٧- كان معروضا على المجلس، في اطار هذا البند، مذكرة من أمانة الاونكتاد (TD/B/L.613 و Add.1 و Add.2) تتضمن جدولا زمنيا منقحا للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ وجدولا مؤقتا لعام ١٩٨٣.

٦٢٨- وفي الجلسة ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢، قدم ممثل الامين العام للاونكتاد مذكرة (TD/B(XXIV)/CRP.3) تتضمن اقتراحات اضافية تتصل بالجدول الزمني للاجتماعات أبدى بشأنها بعض التعليقات، واسترعى الانتباه الى بيان بالآثار المالية (TD/B(XXIV)/CRP.3/Add.1) يتصل باقتراح استئناف دورة المجلس الرابعة والعشرين لمدة ثلاثة أيام.

٦٢٩- وأضاف أن الأمانة تفترض، فيما يتصل بالموعد المقترح لعقد الجزء الأول من الدورة العاشرة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، أن لجنة الدورة المقرر انشاؤها لتقييم السمات التنفيذية لمرفق ضمان ائتمانات التصدير (أنظر المرفق الأول أدناه، المقرر ٢٤٩ (د-٢٤) الفقرة ٣) سوف لا تجتمع في الوقت ذاته الذي تجتمع فيه اللجنة الأخرى للدورة، التي ستنشأ للاضطلاع باستعراض شامل لجميع جوانب التوصيات الواردة في قرار المؤتمر ١٢٩ (د-٥)، وأن الأمر لا يستوجب، تبعا لذلك، أي توسع فيما جرى تحديده من متطلبات لخدمة الدورة.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٣٠- وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس، بعد احاطته علما بالآثار المالية المترتبة (للاطلاع على البيان بالاثار المالية أنظر المرفق الرابع أدناه) على استئناف دورته الرابعة والعشرين، على أن يستأنف عقد تلك الدورة في الفترة من ١١ الى ١٣ ايار/مايو ١٩٨٢ وأقر جدولا زمنيا منقحا للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ والجدول المؤقت لعام ١٩٨٣ (انظر المرفق الأول أدناه، المقرر ٢٥ (د-٢٤)).

٦٣١- وفيما يتعلق بالنص في الجدول الزمني على ما مجموعه ١٨ اسبوعا من اجتماعات الفرق العاملة وأفرقة الدراسة وأفرقة الخبراء في عام ١٩٨٢، أكد المجلس ما تم التفاهم عليه من أنه اذا فاق عدد أسابيع الاجتماعات المعقودة فعلا عام ١٩٨٢، ١٦ اسبوعا، سيخفض تبعا لذلك رصيد أسابيع هذه الاجتماعات لعام ١٩٨٣.

٦٣٢- وقالت ممثلة هولندا، متكلمة باسم اعضاء المجموعة باء ما عدا تركيا، أن مجموعتها بينت بوضوح موقفها في الدورات السابقة للمجلس بصدد مسألة ادراج اجتماعات في الجدول الزمني لا تكون مفتوحة لجميع الاعضاء في الأونكتاد. وعبرت مجددا عن أسفها لأن الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء

Digitized by UNOG Library

الحكوميين من البلدان النامية بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أدرجت في الجدول الزمني في الدورة السابقة للمجلس بطريق التصويت ، في وقت كانت فيه المشاورات على وشك الانطلاق بغية التوصل الى حل مقبول عموما للمشاكل الكامنة وراء أنشطة الاونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٦٣٣ــ وقال الرئيس أنه جرت اتصالات بينه وبين عدد كبير من الممثلين الذين اقترحوا أن يقوم الامين العام للأونكتاد ، فيما يجريه من مشاورات عملا بمقرر المجلس ١٤٣ (د ــ ١٦) بشأن الجدول الزمني للنصف الاول من عام ١٩٨٣ ، بالنظر في الاجتماعات التي لا تعتبر أساسية بالنسبة لعملية التحضير لدورة الأونكتاد السادسة والتي يمكن ارجاؤها أو حتى حذفها من الجدول الزمني لاتاحة أطول فترة زمنية ممكنة للمجلس وهيئاته الفرعية وبهذا تتيسر الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

نون ــ جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة

(البند ١ (د) من جدول الاعمال)

٦٣٤ــ كان مشروع جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين معروضا على المجلس في مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.616)•

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٣٥ــ وأقر المجلس ، في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين الوارد في الوثيقة TD/B/L.616 (انظر المرفق الخامس أدناه) وأذن للرئيس بأن يقوم ، بالتشاور مع الامين العام للأونكتاد ، بتعديل جدول الاعمال المؤقت عند الاقتضاء ، على ضوء التطورات • وطلب من الامين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورة ويجمع مقترحاته في هذا الشأن •

٦٣٦ــ وفيما يتعلق بمسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبيل الدورة السادسة للمؤتمر وافق المجلس ، في جلسته ٥٧٣ المعقودة في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢ على أن ينظر فيها من جديد ان لزم الامر ، لدى استئناف الدورة الرابعة والعشرين (انظر المرفق الاول أدناه ، المقررات الاخرى (ج))•

Digitized by UNOG Library

سين ـ مسائل اخـــــرى
(البند ١١ من جدول الاعمال)

١ـ اعلان يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسيـــــة (٤٥)

٦٣٧ـ أعلن ممثل باكستان ، في الجلسة ٥٨١ المستأنفة المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٢، أن بلده قد قرر أن ينضم الى الصندوق المشترك • وقال ان حكومته تأمل جديا أن الاعمال التحضيريـة الجارية حاليا سوف تنتهي على ما يرام بأسرع ما يمكن حتى يمكن أن يبدأ الصندوق عملياته قريبـــا ، كما أنها تأمل خاصة ان تزداد سرعة المفاوضات الجارية بشأن بعض الاتفاقات السلعية ، مثـــــل المفاوضات بشأن القطن ، وان تصل الى نتيجة مرضية •

٢ـ مسائل ناشئة عن تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د ـ ٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعتـرف بها المنظمات الحكوميـة الدولية الاقليميـــــة

٦٣٨ـ اشار ممثل نيجيريا الى تقرير كان معروضا على المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، أعده أحد الخبراء الاستشاريين ، وعنوانه " استعراض الاوضاع الاقتصادية في ناميبيا وجنوب افريقيـــا ، وقال ان الجزء الثاني منه (TD/B/869/Add.1) يتضمن ، في الفقرة ١٢ ، عبارة غير دقيقة وخاطئـــة جدا وهو يرغب في تفنيدها باسم حكومته • فقد جاء خطأ في هذه العبارة أن نيجيريا تمثل واحـدا من الاسواق النافعة لخدمة صناعتي الهندسة والكيمياء في جنوب افريقيا • وتدحض حكومة نيجيريـــا هذا الادعاء تماما ، ولا بد وأن الحافز اليه كان القاء ظلال التشهير على موقف نيجيريا ، وهو معروف جيدا ، تجاه مسألة التعاون مع نظام الحكم في جنوب افريقيا • اذ ان نيجيريا في طليعة البلـــدان التي تقاتل من أجل تفكيك الفصل العنصري وفي سبيل المســاواة العنصرية لكل جنوب افريقيا بغـض النظر عن اللون أو العنصر أو الجنس •

٦٣٩ـ ومضى يقول انه ليس ثمة ما يدعو الى ان يحكى موقف نيجيريا ، سواء في المجلس أو في المحافل الاخرى ، ازاء مسألة التعاون مع جنوب افريقيا ، وهذا الموقف يتمثل في المطالبة بالعزل التـــــام من جميع المحافل ، سواء كان ذلك على الصعيد الثقافي أو العسكري أو السياسي أو الاقتصادي • وقد أيدت نيجيريا دائما فرض جزاءات شاملة الزامية على جنوب افريقيا •

٦٤٠ـ وأضاف ان ما يؤسف له جدا أن مؤلف التقرير قد سعى ، سواء عن طريق الاشارة أو الحذف ، الى تضليل المجتمع العالمي من خلال مثل هذا التشويه الصارخ الفج للحقائق وبذلك صور نيجيريـا في صورة سيئة بدافع ما أيا كان • وتوضح الوثائق المسجلة والمتاحة للجميع أن نيجيريا لم تتزعزع قـــط في موقفها ازاء نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا • كما أن مساهمة نيجيريا في جهود التحريـر ماديا وماليا على السواء ، هي مساهمة مفيدة وملموسة • ولذلك فانه يرغب في أن يسجل ان الادعـاء

Digitized by UNOG Library

الذى أشار اليه ليس ادعاء غير تميزى وحسب ، ولكنه أيضا ادعاء لا سند له ولذلك فانه يطالب بقراءة التقرير كله قراءة أكثر دقة ، ومن ثم فانه يناشد أمانة الأونكتاد أن تتأكد في المستقبل من استشجار الخبراء الاستشاريين الذين يستطيعون القيام بالأبحاث عن الحقائق التي يذكرونها ، ليس هذا فقط بل ويستطيعون أيضا اثبات هذه الحقائق باحصاءات عملية لا يرقى اليها الشك .

٦٤١- وذكر أن وفده لا يؤيد الوثيقة TD/B/869/Add.1 ، وأقل مايمكن أن يقال عنها أنها خاطئة للغاية ، اذ لم يكن لنيجيريا ، ولن يكون لها قط ، أية صلة مع أى عمل تجارى في جنوب افريقيا طالما ظلت سياسة الفصل العنصرى قائمة . وحتى تغير جنوب افريقيا من طرقها وتوافق على حكم الأغلبية فانه لا يمكن أن يقوم أى تعاون بين هذا البلد ونيجيريا .

عين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٦٤٢- فيما يتصل بمقرر المجلس ٢٥١ (د-٢٤) المتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات ، قدمت أمانة الأونكتاد ، بموجب المادة ٣١ من النظام الداخلي ، بيانات بالآثار المالية المترتبة على الاجراءات المقترحة (٤٦) .

فاء - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٦٤٣- قال المقرر ، عند عرض التقرير في الجلسة ٥٨١ المستأنفة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ، انه كان على ادراك كامل لرغبة الجمعية العامة أن تكون تقارير هيئاتها الفرعية موجزة ، ولكنه كان مضطرا الى مراعاة أن المناقشات بشأن البندان ٣ و ٤ كانت استمرارا للمناقشة التي جرت في الدورة الثالثة والعشرين ، ولنفس الأسباب التي سادت عندئذ ، تستحق هذه المناقشة أن تعالج معالجة موسعة في التقرير . وأضاف قائلا أن المجلس كان قد اضطلع أيضا ، في اللجنة ، الثانية للدورة ، بأول استعراض سنوى شامل للحمائية والتكيف الهيكلي ، وقد رأى جميع المعنيين بالأمر أن المناقشة قد جرت على مستوى عال وتستحق أن تتضح بكاملها في التقرير . وقال انه يثق أن من سيتولون منصبه بعده سيتمكنون من تقديم مشاريع تقارير أقصر بعد أن قرر المجلس الآن (أنظر الفقرة ٦٣٤ أعلاه) أن يحاول في دورته الخامسة والعشرين وضع مبادئ توجيهية للمقرر حتى يمكن للمجلس أن يمتثل ، بالقدر الممكن ، للحدود التي وضعتها الجمعية العامة .

٦٤٤- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين (TD/B/L.618 و Add.1-7) مع ادخال بعض التعديلات ، وأذن للمقرر باستكمال التقرير حسب الاقتضاء وبادخال مايلزم من التغييرات التحريرية .

Digitized by UNOG Library

صاد ـ تأجيل الدورة

٦٤٥ـ وفي الجلسة ٥٨١ المستأنفة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ أعلن الرئيس تأجيل الدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، على أن تستأنف في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ لمواصلة النظر في البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة) وفي أى مسائل أخرى معلقة .

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي

(١) تم ، في فترة لاحقة ، تعميم بيان الأمين العام (TD/B(XXIV)/Misc.3 و Corr.1) عملا بمقرر اتخذه المجلس في جلسته الـ ٥٧١ ، بعد ان أحاط علما بالآثار المالية المترتبة عليه .

(٢) للاطلاع على عرض أكمل للمداولات في الجلسات العامة ، انظر المحاضر الموجزة للجلسات ٥٧٠ الى ٥٨١ (TD/B/SR.570-581/Add.1) .

(٣) للاطلاع على النسخة المطبوعة ، انظر TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) .

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، الفقرة ٢٥٠ ، والمرفق الأول ، اجراءات أخرى ، الفقرة ٣ (ز) .

(٥) مطبعة جامعة اكسفورد ، نيويورك ، ١٩٨١ .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) الجزء الثالث ، الفقرات ٤٧ — ٥٤ .

(٧) " استعراض اتجاهات وسياسات التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " ، الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/859 .

(٨) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F.80.II.D.10 والتصويب .

(٩) سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة (TD/B/888/Rev.1) .

(١٠) " تعاون البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ومجلس التعاضد الاقتصادي مع الدول النامية (موسكو ، ١٩٨٢) والتنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في الفترة ١٩٧١—١٩٨٠ و " الاستعراض العام لتنفيذ البرنامج الشامل " (موسكو ، ١٩٨١) .

(١١) باستثناء قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥) الذي نظر فيه المجلس في جلساته العامة .

(١٢) نظر في البند في الجلسات العامة .

(١٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الرابع ، المرفق الأول ، المقررات الأخرى (ج) .

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي (تابع)

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحـــق رقم ١٥ (A/36/15) الجزء الثالث ، المرفق الثالث .

(١٥) المرجع نفسه ، المرفق الثامن الف .

(١٦) المرجع نفسه ، المرفق الأول ، اجراءات أخرى ، الفقرة ٣ (ب) .

(١٧) قررت لجنة الدورة ، بعد أن أحاطت علما بالآثار المالية ، تعميم النـــص الكامل لهذا البيان (TD/B(XXIV)/SC.I/Misc.1) .

(١٨) انظر ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثـــون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، الفقرة ٣٥٨ والمرفق الثالث .

(١٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثـــون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، الفقرتان ٣٦٠ و ٣٦١ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦٢ .

(٢١) TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) .

(٢٢) سيصدر تقرير اللجنة عن دورتها الاستثنائية الأولى في صورة مؤقتة تحـــت الرمز TD/B/C.1(S.I)/Misc.4 ثم يطبع بعد ذلك بوصفه الملحق رقم ٢ من ، الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون (TD/B/894) .

(٢٣) TD/RRP/CONF/10/Rev. 1 (منشورات الأمم المتحـــدة ، رقم المبيـــع E.81.II.D.5) .

(٢٤) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثـــة والعشـــرون ، المرفقات ، البند ٩ (أ) من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/862 .

(٢٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحـــق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، الاجراءات الأخرى ، الفقرة ٣ (هـ) .

(٢٦) المرجع نفسه ، الجزء الثالث ، الفقرات ٣٩٧ — ٤٠٢ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/36/6) ، المجلد الثاني ، ص ٣٤ .

(٢٨) صدر تقرير الفرقة العاملة بعد ذلك بوصفه الوثيقة TD/B/WP(V)Misc.2 ، وسوف يصدر في صورة مطبوعة بوصفه الملحق رقم ٢ ، الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنميـــة الدورة الرابعة والعشرون (TD/B/902) .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٢٩) ستصدر كمنشور من منشورات الأمم المتحدة (TD/B/887/Rev.1) .

(٣٠) ستصدر كمنشور من منشورات الأمم المتحدة (TD/B/888/Rev.1) .

(٣١) Alberto Valdés and Jouchim Zietz, Agricultural Protection in OECD countries: its cost to less-developed countries, International Food Policy Research Institute, Research Repert 21 (Washington DC.December 1980), p.29.

(٣٢) خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا A/S-11/14 ، المرفق الأول) . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر منظمة الوحدة الافريقية ، خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لافريقيا (جنيف ، المعهد الدولي للدراسات العمالية ، ١٩٨١) .

(٣٣) TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.II.D.9) .

(٣٤) " أقل البلدان نموا في الثمانينات " (A/CONF.104/2 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3) سيصدر كمنشور من منشورات الأمم المتحدة (A/CONF.104/2/Rev.1) .

(٣٥) انظر ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الأول ، المرفق الأول ، الاجراءات الأخرى ، الفقرة ٣ (د) ، والمرفق الثاني - باء .

(٣٦) للاطلاع على بيان الرئيس لدى انتخابه ، انظر الفقرات ٢ - ٦ أعلاه .

(٣٧) للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، المرفق السادس .

(٣٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الرابع ، المرفق الثاني .

(٣٩) ادمجت مادة تقرير لجنة الدورة في الفصلين الثاني والرابع أعلاه .

(٤٠) ادمجت مادة تقرير اللجنة الثانية للدورة في الفصل السادس أعلاه .

(٤١) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/INF.115 .

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي (تابع)

(٤٢) الطلب المقدم من هذه المنظمة غير الحكومية مقترنا بمعلومات عن تاريخهـا وهيكلها وكيفية تسيير أعمالها ، ادرج في الوثيقة TD/B/R.27/Add.2 (التي أصبحـــت الآن غير مقيدة التوزيع) .

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحـق رقم ١٥ (A/36/15) ، الجزء الثالث ، المرفق السابـع .

(٤٤) للاطلاع على قائمة كاملة بالدول الأعضاء في اللجان الرئيسية لدى اختتـام الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين ، انظر المرفق السادس أدناه .

(٤٥) قدمت اعلانات في هذا الصدد أيضا أثناء نظر المجلس في البنـود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال (انظر الفقرات ١٠٣ و ٢٥٩ و ٣٨٦ أعلاه) .

(٤٦) يرد في المرفق الرابع أدناه بيان بالآثار المالية المتعلقـة بالجـدول الزمني للاجتماعات .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين

الصفحة

المقررات

٢٤٧ (د ـ ٢٤)	التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية	١٥٥
٢٤٨ (د ـ ٢٤)	المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	١٥٥
٢٤٩ (د ـ ٢٤)	السمات التنفيذية لمرفق ضمان ائتمانات التصدير	١٥٦
٢٥٠ (د ـ ٢٤)	الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي	١٥٧
٢٥١ (د ـ ٢٤)	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	١٥٨
٢٥٢ (د ـ ٢٤)	وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال	١٦٥

المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين

(أ)	معاملة أنتيغوا وباربودا لأغراض الانتخابات	١٦٥
(ب)	توفير خدمات تكميلية من خدمات المؤتمرات للأونكتاد	١٦٦
(ج)	مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر	١٦٦
(د)	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٦٦
(هـ)	عقد جزء ثان للدورة الرابعة والعشرين للمجلس	١٦٦
(و)	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية عملا بالمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	١٦٧
(ز)	قرار الجمعية العامة ٣٦/١١٧ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١	١٦٧
(ح)	التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي	١٦٧

الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ١٦٨

Digitized by UNOG Library

المقـــررات

٢٤٧ (د-٣٤) - التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الناميـــة الجزريـــة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يكرر التأكيد على برنامج الاجراءات المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية المتوخى في قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ و١١١ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩؛

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٥/٦١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وغيره من قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية الجزرية ،

واذ يلاحظ بصفة خاصة الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٦١ التي قـــررت فيهـــا الجمعية العامة أن تضطلع في دورتها السابعة والثلاثين بدراسة استعراضية شاملة لتنفيـــذ التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية ،

واذ يشير الى قراره ٢٢٣ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الذى أوصـــى فيه بأن يقوم المجلس في دورته الثانية والعشرين ، استنادا الى رأى الحكومات في الدراســـات المتعمقة ، بالنظر فيما يتخذ مستقبلا من اجراءات ، بما في ذلك الدعوة الى عقـد فريـق خبـراء حكومي دولي في عام ١٩٨١ لدراسة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ،

يرجو من الأمين العام للأونكتاد ، أن يعمد ، لدى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة السادسة للمؤتمر في ١٩٨٣ ، مع تركيزه على جدول أعمال انتقائي لايلاء المراعاة الواجبة لمشاكـل البلدان النامية الجزرية ، وبالتشاور مع الحكومات وبخاصة حكومات البلدان النامية الجزرية ، ومـــع اشراك المنظمات الدولية التي تتحمل مسؤوليات في مجالات التعاون الانمائي وحالات الكـــوارث الطبيعية ، الى تأمين وتوفير وثائق ومواد للمؤتمر في دورته السادسة تمكنه من التصـــدى بفعاليـــة لمشاكل البلدان النامية الجزرية .

الجلســـــة ٥٨٠
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

٢٤٨ (د-٣٤) - المفاوضات التجاريـــة المتعددة الأطـــراف

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يرحب بالمناقشة التي دارت تحت البند ٢ من جدول أعمـــال الدورة الرابعـــة والعشرين بشأن مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥)) ،

Digitized by UNOG Library

٢ - يحيط علما ببيان مدير شعبة المصنوعات (أ) ؛

٣ - يقرر تأجيل المداولات حول هذا البند الى دورته الخامسة والعشرين ، الى جانب مشروع القرار بشأن التطورات في النظام التجارى العالمي الذى قدمته غابون في الدورة الثالثة والعشرين بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (ب) ، وبيانات مدير شعبة المصنوعات في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين (ج) ووجهات النظر التي تم الاعراب عنها خلال المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في الدورة الرابعة والعشرين ؛

٤ - يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يوفر المساعدة للتداول حول هذا البند في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية .

الجلسة ٥٨١
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

٢٤٩ (د-٢٤) - السمات التنفيذية لمرفق ضمان ائتمانات التصدير

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يحيط علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بانشاء مرفق ضمان ائتمانات التصدير (د) ، والذى عقد للنظر ، على المستوى التقني ، في السمات التنفيذية للمرفق المذكور ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بمساعدة خبراء ، باعداد الوثائق اللازمة بشأن المسائل المعلقة ، التي ترد خطوطها العامة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و(ج) من الفقرة ٦ من التقرير ، بشأن اقامة مرفق ضمان ائتمانات التصدير ؛

(أ) TD/B(XXIV)/SC.I/Misc.1 .

(ب) للاطلاع على نص المشروع ، انظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورتيه الثانية والعشرين والثالثة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15)) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، ألف .

(ج) المرجع نفسه ، المرفق الثالث .

(د) TD/B/889 (مستنسخ في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الأعمال) .

Digitized by UNOG Library

٣ ــ يدعو لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة الى أن تقوم ، في دورتها العاشرة ، بانشاء لجنة دورة لتقييم السمات التنفيذية لمرفق ضمان ائتمانات التصدير بغية استيفاء النظر في هذه المسألة وأن تقدم تقريرا عن الموضوع الى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والعشرين •

الجلسة ٥٨١
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

٢٥٠ (د ــ ٣٤) ــ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يعتمد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الحمائية والتكيّف الهيكلي :

الجلسة ٥٨١
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

المرفق

مشروع استنتاجات متفق عليها بشأن الحمائية والتكيّف الهيكلي

أولا

١ ــ كان ثمة اتفاق عام على أن الأونكتاد ، بوصفه منظمة عالمية ، يؤدي دورا هاما في معالجة قضايا الحمائية والتكيّف الهيكلي • ويستدعي تعقد الموضوع دراسة متعمقة ، وقد وجد أن ما حدث من استكمال بيانات المجموعات بعدد كبير من البيانات من جانب وفود منفردة أمر مفيد بصفة خاصة لأغراض القيام باستعراض أوسع نطاق ممكن من النهوج واعتبارات السياسة العامة ذات الصلة بقضية الحمائية والتكيّف الهيكلي ذات النطاق العالمي •

٢ ــ وقد أعدت أمانة الأونكتاد وثائق مفيدة من اجل هذا الاستعراض السنوي الاول ، وفقا لقرار المجلس ٢٢٦ (د ــ ٢٢) المؤرخ في ٢٠ اذار/مارس ١٩٨١ • وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس لم يوافقوا كلهم على بعض التحليلات والاستنتاجات المقدمة في هذه الوثائق ، فقد تم التسليم عموما بأن أمانة الأونكتاد قد زودت المجلس بمدخلات هامة في مناقشته الأولى لقضايا الحمائية والتكيّف الهيكلي •

Digitized by UNOG Library

ثانيـا

٣ ـ اتفق المجلس على ان الأهداف الاساسية للاستعراضات لاتزال هي الاهداف المذكـورة في قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ وقرار المجلس ٢٢٦ (د ـ ٢٢) • واتفق المجلس كذلك ، آخذا بعين الاعتبار مختلف البيانات التي ألقيت عند الاستعراض السنـوى الأول لمشاكل الحمائية والتكيّف الهيكلي والاتفاق العام على أن مصالح البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نموا من بينها ، تشكل بعدا أساسيا في هذه الممارسة بأسرها ، أنه ينبغـي تكريـس الاهتمام الخاص في استعراضه السنوى الثاني للنقاط التالية التي ينبغي أيضا أن توفر ، في حـد ذاتها ، ارشادا للأمانة عند قيامها باعداد الوثائق للاستعراض السنوى الثاني :

(أ) ينبغي دراسة كافة العوامل ذات الصلة بقضايا الحمائية والتكيّف الهيكلي ، وينبغـي أن تدرج الأمانة كل هذه العوامل في الدراسات الشاملة والوقائعية والتحليلية التي ينبغي أن تقدم عرضا دقيقا لأحدث البيانات الاحصائية المتاحة (بالارقام المطلقة وبالنسب المئوية عند الاقتضـاء) وينبغي أن تغطى بطريقة متسقة كل البلدان ومجموعات البلدان وكذلك كل القطاعات •

(ب) وعند معالجة السياسات العامة ، وكذلك العوامل التي تؤثـر على التكيّف الهيكلي والتجارة ، لاينبغي أن تقتصر التحليلات المتعمقة على المصنوعات ، وانما ينبغـي أن تكرس عناية معادلة للأوضاع في ميداني الزراعة والخدمات • وفي هذا الصدد ، ينبغي للأمانـة أن تأخذ بعين الاعتبار الوثائق والمعلومات المتاحة لدى سائر المنظمات الدولية المختصة •

(ج) ينبغي أن يدرس المجلس دراسة دقيقة الخطوات الكفيلة بتحقيق الشفافية علـى الصعيد الدولي في صدد السياسات والممارسات التجارية ، بغية تزويده بأساس لتقييم فعاليـة مثل هذه الخطوات ولصياغة اقتراحات في صدد امكانيات زيادة هذه الفعالية •

(د) ينبغي أن تتناول الحكومات أيضا في الاستعراض السنوى الثاني الاقتراحـات والتوصيات التي تتجه الى البحث عن حلول مناسبة في مجال الحمائية والتكيّف الهيكلي وذلك فـي اطار برنامج عمل ينظر فيه المؤتمر في دورته السادسة •

٤ ـ وكان هناك اتفاق عام على أن مواصلة مناقشة الحمائية والتكيّف الهيكلي في الدورة السادسة والعشرين للمجلس تقتضي استعدادا تاما من جانب الحكومات ، ولذا ينبغي أن تبذل الأمانة كـل جهودها لاصدار كل الوثائق المطلوبة بما في ذلك جرد الحواجز غير التعريفية قبل انعقاد تلـك الدورة بستة أسابيع على الأقل •

٢٥١ (د ـ ٣٤) ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ والجدول المؤقت للاجتماعات في عام ١٩٨٣ ، المرفقين بهذا المقرر •

الجلسـة ٥٨١
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

المرفـق

الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية مـــن عام ١٩٨٢ والجدول المؤقت للاجتماعات في عام ١٩٨٣(هـ)

ألف ــ الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢

	التاريـــــخ
ــ الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الخامسة عشرة •	٢٢ــ٢٦ آذار / مـارس
ــ اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسيـــة ، الفرقة العاملة الثانية ، الدورة الرابعة	٢٢ــ٢٦ آذار / مارس
ــ مشاورات الأمين العام للأونكتاد بشأن القطن	٣٠ آذار / مارس ــ ٢ نيسان / ابريل
ــ الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشـــروط تسجيل السفن (الفقرة ٢ من قرار لجنة النقل البحـرى ٤٣ (د ــ ٣))	١٣ــ٣٠ نيسان / ابريل
ــ الاجتماع المعني بالمطاط(و)	١٩ــ٣٠ نيسان / ابريل
ــ الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الدورة التاسعة *	٢٨ــ٣٠ نيسان / ابريل
ــ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى ، الدورة الثالثـة	٣ــ٧ أيار / مايـــو
ــ اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، الدورة الحادية عشرة	٣ــ١١ أيار / مايـو
ــ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالشاى	١٠ــ١٤ أيار / مايو
ــ مجلس التجارة والتنمية ، الجزء الثاني من الـــــدورة الرابعة والعشرين	١١ــ١٣ أيار / مايو
ــ اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونـة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثانية	١٧ــ٢١ أيار / مايو

(هـ) ستعقد جميع الاجتماعات في جنيف ما لم ينص على خلاف ذلك . وتحسم الاجتماعات التي عليها علامة نجمية من الفترة المنصوص عليها لاجتماعات " فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء " .

(و) لن يكون من الضرورى عقد هذا الاجتماع اذا استوفيت المقتضيات اللازمة لدخول الاتفاق الدولـــي للمطـــاط الطبيعي لسنة ١٩٧٩ حيز التنفيذ نهائيا في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢ أو قبل هذا التاريخ .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢	التاريخ
- اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة	١٧-٢٨ أيار / مايو
- اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع تحضير الأغذية (قرار المجلس ٢٣٠ (د - ٢٢))*	١-٩ حزيران / يونيه
- الاجتماع التحضيرى السادس المعني بالاخشاب الاستوائية	١-١١ حزيران / يونيه
- الاجتماع المعني بالقصدير (اذا اقتضى الأمر)	١٠-١١ حزيران / يونيه
- لجنة النقل البحرى ، الدورة العاشرة	١٤-٢٥ حزيران / يونيه
- الفرقة العاملة المعنية بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادى الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثانية*	٢٨ حزيران / يونيه - ٢ تموز / يوليه
- اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع السلع الرأسمالية والآلات الصناعية (قرار المجلس ٢٣٠ (د-٢٢)) *	٧-١٦ تموز / يوليه
- اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثالثة *	١٩-٣٠ تموز / يوليه
- الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السادسة	٣٠ آب / أغسطس - ٣ أيلول / سبتمبر
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفق الموارد البشرية (قرار المجلس ٢٢٧ (د-٢٢))*	٣٠ آب / أغسطس - ٨ أيلول / سبتمبر
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون	٦-١٧ أيلول / سبتمبر
- اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع الطاقة (قرار المجلس ٢٤١ (د-٢٣)) *	٣٠ أيلول / سبتمبر - ٨ تشرين الأول / أكتوبر
- لجنة المصنوعات ، الدورة العاشرة	٤-١٥ تشرين الأول / أكتوبر
- الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الاطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ١٧١ (د-١٨) ، الفقرة ٢)*	١١-٢٠ تشرين الأول / أكتوبر
- لجنة التنغستن ، الدورة الرابعة عشرة	٢٥-٢٩ تشرين الأول / أكتوبر
- الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، الدورة التاسعة	٢٥ تشرين الأول / أكتوبر - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢	التاريخ
- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	١-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر
- الاجتماع التحضيري المعني بالبوكسيت	٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثانية	١٥ - ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر
- لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الأول (التمويل المتصل بالتجارة)	١٥ - ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر
- لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة	٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٠ كانون الأول / ديسمبر
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنيز	١٣ - ١٧ كانون الأول / ديسمبر
- لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الثاني (الموارد غير المنظورة : التأمين)	١٣ - ١٧ كانون الأول / ديسمبر

اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد	المدة
- اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة	حتى أسبوعين
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الخامسة	٣ أسابيع
- لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثالثة	أسبوعان
- الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة ، الدورة السابعة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد
- مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)	حتى ٤ أسابيع
- مؤتمر الأمم المتحدة للجوت ومنتجات الجوت ١٩٨١ ، الجزء الثالث	أسبوع واحد
- اجتماع الدول التي أودعت وثائق التصديق على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية أو وثائق قبوله أو اقراره (اذا اقتضى الأمر)	يوم واحد

Digitized by UNOG Library

	المـــدة
ـ الاجتماع التحضيرى السابع (الجزء الثالث) أو الثامن المعني بالنحاس	أسبوع واحد
ـ الاجتماع التحضيرى السادس المستأنف المعني بالقطن	أسبوع واحد
ـ الاجتماع (التحضيرى) المعني بالألياف الصلبة	أسبوع واحد
ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بركاز الحديد	أسبوع واحد
ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالمنغنيز	أسبوع واحد
ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالفوسفات	أسبوع واحد
ـ اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة بالنقل البحرى للبضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د-٥) ،الفقرة ٥)*	أسبوع واحد
ـ فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدى الدولي ، الدورة الثانية*	أسبوع واحد
ـ فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د-١٩))*	أسبوع ونصف أسبوع

* * * * *

ـ مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٢٠ أسبوعا)
ـ فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء(ز)

باء ـ الجدول المؤقت لعام ١٩٨٣

	التاريـــخ والمـــدة
ـ اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية ، الدورة الثالثة	١٧-٦ كانون الثاني/يناير
ـ لجنة السلع الأساسية ، الدورة العاشرة	٢٦ كانون الثاني / يناير- ٤ شباط/ فبراير

(ز) وافق المجلس،في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، على أنه اذا تجاوز العدد الاجمالي للاجتماعات الواردة في هذه القائمة ١٦ اجتماعا والمنعقدة فعلا في عام ١٩٨٢ ، فان ما يتبقى من الاجتماعات لسنة ١٩٨٣ سينخفض بنفس النسبة .

Digitized by UNOG Library

باء - الجدول المؤقت لعام ١٩٨٣ (تابع)

	التاريخ والمدة
- اللجنة التقنية التابعة للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الثانية عشرة (ح)	كانون الثاني / يناير (أسبوع واحد)
- الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة السادسة عشرة	آذار/مارس - نيسان/ابريل (أسبوعان)
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة والعشرون والدورة الاستثنائية الثانية عشرة (ط)	آذار/ مارس (أسبوعان)
- اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الثانية عشرة	نيسان / ابريل (أسبوع واحد الى أسبوعين)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ى) :	
- الاجتماع السابق للمؤتمر	أيار/ مايو -
- الدورة السادسة	حزيران / يونيه ١٩٨٣
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثالثة	تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر (أسبوع ونصف الاسبوع)

* * * * *

- الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السابعة	سيحدد فيما بعد (أسبوع واحد)
- الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثامنة	سيحدد فيما بعد (أسبوع واحد)
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة والعشرون	سيحدد فيما بعد
- دورات للجنتين رئيسيتين أو ثلاث لجان	على مدى العام (أسبوع واحد الى أسبوعين لكل واحدة)

(ح) رهنا بقرار الفريق الاستشارى المشترك في دورته الخامسة عشرة (٢٢ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٢).

(ط) ستنعقد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة مدة أسبوع ، مع الدورة العادية السادسة والعشرين ، طبقا لقرار المجلس ٢٤٥ (د-٢٣) ، الفقرة ٥ .

(ى) سيحدد مكان انعقاده فيما بعد .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ والمدة
- الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحـــرى ، الدورة العاشرة	أسبوعـــان
- لجنة التنغستن ، الدورة الخامسة عشرة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـــد
- الفريق الدائم المعني بالمنتجـــات التركيبيـــة والبديلـــة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـــد

* * * * *

- مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حـــتى ٤٠ أسبوعا)
- فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حـــتى ١٦ أسبوعا) (ك)

(ك) أنظر الحاشيـــة (ج) أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٢٥٢ (د-٣٤) وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في الاعتبار المناقشات التي جرت بشأن البندين ٣و٤ من جدول أعمال دورته الثالثة والعشرين ، ولاسيما القلق الذى أبدى فيما يتعلق بالوضع المالي للبلدان النامية ،

واذ لا تغيب عن باله العقبات التي تصادفها البلدان النامية في الأسواق المالية ،

واذ يؤكد من جديد أهمية تحسين امكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال ،

واذ يؤكد من جديد أيضا مقرر لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، ١٦ (د-٩) المؤرخ في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن الوصول الى أسواق رؤوس الأموال (ل) ،

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، لدى اعداد الوثائق المنصوص عليها في مقرر اللجنة ١٦ (د-٩) باعداد تقرير وقائعي وتحليلي عن الأحكام والشروط الحالية لوصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال في ضوء حالة موازين مدفوعات البلدان النامية ،

٢ - يرجو من لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ايلاء اهتمام خاص ، في دورتها العاشرة ، لأحكام وشروط تحسين امكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال .

الجلسة ٥٨١
١٩ اذار/ مارس ١٩٨٢

المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين

(أ) معاملة انتيغوا وبربودا لأغراض الانتخابات (م)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٧٠ المعقودة في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، انتظارا للاجراء الذى سيتخذه المؤتمر في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بصيغته المعدلة ، أن تعامل انتيغوا وبربودا ، اللتان أصبحتا من أعضاء الأمم المتحدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، كما لو كانتا من بين أعضاء مجموعة البلدان المذكورة في الجزء جيم من مرفق ذلك القرار .

(ل) أنظر تقرير اللجنة عن الجزء الأول من دورتها التاسعة (الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (TD/B/821-TD/B/C.3/172) ، المرفق الأول .

(م) أنظر تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين (المشار اليه فيما يلي " بالتقرير (الجزء الأول)") (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15)) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، الفقرة ٥٩٩ .

Digitized by UNOG Library

(ب) توفير خدمات تكميلية من خدمات المؤتمرات للأونكتاد (ن)

قرر المجلس ، في جلسته ٧٥٢ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن يطلب استمرار الخدمات التكميلية من خدمات المؤتمرات التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف للأونكتاد ، عملا بالفقرة ٣ من مقرر المجلس ٢٣٣ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ ، الى الحد الممكن في حدود الموارد الموجودة .

(ج) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر (س)

وافق المجلس ، في جلسته ٥٧٣ المعقودة في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن يواصل النظر ، اذا استلزم الأمر ، في حالة استئناف الدورة الرابعة والعشرين ، في مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر .

(د) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (ع)

وافق المجلس ، في جلسته ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، على توجيه طلب الى رئيس الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، السيد حسن علي دباغ (الكويت)، لمواصلة المشاورات التي اضطلع بها منذ اختتام الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، بالتعاون مع رئيس دورته الحالية ، السيد غابرييل مارتينيز (الأرجنتين)، من أجل التوصل ، بحلول الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين ، الذى سيعقد في أيار/ مايو ١٩٨٢ ، الى حل مقبول قبولا عاما للمشاكل الكامنة في الأنشطة الجارية في داخل الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

وقرر المجلس كذلك انه اذا لم يمكن تقديم اقتراح متفق عليه اليه في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين ، فان المشاورات تستمر خلال تلك الدورة على أساس غير رسمي لتمكين المجلس من تركيز اهتمامه على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر .

(هـ) عقد جزء ثان للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (ف)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن يعقد جزءا ثانيا من دورته الرابعة والعشرين في الفترة من ١١ الى ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٢ بغرض وضع صيغة نهائية لجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر في دورته السادسة .

(ن) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢٦ .

(س) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٣٦ .

(ع) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٦٤-١٦٥ .

(ف) المرجع نفسه ، الفقرة ٤١٤ .

Digitized by UNOG Library

(و) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية عملا بالمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ص)

وافق المجلس، في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، على الطلب المقدم من المنظمة غير الحكومية التالية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس لأغراض تلك المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر وقرر تصنيفها في الفئة " الخاصة " للجنة السلع الأساسية :

اتحاد صناعات الحبال والجدائل في أوروبا الغربية (EUROCORD)

(ز) قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ (ق)

وافق المجلس ، في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢، على أن يستعرض مرة أخرى في دورته الخامسة والعشرين ، عملا بالفقرة ٥ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف ، مسألة كفالة أن تكون تقاريره مختصرة بقدر المستطاع وألا تتعدى الحد المستصوب وهو ٣٢ صفحة . وسيحاول المجلس في تلك الدورة تزويد المقرر بخطوط توجيهية ، حتى يمكن للمجلس أن يمتثل ، بالقدر الممكن ، الحدود التي وضعتها الجمعية العامة لتقارير هيئاتها الفرعية .

(ح) التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي (ر)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، أن يحيل تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن أعمال دورته الثانية (ش) الى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، مع استرعاء نظر هذا المجلس الأخير الى وجهات النظر التي تم الاعراب عنها في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، وقرر كذلك استعراض هذا الأمر في دورته الخامسة والعشرين .

(ص) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢٠ .

(ق) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢٤ .

(ر) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٢٠ .

(س) TD/B/862 (مستنسخ في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، البند ٩ (أ) من جدول الأعمال) .

Digitized by UNOG Library

الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

١ - أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٧٥ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٢ ، بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة المستأنفة (ت) وكذلك بالتعليقات التي أبديت عليه (ث) .

٢ - وقرر المجلس ، في جلسته ٥٨٠ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن يحيل مشروع القرار TD/B/L.360 عن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الخامسة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (خ) .

٣ - وقام المجلس في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ بما يلي :

(أ) قرر أن يؤجل النظر في مشروع القرار TD/L.195 بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية الى دورته الخامسة والعشرين (ذ) ؛

(ب) أحاط علما بالاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت اليها لجنة السلع الأساسية في دورتها الاستثنائية الأولى وأيد التوصيات الواردة فيها (ض) . وقرر ، في صدد الفقرة ٧ من الاستنتاجات المتفق عليها ، أن يؤجل النظر في مرفق للتمويل التكميلي لما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات حتى يتلقى تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها العاشرة (أأ) ؛

(ج) أحاط علما بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الأولى (بب) وأيد القرار ١ (د-١) الذى اعتمده ذلك الفريق (جج) ؛

(د) أحاط علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة (دد) وأيد التوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة (هه) ،

(ت) ITC/AG(XIV)/75/Add.1 ، صدرت مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد تسترعي الانتباه الى التقرير بوصفها الوثيقة TD/B/890 .

(ث) أنظر التقرير (الجزء الأول) ، الفقرة ٥٩٣ .

(خ) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٢ .

(ذ) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٢ .

(ض) أنظر تقرير اللجنة (الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/894)) .

(أأ) أنظر التقرير (الجزء الأول) ، الفقرة ٢٨٧ .

(بب) TD/B/884 (مستنسخ في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الأعمال) .

(جج) أنظر التقرير (الجزء الأول) ، الفقرة ٣٠٠ .

(دد) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/902) .

(هه) أنظر التقرير (الجزء الأول) ، الفقرة ٣٤٧ .

Digitized by UNOG Library

(هـ) أقر جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية الخامسة والعشرين ، وأذن للرئيس بأن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، بتعديل جدول الأعمال المؤقت في ضوء التطورات حسبما يلزم . وطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورة وتعميم اقتراحاته في هذا الشأن (وو) .

٤ - واحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٨١ المستأنفة ، المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، بالاهتمام الذى أعربت عنه حكومة يوغوسلافيا لتوفير تسهيلات استضافة الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ، وأعرب عن أمله أن تتمكن حكومة يوغوسلافيا ، في ضوء المعلومات التي ستوفرها الأمانة ، من ابلاغ المجلس في دورته المستأنفة في أيار/ مايو ١٩٨٢ عن قرارها بشأن هذا الموضوع ، حتى يمكن للمجلس من وضع التوصية الملائمة بشأن مكان الدورة السادسة للمؤتمر (زز) .

(وو) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٣٥ .

(زز) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦٩ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

مشاريع القرارات التي أحالها المجلس الى دورته الخامسة والعشرين لاجراء مزيد من النظر فيها

التطورات في النظام التجاري الدولي (أ)

مشروع قرار مقدم من غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

[TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1]

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (ب)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية (ج) ، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (د)

مشروع قرار مقدم من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية بولندا الشعبية ، الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية الشعبية المنغولية ، الجمهورية الشعبية الهنغارية

[TD/L.195]

(أ) أنظر الفقرة ٢٣٥ أعلاه والمرفق الأول ، المقرر ٢٤٨ (د-٢٤) ، الفقرة ٣ ، ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/36/15) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني .

(ب) أنظر الفقرة ١٣٤ أعلاه . ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرين الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(ج) هي الآن الجماهيرية العربية الليبية .

(د) أنظر الفقرة ٢٤٢ أعلاه . ويرد نص هذا المشروع في : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول - التقرير والمرفقات (مطبوعات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق الاول - دال .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

اعتبارات تتعلق بجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال (أ)

١ - تعتبر وفود البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال الدورة السادسة للمؤتمر معلما رئيسيا على الطريق الى بلوغ هدف اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف . وهي ترى أن من المهم اتخاذ ما يلزم لتخطيط وتنظيم أعمال دورة الأونكتاد السادسة على نحو يكفل دراسة وحل المشاكل الملحة في مجالي التجارة والتنمية ، وكذلك المشاكل المتعلقة بانشطة الأونكتاد نفسه في اطار الالتزام الكامل بمبدأ العالمية ، أى مع مراعاة مصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية .

٢ - وتوافق وفود البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال على أن جدول أعمال دورة الأونكتاد السادسة ينبغي أن يكون انتقائيا . وفي الوقت نفسه ينبغي ضمان تمثيل مصالح جميع البلدان الأعضاء لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل التي تعكس طابع الأزمة الذى يسم العلاقات الدولية الراهنة .

٣ - وفي ضوء ما سبق ، ومع مراعاة الاعتبارات التي طرحها الأمين العام للأونكتاد في الوثيقة TD/B/b.614 وفي بيانه في الدورة الحالية (ب) ، وكذلك مع مراعاة المناقشة بشأن البند ٦ من جدول أعمال الدورة ، ترى وفود البلدان الاشتراكية التي تشكل جزءا من المجموعة دال أن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد ينبغي أن يتضمن العناصر الرئيسية التالية :

١ - المناقشة العامة .

٢ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم بهدف تعيين العوامل الأساسية التي تحدد حالة الأزمة الراهنة وتحديد مساهمة الأونكتاد الممكنة من أجل حل المشاكل المتصلة بهذه الحالة ، بما في ذلك مسألة الصلة بين نزع السلاح واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ - قضايا السياسة التجارية والتغييرات في النظام التجارى العالمي ، بما في ذلك مسائل التدابير الحمائية والتكيف الهيكلي وتقييم نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار الغات ونتائج الدورة الوزارية للغات .

٤ - مسائل العلاقات النقدية والمالية الدولية .

٥ - سياسات تجارة السلع الأساسية العالمية : مبادرات جديدة في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

(أ) تم تعميمها أصلا بوصفها الوثيقة TD/B(XXIV)/CRP.4 (انظر الفقرة ٣٩٩ أعلاه) .

(ب) TD/B(XXIV)/Misc.3 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

٦ — التدابير اللازمة لتعزيز أنشطة الأونكتاد في المجالات التالية :

(أ) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عن هذه العلاقات ؛

(ب) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) أقل البلدان نموا ؛

(د) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ؛

(هـ) التكنولوجيا ؛

(و) النقل البحرى .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

الآثار المالية للاجراءات التي اتخذها المجلس (أ)

١ - كان من المفهوم ، لدى نظر المجلس في الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ والجدول المؤقت لعام ١٩٨٣ وكذلك نظره في جدول الأعمال المؤقت لدورة المؤتمر السادسة ، انه قد يرغب في استئناف دورته الرابعة والعشرين لفترة ثلاثة أيام .

٢ - وبافتراض ان الأمر سيتطلب أربعا من قاعات المؤتمرات مع خدمات بست لغات من جانب مجموعتين من المترجمين الشفويين ، وان الدورة المستأنفة ستتطلب ما مجموعه ٥٠ صفحة من الوثائق وأنه سيعقد جلستين عامتين ، سيتعين توفير محضرين موجزين لهما ، فان الآثار المالية لعقد دورة مستأنفة للمجلس مدتها ثلاثة أيام تقدّر بمبلغ ١٠٢ ٠٠٠ دولار .

(أ) محتوى الوثيقة TD/B(XXIV)/CRP.3/Add.1 . للاطلاع على بيان من أمانة الأونكتاد يتعلق بالدورة العاشرة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، أنظر الفقرة ٦٢٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم اعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين وللدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتنظيم أعمال الدورتين .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : الاهداف والأعمال التحضيرية وجدول الأعمال المؤقت والتنظيم .

٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها .

٨ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، او المتصلة بتلك التقارير والانشطة .

(أ) بالصيغة التي أقرها المجلس في جلسته ٥٨١ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ . (أنظر الفقرة ٦٣٥ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٠- مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة ؛

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛

(د) التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .

١١- المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لسنة ١٩٨٣ ؛

(د) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ز) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس ؛

( ) .....

[يستكمل حسب الاقتضاء]

١٢- مسائل أخرى .

١٣- اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بورما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا

(أ) أنظر الفقرة ٦٢٢ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة السلع الأساسية

غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(١٠٠)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
ايران
أيرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة المصنوعات

ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٤)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
اوغندا
ايران
أيرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر

الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٨)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة النقل البحري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة النقل البحري

كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٧)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩١)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بورما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا

الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا

فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٩)

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني
من دورته الرابعة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ، من ١١ الى ٢٨ أيار/
مايو ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ قرر المجلس في جلسته ٥٨٠ ، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن يعقد الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين بغرض وضع الصيغة النهائية لجدول الأعمـــال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر (انظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٤١٤) . وقد أخـــذ المجلس علما في جلسته المستأنفة ٥٨١ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ، بالاهتمام الذى اعربت عنه حكومـة يوغوسلافيا بتوفير المرافق اللازمة لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد وأعرب عن أمله في أن تتمكن حكومة يوغوسلافيا ، استنادا الى المعلومـــات التي ستوفرهـا الأمانة ، من أن تبلغ المجلس في دورته المستأنفة بقرارها في هـــذا الشأن حتى يتسنى للمجلس ان يتخذ توصيته بمكان انعقاد الدورة السادسة للمؤتمـــر (انظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الأول ، اجراءات أخرى ، الفقرة ٤) .

٢ ــ وقد عقد الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين من ١١ الى ١٨ أيـــار/ مايو ١٩٨٢ . ويتضمن هذا التقرير عرضا لوقائع الأعمال (للاطلاع على عرض أوفى ، انظـــر المحاضر الموجزة للجلسات ٥٨٢ الى ٥٨٤ ، (TD/B/SR.582-584)) .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الأول

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيريـــة للـــــدورة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف ــ مكان وتاريخ انعقاد الدورة ومدتهـــا

٣ ــ صرّح ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ٨٣ه المعقودة في ١٢ أيار/مايـــو ١٩٨٢ ، بأن حكومته واضعة في الاعتبار الرغبة الاجماعية التي أعربت عنها جميـــع المجموعات الاقليمية في الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين (انظـــر الجـــزء الأول أعلاه ، الفقرة ٣٦١ وما يليها) ، قد قررت أن تعرض بلغراد مكانا لانعقـــاد دورة الأونكتاد السادسة . وقد قامت حكومته بالاشتراك مع الأمين العام للأونكتـــاد وأعضاء الأمانة ، بدراسة التفاصيل التنظيمية والتقنية التي يقتضيها حسن سيـــر المؤتمر ، وبخاصة النفقات المرتفعة نسبيا التي سيتحملها البلد المضيف . ولقـــد كان العامل الرئيسي الذى حدا بالحكومة اليوغوسلافية الى اتخاذ هذا القـــرار الايجابي هو نظرتها الى كون دورة الاونكتاد السادسة ستشكل حدثا سياسيـــا واقتصاديا هاما على الصعيد العالمي سيفضي الى المساعدة في حل المشاكـــل الاقتصادية العالمية الخطيرة ، والى توفير فرصة لتشجيع العلاقات الاقتصاديـــة الدولية وتحسينها ، وبصفة خاصة الى ايجاد حل لمشاكل البلدان النامية. وقـــال ان بلده يواصل ، بتقديمه هذا العرض ، الاتجاه السياسي الذى وضعه الرئيـــس الراحل تيتو . وأعرب لكل المجموعات عن تقديره للثقة التي أبدتها تجاه بلده فـــي هـــذا الشأن .

٤ ــ ورحب المتحدث باسم مجموعة امريكا اللاتينية بعرض يوغوسلافيا لاستضافـــة دورة الأونكتاد السادسة وقال انه متأكد من أن بلغراد ستكون مكانا ممتازا لانعقـــاد المؤتمر . وأضاف ان مجموعته تتوقع أن توفر مكان انعقاد دورة الأونكتاد السابعـــة طبقا للاتفاق الذى تم التوصل اليه في هذا الشأن في الدورة الثالثة والعشريـــن للمجلس ، في قراره ٢٤٥ (د ــ ٢٣) .

٥ ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة الافريقية عن تقدير مجموعته لقرار يوغوسلافيـــا النبيل بعرض استضافة دورة الأونكتاد السادسة . ويدلل هذا العرض على اخـــلاص الحكومة اليوغوسلافية للسياسة التي انتهجها قائدها العظيم الراحل تيتو كما انـــه يتمشى مع مبادئ عدم الانحياز التي ترتبط يوغوسلافيا بها ارتباطا وثيقا .

٦ ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة الآسيوية عن تقدير مجموعته لعرض يوغوسلافيـــا باستضافة دورة الأونكتاد السادسة . وقال انه واثق من امتياز يوغوسلافيا كبلد يقـــام فيه مؤتمر ناجـــح ، وذلك بفضل ما اشتهر به شعبها من كرم ضيافة .

Digitized by UNOG Library

٧ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ انه يضم رأيه الى الآراء التي اعرب عنها فيما تقدم ، ويشكر حكومة يوغوسلافيا وشعبها على بادرتهما الحفية والكريمة بتوفير مكان لانعقاد دورة الأونكتاد السادسة .

٨ ــ وأعربت المتحدثة باسم المجموعة باء عن تقدير مجموعتها العميق للدعوة الكريمة الصادرة عن حكومة يوغوسلافيا بعقد دورة الأونكتاد السادسة في بلغراد مدينة البطولة والجمال . وتشعر مجموعتها في الواقع بسعادة غامرة لأن المجلس في مركز يتيح له الآن تقديم توصية الى الجمعية العامة بشأن مكان انعقاد المؤتمر .

٩ ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن شكر مجموعته للبلد اليوغوسلافي الشقيق لعرضه استضافة الأونكتاد في بلغراد . وقال ان النهج الذى سلكته مجموعته بصدد مسألة أماكن انعقاد دورات المؤتمر يرتكز على قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) الذى أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه هيئة عالمية وقرر من ثم حق كل بلد أيا كان يمثل مصالح مجموعة من المجموعات الرئيسية الأعضاء في الأونكتاد ، في استضافة دورة عادية من دورات المؤتمر . وفي هذا الصدد أشار الى البيان الذى أدلى به المتحدث باسم مجموعة امريكا اللاتينية (انظر الفقرة ٤ أعلاه) والى القرار المبدئي الذى اتخذه المجلس فيما يتصل بمكان انعقاد دورة الأونكتاد السابعة .

١٠ ــ وأعرب ممثل الصين عن تقديره للدعوة الصادرة عن يوغوسلافيا لعقد دورة الأونكتاد السادسة الذى سيكون حدثا سياسيا واقتصاديا هاما وعن أمله في أن يكون المؤتمر الذى سيعقد في مدينة بلغراد الجميلة مؤتمرا ناجحا .

١١ ــ وأعلن الأمين العام للأونكتاد انضمامه الى بيانات التقدير التي أدلت بها المجموعات الاقليمية قاطبة وقال انه شعر شخصيا بسعادة عظيمة ازاء قرار حكومة يوغوسلافيا بعرض بلغراد مكانا لانعقاد دورة الأونكتاد السادسة . وقد جرت خلال الأسابيع الأخيرة اتصالات وثيقة ومنتظمة بين أعضاء أمانة الأونكتاد وكبار الرسميين اليوغوسلافيين ، وهو يتطلع الآن الى تكثيف هذا التعاون خلال الفترة المقبلة التي ستنتهي بانعقاد المؤتمر ذاته .

١٢ ــ وفي الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ عرض الرئيس مشروع القرار (TD/B/L.625) بشأن الدورة السادسة للمؤتمر .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٣ ــ اعتمد المجلس في نفس الجلسة مشروع القرار المقدم من الرئيس (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٥٣ (د ــ ٢٤)) .

١٤ ــ ولاحظ المجلس ان المواعيد الدقيقة لانعقاد المؤتمر ستكون موضع مشاورات مع السلطات اليوغوسلافية ، وأن الأمين العام للأونكتاد سيبلغ منسقي المجموعات الاقليمية حالما تعرف المواعيد المقترحة ، وأن مقترحا في هذا الصدد سيقدم الى المجلس في دورته الخامسة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

١٥ — وأعرب الرئيس عن تقدير أعضاء المجلس لحكومة يوغوسلافيا لعرضها الكريم استضافة الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد .

١٦ — وكرر المتحدث باسم المجموعة دال ارتياح مجموعته لاختيار بلغراد مكانا لانعقاد دورة الأونكتاد السادسة . وقال ان بلغراد ، المدينة ذات الماضي البطولي ، ذات شهرة من الطراز الأول كمركز للمؤتمرات الدولية الكبرى . وأضاف ان نهج مجموعته من اختيار مكان الانعقاد ينطلق من الطابع العالمي للمنظمة ، الأمر الذى يستتبع تساوى حقوق جميع البلدان والمجموعات في هذا الصدد .

باء — جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال

١٧ — عرضت على المجلس مذكرة من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.623) كان مرفقا بها نص مقترح منه لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر .

١٨ — وفي معرض تقديم مشروع جدول الأعمال المؤقت قال الأمين العام للأونكتاد ان من أولى خطوات نجاح المؤتمر وفعاليته توفير جدول أعمال جيد وحسن البناء . وان التبكير باتخاذ قرار بشأن جدول الأعمال سيسهل الى حد بعيد مهمة التحضير للمؤتمر من جانب الحكومات والأمانة على حد سواء .

١٩ — وقال ان استجابة كل المجموعات للأفكار التي طرحها في الجزء الأول من الدورة حول جدول الأعمال المؤقت كانت مشجعة له . وقد واصل منذ ذلك الحين اجراء مشاورات غير رسمية مع المجموعات الاقليمية ، وقد اعانته تلك المشاورات أيضا على اقتراح جدول أعمال ممكن . وهو يرى انه ينبغي لمواضيع المؤتمر أن تعكس خطورة الحالة الاقتصادية العالمية والأزمة الحقيقية السائدة في مجال التجارة والتنمية . وينبغي لهذه المواضيع أن تحيط بالحالة الشاملة وأيضا ببعض جوانبها البالغة الحرج على حد سواء ، وينبغي للمؤتمر أن يعالج آثارها الفورية وفي الأمد الطويل على حد سواء .

٢٠ — وينبغي للمؤتمر أن يسعى لا الى حسن التحضير لاجراء مناقشة جديرة بالمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي وحسب ، وانما عليه أيضا أن يصل الى اتفاقات وتفاهم يمكنان المجتمع الدولي من توفير اجابات أفضل لهذه المشاكل . ولئن كان ليس من المتوقع أن يجد المؤتمر حلولا لكل المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي فان نجاحه على الأقل في وضع النهوج والمبادئ التوجيهية والتوجيهات وفي الاستقرار على اجابات بناءة لتلك المشاكل سيمكنه من تقديم مساهمة قيمة ومن توفير اطار للأعمال المقبلة .

٢١ — وبالاضافة الى المواضيع الرئيسية التي اقترح أن يتضمنها جدول الأعمال فثمة حاجة الى أن يركز المؤتمر على عدد من القضايا المحددة التي طال أمد النظر فيها في الأونكتاد . وهو يعتقد ان الحاجة الأولى في بعض الحالات ، تتمثل في اعطاء دفعة سياسية للجهود التي تبذل من أجل احراز التقدم وتدعيم هذه الجهود . ولذا فقد اقترح تجميع تلك القضايا معا تحت بند واحد في جدول الأعمال حتى يتسنى بحث الاجراءات اللازمة بصددها ، مع ايلاء العناية الواجبة في ذات الوقت للقضايا الرئيسية المطروحة على المؤتمر .

Digitized by UNOG Library

٢٢ ــ وقال انه فضّل أن يتبع في صياغة القضايا الواردة في مذكرته وفي مشروع جدول الأعمال المؤقت المرفق بها أسلوبا يتسم بالتعميم النسبي لا بالتدقيق النسبي ، لأنه يرى من المفيد في المرحلة الراهنة ، قبل انشاء الأعمال التحضيرية واثناء الحوار الذى لا يزال يدور من الحكومات ، سلوك نهج عام يتيح المرونة ويتلافى التصلب . وقال ان مقترحاته تعكس أيضا فكرة وجوب قيام أى مؤتمر للتجارة والتنمية بالتركيز بوجه خاص على الجوانب الانمائية للمشاكل . وفي نفس الوقت يجب ان ينظر الى المشاكل بوصفها ذات نطاق عالمي لأن الاجابات والحلول البنّاءة التي ستقدم لها لن تفيد البلدان النامية وحسب وانما ستفيد أيضا المجتمع الدولي ككل . وقال انه سعى إما تلميحا وإما تصريحا الى تهيئة الجو لبحث البنود المختلفة بحثا يتناول جوانبها القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء .

٢٣ ــ وأضاف انه لم يقم في هذه المرحلة بابداء أية مقترحات فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر ، وان كان ثمة ارتباط وثيق بين جدول الأعمال وبين طريقة تنظيم المؤتمر . وفي هذا الصدد تلوح له ثلاثة شروط هامة . أولا ، ينبغي أن يتيسر لرؤساء الوفود ولغيرهم من كبار المشتركين في المؤتمر منظور عام تتجلى لهم من خلاله القضايا المطروحة على المؤتمر فيما يتصل بكل المواضيع الرئيسية . ثانيا ، يتوجب عدم اغفال الترابط الوثيق جدا بين مختلف القضايا عند تناول جوانب معينة . ثالثا ، ينبغي الاستعانة بخبرة فنية مركزة عند المعالجة المتعمقة لقضايا محددة .

٢٤ ــ وأشار الى انه كان ثمة شعور خلال دورة الأونكتاد الخامسة بأن الهيكل التنظيمي للمؤتمر أسفر في بعض الأحيان عن تجزئ للقضايا . ولذا فقد يكون من المستصوب أن يمعن المجلس الفكر في كيفية تنظيم الدورة السادسة على نحو أفضل . ان هذه المسألة تقتضي تفكيرا متمعنا . ولذا فقد توفر الدورة الخامسة والعشرون للمجلس فرصة مناسبة لكي يتخذ المجلس قرارات بشأنها .

٢٥ ــ وختاما قال انه يود أن يشدد مرة أخرى على أهمية الفرصة التي تتيحها الدورة السادسة للمؤتمر للمجتمع الدولي كيما يتصدى للقضايا الهامة التي تجابهه وانه يأمل أن تغتنم هذه الفرصة جيدا . فالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ذات أبعاد لا سابق لها والتنمية الاقتصادية متجمدة بالفعل في مناطق كثيرة من العالم، الأمر الذى يثير عددا من المشاكل الحادة الحرجة ، على انه لا تزال توجد ثغرة وعدم تناسب بين ما تثيره هذه المشاكل من تفجع شديد وبين هشاشة النهوج التي تتبع في معالجتها . وقال انه يعتقد ان هذه المشاكل تستدعي عملا جريئا وبنّاء وانه يأمل أن تواجه الحكومات والأمانة ، وكل المعنيين بالتحضير للمؤتمر، هذا الحدث بموقف وبنهج يؤديان الى ذلك . وأضاف انه أحس في الجزء الأول من الدورة الراهنة بوجود روح طيبة فيما يتعلق بالمرحلة التحضيرية للمؤتمر، وهو يأمل أن تستمر هذه الروح حتى انعقاد المؤتمر ذاته فتشكل بشيرا طيبا بنجاحه .

Digitized by UNOG Library

٢٦ ــ وفي الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أعلن الرئيس انه بالاضافة الى النص المقدم من المجموعة دال (انظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الثالث) في الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين ، وذاك المقدم مؤخرا من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.623) ، فقد قدمت مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة باء مقترحين (TD/B(XXIV)/CRP.5) ، و TD/B(XXIV)CRP.6، على الترتيب) الى فريق الاتصال التابع للرئيس . وقد بحثت تلك المقترحات كلها ، الى جانب نص غير رسمي من الرئيس ، في فريق الاتصال ، وكذا خلال اتصالات غير رسمية بين الرئيس والمنسقين الاقليميين .

٢٧ ــ وأضاف انه ، بعد اذ لم يتضح امكان التوصل الى اتفاق على نص موحد وعقب مزيد من المشاورات غير الرسمية مع المنسقين ، يقترح على المجلس ان يقرر التأجيل والانعقاد مرة ثانية في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ لغرض وحيد هو اقرار جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة للمؤتمر ومواصلة المشاورات في تلك الاثناء حول القضية . واقترح كذلك أن ترفق بتقرير المجلس النصوص المقدمة من المجموعات الاقليمية ومن الأمين العام للأونكتاد .

٢٨ ــ وفي الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، صرح المتحدث باسم المجموعة الافريقية بأن أعضاء مجموعته جاءوا الى الدورة الحالية يملؤهم حسن الاستعداد ، وتستحثهم الرغبة الصادقة للدخول في حوار وفي مفاوضات حقيقية مع سائر الوفود والمجموعات الاقليمية . وهو أمر ينطوي على تقبل التساهلات من جميع الجوانب بغية التوصل الى جدول أعمال مؤقت متفق عليه للدورة السادسة للأونكتاد .

٢٩ ــ أما عن تمديد الدورة الحالية ، ففي رأى مجموعته أن أهون الشرّين هو الاستمرار في المناقشات واختتام الدورة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ . وتود المجموعة الافريقية ، والحالة هذه ، أن تكرر استعدادها للاستمرار في المفاوضات الراهنة الى أن يتم الاتفاق على جدول أعمال مؤقت .

٣٠ ــ ومن أحد أسباب ذلك ، من وجهة النظر الموضوعية ، أن وجوه الخلاف حول النصوص المقدمة من كل مجموعة على حدة ضاقت بالتدريج ويمكن التغلب عليها اذا تسنى المضي في مزيد من المفاوضات ، وأما من الناحية الاجرائية ، فان المجموعة الافريقية تود تجنب اقرار جدول أعمال مؤقت عشية انعقاد المؤتمر لأسباب تتعلق بالتنظيم ، والتمويل ، والكفاءة . والأفضل الاتفاق منذ الآن بدلا من التريث حتى وقت لاحق . فما من مجموعة تستطيع ابداء عذر سليم يبرر تأخير البت في الموضوع ، وبخاصة ان جدول الأعمال مؤقت ، ومن ثم خاضع للتعديل حتى اقراره نهائيا من المؤتمر ذاته في بلغراد .

Digitized by UNOG Library

٣١ ــ وأضاف ان في مقدور مجموعته أن تؤيد عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، ولكنها تود التنويه بأن التأخير ينبغي ألا يستخدم في المزيد من تعقيد مسائل معقدة بالفعل . وطالب المجموعة التي واجهت صعوبات تقتضي التأخير بأن تمتنع عن تقديم مقترحات جديدة قد لا تكون مقبولة من كافة المجموعات . كما طالب بأن يكون يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ هو آخر موعد للتوصل الى اتفاق بشأن جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر .

٣٢ ــ وأعربت المتحدثة باسم مجموعة امريكا اللاتينية عن الأسف لفشل التوصل الى الاتفاق على مشروع جدول أعمال الدورة السادسة للأونكتاد . وهي تتفق مع المجموعة الافريقية في امكان التغلب على وجوه الخلاف لو تسنّى مواصلة المفاوضات في المرحلة الحالية ، الأمر الذى تعذر ، على أية حال ، بسبب الصعوبات التي ووجهت داخل المجموعة باء .

٣٣ ــ وذكرت أن مجموعتها توافق على عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ للانتهاء من العمل المتعلق بجدول الأعمال المؤقت. وينبغي أن يكون ذلك التاريخ هو آخر موعد لعرض واقرار جدول الأعمال المؤقت كيما يتاح للأمانة وللمجموعات أنفسها القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر . ونوّهت باستعداد مجموعتها للتوصل الى توافق آراء بشأن جدول أعمال مؤقت في أقرب تاريخ ممكن .

٣٤ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية ان ثمة شعورا بالقلق الشديد يسود داخل مجموعته ، التي تريد مواصلة المفاوضات في المرحلة الراهنة الى أن يتم اعتماد نص متفق عليه ، ولكنها توافق مع ذلك على عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ شريطة أن يكون هذا هو الموعد النهائي للتوصل الى الاتفاق على جدول أعمال مؤقت . وهو في رأيه أمر يمكن عمله من خلال مشاورات تجرى فيما بين ذلك .

٣٥ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان الآراء الواضحة والحازمة التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة الاقليمية تعكس بصدق موقف مجموعة الـ ٧٧ . وستعود مجموعته الى الدورة المستأنفة في حزيران/يونيه بحماس وتفان موصولين وقد آلت على نفسها التوصل الى جدول أعمال متفق عليه بحلول ذلك الموعد .

٣٦ ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن القلق الشديد لأن المفاوضات بشأن اعداد جدول أعمال الدورة السادسة للأونكتاد قد وصلت الى طريق مسدود .

٣٧ ــ فمنذ بادئ بدء الأعمال التحضيرية للدورة القادمة وبلدان المجموعة دال تفصح عن روح المبادرة ، وعن نهج بنّاء ومرونة ، وكانت منذ آذار/مارس ١٩٨٢ أول مجموعة تتقدم بمقترحات تفصيلية لجدول الأعمال .

٣٨ ــ وقد تلقت المجموعة دال باهتمام المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ ومن المجموعة باء ، وإن كانت هذه الأخيرة قد عممت متأخرة . وثبت ، لأسفها الشديد عقم جميع الجهود المبذولة لضمان التقدم في المفاوضات بسبب الموقف الذى اتخذته واحدة من المجموعات الاقليمية . فقد لجأت تلك المجموعة ، وهي تفتقر الى الارادة

Digitized by UNOG Library

السياسية لتمكين دورة المجلس الحالية من اقرار جدول أعمال مؤقت ، الى شتى الأساليب لتعويق الاتفاق ، واشبهت أن ترفض في اليومين الماضيين السير في المفاوضات ، متعللة بالافتقار الى الولاية المناسبة . ولو كان لمنطق مسلك تلك المجموعة أن يتابع لما أمكن الاتفاق على جدول أعمال الدورة السادسة للأونكتاد قبل خريف ١٩٨٢ ، الأمر الذى يضر بالغ الضرر بكامل عملية الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٣٩ ـ وأضاف أن المجموعة دال توافق على الاجراء المقترح من الرئيس آسفة كل الأسف وعلى أن يكون مفهوما فحسب ان المجموعات الاقليمية ستشترك في المشاورات وهي حائزة على ولاية التفاوض ومستعدة لتقبل ما يقتضيه الأمر من حلول وسط .

٤٠ ـ وأعربت المتحدثة باسم المجموعة باء عن الأسف للاجراءات التي اتبعت في الدورة الحالية والقيود التي واجهت مجموعتها . كما أعربت أيضا عن تقديرها الخاص لجهود الأمين العام للأونكتاد في عرض مشروع جدول أعمال الدورة السادسة للأونكتاد والمشاورات التي أجراها مع المجموعات الاقليمية . فقد ساعد المجموعات الاقليمية في تشكيل بنية نصوصها حول نفس العناوين العريضة ، وهي التجارة ، وقضايا السلع الأساسية ، والمسائل المالية والنقدية المتصلة بالتجارة والتنمية . وهي ترى أن هناك اتفاقا عريضا حول بنية مشروع جدول الأعمال . بيد ان مجموعتها تجد بعض المشاكل في أفكار الرئيس وقالت ان مجموعتها أوضحت بمقتضى وثيقتها نفسها أين توجد تلك المشاكل .

٤١ ـ ورحبت بقرار الانطلاق في عملية تشاور بجنيف للتقريب بين تفاصيل مواقف المجموعات الاقليمية . وقالت انه في ٢٨ حزيران/يونيه ينبغي للمجلس في الجزء الثالث من الدورة الدخول على الفور في التفاوض التفصيلي الذى يقتضيه وضع جدول الأعمال المؤقت في صيغته النهائية .

٤٢ ـ وفيما يتعلق بالوثائق ، قالت ان المجلس ينبغي أن يدعو الأمين العام للأونكتاد الى الاستمرار في اعداد ، وحيثما اقتضى الأمر ، الى الشروع في اعداد ، الدراسات اللازمة لبنود جدول الأعمال الرئيسية وللقضايا الخاصة أو المحددة بحيث يمكن تعميم تلك الدراسات في وقت مناسب قبل المؤتمر ، كما هي نية الأمين العام للأونكتاد .

٤٣ ـ وأعرب ممثل الصين عن تقديره لجهود الرئيس في توجيه المناقشات وأسف لفشل التوصل الى جدول أعمال مؤقت متفق عليه . وقال ان الصين توافق على عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ للانتهاء من العمل في وضع جدول الأعمال المؤقت . وأعرب عن أمله في استئناف المشاورات في وقت مبكر .

Digitized by UNOG Library

الاجـراء الذى اتخذه المجلس

٤٤ ــ قرر المجلس في الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أن يرفق بتقريره مشروع جدول الأعمال المؤقت المقدم من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.623) ، والمقترحات المتصلة بجدول الأعمال المؤقت المقدمة من ترينيداد وتوباغو نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XXIV)/CRP.5) ، ومن هولندا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء (TD/B(XXIV)/CRP.6) وتلك المقدمة في الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال (انظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الثالث) . وقرر أيضا بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة على ذلك (للاطلاع على بيان الآثار المالية ، انظر المرفق الثالث أدناه) تأجيل دورته وعقد جزء ثالث للدورة يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وذلك على أن تستمر في تلك الاثناء ، المشاورات بين الرئيس ومنسقي المجموعات الاقليمية بحيث يستطيع المجلس في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أن ينظر ويقر النص النهائي لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٤ (د ــ ٢٤) ، والمقررات الأخرى (أ) و (ب)) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

مسائـل محدد ة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى الـــتي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليهـــا أو اتخـاذه اجـراء بشأنهـا في دورتـه الرابعـة والعشريـــن

(البند ٢ من جـــدول الأعمـــال)

قرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ٥) بشأن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية

٤٥ـ نظر المجلس في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين في تقرير بعنوان " دور الأونكتاد في دعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة "(TD/B/892) قدمه السيد حسن علـــي دباغ رئيس المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، بشأن المشاورات التي كان أجراها بناء على طلب المجلس بغية الوصول الى حل يقبله الجميع للمشاكل التي تنطوى عليها الأنشطة الدائرة في نطاق الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٤٦ـ وفي جلسة المجلس ٥٨٢ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ ، قدم السيد دباغ تقريـــره الثاني بشأن هذا الموضوع (TD/B/905) الذى عرضه نتيجة للمشاورات الاضافية التي أجراها تنفيذا لمقرر المجلس في الجزء الأول من الدورة (انظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الأول ، مقررات أخرى (د)).

٤٧ـ وقد أعرب عن تقديره لرئيس المجلس وللتعاون الذى تلقاه من كافة من اتصل بهم للتشـاور وقال انه على الرغم من تضييق شقة الاختلافات فانه لم يتمكن من الابلاغ عن زوالها تماما • واسترعى الانتباه الى الاقتراحات التي أبداها في الفقرة الأخيرة من تقريره بوصفها تتضمن حلولا للمشاكـل التي تنطوى عليها أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في نطاق الأونكتـــاد ، مشددا على انه أبداها بصفته الشخصية وانها لا تلزم أحدا •

٤٨ـ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان مجموعتها تقدر الجهود التي بذلها الرئيس السابق وان كانت لا تزال ترى بعض الصعوبات • ولما كان التقرير لم يتح الا توا ، فان الأمر يقتضي المزيـد من الوقت لدراسته •

٤٩ـ وقد ووفق على متابعة الموضوع في مشاورات غير رسمية •

٥٠ـ وفي الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أعلن الرئيس عن احراز تقـدم ذى شأن في المشاورات غير الرسمية ، لا سيما فيما يتعلق ببعض الاقتراحات الواردة في تقريـــر السيد دباغ • بيد انه لم يتم التوصل الى اتفاق كامل وفي مفهومه ان الرأى المجمع عليه هـــو ان يواصل السيد دباغ مشاوراته •

٥١ـ واقترح رسميا ممثل الفلبين ان يستمر نظر البند في الدورة الخامسة والعشرين •

٥٢ـ ولاحظ ممثل الكويت ان الوقت لم يتح دراسة تقـريره دراسة كافية وانه يحسن من ثـــم متابعة الموضوع في الدورة الخامسة والعشرين ، بشرط تكريس الفترة التي تتخلل ذلك لا لمزيد من

Digitized by UNOG Library

المشاورات بل بالأحرى لدراسة ذينك التقريرين • وحذر من متابعة المشاورات التي قد تضر بعمل المجلس، أولا لأنها قد تصور على انها ذريعة لتجنب اتخاذ قرار، وثانيا لأن الاستمرار فيها قد تكون عاقبته بالفعل ان يجد المجلس نفسه في الدورة الخامسة والعشرين في ذات موقفه في الدورة الحالية • ومن رأيه ان تكون دراسة تقريريه في شكل اتصالات غير رسمية لحل بعض المسائل المعلقة •

٥٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة بـاء ان مجموعته يمكنها ان توافق على مواصلة نظر البند في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس • وذكر ان ثمة تقدما قد أحرز وان المجموعة باء، رغم المشاكل الباقية، لا تزال تتقبل النظر في كافة المقترحات، لا سيما الآراء والأفكار الواردة في تقريري الرئيس السابق، دبـاغ •

الاجراء الذي اتخـذه المجلـس

٥٤ــ وافق المجلس، في الجلسة نفسها، على الاستمرار في نظر الموضوع في دورته الخامسة والعشرين، فيتيح بذلك الوقت لمواصلة دراسة التقريرين المقدمين من السيد دباغ في الوثيقتين TD/B/892 و TD/B/905، ولاجراء اتصالات غير رسمية بين الوفود والسيد دباغ بشأن المسائل المعلقة (أنظر المرفق الأول أدناه، مقررات أخرى، (د)) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين

٥٥ - افتتح رئيس المجلس، السيد ج. مارتينيز (الارجنتين)، الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢.

باء - العضوية والحضور (١)

٥٦ - مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والتي هي أعضاء في المجلس:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	البرتغال
اثيوبيا	بلجيكا
الأرجنتين	بلغاريا
الأردن	بنغلاديش
اسبانيا	بنما
استراليا	بنن
اسرائيل	بورما
اكوادور	بوروندي
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	بولندا
الامارات العربية المتحدة	بوليفيا
اندونيسيا	بيرو
أوروغواي	تايلند
ايران	تركيا
ايرلندا	ترينداد وتوباغو
ايطاليا	تشيكوسلوفاكيا
باكستان	تونس
البرازيل	جامايكا

---

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/INF.116. كانت عضوية المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين هي نفس العضوية في الجزء الثالث من الدورة (انظر الجزء الأول اعلاه، الفقرة ٥٩٨).

Digitized by UNOG Library

الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا

فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند

Digitized by UNOG Library

هنغاريا	اليمن
هولندا	اليمن الديمقراطية
الولايات المتحدة الامريكية	يوغوسلافيا
اليابان	اليونان

٥٧ — ومثلت في الدورة الدول الأخرى الأعضاء في الاونكتاد التالية اسماؤها : رواندا ، الكرسي الرسولي ، نيبال .

٥٨ — ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٥٩ — ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

المنظمة البحرية الدولية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ومثلت في الدورة أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٦٠ — ومثلت في الدورة المنظمات الدولية الحكومية التالية :

أمانة الكومنولث

الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الافريقية

الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى

٦١ — ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية الفئة العامة :

الاتحاد المسيحي الديمقراطي العالمي

أصدقاء اللجنة العالمية للتشاور (الكويكرز)

رابطة المحامين الدولية

غرفة التجارة الدولية

الاتحاد المسيحي الدولي لرجال الاعمال

رابطة القانون الدولي

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

Digitized by UNOG Library

٦٢ - واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) . واشترك المؤتمر الوحدوى الافريقي لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

جيم - مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٦٣ - ذكر الرئيس ، في الجلسة ٥٨٤ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أنه لما كان قد تقرر مكان انعقاد الدورة السادسة للأونكتاد وموعده التقريبي (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه ، والمرفق الأول أدناه ، القرار ٢٥٣ (د - ٢٤)) ولم تكن مسألة عقد دورة وزارية قبله قد أثيرت ، فقد يود المجلس ارجاء النظر فيها .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٤ - قرر المجلس ، في نفس الجلسة ، ارجاء النظر في مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (ج)) .

دال - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٠ (ز) من جدول الأعمال)

٦٥ - كانت أمام المجلس ، تحت هذا البند ، مذكرة من أمانة الاونكتاد (TD/B/L.624) تتعلق بالتوصيات الصادرة عن الدورة المنتهية مؤخرا للفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن .

Digitized by UNOG Library

٦٦ــ وفي الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، تحدث ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، بوصفه رئيسا للفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بشروط تسجيل السفن ، فأشار الى ان توصيات الفريق التي كانت موضوع قرار بتوافق الآراء (TD/B/904 ، المرفق الأول) ، تحتوى على عنصرين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، وهما التوصية بعقد دورة ثانية للفريق في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، والتوصية بأن يوصي المجلس الجمعية العامة بتدبير عقد مؤتمر مفوضين في ١٩٨٣ معني بشروط تسجيل السفن • وفي اعتقاده أن المجلس ينبغي أن يقرر ، في المرحلة الحالية ، أولا عقد دورة ثانية للفريق التحضيرى الحكومي الدولي في تشرين الثاني / نوفمبر ، وثانيا النظر في دورته الخامسة والعشرين في مسألة توصية الجمعية العامة بعقد مؤتمر مفوضين .

٦٧ــ وذكرت ممثلة بنما ان بلدها يعارض بقوة فكرة التوصية بعقد مؤتمر مفوضين في ١٩٨٣ معني بشروط تسجيل السفن لأن هذه المسألة لم تدرس بتفصيل كاف في الأونكتاد ومن ثم فلا ضرورة لمؤتمر ينعقد بشأن هذا الموضوع •

٦٨ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء ان القرار المعتمد من الفريق التحضيرى الحكومي الدولي كان بالفعل قرارا بتوافق الآراء وان المجموعة باء انضمت الى توافق الآراء المذكور • بيد أن موضوع توصية المجلس لدى الجمعية العامة فيما يتعلق بعقد مؤتمر مفوضين هو مسألة اجرائية ، ينبغي ان يتناولها المجلس في دورته الخامسة والعشرين •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٩ــ وافق المجلس ، في نفس الجلسة ، وبعد أن احاط علما بالآثار المالية المترتبة على ذلك (للاطلاع على بيان الآثار المالية ، انظر المرفق الثالث ، باء أدناه) ، على تضمين الجدول الزمني للاجتماعات دورة ثانية للفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ، تنعقد في المدة من ٨ الى ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ • ووافق المجلس أيضا ، كيما يتسنى استيعاب تلك الدورة ، على اعادة جدولة الدورة التاسعة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى وعقدها في أوائل ١٩٨٣ ، على ان يتحدد الموعد في مرحلة لاحقة (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٤ (د ــ ٣٤)) •

٧٠ــ وقرر المجلس أيضا ان يتخذ اجراء في دورته الخامسة والعشرين بشأن التوصية لدى الجمعية العامة فيما يتعلق بعقد مؤتمر مفوضين معني بشروط تسجيل السفن في ١٩٨٣ •

هاء ــ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١٠ (ح) من جدول الأعمال)

٧١ــ قدمت أمانة الأونكتاد ، في صدد القرارين اللذين اتخذهما المجلس بشأن البندين ٦ و ١٠ (ز) ، بيانين بالآثار المالية المترتبة على الاجراءين المقترحين . (للاطلاع على بياني الآثار المالية ، انظر المرفق الثالث أدناه) .

Digitized by UNOG Library

واو ـ مسائل أخـرى : اعلانات تتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسيـة

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٧٢ـ ذكر ممثل الأرجنتين ، في الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢، ان وفده يشعر بعظيم الارتياح اذ يعلن رسميا ان حكومته قررت توقيع اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية • وقال انه من الأمور المعترف بها عالميا تصميم بلده ، وتفانيه ، واحساسه بالمسؤولية ، في تصديه بادئ ذي بدء لموضوع له تلك الأهمية بالنسبة لمصالح البلدان النامية • وكان وفده ، في الهيئات التحضيرية ، طوال عملية التفاوض المستفيضة وفي هذه اللجنة ، يرى من واجبه ان يبذل من لدنه تعاونا غير شحيح بغية التوصل الى صك مناسب يحفز ويشجع علاقات الشمال بالجنوب ، تمشيا مع المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي يأمل وفده ان يراه وقد استقر نهائيا في الثمانينات • ومضى قائلا ان حكومته اتصف عملها السياسي بسمة ثابتة هي البحث في المجال الاقتصادي عن قنوات عريضة ومضمونة للتعاون الدولي ، مدركة ان قد مضى زمن المواجهة بين الدول المتقدمة والنامية • ومن ثم فلشد ما هالها موقف بعض بلدان متقدمة تتحلل اسم بلدان " الاقتصاد الحر " وهي تنتهك انتهاكا فاضحا صريح القواعد الدولية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بأن اتخذت ضد بلده تدابير اقتصادية بالغة الخطورة بغية اجباره على التخلي عن حقه السيادي في المطالبة بأرض لا جدال في تبعيتها له • واسترسل قائلا انه لا يود الدخول في مناقشة هذا الموضوع وان كان بلده لم يقصر أبدا في نصرة معتقداته • ولكنه يود فقط الاشارة الى التباين الواضح بين اخلاص حكومته للتعاون الدولي في مجالات اقتصادية أساسية مثل اتفاق انشاء الصندوق المشترك ، وبين صلف تلك البلدان التي اتخذت وهي تحتمي بموارد ها الشاسعة جزاءات اقتصادية ان كانت موجهة الى حكومته فهي تمس مباشرة ٣٠ أرجنتيني ، محاولة الدفاع في أواخر القرن العشرين عن جيب استعماري لا مغزى سياسيا وأدبيا له •

٧٣ـ ونوّه بأن غرضه الوحيد من طرح المسألة هو استرعاء الانتباه الى مخاطر العدوان الاقتصادي وفرض الجزاءات التجارية والمالية أداة للاكراه السياسي • فتلك اهانة حقيقية للتعاون الدولي ويمكن ان تكون سابقة شديدة الخطورة عميقة التأثير على حوار الشمال والجنوب وعلى قدرة تلك البلدان التي تعوزها القوة نفسها التي تمكنها من الثأر الاقتصادي ، فتجد نفسها عرضة للمواقف الامبريالية والاستعمارية التي ينتهجها اولئك الأقوياء بأسهم لا بحقهم •

٧٤ـ واختتم بأن استشهد بالمادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩)) التي تحسبت لذات الوضع الذي يبتلى به الآن بلده وشعبه فنصت على أنه " ليس لأي دولة ان تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير ، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر ، للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية " ، وأعرب عن أمنيته أن يدخل الصندوق المشترك مرحلة التشغيل بتوافق آراء غالبية كبيرة من الدول تمثل المصالح المشروعة للمجتمع الدولي بأسره .

Digitized by UNOG Library

٧٥ــ وأعلنت ممثلة اكوادور ، في نفس الجلسة ، أن حكومتها صدقت بتاريخ ٤ أيار / مايو ١٩٨٢ في نيويورك ، على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية • وأضافت أن هذا التصديق اجراء آخر من جانب اكوادور في مجال تعزيز ودعم أنشطة الأونكتاد ، لا سيما تلك المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

٧٦ــ وتحدث ممثل بلجيكا نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فلاحظ ان ممثل الأرجنتين أثار مسائل ليست موضوعا مناسبا للمناقشة في هذا المحفل . وأضاف ان الدول العشر الأعضاء في الجماعة اتخذت تدابير معينة في ضوء الوضع الذى تناوله قرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) • وقد اتخذت تلك التدابير بغية تعزيز تنفيذ ذلك القرار برمته وضمانا لايجاد حل سلمي تفاوضي للمشكلة • وجميع الدول الأعضاء في الجماعة تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد •

٧٧ــ وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أسفه لاثارة قضية الوضع في جنوب الأطلسي ، وقال ان من شأن تناولها الآن تسييس هذا المحفل ، فضلا عن انه لن يساعد البحث عن تسوية للنزاع تجرى بشأنها في الوقت الراهن مفاوضات في أماكن أخرى •

٧٨ــ وصرح ممثل الأرجنتين بأنه لم يكن في نية وفده اثارة قضايا سياسية ولهذا السبب ذاته اقتصر على استرعاء الانتباه الى عمق التباين بين موقف التعاون الدولي ، الذى تقفه الأرجنتين ، وموقف بعض البلدان المتقدمة • وفي ذكر قرار مجلس الأمن ، على أية حال ، تسييس لهذا المحفل • وهو لن يدخل في التفاصيل لأن ذلك القرار لا يفوض أحدا على الاطلاق في اتخاذ تدابير اقتصادية • ولم تكن تلك التدابير لتساعد البحث عن حل سلمي ولكنها بدلا من ذلك أسهمت في فقد ٤٠٠ شاب أرجنتيني في البحر • وبالتالي ترى جمهورية الأرجنتين لزاما عليها بغض النظر عن المحفل ان تشير الى استخدام الضغط الاقتصادى أداة لممارسة الضغط السياسي • فليس للأونكتاد ، كمحفل للتجارة والتنمية ان يظل غير مكترث بمشكلة تمس تنمية شعب بشل قدرته على مباشرة التجارة •

٧٩ــ ورحب ممثل كندا بقرار الأرجنتين توقيع اتفاق انشاء الصندوق المشترك وأعرب عن أمله في ان تحذو حذوها بلدان نامية أخرى كيما يتسنى للصندوق ان يغدو صندوقا عاملا في مستقبل جد قريب • والوفد الكندى يرى من غير المناسب مناقشة الجوانب الأخرى من بيان ممثل الأرجنتين ، فقد أفصحت كندا عن موقفها من تلك القضية السياسية في محافل مناسبة •

٨٠ــ ورد ممثل استراليا بيان ممثل كندا •

٨١ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال ان بلدان مجموعته دأبت على معارضة استخدام الجزاءات الاقتصادية أداة لممارسة الضغط السياسي وسياسة الاملاء • وترى المجموعة دال ان ايقاع جزاءات على غير أساس من قرار للأمم المتحدة يشكل انتهاكا فاضحا للمعايير الأساسية للقانون الدولي وعاملا ينزع الى اختلال التجارة الدولية •

Digitized by UNOG Library

زاى ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨٢ ــ اعتمد المجلس في جلسته ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ ، مشروع التقرير عن الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين (TD/B/L.626) وأذن للمقرر في استكمال صيغته النهائية حسب الاقتضاء •

حاء ــ تأجيل الدورة

٨٣ ــ أعلن الرئيس ، في الجلسة ٥٨٤ ، المعقودة بتاريخ ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ ، تأجيل الدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، التي ستستأنف في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ لاستكمال نظر البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة) •

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين

الصفحة

قرار

٢٥٣ (د-٤) الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقاد الدورة ومدتها ٢٠٨

مقرر

٢٥٤ (د-٢٤) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٢٠٩

مقررات أخرى اتخذها المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين

(أ) مشروع مقترحات بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر ينظر فيها المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين ٢١٠

(ب) عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين للمجلس ٢١٠

(ج) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر ٢١٠

(د) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .....

اجراءات أخرى اتخذها المجلس ٢١١

Digitized by UNOG Library

القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين

قـــرار

٢٥٣ (د ــ ٢٤) الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقاد الدورة ومدتها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣٤/١٩٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى رجت فيه الجمعية العامة من مجلس التجارة والتنمية أن يوصي بمكان وتاريخ ومدة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

واذ يذكّر بمقرره ٢٣٧ (د ــ ٢٣) المؤرخ في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ الذى أيد فيه المقرر الذى اتخذته بلدان أمريكا اللاتينية بعقد الدورة السابعة للمؤتمر في أحد تلك البلدان على أن يكون مفهوما أن القرار النهائي بشأن مكان الانعقاد في أمريكا اللاتينية سيجرى اتخاذه في الوقت والمكان المناسبين ، ويلاحظ باهتمام الرغبة التي أبدتها كوبا في استضافة الدورة السابعة للمؤتمر ، ومع التذكير بقراره ٢٤٥ (د - ٢٣) المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ،

واذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ،

واذ استمع الى البيان الذى أدلى به في جلسته ٥٧٤، المعقودة في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٢ ، سعادة وزير الدولة للتجارة والتنمية الصناعية وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غابون ، ويقدر تقديرا كاملا الصعوبات التي تواجهها حكومة غابون في استضافة الدورة السادسة للمؤتمر ،

واذ يلاحظ البيان الذى أدلى به ممثل يوغوسلافيا في جلسته ٥٨٣ ، المعقودة في ١٢ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، الذى نقل فيه دعوة حكومته لعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ،

واذ يضع نصب عينيه قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن خطة المؤتمرات ،

١ ــ يعرب عن عميق تقديره وامتنانه لحكومة يوغوسلافيا لعرضها الكريم باستضافة الدورة السادسة للمؤتمر ؛

٢ ــ يوصي الجمعية العامة بعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ، يوغوسلافيا ، في أيار/مايو ــ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، على أن يسبقها اجتماع مدته يومان لكبار المسؤولين ؛

Digitized by UNOG Library

٣ ــ يؤكد من جديد أن الدورة السادسة للمؤتمر ينبغي أن يوضع لها جدول أعمال انتقائي، تدعمه وثائق موجزة موجهة الى العمل، وأن يكون تنظيمها على نحو يكفل حضور الوزراء وغيرهم من واضعي السياسات الرفيعي المستوى ويسمح لجميع الوفود بالاسهام الفعال في عملية اتخاذ القرارات فيه ؛

٤ ــ يرجو من الأمين العام للأونكتاد اجراء كل ما يلزم من الترتيبات للمؤتمر ؛

٥ ــ يؤكد من جديد قراره بعقد دورة استثنافية للمجلس مدتها اسبوع تتصل بالدورة السادسة والعشرين العادية، في آذار/ مارس ١٩٨٣، للنظر في الاقتراحات المضمونية للاجراءات التي يتخذها المؤتمر في دورته السادسة والعشرين ولدفع عجلة المفاوضات بشأنها ؛

٦ ــ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٢، بابلاغ الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بحالة الاستعدادات للدورة السادسة للمؤتمر .

الجلسة ٥٨٤
١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢

مقرر

٢٥٤ (د ــ ٣٤) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية،

يقرر اجراء التعديلات التالية في الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ وفي الجدول المؤقت لعام ١٩٨٣ بصيغتهما التي أقرها في مقرره ٢٥١ (د ــ ٣٤) بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ :

الاجتماع	التواريخ
مجلس التجارة والتنمية، الجزء الثالث من الدورة الرابعة والعشرين	٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢
الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن، الدورة الثانية	٨ ــ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ (لم يسبق ادراجه في الجدول)
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، الدورة التاسعة	(في أوائل ١٩٨٣، وتحدد التواريخ فيما بعد)

الجلسة ٥٨٤
١٨ أيار/مايو ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذها المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين

(أ) مشروع مقترحات بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر نظرها المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين (أ)

قرر المجلس في جلسته ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢، أن يرفق بتقريره مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر المقدم من الأمين العام للأونكتاد والمقترحات المقدمة خلال الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين من ترينيداد وتوباغو (ب) نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (ج) ، ومن هولندا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء (د) ، وتلك المقدمة ، في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين ، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال (هـ) .

وقرر المجلس أيضا أن تستمر ، في الفترة ما بين الجزءين الثاني والثالث من دورته الرابعة والعشرين ، مشاورات الرئيس بشأن جدول الأعمال المؤقت بحيث يستطيع المجلس ، في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، أن ينظر ويقر النص النهائي لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر .

(ب) عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (و)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٨٤، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين للمجلس في ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ بغرض نظر واقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر .

(ج) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر (ز)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٨٤، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، ارجاء النظر في مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر .

(أ) انظر تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين (المشار اليه فيما يلي " بالتقرير (الجزء الثاني)") (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني) ، الفقرة ٤٤ والمرفق الثاني .

(ب) TD/B/L.623 (مستنسخ في التقرير (الجزء الثاني) ، المرفق الثاني ، ألف).

(ج) انظر التقرير (الجزء الثاني) ، المرفق الثاني ، باء .

(د) المرجع نفسه ، المرفق الثاني ، جيم .

(هـ) انظر التقرير (الجزء الأول) ، المرفق الثالث .

(و) انظر التقرير (الجزء الثاني) ، الفقرة ٤٤ .

(ز) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٤ .

Digitized by UNOG Library

(د) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (ح)

قرر المجلس في جلسته ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢، بما أنه لم تقدم اليه أية مقترحات متفق عليها بحل مقبول بصفة عامة للمشاكل التي تكتنف الأنشطة الجارية داخل الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، أن يستمر في نظر هذا الموضوع في دورته الخامسة والعشرين فيتيح بذلك مزيدا من الوقت لدراسة التقريرين (ط) المقدمين من السيد حسن على دباغ ، الرئيس السابق للمجلس ، وأيضا لاجراء اتصالات غير رسمية بين الوفود وبين السيد دباغ بشأن المسائل المعلقة .

اجراءات أخرى اتخذها المجلس

١ - لاحظ المجلس في جلسته ٥٨٤، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، أن المواعيد الدقيقة لانعقاد الدورة السادسة للمؤتمر ستكون موضع مشاورات مع حكومة يوغوسلافيا ، وأن الأمين العام للأونكتاد سيبلغ منسقي المجموعات الاقليمية حالما تعرف المواعيد المقترحة ، وأن مقترحا بشأن المواعيد الدقيقة لانعقاد الدورة السادسة سيقدم الى المجلس في دورته الخامسة والعشرين (ى) .

٢ - وقرر المجلس أيضا في جلسته ٥٨٤ ، المعقودة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢، أن يتخذ اجراء في دورته الخامسة والعشرين بشأن توصية الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن بأن تدبر الجمعية العامة عقد فريق مفوضين معني بشروط تسجيل السفن في ١٩٨٣ (الفقرة ٣ من القرار ١ (د-١)) المعتمد من الفريق التحضيرى الحكومي الدولي (ك) .

(ح) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٤ .

(ط) TD/B/892 و TD/B/905 (مستنسخان في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الرابعة والعشرون ،المرفقات ،البند ٢ من جدول الأعمال) .

(ى) التقرير (الجزء الثاني) ،الفقرة ١٤ .

(ك) انظر TD/B/AC.34/4 - TD/B/904 ، المرفق الأول ؛ انظر كذلك التقرير (الجزء الثاني) ، الفقرة ٧٠ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

مشاريع مقترحات بشأن جدول الأعمال المؤقت
للدورة السادسة للمؤتمر تنظر فيها المجلس في
الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين*

ألف ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

مذكرة من الأمين العام للأونكتاد**

١ ــ ان مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (المرفق كتذييل طيا) مقدم الى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه خلال دورته الرابعة والعشرين المستأنفة . وقد بذلت جهود للاحتفاظ بالطابع الموجز نسبيا لجدول الأعمال وتجنب أوجه الجمود في صياغته. وفيما يتعلق بالمواضيع الأخرى غير المواضيع الرئيسية الأربعة المقترحة للمؤتمر ، أشعر بأن ادراج بند مستقل لمعالجة مثل هذه القضايا يمثل أنسب وأجدى طريقة للتصدي لهذه المواضيع .

٢ ــ ولدى صياغة جدول الأعمال المؤقت المقترح استفدت الى حد كبير من المناقشات التي دارت في المجلس وكذلك المشاورات التي أجريتها مع ممثلي المجموعات الاقليمية . وآمل أن يعكس المشروع بشكل واف الاتفاق العريض في الآراء حول مواضيع وهيكل جدول أعمال المؤتمر .

٣ ــ ومن المسائل التي تتصل بجدول الأعمال مسألة الهيكل التنظيمي للمؤتمر . وأعتقد أن هذه قضية يمكن للمجلس أن يبت فيها خلال دورته الخامسة والعشرين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

---

* تقرر ارفاقه بموجب قرار المجلس في جلسته ٥٨٤ (أنظر الفقرة ٤٤ أعلاه) .

** عمم في الأصل بوصفه الوثيقة TD/B/L.623 .

Digitized by UNOG Library

تذييـــل

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

١ ــ افتتاح المؤتمر .

٢ ــ انتخاب الرئيس .

٣ ــ تشكيل هيئات الدورة .

٤ ــ انتخاب نواب الرئيس والمقرر .

٥ ــ وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر .

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض ؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .

٦ ــ اقرار جدول الأعمال .

٧ ــ المناقشة العامة .

٨ ــ الحالة الاقتصادية العالمية والتنمية : نهج للتصدى للأزمة الجارية ، وآفاق للثمانينات .

٩ ــ قضايا في مجال التجارة الدولية : الحمائية والتكيف الهيكلي والسياسات الرامية الى توسيع التجارة وتعزيز التنمية .

١٠ــ قضايا في مجال التمويل والنقد على الصعيد الدولي : السياسات الرامية الى توسيع تدفقات الموارد وتسهيل تسوية موازين المدفوعات ، وتعزيز التجارة والتنمية .

١١ــ قضايا في مجال السلع الأساسية : مبادرات جديدة لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وتعزيز التجارة السلعية والتنمية .

١٢ــ قضايا خاصة أخرى : التعاون الدولي بصدد :

(أ) التكنولوجيا ؛

(ب) النقل البحرى ؛

(ج) أقل البلدان نموا ؛

(د) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ؛

(هـ) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛

(و) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

١٣ــ مسائل أخرى .

١٤ــ اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

باء ــ مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

اقتراح مقدم من ترينيداد وتوباغو بالنيابة
عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ *

١ ــ افتتاح المؤتمر .

٢ ــ انتخاب الرئيس .

٣ ــ تشكيل هيئات الدورة .

٤ ــ انتخاب نواب الرئيس والمقرر .

٥ ــ وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض ؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .

٦ ــ اقرار جدول الأعمال .

٧ ــ المناقشة العامة .

٨ ــ الحالة الاقتصادية العالمية والتنمية : استعراض وتقييم الحالة الاقتصادية العالمية ولا سيما الآفاق الانمائية للبلدان النامية والتدابير اللازمة على مستوى السياسة العامة لاتخاذ الاجراءات المشتركة المطلوبة لاجراء التغييرات الهيكلية المؤدية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٩ ــ قضايا السلع الأساسية :

'١' السياسات الرامية الى تحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية والى المساهمة في تجارة وتنمية هذه البلدان ؛

'٢' استعراض تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية واجراءات المتابعة الأخرى المطلوبة ؛

'٣' التدابير المتعلقة بالتمويل التعويضي وتنمية وتحسين التسويق ، والتجهيز ، والنقل ، والتوزيع .

١٠ــ قضايا التجارة الدولية في السلع والخدمات : مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي ، والنزعة الحمائية ، والتكيف الهيكلي ، والسياسات الرامية الى توسيع التجارة والتنمية وخاصة تجارة البلدان النامية وتنميتها .

١١ــ القضايا النقدية والمالية : العلاقة المتبادلة مع تجارة البلدان النامية وتنميتها ، بما في ذلك السياسات الرامية الى زيادة التدفق الصافي للموارد الحقيقية ، وتسهيل عمليات تكييف موازين المدفوعات وتطوير النظام .

---

* عمم في الأصل بوصفه الوثيقة TD/B(XXIV)/CRP.5 .

Digitized by UNOG Library

١٢ــ التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا .

١٣ــ التعاون الدولي في المجالات التالية :

(أ) التكنولوجيا ؛

(ب) النقل البحرى ؛

(ج) البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ؛

(د) العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛

(هـ) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(و) تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية .

١٤ــ مسائل أخرى .

١٥ــ اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

جيم ـــ مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

اقتراح مقدم من هولندا باسم الدول الأعضاء في المجموعة باء*

١ ـــ افتتاح المؤتمر .

٢ ـــ انتخاب الرئيس .

٣ ـــ تشكيل هيئات الدورة .

٤ ـــ انتخاب نواب الرئيس والمقرر .

٥ ـــ وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض ؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .

٦ ـــ اقرار جدول الأعمال .

٧ ـــ مناقشة عامة : الحالة الاقتصادية العالمية ، نهوج ازاء النمو والتنمية الاقتصاديين، والاحتمالات المرتقبة للثمانينات .

٨ ـــ قضايا في مجال التجارة الدولية : سياسات لتوسيع التجارة وتعزيز التنمية بما في ذلك تلك المتصلة بالحمائية والتكيف الهيكلي وامكانية الوصول الى الأسواق .

٩ ـــ قضايا مالية ونقدية تتصل بالتجارة والتنمية : سياسات لتعزيز توسيع الموارد ، وتيسير التكيف وتشجيع الاستثمار .

١٠ـــ قضايا في مجال السلع الأساسية : سياسات لتشجيع تجارة وتنمية السلع الأساسية ، بما في ذلك البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

١١ـــ قضايا خاصة أخرى تتصل بأنشطة الأونكتاد :

(أ) التكنولوجيا ؛

(ب) النقل البحري ؛

(ج) أقل البلدان نموا ؛

(د) البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ؛

(هـ) العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛

(و) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ز) قضايا مؤسسية .

١٢ـــ مسائل أخرى .

١٣ـــ اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

---

* عمم في الأصل بوصفه الوثيقة TD/B(XXIV)/CRP.6 .

Digitized by UNOG Library

دال ـ اعتبارات تتعلق بجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال *

١ ـ تعتبر وفود البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال الدورة السادسة للمؤتمر معلما رئيسيا على الطريق الى بلوغ هدف اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف . وهي ترى ان من المهم اتخاذ ما يلزم لتخطيط وتنظيم أعمال دورة الاونكتاد السادسة على نحو يكفل دراسة وحل المشاكل الملحة في مجالي التجارة والتنمية ، وكذلك المشاكل المتعلقة بأنشطة الاونكتاد نفسه في اطار الالتزام الكامل بمبدأ العالمية ، أي مع مراعاة مصالح جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية .

٢ ـ وتوافق وفود البلدان الاشتراكية الاعضاء في المجموعة دال على أن جدول أعمال دورة الاونكتاد السادسة ينبغي ان يكون انتقائيا . وفي الوقت نفسه ينبغي ضمان تمثيل مصالح جميع البلدان الاعضاء لاسيما فيما يتعلق بالمشاكل التي تعكس طابع الازمة الذي يسم العلاقات الدولية الراهنة .

٣ ـ وفي ضوء ما سبق ، ومع مراعاة الاعتبارات التي طرحها الامين العام للاونكتاد في الوثيقة TD/B/L.614 وفي بيانه في الدورة الحالية (TD/B (XXIV)/Misc.3 و Corr.1) ، وكذلك مع مراعاة المناقشة بشأن البند ٦ من جدول أعمال الدورة ، ترى وفود البلدان الاشتراكية التي تشكل جزءا من المجموعة دال أن جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة للاونكتاد ينبغي ان يتضمن العناصر الرئيسية التالية :

١ ـ المناقشة العامة .

٢ ـ تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم بهدف تعيين العوامل الأساسية التي تحدد حالة الأزمة الراهنة وتحديد مساهمة الاونكتاد الممكنة من أجل حل المشاكل المتصلة بهذه الحالة ، بما في ذلك مسألة الصلة بين نزع السلاح واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ ـ قضايا السياسة التجارية والتغييرات في النظام التجاري العالمي ، بما في ذلك مسائل التدابير الحمائية والتكيف الهيكلي وتقييم نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار الغات ونتائج الدورة الوزارية للغات .

٤ ـ مسائل العلاقات النقدية والمالية الدولية .

٥ ـ سياسات تجارة السلع الأساسية العالمية : مبادرات جديدة في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

---

* عممت أصلا بوصفها الوثيقة TD/B(XXIV)/CRP.4 (أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٣٩٩ ، والمرفق الثالث) .

Digitized by UNOG Library

٦ - التدابير اللازمة لتعزيز أنشطة الأونكتاد في المجالات التالية :

(أ) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عن هذه العلاقات ؛

(ب) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) أقل البلدان نموا ؛

(د) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ؛

(ه) التكنولوجيا ؛

(و) النقل البحري .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

ألف ـ عقد جزء ثالث للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (أ)

١ ـ تقدر الآثار المالية لدورة للمجلس مدتها يوم واحد بمبلغ ٠٠٠ ٣٥ دولار ـ للتكاليف المؤتمرية المباشرة بالمعدلات العادية وبهيكل خدمات مناظر لهيكلها في الدورة الحالية ٠

باء ـ الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن (ب)

٢ ـ أوصى الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن في قراره ١ (د ـ ١) بأن يعقد مجلس التجارة والتنمية دورة ثانية للفريق في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ٠ ومن المفهوم ، كيما يتسنى استيعاب دورة ثانية للفريق في الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٨٢ ، ارجاء الدورة التاسعة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري (المحدد لانعقادها حاليا الفترة من ٨ الى ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) الى أوائل ١٩٨٣ ٠

٣ ـ وعلى افتراض انعقاد دورة ثانية للفريق التحضيري الحكومي الدولي في جنيف لمدة ثلاثة أسابيع ، وتطلبها فريقا من المترجمين الشفويين باللغات الست وفريق نخبة موسعا ، وأربعا من قاعات المؤتمرات ، وما مجموعه ١١٥ صفحة من الوثائق ، فان الآثار المالية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٢ دولار ٠

(أ) أنظر الفقرة ٤٤ أعلاه ٠

(ب) خلاصة الوثيقة TD/B/AC.34/L.2/Add.1 (أنظر الفقرة ٦٩ أعلاه) ٠

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثالث
من دورته الرابعة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف،
من ٣٠ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ قرر المجلس في جلسته الـ ٥٨٤ المنعقدة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ أن يعقد جـــزءه ثالثا من دورته الرابعة والعشرين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ وأن يستمر الرئيس ، في الفترة الفاصلة بين الجزأين الثاني والثالث من الدورة الرابعة والعشرين ، في القيام بمشاورات حول جدول الأعمال المؤقت بغية افساح المجال أمام المجلس ، في ٢٨ حزيران/يونيـــة ١٩٨٢ ، للنظر في نص نهائي لجدول الأعمال المؤقت لدورة المؤتمر السادسة واعتماد ذلك النص (انظر الجزء الثاني أعلاه ، الفقرة ٤٤ ، والمرفق الأول ، مقررات أخرى (أ) و (ب)) .

٢ ــ ولاحظ المجلس ، في الجلسة نفسها ، أن التواريخ الدقيقة لدورة المؤتمر السادســة ستكون موضع مشاورات تجرى مع حكومة يوغوسلافيا ، وأن الأمين العام للأونكتاد سوف يبلّغ ذلـــك منسقي المجموعات الاقليمية حال معرفة التواريخ المقترحة ، وان اقتراحا يتعلق بالمواعيـــد الدقيقة لدورة المؤتمر السادسة سيقدّم للمجلس أثناء دورته الخامسة والعشـــرين (انظر الجزء الثاني أعلاه ، الفقرة ١٤ ، والمرفق الأول ، اجراءات أخرى ، الفقرة ١ ؛ انظر أيضا الفقـــرة ٤٤ والملحق الوارد أدناه ، المقرر ٢٥٥ (د ــ ٢٤)) .

٣ ــ وقد انعقد الجزء الثالث من الدورة الرابعة والعشرين من ٣٠ حزيران/يونيـــه الـــى ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ (١) . ويتضمن التقرير الحالي بيانا بمحاضر الجلسات (للاطـــلاع علـــى بيانات أكثر تفصيلا انظر المحاضر الموجزة للجلستين ٥٨٥ و ٥٨٦ ، الوثيقتان TD/B/SR.585 و 586) .

---

(١) تأجل افتتاح الجزء الثالث من الدورة الرابعة والعشرين حتى تاريـــخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ بغية اتاحة فترة أطول لمداولات المجموعات الاقليمية حول مشروع جـــدول الأعمال المؤقت لدورة المؤتمر السادسة (انظر الفقرة ٤ فيما يلي) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر

٤ ــ أعلن الرئيس لدى افتتاحه الجزء الثالث من الدورة الرابعة والعشرين ، بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أنه أجرى سلسلة من المشاورات المكثفة مع منسقي المجموعات الاقليمية خلال الأسبوعين السابقين بغية وضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة للمؤتمر قد يحظى بتوافق عام في الرأي وقد استشعر أثناء هذه المداولات روحا جديدة للتعاون تسمح بصياغة نص يشكل حلا وسطا . وفي تاريخ ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ كانت احدى المجموعات الاقليمية قد قررت أنها تحتاج للمزيد من الوقت ، فرأى الرئيس أنه من المناسب أن تمنح تلك المجموعة فرصة لتدارس موقفها الذى طال عطلها من أجل تحديده . ولذا فانه لم يكن في نيته أن يقدم بشكل رسمي النص الذى وضعه بالتعاون مع المنسقين . واقترح أن يواصل فريق الاتصال التابع للرئيس النظر فيه بصورة غير رسمية ، بغية ايضاح غرضه ومضمونه الحقيقيين للمضاهاة مع صياغته . اذ يمثل النص محاولة للتعبير الى أقصى حد ممكن عن مواقف كافة المجموعات وقد نجح في ايجاد توازن دقيق . وكان انطباعه أنه ينبغي التعبير عن الغرض الحقيقي من النص في بيانات الوفود عن مواقفها .

٥ ــ وقد وافق الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ على الاجراءات التي وضعها الرئيس ، كما عبر عن أمله في التوصل الى اتفاق حول جدول الأعمال في أقصر وقت ممكن . واعتبرت مجموعته أن النص الذى تم وضعه يشكل ، ازاء الخلفية التي تحدث عنها الرئيس ، حلا وسطا معقولا من شأنه أن يلقى القبول .

٦ ــ وقال ممثل الصين ان النص يشكل حلا وسطا متوازنا ولذا فهو على العموم مقبول لدى وفده . ووافق على الاجراءات التي اقترحها الرئيس باعتبارها تتيح الفرصة لكافة الوفود للتعبير عن مواقفها . وعبر عن أمله في أن يعلن أحد الوفود موقفه بشكل واضح جدا دون المزيد من التأخير .

٧ ــ وأكد الناطق باسم المجموعة "دال" أن موقف مجموعته الأساسي هو أنه ثمة حاجة لاختتام المفاوضات في الدورة الراهنة . وان النص الحالي يمثل تقدما كبيرا نحو تحقيق حل وسط يلقى قبولا متبادلا ، ويمكن قبوله كأساس للعمل من أجل التوصل الى موافقة نهائية على جدول للأعمال . وقال ان لدى مجموعته تعليقات معينة ، بعضها ذو شأن ، وانه على استعداد لعرضها أمام فريق الاتصال .

٨ ــ ووافقت الناطقة باسم المجموعة "باء" على الاجراء الذى اقترحه الرئيس . وعبّرت عن امتنانها للتفهم الذى أظهره ، خلال المداولات غير الرسمية التي أجراها منسقو المجموعات الاقليمية الأخرى وأعربت عن أسفها لأنها لم تكن بعد في وضع يتيح لها التحدث عن رد فعل مجموعتها ازاء النص الذى قدمه الرئيس .

Digitized by UNOG Library

٩ ــ ووافق المجلس ، في الجلسة نفسها ، على متابعة بحث المسألة داخل فريق اتصال غير رسمي •

١٠ ــ وقال الرئيس في الجلسة ٥٨٦ ، بتاريخ ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٢ انه يمكن ايجاز ردود الفعل على الوثيقة المقدمة بصورة غير رسمية الى فريق الاتصال بالقول بأن مجموعة الـ٧٧ ، والمجموعة "دال" ، والصين قد أعلنت أنها في وضع يتيح لها تأييد تلك الوثيقة كقاعدة يجرى على أساسها التحضير لأعمال دورة الأونكتاد السادسة • فقد أشارت المجموعتان والصين الى أن الوثيقة بالرغم من أنها معقولة وتشكل حلا وسطا متوازنا ، لا تغطي تغطية كاملة كافة القضايا التي كانوا يودون أن يرونها فيها • ولم تكن المجموعة "باء" قد أعربت عن آرائها كمجموعة ، بل هناك أغلبية من الدول الأعضاء في تلك المجموعة أعلنت عن أنها في وضع يمكنها من قبول الوثيقة مع أنها تود هي الأخرى الادلاء ببيانات بشأن محتوياتها • وكانت كافة الوفود المشتركة قد أعربت عن رغبتها في أن يتم اعتماد الوثيقة بتوافق الآراء • غير أن وفدا واحدا قال انه يواجه صعوبات تحول دون انضمامه الى توافق الرأى •

١١ ــ واقترح الرئيس في هذه الظروف أن يختتم فريق الاتصال أعماله وأن تبذل جهود أخرى بين الرئيس والمنسقين والوفد الذى واجه مشاكل أعرب عنها داخل فريق الاتصال • وقرر ذلك الوفد بروح بناءة الاشتراك في الجهود المبذولة • لكنه لسوء الحظ لم يكن بامكانه الآن الاعلان عن وجود توافق تام في الرأى بالنسبة لموضوع اقرار الوثيقة • وادراكا للنقاش الجارى في فريق الاتصال والتأييد الواسع الذى لقيه النص ، فقد قرر تحويل النص الى وثيقة رسمية من وثائق المجلس ، وجرى توزيعه في الوثيقة (TD/B/L.630) بصفته جدولا مؤقتا مقترحا لاعمال الدورة السادسة للمؤتمر مقدما من قبل الرئيس • ويعكس النص الجهود التي بذلتها كافة الوفود وكل المجموعات المشتركة في صياغته •

١٢ ــ وقال الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ ان النص الذى قدمه الرئيس (TD/B/L.630) يشكل حلا وسطا متوازنا يغطي مواضيع عامة دون الدخول في تفصيلاتها ، وان مجموعة الـ٧٧ تشعر بأن الاقتراح باتخاذ قرار على أساس توافق الرأى هو اقتراح معقول ومنطقي • وأن المواضيع الواردة في الوثيقة كانت قيد البحث لفترة لا بأس بها كما كانت موضع مناقشة داخل مختلف المجموعات وفيما بينها • وأفضل برهان على ذلك هو أن كافة الدول المشتركة في أعمال فريق الاتصال قد أيدته باستثناء واحد هو الوفد الذى لم يتمكن من قبوله بصورته الحالية • وحيث ان النص يشكل حلا وسطا فمن الطبيعي أن يشعر الجميع أنه لا يغطي كافة النقاط بصورة أو بأخرى • وأشار الى أن اعادة فتح باب النقاش حوله سينطوى على مناقشات طويلة وعلى اعادة التفاوض حول محتوياته • وقال انه جدول أعمال مؤقت ومجموعته تشعر بأن قبوله لا يحول بشكل من الأشكال دون امكانية النظر في تفاصيل معينة ومحددة عند اعتماد النص النهائي • كما أن الاعتراضات التي وجهت اليه لم تدعمها آراء مفصلة وان مجموعة الـ٧٧ ترى انه قد حان الوقت لاعتماده بتوافق الرأى •

١٣ ــ وقال الناطق باسم المجموعة "دال" ان مجموعته ما فتئت تولي أهمية خاصة لخلق أكثر الظروف ملاءمة للتمكين من تحضير دورة الأونكتاد السادسة وانعقادها • وقال انهم مقتنعون بأن الشرط الأول والأساسي لفعالية تلك الدورة هو الاتفاق في الوقت المناسب على اعتماد جدول الأعمال المؤقت . وانهم على استعداد للاسهام بكل طريقة لتعزيز احراز نتائج حاسمة خلال هذه الدورة • وعلى ذلك فقد أمعنوا النظر في النص (TD/B/L.630) الذى قدمه الرئيس

Digitized by UNOG Library

واعتبروه أساسا لاعتماد مقرر نهائي • وفي رأى المجموعة " دال " أنها وثيقة لا يمكن اعتبارها مثالية • فهي تنطوى على نقطة ضعف اساسية واحدة على الأقل ، وهي أنها لا تبرز الاقتراح الذى قدمته وفود المجموعة " دال "والقاضي بأن يتوخى جدول أعمال الدورة السادسة للأونكتاد دراسة الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح • اذ ثمة اعتراف واسع بأن سباق التسلح يشكل احد العوائق الرئيسية دون اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • ولذا فان لدى المجموعة " دال" قناعة بأن الدورة السادسة للأونكتاد لا يمكن آن تغفل هذه المشكلة • غير أن الدول الأعضاء في المجموعة " دال " التماسا لحسن النية وعملا بروح الرغبة في التفاهم قد توصلت الى نتيجة مفادها أنه ينبغي آن تكون مستعدة للانضمام الى بقية المجموعات في هذه الدورة لاعتماد الوثيقة على أساس توافق الرأى • وقد أحاطوا علما في هذا السياق بالايضاح الذى استمعوا اليه خلال المشاورات التي اجراها الرئيس ، والذى يقول بأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ستكون موضع بحث في بلغراد • كما أحاطت المجموعة " دال " أيضا علما بالايضاحات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد والتي تشير الى أن المشكلة ستجد مكانها الملائم في الوثائق التي تعدها الأمانة والى تأكيدات مشابهة موجهة الى الرئيس في فريق الاتصال •

١٤ ــ وقال ممثل الصين ان الوثيقة TD/B/L.630 ، والتي جاءت ثمرة استشارات مطولة ، تمثل توازنا بين مختلف الآراء وهي بذلك حيادية ، وان وفده يوافق على اعتمادها • وناشد كافة الوفود الانضمام الى توافق الرأى بحيث تخلق جوا من التعاون للعمل المقبل •

١٥ ــ وأعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وفده قد قبل البنية الأساسية والشكل الاطارى لهذه الوثيقة وانه شارك في عملية المشاورات • وكان وفده يعتبر تلك العملية محاولة من قبل الرئيس لاجتذاب وجمع مختلف الآراء التي تراها المجموعات والبلدان الممثلة في المجلس • كما ان التصور العام لدى وفده هو أن اية نتائج تسفر عنها عملية المشاورات سوف تبقى ذات طبيعة مخصصة ومرجعية الى أن يحين وقت تقديمها الى المجلس • وانه لا يستطيع القبول بها على أساس توافق الرأى استنادا الى تعليمات دبلوماسية من حكومته • وقال انه في اعتقاد وفده انه ينبغي الاتفاق على جدول أعمال أى مؤتمر ، حتى وان كان جدولا مؤقتا لمؤتمر بأهمية الدورة السادسة للأونكتاد ، على أساس من توافق الرأى بين كافة الأعضاء • وان وفده يأسف لعدم تمكنه من المشاركة في توافق الرأى • وانه يرغب في مواصلة التفاوض مع المجموعات الأخرى ومع أعضاء الأونكتاد الآخرين في محاولة للوصول الى توافق الرأى باستخدام الوثيقة TD/B/L.630 كأساس للمفاوضات المستمرة هذه • ونظرا لانعدام الرغبة لدى المجموعات الأخرى في مواصلة المفاوضات ، وازاء اقتراح باعتماد الوثيقة بتوافق الرأى لم يكن أمام وفد الولايات المتحدة من خيار سوى أن يطلب التصويت بنداء الأسماء على الوثيقة بمقتضى المادة ٥١ من النظام الداخلي •

١٦ ــ وقال ممثل اسرائيل بأنه لا يمكن لوفده الموافقة على تضمين البند الفرعي ١٣(و) الوثيقة TD/B/L.630 باعتباره ينطوى على مساعدة ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذى تعارضه اسرائيل معارضة شديدة • وقال ان هذه القضية السياسية موضع بحث في هيئات مختصة أخرى في الأمم المتحدة ، ولا تقع ضمن صلاحيات الأونكتاد • وانه ينبغي أن تركز دورة الأونكتاد السادسة على القضايا الاقتصادية بهدف وضع حلول بناءة للمشكلات ذات الصلة المشار اليها في بنود أخرى من جدول الأعمال المقترح • وقال ان ادخال قضية سياسية خارجة عن الموضوع لن يؤدى الا الى تحويل المؤتمر الى حلبة سياسية ويقضي على الجهود المنسقة التي يبذلها كافة الأعضاء ويضر بالمصالح

Digitized by UNOG Library

الحقيقية للبلدان النامية ولهذا السبب ، فانه اذا طرح جدول الاعمال المؤقت على التصويت ، سيجد وفده نفسه مضطرا للتصويت ضده • وقال انه كان يفضل الاستمرار في المفاوضات بغية التمكن من الموافقة على جدول أعمال مؤقت على أساس توافق الرأى •

١٧ ــ وطلب ممثل هولندا ، الذى كان يتحدث باسم غالبية كبيرة في المجموعة " باء " تعليق الجلسة •

١٨ ــ وعند استئناف الجلسة ناشد الرئيس ، الذى كان قد أجرى مشاورات مع منسقي المجموعات الاقليمية ، وفد الولايات المتحدة عدم الاصرار على طلبه التصويت بنداء الأسماء وأن يقبل قرار المجلس ، نظرا لما لقيه النص من تأييد لدى الأغلبية ، بأن يعتمد جدول الأعمال المؤقت دون تصويت •

١٩ ــ وكرر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية القول بأنه لم يكن ثمة توافق رأى حول جدول الأعمال المؤقت المقترح . وأن اعتراضات وفده عليه أساسية لدرجة أنه لا يعتقد أنه يخدم أغراض الأونكتاد أو أنه من باب احترام مستضيفي المؤتمر اليوغوسلافيين قبول الوثيقة مع بيان تحفظي أو توضيحي • وقال ان وفده قد انضم الى عملية المشاورات التي قام بها الرئيس ، والتي وجدها وفده مفيدة ، وكان راغبا في قبول مشروع الاقتراح كأساس للمزيد من المفاوضات خلال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس ، وان وفده يشعر بأن مؤتمرا من حجم وأهمية الدورة السادسة للأونكتاد لا يمكنه العمل الا على أساس جدول أعمال يقبل به كافة أعضاء الأونكتاد • وبما انه لا يوجد مثل هذا الاجماع ونظرا لأهمية المقرر فان وفده مازال يطلب التصويت بنداء الأسماء استنادا الى المادتين ٥٠ و ٥١ من النظام الداخلي • كما كرر الاعراب عن رغبة وفده في مواصلة المفاوضات ، ولكن تجاه آراء المجموعات والوفود الأخرى ، فان وفده يرى أنه ما من خيار آخر لديه سوى أن يطلب اجراء التصويت وتسجيل موقفه بصورة رسمية • وسيواصل وفد الولايات المتحدة مشاوراته مع الأعضاء الآخرين في المجلس أملا منه في التوصل الى توافق الرأى حول جدول الأعمال الفعلي الذى يعتمده المؤتمر في حزيران / يونيه ١٩٨٣ • ولذا ، فان وفده يفسر تصويته السلبي لا على أنه عمل نهائي بل مجرد اجراء يسجل موقف حكومته في هذه المرحلة من عملية التحضير والاعداد • ومازال يتعلق بالأمل بأنه عند اعتماد المؤتمر جدول الأعمال النهائي للدورة السادسة للأونكتاد يتم هذا الاعتماد على أساس توافق الرأى •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠ ــ وفي الجلسة نفسها (الجلسة ٥٨٦) ، اعتمد المجلس مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر كما جاء في الوثيقة TD/B/L.630 بالتصويت بنداء الأسماء وذلك بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل صوتين (٢) (انظر المرفق أدناه ، المقرر ٢٥٦ (د ــ ٢٤)) •

---

(٢) جاءت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، اسبانيا ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ،

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٢١ ــ وصرح مندوبو باكستان وقبرص والمملكة العربية السعودية انه لو كانت وفودهم موجودة أثناء التصويت ، لكانت صوتت لصالح جدول الأعمال المؤقت كما جاء في الوثيقة TD/B/L.630.

البيانات التي أدليت عند اعتماد جدول الأعمال المؤقت

٢٢ ــ تحدث مندوب الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الأعضاء فقال ان الاتحاد كان يأمل ان يكون بالامكان اعتماد جدول الاعمال بتوافق الرأي وأنه قبل نص الرئيس كحل وسط • وأكد ان هذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يسيء الى أو يحكم مسبقا على الموقف الموضوعي الذي حدده الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أو الذي سيقوم بتحديده ازاء القضايا التي عرضت على سبيل المثال في اللجنة المعنية بالسلع ، حول مواضيع مثل عائدات التصدير وتثبيت الأسعار ، ومعالجة الخامات ، والتسويق والتوزيع ، بما في ذلك النقل ، وفي المجلس نفسه ، حول النزعة الحمائية والتعديل الهيكلي ، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات ، وفي محافل الأمم المتحدة المناسبة وذلك فيما يتصل بالمساعدة المقدمة لحركات التحرير الوطني • وأضاف ان الاتحاد الأوروبي يؤمن بقوة انه يجب اعطاء الاهتمام الكافي ، في عمل الأونكتاد الجاري ، لأوجه نشاط ومسؤوليات المحافل متعددة الأطراف الأخرى ، ولاسيما صندوق النقد الدولي والغات • وأعرب عن ثقته بأنه مراعاة لكل هذه الملاحظات سوف تجد الأمانة التنفيذية في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد ما تسترشد به في الاعداد المبكر للوثائق التي كان الأمين العام للأونكتاد قد اقترحها • ومن الواضح أن الرؤيا المشتركة للموضوع الذي ستتم مناقشته تشكل الخطوة الأولى للاعداد للمؤتمر على نحو فعال وتحقيق نجاحه • ومضى يقول انه في مواصلة عمل الأونكتاد يجب بذل كل ما يمكن لتحقيق توافق الرأي من جديد ، ولاسيما بالتعاون من أجل تحقيق أفضل ما يمكن من الاعداد الفعال لكل مسألة مع ابقاء المجال مفتوحا للنظر في أية افكار اضافية مفيدة يمكن أن تطرح ويمكن أن تحظى

الحاشية ٢ (تابع)

المؤيدون (تابع): بنما ، بنن ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان •

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية •

Digitized by UNOG Library

بالموافقة • وأضاف يقول بأن الاتحاد الأوروبي سيفعل كل ما يمكن لتضمن تركيز مناقشات دورة الأونكتاد السادسة على النواحي التي تنطوي على مشاكل هامة وتمكين المؤتمر من اتخاذ مقررات من شأنها أن تسهم مساهمة ايجابية في التعاون الاقتصادي الدولي الذي يجب أن تتميز به الثمانينات •

٢٣ ــ وقال مندوب اسبانيا ان محتوى جدول الأعمال ومجاله يجب أن ينحصر في نطاق اختصاص الأونكتاد ، وبهذا يمكن تفادي ازدواجية العمل المتخصص الذي تقوم به مؤسسات أخرى في مجالات اختصاصها • وأشار بصورة خاصة الى البنود ٩(ج) و ١٠ و ١١ من جدول الأعمال الذي اعتمد تواً وأبدى أسفه لأن البند ١٣ (و) لم تتم صياغته على نحو دقيق مما أوجد التباساً في تحديد المهمة الملقاة على عاتق الأونكتاد في الحقل موضع البحث . وقال بأن موقف حكومته ازاء هذه المسألة كان دائما يتسم بالوضوح التام ، وقد تجلى ذلك في تصويتها الايجابي على قراري المجلس ٢٣٨ (د ــ ٢٣) و ٢٣٩ (د ــ ٢٣) المتصلين بقيام الأونكتاد بتقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، وهي حركات اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك المساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية . لهذا يرى وفد بلاده أنه كان يجب على المؤتمر النظر في البند ١٣ (و) في جلسته السادسة ضمن اطار هذه القرارات . وأخيراً أعرب عن أسفه لعدم امكان تحقيق توافق الرأي وقال ان وفد بلاده سيفعل كل ما في وسعه للقيام بمساهمة ايجابية لضمان نجاح دورة الأونكتاد السادسة.

٢٤ ــ وقال مندوب البرتغال ان وفد بلاده كان قد قبل الاقتراح الذي تضمن الحل الوسط في الوثيقة TD/B/L.630 على أمل ان تحذو المجموعات الاقليمية حذوه • وعبر عن أسف وفده العميق لعدم امكان مواصلة الجهود للتوصل الى توافق في الآراء حول مسألة بهذه الأهمية • وقال ان وفد بلاده كان بالتأكيد يفضل نصاً مختلفاً لبعض بنود جدول الأعمال ، ومن البديهي ان موافقته على الحل الوسط لا تمثل حكماً مسبقاً على مواقف كان الوفد قد اتخذها في الماضي أو قد يتخذها في المستقبل بشأن بنود جدول الأعمال •

٢٥ ــ وقال ممثل تركيا ان وفده منذ أن بدأ العمل للاعداد للدورة السادسة للأونكتاد كان من رأيه وجوب اتخاذ قرار بشأن جدول الأعمال المؤقت في أقرب فرصة ممكنة وذلك لاعطاء الأمانة تفويضاً واضحاً بمباشرة العمل التحضيري وللبدء فوراً ببعض الاجراءات التحضيرية الحكومية الدولية • وبين ان نجاح المؤتمر يعتمد الى حد كبير على نوعية هذا العمل التحضيري وفعاليته • ومضى يقول ان وفد بلاده انما اشترك بهذه الروح في مختلف اجتماعات المجلس وغيرها من الاجتماعات المخصصة للموضوع ذاته • واختتم كلمته بقوله ان النص الذي قدم نتيجة لذلك هو نص مرض رغم ان وفد بلاده كان يفضل أن يرى توافقاً في الرأي وهو لا يزال يأمل في التوصل الى ذلك التوافق في القريب العاجل •

٢٦ ــ وقال مندوب كندا ان وفد بلاده أيد اعتماد النص الوارد في الوثيقة TD/B/L.630 على أساس انه كان قد تم قبوله باعتباره حلاً وسطاً من قبل أغلبية كبيرة من المجموعة باء وغيرها من المجموعات الاقليمية • وأضاف ان وفد بلاده كان يفضل المضي في ذلك على أساس التوافق التام في الآراء ولكنه يرى مع ذلك أنه من المهم أن تؤخذ أصوات جميع أعضاء الأونكتاد بعين الاعتبار بينما يكون الاعداد للمؤتمر مستمراً • وفيما يتصل بالبند ١٣(و) ذكر بموقف كندا ازاء قرار المؤتمر رقم ١٠٩ (د ــ ٥) وهو أن الأونكتاد ليس المحفل المناسب للنظر في هذه القضية •

Digitized by UNOG Library

٢٧ ــ وقال مندوب الجماهيرية العربية الليبية ، الذى كان يتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ، ان اعتماد جدول الأعمال المؤقت هو الخطوة الأولى لتعبئة جهود الدول الأعضاء في الاعداد لمؤتمر ناجح • وأضاف ان وفد بلاده كان يأمل ان يكون بالامكان قبول الحل الوسط الوارد في الوثيقة TD/B/L.630 بتوافق الرأى • ومضى يقول ان لم يكن بوسع احدى الدول الاعضاء قبول هذا الحل الوسط ، وقد أوضح طلبها التصويت ثم تصويتها السلبي بموقفها بجلاء • وأعرب عن أمله في أن يسهم هذا الوفد بعد عمله هذا ، بشكل فعال وايجابي في نتائج أعمال المؤتمر • وأضاف ان مجموعة الـ٧٧ كانت تحاول أن تتعاون وأن تتبادل الآراء وأن تتفاوض مع جميع البلدان الأعضاء ولم تستثن آية دولة عضو ، ناهيك عن عنصر فعال هام في العلاقات الاقتصادية الدولية • ومضى يقول ان مجموعة الـ٧٧ ترى أن الخطوط الرئيسية العامة الواردة في جدول الأعمال المؤقت الذى تم اعتماده منذ فترة وجيزة ستكون مناسبة للمفاوضات والمناقشات وتبادل الآراء خلال دورة الأونكتاد السادسة • وأضاف ان الجميع يدركون الصعوبات التي تواجهها البلدان الصناعية ــ فالبطالة والتضخم وصلت نسبتهما الى رقمين ، وهذه الصعوبات تنعكس على أوضاع البلدان النامية • وقال ان مجموعة الـ٧٧ تأمل ، من خلال اعتماد جدول الأعمال والمفاوضات التي ستجرى في المؤتمر ، أن تتوصل الى تفاهم حول المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد الدولي ، وحول سبل ووسائل التغلب عليها • وأضاف ان المجموعة غير معنية بمجرد الحديث عن المشاكل التي تواجه البلدان المصنعة بل انها ترغب في القاء الضوء على حالة البلدان النامية الصعبة ، ولاسيما أقلها نموا • وقال انه يعتقد ان من شأن جدول الأعمال المؤقت الذى تم اعتماده أن يضع المفاوضات والمناقشات في المؤتمر في مسارها الصحيح • واختتم كلمته بقوله ان مجموعة الـ٧٧ تأمل في أن يكون اعتماد جدول الأعمال المؤقت قد أنهى مسألة ما ينبغي عمله في المؤتمر وانها تأمل أن يكون ذلك ايذانا ببدء العمل في اعداد مؤتمر ناجح جدا •

٢٨ ــ وقال مندوب النمسا ان وفد بلاده استطاع قبول الاقتراح الوارد في الوثيقة TD/B/L.630 باعتبار أن المجموعات الاقليمية كانت مستعدة لقبوله وهذا ما دعا وفد بلاده للتصويت لصالحه وأضاف ان جدول الأعمال المؤقت اذا لم يكن قد أرضى وفد بلاده تماما ، فان محتوياته تمثل حلا وسطا معقولا • ومضى يقول ان اتخاذ قرار حول الموضوع جاء في وقته لاعطاء الأمانة التوجيهات اللازمة من أجل القيام بتحضيرات اضافية • واختتم كلمته قائلا انه يأسف في الوقت نفسه شديد الأسف لعدم التمكن من التوصل الى قرار باتفاق الرأى وأعرب عن أمله في أن مزيدا من العمل قد يؤدى الى أرضية مشتركة للمؤتمر •

٢٩ ــ وقال ممثل اليابان ان وفد بلاده يأسف لعدم التمكن من اعتماد جدول الأعمال المؤقت بتوافق الآراء • غير انه يشعر بالرضا لأن النص الذى تم اعتماده يمكن أن يوفر توجيها كافيا وواضحا للأمانة لتقوم بالاعداد المبكر لوثائقها ، فضلا عن أعمال التحضير الحكومية • وكذلك أعرب عن سروره اذ لاحظ أن الخطوط الرئيسية لجدول الأعمال المؤقت وبنيته من شأنها أن تتيح للوفود المشتركة في دورة الأونكتاد السادسة بأن تركز على القضايا الرئيسية وقال انه يرى وجوب دراسة النهج الأساسية التي يتعين الأخذ بها داخل الأونكتاد دراسة جدية ، باعتباره محفلا يشكل اطارا مفيدا للتعاون بين الشمال والجنوب • ومضى يقول ان وفد بلاده سيتابع هذه المسألة ليس فيما يتصل بالبند ١٣(ز) من جدول الاعمال المؤقت المتصل بالمسائل المؤسسية ، ولكن أيضا فيما يتعلق بكل من القضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال المؤقت . وأعرب عن اقتناعه بأن دورة الأونكتاد السادسة ستكون فرصة مناسبة لكي تقوم جميع الدول الأعضاء بامعان النظر في منجزات الأونكتاد واعادة النظر في النهج

Digitized by UNOG Library

الأساسية الواجب اتخاذها داخل المنظمة ، لكي يعمل الجميع لجعلها مؤسسة أكثر فعالية ينظر اليها العالم كله بعين التقدير • وفي الختام أعرب عن مشاركة وفد بلاده لتلك الوفود في رأيها الذى عبرت عنه وهو أن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمعالجة البند ١٣ (و) •

٣٠ ــ وقال مندوب استراليا ان وفد بلاده كان ملؤه الأمل بأن يتم التوصل الى قبول جدول الأعمال بالاجماع ، وأعرب عن أسفه لأن ذلك لم يتم • وأضاف قائلا ان وفد بلاده قد صوت لصالح النص الوارد في الوثيقة TD/B/L.630 • ومضى يقول انه كان يفضل صياغة مختلفة في بعض المواضيع وان قبول جدول الأعمال المؤقت لا يمكن بحال من الأحوال أن يضر بموقف استراليا الأساسي أو يؤثر عليه مسبقا وذلك فيما يتصل بالقضايا ، بما في ذلك اختصاص محافل أخرى متعددة الأطراف ومسائل التحويل التعويضي وعائدات التصدير ومشاريع الحد من تقلبات الأسعار • واختتم بقوله ان وفد بلاده يود أن يذكر بموقفه في مانيلا ازاء قرار المؤتمر رقم ١٠٩ (د ــ ٥) •

٣١ ــ وقال الناطق باسم المجموعة دال ان وفود بلدان المجموعة دال قد صوتت لصالح جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/L.630 وانهم استندوا في ذلك على الاعتقاد الراسخ بأنه لابد من وضع حد لحالة عدم الاستقرار فيما يتصل بالعمل التحضيرى للدورة السادسة للأونكتاد . وأضاف أن موقفهم ازاء مشروع جدول الأعمال المؤقت ورد في اجتماعات سبقت اجتماع المجلس ذاك وانهم سوف يستمرون في التقيد بالبيانات التي سبق أن أدلوا بها •

٣٢ ــ وعبر مندوب الصين عن ارتياحه لأنه تم أخيرا اعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد ولاحظ ان احدى الدول العظمى قد تخذت رغبة الأكثرية وأصرت على التصويت بقراءة الأسماء مما تعذر معه التوصل الى توافق الآراء وسجل بذلك سابقة مؤسفة • وأضاف يقول بصراحة ان جدول الأعمال المؤقت جاء دون توقعات وفد بلاده ، ولكن نظرا لما ينطوى عليه من توازن دقيق ولأنه جاء نتيجة للحل الوسط والتعاون فانه قبل النص لصالح الحالة العامة ، حيث ان اعتماده في الجلسة الحالية من شأنه أن يسهل العمل التحضيرى •

٣٣ ــ وأبدى الوفد الصيني رغبته في ابداء رأيه فيما يتصل بالبند ٨ الذى يتضمن القضايا والسياسات والتدابير المتصلة بتحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فقال ان المقصود هو تحويل النظام الاقتصادى الدولي القديم ليطابق المبادئ الأساسية الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتصلين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد الذى أقرته الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة (انظر قراري الجمعية ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦)) . وقال ان وفد بلاده كان يرى دائما أن الأونكتاد يجب أن تكون محفلا هاما للمباحثات المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ولتعزيز هذا النظام كما أنه يجب أن يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والتجارية للعالم ، ولا سيما البلدان النامية .

٣٤ ــ وفيما يتصل بالمسائل المؤسسية (البند ١٣ (ز)) ، قال ان الوفد الصيني قد صرح في مناسبات عديدة خلال المداولات بأن الغاية من تضمين المسائل المؤسسية في جدول الأعمال المؤقت هي تقوية دور الأونكتاد ومركزه وليس اضعافهما • وأعرب عن رأيه في أن عدم وجود صياغة صريحة بهذا المعنى يعتبر عيبا في النص •

٣٥ ــ ولاحظ مندوب الجمهورية العربية السورية ان اعتماد جدول الأعمال المؤقت سوف يسهل على الأمانة المضي في العمل التحضيرى • وأعرب عن أمله في نجاح المؤتمر نجاحا تاما ، رغم ضخامة المشاكل التي تواجه المجتمع والاسرة الدولية • وأيد الذين عبروا عن أسفهم لأن دولة عظمى

Digitized by UNOG Library

قد عارضت ارادة الاسرة الدولية في مجموعها • وقال انه لا يستغرب أن تكون اسرائيل قد صوتت مع تلك الدولة • الا أنه أعرب عن دهشته لموقف الولايات المتحدة الأمريكية التي يفترض أنها تساعد البلدان الواقعة تحت نير الاستعمار • وأشار الى أن العديد من الدول الممثلة في جلسة المجلس الحالية كانت منذ فترة ليست بالبعيدة مستعمرات أو اعضاء في حركات التحرير التي كانت بحاجة الى المساعدة • وقد قدمت لها تلك المساعدة • أما اليوم فقد رأى المندوبون على شاشة التلفزيون ومن خلال وسائل الاعلام المأساة التي تجرى احداثها في لبنان على يد الاسرائيليين المعتدين • ثم اشار الى أن المجلس قد وافق منذ لحظات وجيزة على جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة للأونكتاد تضمن ، في البند ١٣ ، موضوع تقديم المساعدة لحركات التحرر الوطنية التي تعترف بها المنظمات الاقليمية الحكومية الدولية .

٣٦ ــ ثم عبر عن أسفه العميق لعدم امكان التوصل الى توافق الآراء بشأن جدول الاعمال لأن البلد الوحيد الذى اعترض عليه هو دولة عظمى • ومضى يتساءل عمن سيساعد حركات التحرر الوطنية اذا كانت تحرم من المساعدة في المحافل الدولية ؟ ومضى يقول ان المشاورات التي أجراها أظهرت ان الجميع يؤيدون تقديم المساعدة لحركات التحرر الوطني وقال انه لا يرغب في القاء خطاب سياسي ولكن لابد من الاشارة الى أن جميع بنود جدول الأعمال مترابطة فيما بينها •

٣٧ ــ وقال مندوب اسرائيل ان وفده قد صوت ضد مشروع جدول الاعمال المؤقت للأسباب التي شرحها سابقا • ومضى يقول ان البيان العنيف الذى أدلى به مندوب الجمهورية العربية السورية يؤيد تأكيده السابق بان ادراج القضية السياسية من شأنه أن يعزز حملة ذلك البلد الدعائية ضد اسرائيل ولن يخدم أى غرض في مؤتمر بلغراد ، المخصص لتنمية البلدان النامية •

٣٨ ــ وعبر الرئيس عن أسفه لعدم امكان اعتماد جدول الأعمال المؤقت بالاجماع • غير أنه وجد ما يشجع في البيان الذى أدلى به الوفد الذى لم يتمكن ، للأسباب التي ذكرها ، من الانضمام الى توافق الآراء وطلب التصويت بنداء الأسماء •ومضى يقول انه نظرا لما أكده ذلك الوفد من رغبته في الاستمرار في التعاون في جميع المراحل التي ستنقضي قبل اجتماع الدورة السادسة ، فانه يشعر بالتفاؤل بأنه ، اذا اتخذ التعاون الشكل الذى وصفه المندوب موضوع الحديث ، فمما لا شك فيه أن أهداف دورة الأونكتاد السادسة سوف تتحقق .

٣٩ ــ وقد لاحظ الأمين العام للأونكتاد أن كثيرا من البيانات ركزت على أهمية عملية التحضير للدورة السادسة للأونكتاد وقال ان الأمانة ستفعل أقصى ما في وسعها للقيام بمسؤولياتها في الاعداد الوافي والبناء للمؤتمر • الا انه نوه بأن عملية التحضير الجيدة لا تقتصر على الأمانة وحدها بل تشترك فيها جميع الحكومات الاعضاء أيضا • وانطلاقا من هذه الفكرة قال انه قد ينتهز كل فرصة ممكنة ليعرب للحكومات عن أهمية اشتراكها في مرحلة مبكرة في هذه الأعمال التحضيرية • وأضاف ان من شأن الامانة أن تستفيد كثيرا من تبادل الآراء مع الحكومات ، مثلما تستفيد هذه الحكومات من تبادل الآراء فيما بينها •

٤٠ ــ ثم لفت النظر الى دورة المجلس الخامسة والعشرين ، التي ستنعقد في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ في وقت يكون فيه العمل لتهيئة الوثائق قد بلغ الذروة •وقال انه من المفيد جدا في تلك الدورة أن يحضر عدد كبير من كبار المسؤولين من عواصم سوف تساهم في عملية صنع القرارات للمؤتمر • وقال ان جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين يتضمن موضوع الترابط والحالة الاقتصادية •

Digitized by UNOG Library

وأشار الى أن تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٢ سيصدر قبل اجتماع المجلس وأن الدورة ستتيح فرصة طيبة جدا لمناقشة واعية علمية لبعض القضايا الأوسع مجالا الواردة ضمنا في هذا البند من جدول الأعمال . وأضاف أن هنالك قضايا هامة تتصل بالتجارة يجب معالجتها في الدورة الخامسة والعشرين وستقوم الأمانة بتأمين الوثائق الخاصة بها .

باء - تاريخ دورة المؤتمر السادسة ومدتها

٤١ - في الجلسة ٥٨٥ ، المنعقدة في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى مذكرة أمانة الأونكتاد الخاصة بتاريخ دورة المؤتمر السادسة ومدتها (TD/B/L.629) وقد جاء في تلك المذكرة أن الأمين العام للأونكتاد اقترح على المجلس ، بالاستناد الى المشاورات مع السلطات اليوغوسلافية ، أن يتم عقد الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الذي يضم كبار المسؤولين في الثاني والثالث من حزيران / يونيه ١٩٨٣ وأن تعقد دورة المؤتمر السادسة في الفترة الممتدة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٣ .

٤٢ - ولاحظ مندوب الفلبين ان التواريخ المقترحة تعني أنه لأول مرة سيكون هنالك تزامن مع المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية وتساءل لماذا لم يكن من الحكمة تفادي تلك المصادفة .

٤٣ - وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد الى ان الحكومة المضيفة عليها التزامات سابقة تتصل باستخدام مرافق المؤتمر في بلغراد ، وانه تم اختيار المواعيد المقترحة بناء على ذلك ، فضلا عن توفر الموظفين العاملين في المؤتمرات ضمن منظومة الأمم المتحدة . وأضاف ان المرونة المتاحة للأمانة لم تكن كبيرة وانه ، على أي حال ، كان من شأن تسبيق المواعيد أن يؤدي الى تزامن المؤتمر مع مواعيد الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية . ثم أشار الى أن التحضير للدورة السادسة للأونكتاد متأخر عن الجدول الزمني بمقدار سنة على الأقل .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٤ - وفي الجلسة ٥٨٥ نفسها قرر المجلس أن يوصي الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بأن يتم عقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ، يوغوسلافيا خلال الفترة الممتدة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، على أن يسبق ذلك اجتماع تمهيدي في بلغراد لكبار المسؤولين في ٢ و ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٣ (أنظر المرفق أدناه ، المقرر ٣٥٥ (د-٢٤)) .

٤٥ - ولاحظ مندوب المملكة العربية السعودية أن مواعيد المؤتمر تتزامن جزئيا مع شهر رمضان في ١٩٨٣ وأن ذلك قد يخلق صعوبات تتصل بالمساهمة الفعلية من قبل أعضاء ٤٣ وفدا من الدول الاسلامية التي ستكون حاضرة في بلغراد . وقد عبر في الوقت نفسه عن تفهمه لموقف حكومة الدولة المضيفة وموقف أمانة الأونكتاد .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وغيرها من المسائل ذات الصلة

(البندان ١٠ و ١٢ من جدول الأعمال)

ألف ـ افتتاح الجزء الثالث للدورة الرابعة والعشرين

٤٦ ـ قام رئيس المجلس السيد ج. مارتينيز (الأرجنتين) بافتتاح الجزء الثالث للدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

باء ـ العضوية والحضور (٣)

٤٧ ـ كانت الدول التالية الأعضاء في المجلس ممثلة في الجزء الأول من الدورة الرابعة والعشرين:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ايرلندا
اثيوبيا	ايطاليا
الأرجنتين	باكستان
الأردن	البرازيل
اسبانيا	بربادوس
استراليا	البرتغال
اسرائيل	بلجيكا
اكوادور	بلغاريا
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	بنغلاديش
الامارات العربية المتحدة	بنن
اندونيسيا	بورما
أوروغواي	بوروندي

(٣) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر TD/B/INF.117. كانت عضوية المجلس في الجزء الثالث من الدورة الرابعة والعشرين ذات العضوية في الجزء الأول من الدورة (انظر الجزء الأول أعلاه، الفقرة ٥٦٨).

Digitized by UNOG Library

بولنـــدا	سنغافورة
بوليفيـــا	السنغـال
بـــيرو	السـودان
تايلنـــد	السويد
تركيـــا	سويسـرا
ترينيداد وتوباغو	شـــيلي
تشيكوسلوفاكيا	الصومال
توغـــو	الصـــين
تونـــس	العـــراق
جامايـكا	عمـــان
الجزائـــر	غابـــون
الجماهيرية العربية الليبية	غانـــا
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	غواتيمـالا
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	فرنســـا
جمهورية تنزانيا المتحدة	الفلبـــين
الجمهورية الدومينيكيـــة	فنزويـــلا
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	فنلنـــدا
الجمهورية العربية السورية	فييت نـام
جمهورية الكاميرون المتحدة	قـــبرص
جمهورية كوريـــا	قطـــر
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	كنـــدا
الدانمرك	كوبـــا
رومانيـــا	كوستاريـكا
زائـــير	كولومبيـــا
ساحل العاج	الكويـــت
سرى لانكـــا	كينيـــا
السلفادور	لبنـــان

Digitized by UNOG Library

لختنشتاين	النمسا
لكسمبرغ	نيجيريا
مالطة	نيكاراغوا
ماليزيا	نيوزيلندا
مدغشقر	الهند
مصر	هنغاريا
المغرب	هولندا
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة العربية السعودية	اليابان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	اليمن
منغوليا	اليمن الديمقراطية
النرويج	يوغوسلافيا
	اليونان

٤٨ - وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد ، وغير الأعضاء في المجلس ، ممثلة في الدورة : الكرسي الرسولي ، نيبال

٤٩ - ومثلت في الدورة الهيئات الآتية :

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٠ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

Digitized by UNOG Library

المنظمة الدولية للملاحة البحرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ومثلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة أيضا في الدورة .

٥١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة :

مجموعة الدول الافريقية والكاريبية والباسيفيكية

رابطة البلدان المصدرة لركاز الحديد

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

منظمة السياحة العالمية .

٥٢ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : فئة عامة :

الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي

غرفة التجارة الدولية

الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية

مجلس السلام العالمي

٥٣ - واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) . واشترك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

جيم - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٠ (ز) من جدول الأعمال)

٥٤ - قام ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في الجلسة ٥٨٦ المنعقدة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، بعرض مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.628 و Add.1) تتضمن عددا من التغييرات المقترحة لجدول الاجتماعات الزمني لعام ١٩٨٢ . وأشار ، في هذا الصدد الى أن التواريخ المقترحة للاجتماعين

Digitized by UNOG Library

المعنيين بالشاى ، لن تتيح الا فترتين قصيرتين في وقت تكون فيه معقودة ثلاثة اجتماعات للأونكتاد غير أنه لاحظ أنه ، بالنظر للتوقيت الخاص باجتماع رئيسي معني بالشاى في مكان آخر ، فان الأمانة لم تتمكن في هذه الحالة من ايجاد مواعيد بديلة مناسبة وغير مخالفة لأحكام الفقرة ٢٤ (أ) من قرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٥ - وافق المجلس ، في الجلسة نفسها على تغييرات الجدول الزمني المقترحة في الوثيقة TD/B/L.628 وAdd.1 (انظر المرفق أدناه ، المقرر ٢٥٧ (د - ٢٤)) .

دال - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٥٦ - في الجلسة ٥٨٦ المعقودة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، رخّص المجلس للمقرر اتمام التقرير المتصل بالجزء الثالث من دورته الرابعة والعشرين حسب مقتضى الحال .

هاء - اختتام الدورة

٥٧ - في الجلسة ٥٨٦ المعقودة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ أعلن الرئيس اختتام الدورة الرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

مقـررات اعتمد هـا مجلـس التجـارة والتنميـــة في الجزء الثالث من د ورته الرابعة والعشـرين

الصفحـة

٢٥٥ (د ــ ٢٤)	تاريخ انعقاد الد ورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومد تها	٢٣٩
٢٥٦ (د ــ ٢٤)	جد ول الأعمال المؤقت للد ورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٣٩
٢٥٧ (د ــ ٢٥)	استعراض الجد ول الزمني للاجتماعات	٢٤١

Digitized by UNOG Library

٢٥٥ (د ـ ٣٤) تاريخ انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومدتها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر توصية الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بأن يتم عقد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد ، يوغوسلافيا ، خلال الفترة الممتدة من ٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، وبأن يسبقها اجتماع تمهيدي في بلغراد لكبار المسؤولين يعقد في ٢ و ٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٣ .

الجلسة ٥٨٥
٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٢

٢٥٦ (د ـ ٣٤) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المرفق طيا .

الجلسة ٥٨٦
٢ تموز/ يوليه ١٩٨٢

المرفق

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١ ـ افتتاح المؤتمر
٢ ـ انتخاب الرئيس
٣ ـ تشكيل هيئات الدورة
٤ ـ انتخاب نواب الرئيس والمقرر

Digitized by UNOG Library

٥ــ وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر :

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦ــ اقرار جدول الأعمال

٧ــ المناقشة العامة

٨ــ الحالة الاقتصادية العالمية مع تأكيد خاص على التنمية : طرق معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وآفاق الثمانينات ، بما في ذلك القضايا والسياسات والتدابير المتصلة بتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد

٩ــ قضايا السلع الأساسية• استعراض الحالة في مجال تجارة السلع الأساسية• تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في مجال :

(أ) تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وتحريرها ؛

(ب) التسويق والتجهيز والتوزيع بما في ذلك النقل ؛

(ج) التمويل التعويضي لحالات النقص في حصائل الصادرات .

بقصد اعتماد سياسات ترمي الى تشجيع التجارة السلعية والتنمية .

١٠ــ قضايا في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات : الحمائية والتكيف الهيكلي ؛ دراسة تأثير المبادىء والسياسات والممارسات في العلاقات التجارية الدولية مع مراعاة التطورات الأخيرة التي حدثت بما في ذلك التطورات التي حدثت في المحافل الدولية الأخرى ، السياسات الرامية الى توسيع التجارة وتعزيز التنمية وخاصة في تنمية البلدان النامية •

١١ــ القضايا المالية والنقدية : تطورات في المسائل النقدية والمالية المتصلة بالتجارة والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، والسياسات الرامية الى تعزيز التوسع في جميع تدفقات الموارد العامة والخاصة ولا سيما زيادة موازين التدفق الصافي وتحسين شروط نقل الموارد الى البلدان النامية وتسهيل منسوبات موازين المدفوعات •

١٢ــ التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا

١٣ــ أنشطة الأونكتاد في الميادين التالية :

(أ) التكنولوجيا ؛

(ب) النقل البحرى ؛

(ج) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ؛

(د) العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛

(هـ) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

Digitized by UNOG Library

(و) تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني المعترف بها من المنظمات الحكومية الدولية ؛

(ز) المسائل المؤسسية .

١٤ــ مسائل أخرى .

١٥ــ اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

٢٥٧ (د ــ ٣٤) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر اجراء التعديلات الآتية على الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ :

الاجتماع	التاريخ
اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة	٢٠ أيلول / سبتمبر ــ ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢
مؤتمر الأمم المتحدة للجوت ومنتجات الجوت ، ١٩٨١ ، الجزء الثالث	٢٠ أيلول / سبتمبر ــ ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢
اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع الطاقة	٤ــ١٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ (كان مقرر عقده سابقا في الفترة الواقعة بين ٣٠ أيلول / سبتمبر و٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)
اجتماع الخبراء من البلدان المصدرة للشاى المعني بالحدود الدنيا لمستويات التصدير	١١ــ١٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى ، الدورة الرابعة	١٨ــ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢
الاجتماع المعني بالاخشاب الاستوائية	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ــ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالشاى	٦ــ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢

الجلسة ٥٨٦
٢ تموز/ يوليه ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

01600

23963—September 1982—575

GA/OR/37, Suppl. 15, Vol.1

Digitized by UNOG Library